



السنة السابعة
العدد ٨٨- نوفمبر ٢٠٠٧





بوتين فى طهران.... طموحات لشراكة استراتيجية

دلالات استقالة لاريجانى

هل يصعد النجم الشيعي؟

إطلالة على زيارة أحمدى نجاد لأمريكا

انشقاق جديد فى جناح المحافظين

عقبات تكوين الدولة الحديثة فى إيران

٨٨



السنة الثامنة ـ العدد ٨٨ ـ نوفمبر ٢٠٠٧

رئيس مجلس الإدارة

مرسى عطا الله

رئيس تحرير الأهرام

أسامة سرايا

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد
أ. فتحى أبو بكر المراغى
د. أحمد محمد نادى
أ. مسعود إبراهيم حسن
أ. محمد حسن الزيبق
د. طارق محمد محمود
د. حسين صوفى محمد
أ. أحمد فتحى قبال

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

المستشار الفنى:
السيد عزمى

المدير الفنى:
حامد العويضى

سكرتير التحرير الفنى:
مصطفى علوان

صورة الغلاف:

" لقاء خامنئى و بوتين: طموحات مشتركة للشراكة الاستراتيجية، بأية شروط، ومن سيدفع ثمنها ؟! "

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/ ٥٧٨٦٢٠٠/ ٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/ ٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

افتتاحية

بوتين فى طهران.... طموحات

قبل أيام قليلة من ذهابه إلى طهران لحضور القمة الثانية لدول حوض بحر قزوين (أو بحر الخزر كما يسميه الإيرانيون) يوم السادس عشر من أكتوبر الفائت كانت إيران حاضرة وبقوة على الأجندة اليومية للرئيس الروسى فلاديمير بوتين، بل كانت البند الأهم فى هذه الأجندة خلال لقاءات ثلاث أجراها بوتين. اللقاء الأول كان مع كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية وزميلها روبرت جيتس وزير الدفاع فى موسكو، واللقاء الثانى كان فى موسكو أيضاً مع الرئيس الفرنسى نيكولاى ساركوزى، أما اللقاء الثالث الذى سبق ذهابه إلى طهران بساعات قليلة فكان مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل فى مدينة فيزبادن الألمانية.

فعلى الرغم من أن اللقاءات الثلاث كانت تهدف إلى إقناع بوتين بعدم الذهاب إلى طهران، أو على الأقل الحصول على تعهد صريح منه بعدم عرقلة الجهود الغربية (الأوروبية - الأمريكية) الرامية إلى إجبار إيران على وقف مشروعها النووى، فإنها زادته قناعة بأهمية الورقة الإيرانية فى إدارة الصراع على زعامة النظام العالمى والمسعى الروسى لفرض نظام متعدد الأقطاب يمكن من خلاله أن تستعيد روسيا بعض ما خسرته منذ تفكك الاتحاد السوفيتى وانهيار النظام العالمى ثنائى القطبية.

فإيران طرف أساسى فى التنافس الدولى المتزايد على المنطقة الممتدة من حوض بحر قزوين وحوض الخليج العربى، لكونها أهم بقعة فى العالم تحتوى على المخزون العالمى من احتياطى النفط والغاز، ومن سيقدر له أن يسيطر على هذه المنطقة سيكون الأقدر على التحكم فى مسار الصراع على زعامة النظام العالمى. هذه المنطقة هى قلب ما أسمته استراتيجية الإمبراطورية الأمريكية بـ "الشرق الأوسط الكبير". فإيران قوة كبرى فى حوض بحر قزوين الذى يضمها مع كل من روسيا وكازاخستان وأذربيجان وتركمانستان، والذى يحتوى على احتياطى نفطى يقدر بنحو ١٠٠ مليار برميل، بينما يبلغ حجم مخزون الغاز الطبيعى المؤكد فيه نحو ٨٣٠٠ مليار متر مكعب. وإيران هى أيضاً قوة كبرى فى إقليم الخليج، هى الدولة الوحيدة المطلة على شاطئه الشرقى، وهى مع سلطنة عمان، التى تتحكم فى مضيق هرمز الذى تعبر منه وتمر فيه أهم حركة تجارية فى العالم، وهى إضافة إلى هذا كله قوة إقليمية صاعدة وقادرة على أن تفرض نفسها كلاعب أساسى فى معادلة الصراع الدولى بالشرق الأوسط باعتراف وزيرة الخارجية الأمريكية التى اضطرت أن تصفها، بعد أيام من انتهاء الزيارة الناجحة للرئيس الروسى، بأنها "أهم مصادر الخطر والتهديد للمصالح الأمنية الأمريكية" ليس فقط فى الشرق الأوسط وحده، بل وفى العالم على ضوء التصريحات الأخيرة للرئيس جورج بوش أمام "جامعة الدفاع الوطنى الأمريكية" التى دافع فيها عن أهمية بناء منظومة الدرع الصاروخية الأمريكية فى بولندا وتشيكيا بسبب المخاطر المؤكدة للقدرات الصاروخية الإيرانية. وقال "أن امتلاك إيران للسلاح النووى يمكن أن يفجر حرباً عالمية ثالثة"، وأضاف "إن إيران أوضحت أنها تطور صواريخ بمدى ١٢٠٠ ميل (١٩٠٠ كيلو متر)، وبالتالى قادرة على ضرب حلفاء للولايات المتحدة فى أوروبا".

إيران هذه كانت حاضرة فى ذهن الرئيس بوتين وهو يهزأ من الهلع الأمريكى المبالغ فيه والذى يدفع الأمريكيين إلى الإصرار على إقامة الدرع الصاروخية المختلف عليها مع موسكو فى بولندا أو تشيكيا، بوتين داعب رايس، مستهزئاً، وهى تدافع عن المبررات الأمريكية لإقامة تلك الدرع بقوله: "أكيد أنه سيمكننا فى يوم ما نشر أنظمة دفاع مضادة للصواريخ فى مكان ما فوق القمر"، كما أن وزير خارجيته سيرجى لافروف قد وبخ رايس فى لقائه معها، الذى سبق لقاءها مع بوتين، بسبب ما أسماه "مقاربة واشنطن الأحادية بشأن إيران"، وكان يعنى بذلك العقوبات الأمريكية الجديدة التى فرضتها الولايات المتحدة على إيران وبالذات على الحرس الثورى و"فيلق القدس" ومصرفى "ملى" و"ملات" وخمسة قادة عسكريين، وتقضى بمنع أى تعامل تجارى لأى فرد أو جهة أمريكية مع تلك الجهات والأفراد، تمهيداً لفرض حصار مالى محكم ضد إيران فى الأسواق العالمية. لافروف قال إن "مثل هذه الأعمال الأحادية تنسف مساعينا المشتركة".

وإيران هذه كانت أيضاً حاضرة فى ذهن الرئيس بوتين فى لقائه مع الرئيس الفرنسى نيكولاى ساركوزى ومع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. فقد دافع عن إيران فى مواجهة الاتهامات التى تتعرض لها وعلى الأخص ما يتعلق بسعيها لامتلاك أسلحة نووية، وقال أنه لم ير أى دليل فعلى على سعى إيران لتطوير أسلحة نووية، لكنه حرص على عدم الصدام مع ضيفه الفرنسى وقال: "لكننا نشاطر شركاءنا مخاوفهم ونؤيد رغبتهم فى أن تكون خطط إيران أكثر شفافية" مؤكداً أن "إيران تقوم بخطوات تجاه المجتمع الدولى"، وداعياً إلى تشجيعها باتجاه المزيد من الشفافية فى برنامجها. وفى لقائه مع ميركل قال إن الصبر والمفاوضات هما أفضل الأدوات للتعامل مع إيران. وقال "لو أتيحت لنا فرصة مواصلة الاتصالات المباشرة فسنقوم بذلك على أمل التوصل إلى نتيجة إيجابية وفى صالح جميع الأطراف".

بوتين أصر على الذهاب إلى طهران رغم أن التحذيرات بعدم الذهاب وصلت إلى درجة تسريب أجهزة استخبارات عالمية معلومات عن وجود خطة لاغتياله فى إيران عبر عملية تفجير إرهابية، ورغم كل نصائح الشركاء الغربيين لإدراكه لحقيقة استراتيجية مهمة هى أن الصراع على إيران هو بحق الصراع من أجل المستقبل، فليس هناك دولة فى العالم يمكن أن تكون محور ارتكاز إعادة إطلاق المشروع الروسى لمناهضة القطبية الأحادية الأمريكية مثل إيران للأسباب المذكورة، ولأسباب أخرى مهمة هى أن إيران أشد الدول حاجة فى هذه الظروف إلى روسيا نظراً للاعتماد الإيرانى الكامل على روسيا فى بناء مفاعل بوشهر النووى،

لشراكة استراتيجية

وتوفير الوقود النووى اللازم له، ونظراً للإعتماد الإيرانى الكامل على روسيا فى التسليح المتطور وبالذات الصواريخ الباليستية المتطورة، وفى الصناعة العسكرية، وأيضاً فى مساندتها سياسياً ومعنوياً ودعم موقفها فى مجلس الأمن لمنع أى قرار يمنح الأمريكيين فرصة الحل العسكرى وللحيلولة دون مواصلة إصدار قرارات من المجلس بعقوبات اقتصادية ومالية جديدة.

هناك حاجة شديدة متبادلة بين البلدين، وهناك مصالح مشتركة اقتصادية واستراتيجية فى بحر قزوين، وهناك فرص روسية للوصول إلى الخليج، الذى ظلت تحلم بالوصول إليه طيلة عمر الاتحاد السوفيتى، عبر إيران أيضاً.

هذا الإدراك لم يدفع بوتين للإصرار على الذهاب فقط إلى طهران، بل وإلى أن تحول قمة دول حوض بحر قزوين إلى قمة داعمة للمصالح الروسية والإيرانية فى مواجهة الضغوط والتهديدات الأمريكية، وبالذات ما يتعلق باحتواء النفوذ الأمريكى فى إقليم بحر قزوين واحتمالات الحل العسكرى الأمريكى لأزمة البرنامج النووى الإيرانى. فقد صدر البيان الختامى للقمة وهو يتضمن بندين مهمين جداً لإيران: أولهما، ينص على عدم سماح الدول الخمس باستخدام أراضيها لشن هجوم على أى منهما من قبل طرف ثالث (وفى هذا إشارة إلى عدم تمكين الأمريكيين أو الإسرائيليين من استخدام أراضى أى من دول إقليم بحر قزوين للعدوان على إيران، أو أى تسهيلات عسكرية تساعد على حدوث هذا العدوان)، وثانيهما، دعم حق أى دولة موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فى إجراء الأبحاث وإنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية من دون تمييز فى إطار هذه المعاهدة وآليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (وفى هذا دعم لحق إيران فى امتلاك برنامج نووى سلمى تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية).

هذان القراران ليسا مجرد مكسب إيرانى بحت بل هما أيضاً مكسب روسى لإبعاد الأمريكيين وحلف شمال الأطلسى عن التوسع بالقرب من الحدود الجنوبية لروسيا بعد أن نجحوا فى إقامة قواعد عسكرية حديثة فى قازاقستان وأفغانستان وطاجيكستان وحصلوا على تسهيلات مهمة فى أذربيجان، وفيهما أيضاً دعم للموقف الروسى المؤيد لامتلاك إيران برنامجاً نووياً سلمياً. لذلك كان بوتين حريصاً على أن يؤكد فى كلمته أمام قمة دول حوض بحر قزوين على أنه: "لا ينبغى حتى التفكير فى استخدام القوة فى هذه المنطقة"، وتابع "هذا التعاون .. الذى يهدف إلى تفادى تنافس عسكرى فى البحر ودرء القوى المعادية ومكافحة الجريمة المنظمة فى ذات الوقت، يتطلب تشكيل آلية إقليمية فى المستقبل القريب"، وهو بهذا يهدف إلى تأسيس منظمة إقليمية تقوم على رعاية وتطوير المصالح المشتركة للدول الخمس وإكساب العلاقات بينها الخصوصية الكافية لدرء أطماع القوى الأجنبية الطامحة للتوسع فى الإقليم.

لم يكتف بوتين بهذه النجاحات ولكنه كان حريصاً أيضاً على أن يكسب زيارته الأولى لإيران الخصوصية المطلوبة لدعم طموحات تأسيس "شراكة استراتيجية روسية - إيرانية" تريدها موسكو، الأهم من ذلك أن هذا الطموح الروسى لتأسيس هذه الشراكة يتلاقى مع طموح إيرانى لتحويله إلى "تحالف استراتيجى" على نحو ظهر فى لقاءات بوتين مع كل من المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية السيد على خامنئى ورئيس الجمهورية أحمدى نجاد.

فى هذه اللقاءات أكد بوتين أن روسيا "ستدعم البرنامج النووى السلمى لإيران" ، لكنه شدد على أنه يجب على طهران أن تكون "مخلصة" لمعاهدة حظر الانتشار النووى. كما أكد أن "العلاقات بين إيران وروسيا ستتطور بشكل غير محدود، ونأمل أن تفتح هذه الزيارة صفحة جديدة فى العلاقات بين البلدين" مشدداً على أن "من مصلحة روسيا وجود إيران قوية".

هذه هى الرسالة الأهم: "من مصلحة روسيا وجود إيران قوية"، وهى الرسالة التى تلقفها بذكاء المرشد الأعلى فى تعليقه على حديث الرئيس بوتين، عندما قال أن إيران "تتجنب النزعة المغامرة وتتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، وأن تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية "منطقى ومنهج سليم، وهو سيستمر". وخلص خامنئى بالاستفتاح الهام الذى قاله فى مخاطبته للرئيس الروسى: إن "إيران مستقلة" تكون فى مصلحة روسيا، فى حين أن "روسيا قوية" تخدم مصالح إيران.

معادلة جديدة للمصالح المشتركة فجرت صخباً أمريكياً وإسرائيلياً هائلاً، دفع الرئيس الأمريكى للتحذير من حرب عالمية ثالثة، وإلى إصدار قرار أمريكى بعقوبات مالية مشددة ضد إيران، والسعى إلى تحويله إلى قرار عالمى، ودفع وزيرة الخارجية رايس إلى اعتبار إيران الخطر الأهم للمصالح الأمريكية، وإلى توجيه انتقادات لاذعة للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعى لاستبعاده امتلاك إيران قدرة على إنتاج أسلحة نووية، ودفع رئيس الحكومة الإسرائيلية لزيارة موسكو واللقاء مع الرئيس بوتين للوقوف على حقيقة الموقف الروسى وإلى زيارة لندن وباريس وعقد لقاءات مهمة مع رئيس الحكومة البريطانية جوردون براون والرئيس الفرنسى نيكولاى ساركوزى للحصول على تعهدات بفرض عقوبات مشددة جديدة ضد إيران وتصعيد المواجهة معها، وكانت النتيجة هى تجاوز أسعار النفط حدود الـ ٩٦ دولاراً للبرميل فى إشارة إلى مدى خطورة التصعيد فى المواجهة مع إيران التى لن تجعلها مجرد مواجهة أمريكية - إيرانية بل مواجهة عالمية يدفع العالم كله ثمنها، وحتماً ستؤسس لأنماط جديدة من العلاقات والتحالفات أبرزها التحالف الإيرانى - الروسى.

د. محمد السعيد إدريس



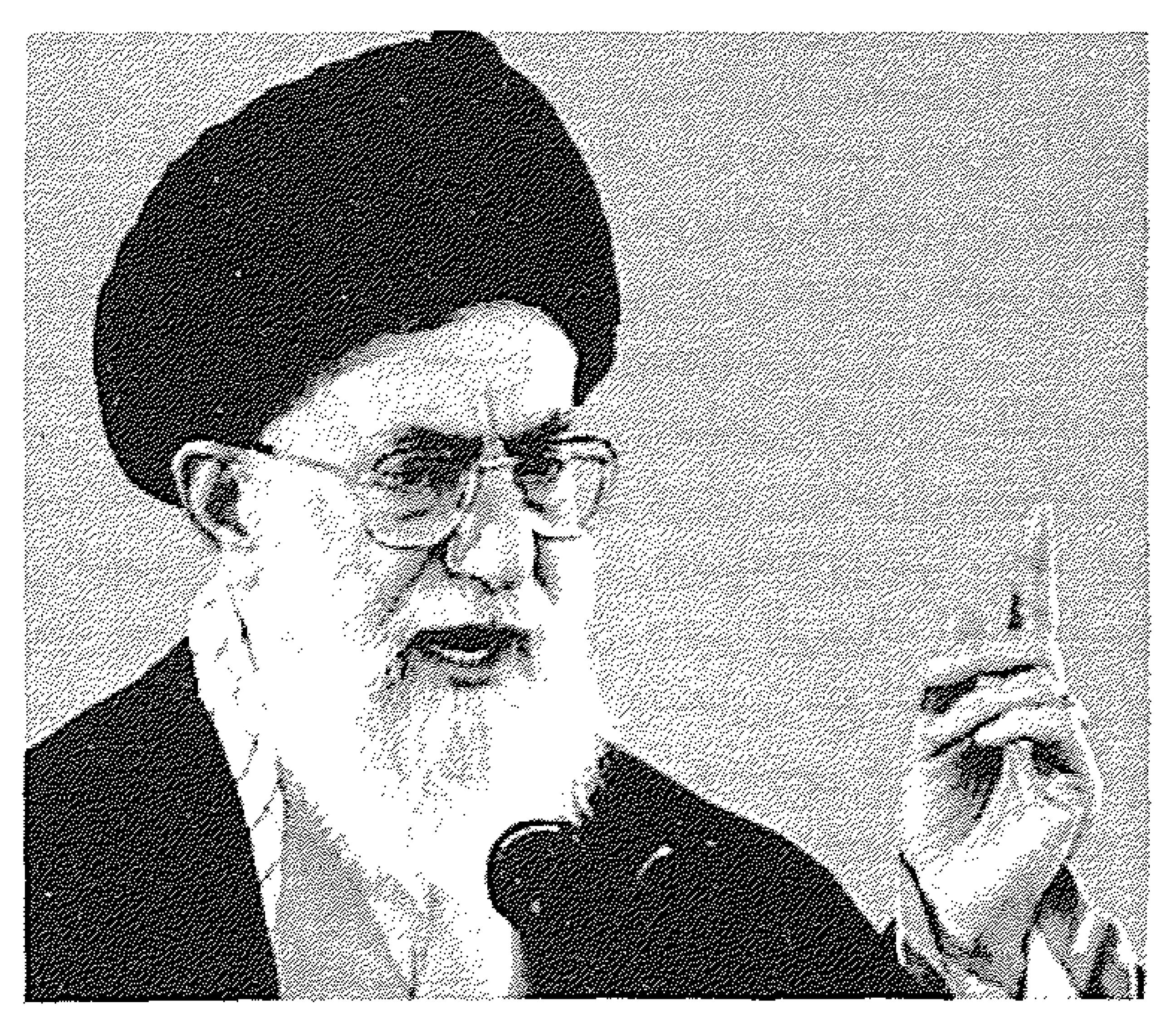
ردع آيات الله: تعقيدات فى تطبيق استراتيجية الحرب الباردة تجاه إيران (٣/٣)

Deterring The Ayatollahs, Complication in applying Cold War Strategy to Iran, Patrick Clawson and Michael Eisenstadt, The Washington institute for near east policy, July 2007.

إعداد: سمير زكى البسيونى

النفط أم الذرة؟ الدعامات الاقتصادية للقوة الإيرانية (كريم سادجابور):-

إن الاعتقاد الذى يقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتبنى سياسة الردع للتعامل مع إيران النووية يستند على فرضيتين خاطئتين ١- أن القيادة السياسية الإيرانية قد اتخذت بالفعل قرار امتلاك الأسلحة النووية، ٢- أن هذا القرار لا يمكن أن ينعكس من خلال الحوار والدبلوماسية.



مازال هناك وقت للدبلوماسية:- على الرغم من أن المسئولين الإيرانيين لا يناقشون علناً استحقاقات ونتائج برنامج الأسلحة النووية. فإن هذا الموضوع يتم تناوله على المستوى الخاص بشكل أكثر سخونة. هناك من يرى أن هناك حالة إجماع داخل إيران حول امتلاك الأسلحة النووية ولكن الحقيقة هناك حالة فرز واضحة داخل إيران بين تيارين، التيار الأول ومعظمه من المتشددين ويؤيد امتلاك إيران لبرنامج الأسلحة النووية.

أما التيار الثانى فيعترف بأن امتلاك الأسلحة النووية لن يحافظ على أمن إيران ولكنه سيزيد من نقاط الضعف، كما أنه سيفتح المجال أمام سباق تسلح نووى فى الخليج (الفارسى) وهو ما يفتح المجال إلى تواجد المزيد من القوات الأجنبية فى المنطقة وهو ما يهدد التفوق الإيرانى فى مجال الأسلحة التقليدية.

تعتمد سياسة إيران الحالية على متابعة تنفيذ برنامج الأسلحة النووية تحت غطاء الحصول على الطاقة النووية السلمية وضمن حدود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وعلى الرغم من أن العزلة السياسية والاقتصادية قد تؤدى إلى مزيد من

التذمر إلا أن هناك بعض الأصوات داخل إيران ترى أن وضع إيران خلال ٣: ١٠ سنوات من امتلاكها قدرة إنتاج الأسلحة النووية يؤكد أن الوقت مازال متاحاً للدبلوماسية. علاوة على هذا فإن أفضل وسيلة للتعاطى الأمريكى مع البرنامج النووى الإيرانى هو العمل على توجيه الاعتماد الأمريكى على النفط الأجنبى.

بقاء النظام أولاً:- يعتبر بقاء نظام الجمهورية الإسلامية هو الهدف الأساسى الذى يتحد خلفه جميع أفراد النخبة السياسية فى إيران، فالمتشددين رغم أنهم يسعون إلى تحقيق عدة أهداف مثل تصدير الثورة، وتحويل إيران إلى قوة إقليمية مهيمنة وإبادة وتدمير إسرائيل، رغم كل هذا، إلا أنهم يريدون أولاً وقبل كل شئ البقاء فى الحكم.

لهذا السبب، من غير المحتمل أن تقوم إيران باستخدام الأسلحة النووية للأغراض الهجومية. حتى إذا كان لدى إيران القدرة على استخدام السلاح النووى ضد الولايات المتحدة فإن وجود حاملات الطائرات الأمريكية فى الخليج (الفارسى) سوف يعطى إشارة وتهديد لأى مسئول إيرانى بخطورة هذا العمل الانتحارى، كما أن إيران تواجه أخطاراً مماثلة إذا ما اتجهت إلى نقل السلاح النووى إلى أطراف أخرى، فحتى أكثر المشددين فى إيران ما يهمهم فى الأساس هو البقاء فى الحكم.

الدعم المالى والعسكرى للجماعات المصممة على تدمير إسرائيل من جانب إيران بالإضافة إلى اقتران ذلك بخطابات إيرانية قاسية ضد الدولة اليهودية كل هذا تسبب فى أن ينظر صانع القرار الإسرائيلى إلى إيران النووية على أنها "تهديد وجودى"، لكن فى الواقع تعد ترسانة إسرائيل التى تضم مئات الأسلحة النووية رادع هام ضد أى عدوان إيرانى محتمل.

مظلة الأمن الأمريكية:- يعتبر القلق الأساسى لدى الدول العربية السنية فى الخليج (الفارسى) بالإضافة إلى دول مثل مصر والأردن ليس فى قيام إيران باستخدام السلاح النووى ضدهم أو ضد أى طرف آخر، ولكن ينبع القلق الرئيسى من أن الخيار النووى سوف يشجع طهران أكثر فى مسعاها نحو الهيمنة والدعم الإقليمى للجماعات المتطرفة مثل حزب الله وحماس، فمن منظور معظم الدول العربية السنية أن العراق قد سقطت تحت النفوذ الإيرانى، ولبنان أصبحت على وشك السقوط، كما أن حركة حماس تلقى الدعم الكامل من جانب إيران وبالتالى فإيران تحاول امتلاك زمام القضية الفلسطينية من يد الدول العربية، وبالتالى فإن وجود قنبلة نووية إيرانية سوف يقوى من هيمنة إيران الإقليمية ومحاولاتها لعرقلة الوضع الراهن فى المنطقة، ولهذا السبب سوف تواصل الدول العربية الاعتماد على الوجود العسكرى للولايات المتحدة لضمان أمنها.

الدعامات الاقتصادية للقوة الإيرانية:-

عند الحديث عن قوة إيران الاقتصادية وأهم الدعامات التى تعتمد عليها الجمهورية الإسلامية فى توجيه سياستها الخارجية لابد من الحديث عن النفط الذى يلعب دوراً خطيراً فى سياسة إيران مع الخارج ويشكل أحد أهم الركائز التى تعتمد عليها إيران فى علاقاتها مع الدول الأخرى.

عموماً سياسة إيران الخارجية تكون أكثر تصالحاً عندما تكون أسعار النفط منخفضة وأقل تصالحاً مع الأخرين عندما ترتفع أسعار النفط.

أثناء فترة رئاسة هاشمى رفسنجانى لإيران ١٩٨٩-١٩٩٧ كانت أسعار النفط منخفضة حيث كانت إيران فى هذه الفترة تركز على إعادة البناء وتعمير ما دمرته الحرب العراقية- الإيرانية. وهذه الأموال هى ما يتم تقديم جزء منها الآن للجماعات "الإرهابية" مثل حماس وحزب الله. وفى فترة حكم محمد خاتمى عندما تبنى فكرة "حوار الحضارات" فى ديسمبر ١٩٩٧ كان سعر برميل النفط حوالى ١٥ دولار للبرميل. وعندما دعا الرئيس الإيرانى الحالى محمود أحمدى نجاد إلى محو إسرائيل من على الخريطة كانت أسعار النفط قد ارتفعت أربع أضعاف هذا السعر.

ضعف إيران: تتمثل نقطة الضعف الرئيسية التى يعانى منها الاقتصاد الإيرانى فى أنه يعتمد بشكل رئيسى على الاحتياطات الهيدرو كربونية، وحالياً ٨٠٪ من دخل إيران يعتمد على الصادرات والصناعات النفطية. وتقوم إيران بتدعيم الجازولين بشكل كبير "حوالى ١٠ مليار دولار سنوياً"، وعلى الجانب الآخر يتزايد إنتاج إيران من السيارات سنوياً بشكل كبير. ومن الواضح أن إنتاج إيران من النفط يتناقص بشكل كبير بسبب قلة الاستثمار فى مشروعات الطاقة والبنية التحتية، كما ساهم القلق داخل إيران وخارجها من انخفاض كبير فى حجم الاستثمارات الأجنبية وبالتالى إذا استمر الوضع كما هو عليه بمعنى انخفاض فى الاستثمارات وتزايد فى الاستهلاك الإيرانى للطاقة فإنه من المتوقع أن تتحول إيران خلال عقد إلى مستورد للنفط.

مثل هذا الوضع سيجبر إيران على اتخاذ قرارات مؤلمة، ومنها أن الحكومة فى حالة اتجاهها إلى رفع أسعار الجازولين فإنها ستواجه بغضب شعبى كبير من جانب الإيرانيين الذين كانوا يعقدون أمالاً كبيرة على أحمدى نجاد وحكومته فى تدعيم الاقتصاد الإيرانى. جانب آخر من القرارات الصعبة التى قد تلجأ إليها

الحكومة الإيرانية وهى أنها قد تتجه إلى تعديل سياستها الخارجية لجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية للعمل داخل إيران.

ولهذا فإن أفضل وسيلة لردع إيران هو العمل أو المجازفة بمنع وصول أى استثمارات إلى إيران خاصة فى مجال الطاقة وذلك لإجبار طهران على تحويل سياستها الخارجية لتصبح أكثر مرونة فى تعاملها مع باقى الدول. وما يؤكد جدية هذه الآلية هو الحاجة الإيرانية المتزايدة من الطاقة وتزايد الاستهلاك الإيرانى عليها بالإضافة إلى إعتماد الاقتصاد الإيرانى بشكل كبير على صادرات الطاقة. وبالتالى فإن أى جهد مشترك لتبنى استراتيجيات طاقة بديلة سيكون أكثر فعالية.

خاتمة: الحضور القوى لحاملات الطائرات الأمريكية فى الخليج (الفارسى)، ووجود عشرات الآلاف من القوات الأمريكية فى المنطقة، والترسانة القوية النووية لإسرائيل ربما يعد كل هذا سبب كافى لإقناع إيران بعدم استخدام السلاح النووى.

وربما يمثل عزل إيران اقتصادياً وتقليل تبعية واعتماد الدول الأخرى على النفط الإيرانى ربما يمثل آلية فعالة للتأثير على إيران، لكن على أية حال مازالت هناك أرض خصبة تعمل فيها إيران ولهذا فإن عزل إيران نهائياً عن ممارسة تأثيرها فى المنطقة لن يكون محتملاً فى المستقبل القريب.

وبينما قد تجد إيران تعاطف إقليمى ولهذا يجب على الولايات المتحدة وحلفائها التركيز على الجانب الاقتصادى. وربما يتعلم قادة إيران الدرس السوفيتى وهو أن الدول التى تعانى من مشكلات اقتصادية لا تستطيع الحصول على مستقبل أفضل بالأسلحة النووية.

– الرؤى الإيحائية وسياسة إيران الأمنية (مهدى خالاجى)

هناك إدراك وفهم شائع لدى الغرب حول الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد بأنه رئيس متدين وشيعى يحاول تطبيق أفكاره الدينية من خلال مهامه ووظيفته السياسية ويعد الاقتراب الأكثر رعباً هو هذا المتصل بالبرنامج النووى الإيرانى والفهم الإيرانى لهذا الجانب، فأحمدى نجاد يرى أن هناك أهمية قصوى للبرنامج النووى الإيرانى، كما يؤمن ببعض المبادئ والأفكار مثل إبادة وتدمير إسرائيل على اعتبار أنها الخطوة الأولى لإيجاد الفوضى فى العالم والاستعداد لعودة المهدى المنتظر أو الإمام الغائب وفق المذهب الشيعى. ومن ثم على دول الغرب إدراك الدوافع الرئيسية وراء البرنامج النووى الإيرانى.

هذا الفهم يجب أن يتم من عدة مستويات، أولها ما هو تأثير الرئيس أحمدى نجاد على الأمن والسياسة النووية الإيرانية؟، هل أحمدى نجاد يمسك بالسلطة فى إشارة إلى ضرورة تمهيد الطريق لعودة الإمام الغائب وذلك من خلال بعض القدرات العسكرية؟، بالإضافة إلى أحمدى نجاد وبعض الناس الموجودين حوله داخل الحكومة هل هناك دور لأفراد أو مؤسسات أخرى مثل جيش حراس الثورة الإسلامية فى التمهيد لعودة المهدى من خلال إيجاد بعض القدرات العسكرية؟، ما هو المعتقد أو المبادئ التى تؤمن بها هذه الجماعات وما هى الوسائل المستخدمة لتنفيذ أهدافها.

ربما يخفى على الكثير التأثير الحقيقى للرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد الذى بولغ فى دوره وتأثيره منذ وصوله للسلطة، وقد كان أحمدى نجاد قبل انتخابه رقماً مجهولاً للكثيرين حتى الكثير من الإيرانيين، وبعد أن وصل أحمدى نجاد إلى مقعد الرئاسة تسابقت وسائل الإعلام فى كشف تفاصيل كثيرة فى حياة أحمدى نجاد والبحث عن خلفية إسلامية تعطيه قدر أكبر من المكانة والعظمة.

بغض النظر عن الخلفية العسكرية والسياسية للرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد فإن الكلمة النهائية خاصة من الناحية الدبلوماسية والسياسية والأمنية متروكة للزعيم الإيرانى آية الله على خامنئى الذى يشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة. كما يخضع جيش حراس الثورة الإسلامية إلى سيطرة المرشد المباشرة، كما أن للمرشد سلطة خاصة على البرنامج النووى.

تعد الوثيقة الأقدم والمتوافرة بشكل عام وتوضح الرغبة الإيرانية فى استئناف برنامج الأسلحة النووية الذى توقف بعد قيام الثورة الإسلامية، هى تلك الوثيقة التى نشرت فى مذكرات آية الله حسين على منتظرى، وكانت عبارة عن خطاب مكتوب بخط آية الله الخمينى والتى اعترف فيها أن القوات المسلحة الإيرانية لن تستطيع هزيمة "العدو" فى الحرب العراقية- الإيرانية ما لم تزود الجيش بالآليات المختلفة بما فى ذلك القدرة على إنتاج الليزر والأسلحة الذرية، وبسبب الضعف الإيرانى العسكرى قبل الخمينى وقف بإطلاق النار، كما يذكر الخمينى فى الرسالة أيضاً أن إنتاج الليزر والقنابل الذرية هو اقتراح محسن رضائى القائد الأعلى لجيش حراس الثورة الإسلامية.

الخلفية الدينية لجيش حراس الثورة:

ثمة تنويعات واختلافات دينية عدة توجد بين كبار قادة الحرس الثورى الإيرانى ولكن فوق هذا ثمة اختلافات أخرى موجودة بين الحرس الثورى وبين رجال الدين حيث يقوم رجال الدين بدراسة العلوم الدينية وتتشكل وجهة نظرهم الدينية وفق أسس تسمح للآخرين أن يفهموها، أما بالنسبة لرجال الحرس الثورى فبسبب قلة تلقى العلوم الدينية (اللاهوتية) ولهذا لا يمكن بسهولة فهم الكيفية التى يستند أو يفكر بها رجال الحرس الثورى الذين لا يستندون على أسس دينية ثابتة فى التفكير.

ولهذا نجد أن قادة إيران خاصة رجال الحرس الثورى تقوم وجهة نظرهم فى معظم القضايا على الآراء والانطباعات الشخصية وهى ما تكون متقلبة بشكل دائم.

الأمر المهم هنا والجدير بالتنويه هو أنه على خلاف طبيعة وعادة الجيوش يفتقد جيش حراس الثورة الإسلامية، إلى وجود تدرج صارم أو هيراركية بداخله، وخير مثال على هذا هو أن السيد على خامنئى على الرغم من كونه القائد الأعلى إلا أنه يمتلك علاقات مباشرة مع بعض القيادات المتوسطة فى الجيش.

وفى إطار فكرة المنافسة داخل جيش الحرس الثورى لتقديم الإسلام والمبادئ الثورية يعتبر العديد من القادة المتوسطين فى الجيش أنفسهم ممثلون أصليون للإسلام "الحقيقى" ولهذا يقوموا بتوجيه الانتقادات لكبار القادة.

ولهذا فإن عملية صناعة القرارات داخل الحرس الثورى يمكن أن تتم على مستويات منخفضة وذلك حسب الترتيبات التى تتم مع المسئولين.

بعض الشواهد تؤكد أن هناك مجموعات محددة داخل الحرس الثورى وتتركز معظمها فى المستويات المتوسطة تبنى وجهة نظرها على أنهم يعتبرون أنفسهم "جنود المهدى" (الإمام الغائب) وأن عليهم مسئولية تمهيد الطريق لعودته وترى هذه المجموعات أن هذا يتم عن طريق عدة مبادئ أهمها فكرة "الإسلام العالمى" وفكرة "تصدير الثورة" والتى كانت شائعة فى السنوات الأولى للثورة الإسلامية.

وهم يرون أن الشيعى الحقيقى لا يمكن أن يظل منتظر للمهدى بدون القيام بتمهيد السبيل لعودته، على الرغم من هذا وبسبب قلة الوثائق العامة أو الكتابات والمقالات التى تؤكد ذلك تتسم العديد من وجهات النظر بالغموض خاصة تلك العلاقة التى تربط بين الرئيس أحمدى نجاد وقيادات وأفراد الحرس الثورى ومدى الارتباط الموجود بينهم.

الإمام الغائب القائد الأعلى:

على أية حالة وقبل أى شئ تبدو هناك أهمية كبيرة لدراسة وفهم العقلية أو الخلفية الدينية للقائد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئى، فهو يبلغ ثمان وستون سنة قضى معظمها فى السياسة أكثر من الجامعة والدراسة. فقد انخرط فى السياسة منذ خمسة عقود ولهذا فهو قليلاً ما يعرف داخل الجامعات باعتباره سلطة دينية.

عامل آخر مهم هنا وهو أنه على خلاف الراحل آية الله الخمينى الذى درس فى مدينة قم تلقى المرشد الحالى تعليمه ونشأته فى مدينة مشهد، فجامعة قم يغلب عليها الطابع الفلسفى، بينما كانت تنظر مشهد نظرة معادية للفلسفة حيث كانت تخضع لسيطرة آراء معادية للفلسفة، حتى أن هناك أسماء مثل على شريعتى الذى كان معادياً للشاه لم يكن من رجال الدين. وكان دائم الاعتراض على الأمور الفلسفية حيث كانت عائلته الدينية وخلفيته كلها قادمة من مدينة مشهد.

فى مدارس مدينة مشهد يعتبر البحث عن الأسباب لتفسير النصوص المقدسة من الأمور المحرمة والممنوعة، وذلك لأنهم يعتبرون أن مبدأ البحث عن الأسباب غير متوافق مع مبدأ الإيمان، فكل الحاجات يجب أن تؤخذ من خلال النصوص المقدسة (للنبى والإمام) بينما البحث عن السبب يعد من أدوات الشيطان لصرف انتباه الإنسان عن رسالته فى الحياة.

ولم تكن مشهد فقط تحت التأثير الساحق للتفسير الحرفى للنصوص المقدسة لكنها كانت أيضاً مركزاً للعلوم الغامضة. ففى مشهد يمكن لرجل الدين بكل سهولة أن يدعى وبشكل مقبول بأنه على اتصال مباشر بالإمام الغائب وبأنه يحصل منه على النصائح ويبلغها إلى اتباعه.

أما مدينة قم فهى على النقيض من ذلك فرجال الدين هناك يتشككون دائماً فى مثل هذه الأمور. ويحاربون مثل هذه الأمور فمازال هناك العديد من رجال الدين فى مشهد مثل سيد حسن أبطحى الذى يدعى ويزعم بأنه على اتصال مباشر بالإمام الغائب ومازال يجذب حول الناس السذج العاديين، كما أن الشيخ محمود حالبى مؤسس جمعية الحجتية والتى كان هدفها الرئيسى محاربة البهائيين ونشر اسم الإمام الغائب كان هو أيضاً من مدينة مشهد.

يميل خامنئى إلى ربط نفسه برجال الدين فى مشهد البارعة فى مجال العلوم الغامضة وتقديم المعجزات البسيطة. وعلى اتصال دائم بالإمام الغائب. ووفقاً للعديد من التقارير الغير رسمية يقوم المرشد الأعلى خامنئى بمقابلة "وسطاء" للإمام الغائب ويتلقى منهم التوجيهات والتعليمات. ويقال أيضاً فى مناسبات عديدة لاتخاذ العديد من القرارات السياسية أنه يقوم بفتح القرآن ويقرأ من الصفحة التى فتح عليها المصحف أول سطر ويقوم باتخاذ القرار حسب انطباع الآيات سواء كان انطباعاً سلبياً أم إيجابياً.

ووفقاً للعديد من التقارير غير الرسمية فى لقائه مع العديد مع المسئولين الرسميين يؤكد لهم آية الله خامنئى أن البلاد محمية عن طريق الإمام الغائب وأنها محصنة ضد أى أذى كما أنه باعتباره الزعيم فهو معصوم فى قراراته السياسية.

وبالتالى فهو يعطى لنفسه الحق فى إصدار القرارات والتعليمات دون أى مناقشة بدعوى أنه يتلقى الأوامر فى الأمام الغائب وهى التوجيهات والتعليمات التى لا تقبل أى مناقشة.

لذلك يمتلك آية الله خامنئى شخصية متناقضة

استناداً إلى خلفياته المختلفة، فمن ناحية تعتمد خلفيته على التدريب والتعليم الدينى فى مشهد، ودوره السياسى فى طهران من ناحية أخرى فبينما يشجع الجانب الأول على اتخاذ القرارات مستندة إلى الجوانب الروحية يساعد الجانب الآخر على توجيه القرارات نحو الأساليب العملية والقواعد الحقيقية هذه الخلفية تجعل خامنئى شخصاً متقلباً، فلا أحد يمكنه معرفة أى الجانبين سيعتمد عليه خامنئى فى اتخاذ القرارات، الجانب الروحى أم الجانب العملى.

السؤال المهم هنا أى نظرة أو أى جانب سيسود بخصوص الملف النووى؟

ثمة إشارات ودلائل تؤكد أن الجانب العملى أو الواقعى أصبحت فرصته ضعيفة، وعلى سبيل المثال، فى نوفمبر ٢٠٠٣ أعلن خامنئى أن إيران القائمة على أسس الجمهورية الإسلامية ذات الاعتقادات والمبادئ الدينية لن تلجأ إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، وذكر أن إنتاج واستخدام الأسلحة النووية هو أمر مخالف للشريعة الإسلامية.

فى الحقيقة المبادئ الدينية التى تنطبق على قضية الأسلحة النووية غير واضحة، باختصار، لا توجد نصوص واضحة فى الإسلام يمكن أن تنطبق على إيران الثورية. فالنصوص الدينية مفتوحة وبمستويات مختلفة وتفسيرات مختلفة. فهناك فرد قد يقرأ القرآن ويفسره على أنه يدعم ويشجع على الحرب والعنف، وفى المقابل يمكن أن يقرأ ويتم تفسيره على أنه يشجع ويساعد على السلام. فى مدينة قم العديد من رجال الدين لا يعتبرون دماء غير المسلمين أو المؤمنين لهم أو حتى دماء المدنيين لا يعتبروها مهمة من الناحية الدينية، وفى حالة تعارض مصالح ومبادئ الإسلام مع قتال "أعداء" الإسلام وغير المؤمنين فعلى الحاكم أن يقوم بذلك.

وفقاً للمعتقدات الدينية لدى الشيعة أن المهدى أو الإمام الغائب عندما يعود فإنه سوف يقتل ثلثى سكان العالم ولا توجد أى نصوص شيعية تبين ما إذا كان سيقوم بقتل المقاتلين فقط أم أن الأمر سيشمل المدنيين أيضاً، وهو ما يؤكد أن الاختلاف بين المدنيين والمقاتلين أو المحاربين غير واضح فى الإسلام الشيعى؟

كل أعضاء الحرس الثورى يحملون على صدورهم ويعلقون على زيهم آيات قرآنية مثل "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرون لا تعلمونهم الله يعلمهم" هذه الآيات وغيرها قد تستخدم كمبرر لإيران للإقدام على تطوير الأسلحة النووية وذلك على اعتبار أن هذه الأسلحة سوف تدخل ضمن اعتقادهم بأنها ترعب وتخوف "أعداء الله".

كل هذا يؤكد أن العلاقة بين الجانب الدينى والسياسى فى إيران فى اتخاذ القرارات تعد أكثر تعقيدا خاصة عندما تعتمد على مفهوم "وصاية الخبير القانونى". فهو مفهوم يعتمد على ضرورة قيام متخذ القرار باتخاذه وفق المعايير الدينية وإن كان من الناحية الدينية يتجه الكثيرين عند اتخاذ القرارات إلى التضحية بهذه المعايير والمبادئ الدينية استناداً إلى مبرر مهم وهو "مصلحة النظام".

وأخيراً يبقى السؤال المهم والصعب وهو هل قادة إيران يتبعون بالفعل التعاليم والأسس الدينية أم أنهم يستخدمون هذه الأسس فقط من أجل تبرير مواقفهم وأفعالهم الغير دينية؟

الخاتمة:

بالنظر إلى الأسباب المتصلة بطبيعة النظام السياسى فى طهران والبيئة الأمنية الإقليمية وتحدى تكوين الائتلافات وبقائها فإنه يمكن القول أن تحدى ردع إيران تواجهه صعوبات أكثر من تلك التحديات التى ظهرت للردع فى فترة الحرب الباردة.

فالمشكلات التى يعانى منها النظام الإيرانى وعلى رأسها عدم القدرة على ضبط النفس وإمكانية انتقال هذه الأسلحة إلى يد الإرهابيين كل هذه مشكلات وتحديات أمام تطبيق فكرة الردع.

بالنسبة لبيئة الأمن الإقليمية فى الشرق الأوسط تؤكد أن هناك صعوبة فى تأسيس نظام فعال للردع، فالولايات المتحدة والعراق مازالا يعانيان من تأثير الحروب فى العراق ولبنان وهو الأمر الذى قوض من صورتهم الرادعة تجاه الخصوم كما شجع أعدائهم مثل سوريا وإيران، مثل هذا الأمر قد يزيد من إمكانية وجود خطأ فى التقدير وهو ما قد يؤدى إلى أزمة حادة بين الطرفين قد تؤدى إلى تبادل التهديدات النووية.

أخيرا، ليس من الواضح ما إذا كان المجتمع الدولى لديه الرغبة والقدرة على تأسيس تحالف دولى لردع إيران النووية أو بقاء هذا الائتلاف لسنوات أو عقود عديدة.

بالنسبة لأوروبا فإنها قد لا تكون راغبة فى تحمل التزامات عسكرية، أما الدول العربية وتركيا قد يرون بأنه لا يمكن الاعتماد على الوعود التى تقدمها الدول الكبرى لحمايتها ولذلك فقد يتجهوا إلى الحصول هم الآخرين على الأسلحة النووية أو قد يتجهوا إلى الرضوخ للمطالب الإيرانية.

لكل هذه الأسباب فإنه من الواضح أن ردع إيران يحمل قدراً كبيراً من الخطورة والصعوبة كما أن جميع النتائج تحمل قدراً كبيراً من المخاطرة وقد تؤدى فى النهاية إلى المواجهة العسكرية بين الطرفين.

هذا المسح الشامل لكافة التحديات التى تواجه ردع إيران تظهر الحاجة الماسة إلى ضرورة تفعيل الأداة الدبلوماسية لمشكلة البرنامج النووى الإيرانى، مع تفعيل فكرة الحصار والعقوبات والتى قد تساعد فى حالة فشل الدبلوماسية.

دراسة

هل يصعد النجم الشيعي........؟!

ARE THE SHIA RISING?
By : MAXIMILIAN TERHALLE
MIDDLE EAST POLICY, VOL. XIV, NO. 2, SUMMER 2007

إعداد: مروة سالم

بدت المخاوف من الصعود الشيعى واضحة منذ سقوط صدام حسين وصعود الشيعة إلى الحكم، لكن الآن بدأت معالم الخوف تطفو على الساحة السياسية، حيث نشرت مقالة فى مجلة واشنطن بوست بتاريخ ٢٩ نوفمبر عام ٢٠٠٦، شدد فيها نواف عبيد المستشار الأمنى للملك عبد الله ملك السعودية على ضرورة وجود تدخل سعودى لحماية المملكة السنية من الشيعة العراقيين، وبالرغم من أن نواف عبيد قد تم طرده بعد ذلك بقليل لصراحته، إلا أن هذه الكلمات عكست معنى مصطلح " الهلال الشيعي" الذى كان يتردد على لسان الملك عبد الله، والذى تجدد أثناء زيارة ديك تشينى للسعودية فى نوفمبر الماضي، كما أشار إلى ذلك مسبقا ملك الأردن والرئيس مبارك، علاوة على ذلك دعت الطموحات النووية الإيرانية قادة مجلس التعاون الخليجى إلى إعلان مخططاتهم للبدء ببرنامج نووى لإنتاج الطاقة فى ديسمبر الماضي، وقد تنبأ خبراء إيرانيون النشأة أمثال "فالى نصر وأنوشيرفان إحتيشامي" بخطورة الصعود الشيعي، فى الوقت نفسه حملت السنة العرب صورة حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله أثناء الحرب اللبنانية - الإسرائيلية فى الصيف الماضي، على مايبدو أن الشيعة الإثنى عشر لم يصبحوا المسلمين المنسيين، بل على العكس فدور شيعة إقليم الخليج أصبح أكثر بروزا خلال السنوات الست الماضية فهم يشكلون ٧٠٪ من سكان الخليج العرب ويعود هذا الصعود إلى ثلاث تطورات مترابطة مع بعضها البعض:

الأول: تعزيز موقع إيران الجيوسياسى بعد سقوط صدام حسين ونظام طالبان، ومحاولاتها بعد ذلك تنويع علاقاتها الثنائية فى الخليج.

الثاني: زيادة الوعى بالشيعة خاصة بعد مخططات الولايات المتحدة الأمريكية بفرض نظام ديمقراطى فى البلدان التى يقطنها غالبية الشيعة.

الثالث: إنخفاض القوة الأمريكية فى العراق من ناحية، وعدم خضوع إيران للضغوط الدولية لإيقاف برنامجها النووى من ناحية أخرى، هذا إلى جانب خطاباتها الحماسية، الأمر الذى أثار مخاوف جيرانها.

وعلى أية حال أصبحت المزاعم العربية السنية - بأن هناك صعوداً شيعياً - أمراً إعتياديا على المستوى السياسى حيث يستخدم هذا المصطلح كوسيلة للفوز فى معركتهم الطائفية - بالإشارة إلى الصراع بين على

ومعاويه (٦٥٦-٦٦١) - و لتأمين شرعيتهم. وبالعودة تاريخياً إلى فترة الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، سنجد أن ملامح جديدة بدأت تظهر بالنسبة لسياسة إيران العامة والدولية، حيث كانت تهدف إلى تحاشى سياسة التصعيد مما يتكامل مع الإستراتيجية السعودية ولا يتعارض معها. ونظراً إلى أن مصطلح الصعود الشيعى ما هو إلا وسيلة لحشد الرأى العام ضد إيران، بالتالى لابد من تحرى الدقة فى إستخدام هذا المصطلح، فالتحليل الدقيق له سيساهم فى الفهم الحقيقى للأسباب التى وراء الدعاية المنتشرة حوله ويصل بنا إلى المعنى الحقيقى للتهديد المزعوم، ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة التى تحاول إثبات أن ثمة خطأ فى مصطلح الصعود الشيعى المفتقر إلى التماسك السياسى والدينى على عكس ما تصوره الجماعات الشيعية والتى تتبع إيران كقائد لهم، فعلى الجانب السياسى هناك أسئلة عدة مطروحة:

الأول: إلى أى مدى يمكن لهذه المزاعم أن تصبح فى النهاية التحدى السياسى الذى يهدد بنية الحكومات العربية كالسعودية والبحرين؟، الثاني: إلى أى مدى تستطيع الجهود الدولية إحتواء الإنتشار الشيعي؟، الثالث: ما هو الدور الذى تلعبه القومية (كأيديولوجيا وطنية) لتقويض محاولات إيران لكسب الغالبية الشيعية، ومثال على هذه المحاولات ما تدعيه إيران بأن العراق سياسيا أقرب إليها كجمهورية إسلامية؟، وأخيراً إلى أى درجة قوضت التجارة بين إيران ودول الإقليم الأخرى المد الشيعي؟

ويأتى الجانب الدينى ليطرح هو أيضاً أسئلة عدة:

الأول: ما هو موقف نفوذ آيات الله، المفترض منذ عودتهم إلى النجف عام ٢٠٠٣ بعد هروبهم إلى العراق، ليستكملوا دراساتهم فى قم؟، الثاني: إلى أى مدى سيظل هناك خلاف حول الشروط الواجب توافرها فى مرجع التقليد المطلق لدى الشيعة؟

الغرض من هذه الدراسة ليس تقييم فشل تصدير الثورة الإيرانية، بل على العكس من ذلك فإن منطقة الخليج تعيش مرحلة إعادة تشكيل الفكر الثورى منذ عام٢٠٠٣، لتبرر بذلك أسباب طرح الأسئلة المذكورة سابقاً، حيث أصبح مصطلح الهلال الشيعى مسموع صداه بالإقليم، متماشياً بذلك مع تراث الثورة الإسلامية، فالجمهورية الإسلامية تستخدم إستراتيجية الفوضى قصيرة المدى، وذلك لخفض القوات الأجنبية بالمنطقة، وإجبارهم فى النهاية على تركها، لكن هذه الإستراتيجية لن تنجح الآن بسبب قيود عدة، أولاً: تعارض النوايا الإيرانية مع المصالح الحيوية الأمريكية. ثانياً: قدرة الشعب على تحمل العنف الطائفى محدودة. ثالثا: رغبة الدول العربية وتركيا على التدخل أصبحت أكثر تزايدا، فالحرب الأهلية قد تسحب إيران إلى العراق، وتجبرها على أن تأخذ موقعاً بين الجماعات الشيعية المتنافسة. وأخيراً النقد المتصاعد داخل إيران الذى إنطلق مع الإنتخابات المحلية فى ديسمبر ٢٠٠٦، موجه ضد إخفاقات الرئيس أحمدى نجاد على مستوى السياسة الداخلية، وموقفه المناهض للولايات المتحدة الأمريكية. ويبقى غير واضحا مدى تأثير ذلك على السياسة العراقية، فى المقابل تتمتع العراق بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة، ودول مجلس التعاون الخليجي، وإسرائيل، وهذا يقف كتحدى أساسى أمام إيران، كما من الممكن أن تكون العراق منافسا قويا لإيران فى الأسواق النفطية إذا إستقرت أوضاعها. وتتناول الدراسة مجموعة القيود المفروضة على الصعود الشيعى من جانب السياسة الداخلية للدول، والسياسة الدولية، والاقتصاد، والقومية (كفكر وطني)، والقيود الدينية.

السياسة:

بالنسبة للجانب السياسي، هناك أربعة عوامل تقيد الصعود الشيعى وهي: السياسة الداخلية، والسياسة الدولية، والقومية، والإقتصاد، فالسياسات الداخلية لدول الخليج هى التى شكلت الطموحات الثورية للشيعة منذ عام ١٩٧٩، وليست خطابات قادة إيران البلاغية، أما عملية التسوية السياسية بالرغم من شوائبها الموجودة بين الحكومات السنية وشيعة الخليج إلا أن دولتى السعودية والبحرين تعد نموذجاً واضحاً من حيث الآلية التى إتبعتها حكومات كل دولة منهما لضم الشيعة وتكييفهم مع الشعب، فإستطاعت السعودية بنجاح أن تضم الشيعة مع الشعب السعودى على الرغم من الإنتقادات الموجهه لها من قبل رجال الدين المحافظين الذين صنفوهم بالرافضين (المعارضين)، وجاء ذلك أيضاً بعد أن استخدمت القوة ضد التمرد الشيعى عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠، وبعد النزاعات الأهلية النابعة من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والنابعة أيضاً من تصريح النخبة الحاكمة فى التسعينيات بأن عملية ضم المعارضة الشيعية ممكن بسهولة أن تخلق صراعاً خطيراً، أى أن السعودية إستخدمت العنف أولاً فى التعامل مع الشيعة.

لكن الأمر المؤكد فى هذا الإطار هو أن إيران ساعدت على إثارة الشيعة بشكل أو بآخر، فهى التى شجعت الشيعة السعوديين للتظاهر فى شوارع المنطقة الشرقية عام ١٩٨٠ - ١٩٧٩، وعلى سبيل المثال نادت جماعة تدعى "منظمة الثورة الإسلامية" بالمقاومة ضد الحكام، ومع ذلك فإن الهدف الرئيسى لغالبية الشيعة المعارضين هو "المساواة و الاعتراف بهم" وليس الإطاحة بالحكومة السعودية. فالشيعة تبحث عن المزيد من

الإستقلال الذاتي لمجتمعاتهم المحلية في إطار الدولة السعودية، الأمر الذى أقنع الحاكم بفتح قنوات الإتصال بممثلي الشيعة، وفى عام ١٩٩٣ عندما كان الحكام تحت ضغط قوى سمح بفتح أبواب التفاهم بين الطرفين حول تأكيد حقوق الطوائف الشيعية، وسرعان ما قررت المنظمة المذكورة سابقا دمج نفسها والتى كانت تعتبر أكبر الجماعات المتأثرة بالنفوذ الإيراني، فى الوقت نفسه لم تكن إيران قادرة على مجابهة الحكومة السعودية وذلك لنفوذها على الشيعة فى المملكة.

كما أن الحكومة السعودية إتبعت بعد ذلك إستراتيجية مزدوجة وقد دفعها إلى ذلك الإدعاءات التى طرحت فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وتلاها خلافات داخلية ساخنة، والأكثر أهمية من ذلك هو العمليات التفجيرية التى وقعت فى مايو عام ٢٠٠٣، فمن ناحية اتخذت الشرطة إجراءات صارمة ضد الإرهابيين، ومن ناحية أخرى طرح الأمير عبد الله فكرة غير مسبوقة وهى منتدى "الحوار الوطني"، وكان ذلك بمثابة إحراج رجال الدين الوهابيين الرسميين، فالطائفة الشيعية دعيت إلى هذا المنتدى ومنتديات أخرى عقدت بعد ذلك، ولاحظ ولى العهد فى ذلك الوقت أن الشيعة لم يقوموا بإثارة الفوضى فى السياسات السعودية، وأن الوطنية والمواطنة كانتا التعبير الذى إلتزموا به وإستخدموه للتعبير عن ولائهم إلى النظام، وإلى حد ما كانت هناك عملية متبادلة لتأكيد الرغبة فى التعاون مما أدى إلى تبادل الإعتراف بين الحكومة والطائفة الشيعية بضمهم فى المجتمع المحلى والسياسة السعودية.

وهنا سنجد أن إرتباط الشيعة بالدولة كان بواسطة القوة أولاً ثم تلاها الدمج و التكيف و التعاون التجاري، بعد ذلك قبلت الحكومة السعودية الشيعة كعنصر فاعل فى المجتمع السعودى و السياسة السعودية، وذلك للحفاظ على فكرة تماسك المجتمع الذى يتكون من هويات ومصالح مختلفة فى هياكل دولة واحدة، وليس الأمر مجرد مجتمع شيعى إنتقالى لا وجود له إلا فى خيال تقوده طهران، وهذا هو ما جعل الرياض مرجعاً لشيعة السعودية، أما بالنسبة لاستمرار الوضع وهل سيستمر مبدأ المصالحة ضمن السياسات السعودية، فيظل هذا سؤال مفتوح.

تعرض البحرين نموذجاً آخر على العنصرية الحالية ضد الشيعة إلا أنها تحاول دمج الشيعة مع الشعب، فالشيعة البحرينيون أيضاً يسعون إلى تحسين أوضاعهم الإجتماعية، وليس الإطاحة بالأسرة الحاكمة، وحتى الآن لم تكن وجهة النظر السياسية لملك البحرين بعيدة عن نظيره السعودي.

اعتمدت البحرين اعتماداً شبه مطلق على الاقتصاد الداخلى (العوائد النفطية و الخدمات المالية)، وكافحت حول كيفية معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فى كافة أنحاء المنطقة و(التى يعانيها بشكل أكثر، قرابة ٧٠٪ من الشيعة)، كما طبقت الحكومة مبدأ الطائفية كأحد الوسائل لحكم البلاد منذ عام ١٩٧٩، والطريف أنه رغم ذلك، لم يأخذ الحكام العبرة من الانقسامات الطائفية التى سادت السنوات السابقة للثورة الإيرانية. وبعد وفاة مؤسس مملكة البحرين فى عام ١٩٩٩، وخلفه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الذى شن حملة تغيير ليبرالية، تلاها ما يسمى بالانتفاضة البحرينية التى هزت أرجاء الدولة خلال التسعينيات، ليرى أبرز مخاوف المجتمع التى تطور إلى نزاع سياسي، وأبدى الأمير الجديد رغبته فى عمل "ميثاق العمل الوطني" عام ٢٠٠١، فى المقابل رحب الجمهور بالاقتراح بأغلبية ساحقة (٩٨٪) فى بادىء الأمر، لكن فى وقت تلا ذلك أعطى الأمير مجلس الشورى المعين سلطة تعادل المجلس المنتخب (البرلمان)، الأمر الذى أدى إلى مقاطعة انتخابات ٢٠٠٢ من قبل الوفاق الذى يعتمد بشكل أساسى على دعم الشيعة، ومع ذلك فإن الملك تابع عن كثب ما يحدث فى الدول الأخرى كالمملكة العربية السعودية، وبدأ فى قبول الحوار حول المطالب الدستورية فى عام ٢٠٠٤، بذلك يكون قد استجاب إلى المطالب الشيعية بعد الغضب العارم الذى جعل الكثير من الشيعة يتجمهرون فى الشوارع بسبب عدم وجود تقدم واضح فى العملية الإصلاحية. فى موازاة ذلك هزت الأحداث العراقية المنطقة وأدت إلى خوف عميق من الشيعة البحرنيين، وتفاقمت الأوضاع سوءا بدعمهم لحزب الله ضد إسرائيل أثناء صيف ٢٠٠٦، فما هو المفتاح إذن لفهم حدود العملية السلمية مع المعارضة الشيعية..... ؟!

على جانب أخر ممكن أن يقود "الاتصال الشيعى" للوهلة الأولى إلى نشاط سياسى شيعي، ورغم ذلك أسفل الكيان السياسى البحرينى ثمة مشاكل اجتماعية واقتصادية متفاقمة مثل: البطالة المتزايدة وانتشار الفقر وارتفاع تكاليف الحياة ومستوى المعيشة، ومع ذلك يقتصر نشاط المعارضة على نقد الجانب السياسى الذى يسيطر عليه الملك، وبالتالى أنتج ذلك نوعاً من الإحباط من تقدم الوضع الاقتصادى والسياسى الراهن للبحرين، حيث لم تعطى الحكومة لهما الاهتمام الكافي، لذا فإن القضية الأساسية فى البحرين ليست هى الشيعة الانتقالية التى توجهها إيران، بل هى تأكيد المصلحة العامة للحكومة وفئات المجتمع على حد سواء.

ويوضح الموقف السلمى للشيعة فى البحرين رغبتهم فى وحدة وطنية، فهم يؤيدون استقلال البلاد وحكم أسرة آل خليفة، وهدفهم هو مجرد وجود درجة عالية

من العدالة والمساواة. بالإضافة إلى ذلك فالشيعة ليست متأثرة بإيران ولاموجهه من قبل طهران. ويبدو ذلك واضحاً فى المظاهرات الضخمة التى ضمت الشباب الشيعى جنباً إلى جنب مع أجزاء كبيرة من الشعب السنى والنخبة الاقتصادية لتأييد الحكومة الأمر الذى حث قادة الشيعة السياسيين على التصدى لأية إدعاءات مغرضة عن طريق زيارة مجلس السنة فى عام ٢٠٠٥ قائلين: "إن الانقسام الطائفى فى مجتمعنا البحرينى فى إتجاهه نحو النهاية، فنحن هنا مواطنون و لسنا شيعة وسنة"، قد يعتبر البعض هذا البيان مجرد صورة تجمل الواقع البحريني، لكنه يعكس الهدف السياسى التى تسعى إليه القيادة الشيعية.

تصاعدت مخاوف أخرى تجاه البعض من رجال الدين الشيعة الذين يتقلدون مناصب كبيرة فى السياسة البحرينية، والسبب أن ملالى مثل الشيخ القاسم أدان بوضوح الانقسام السنى الشيعى بعد تفجير مسجد سامراء، على أساس أنه عمل قام به نشطاء سياسيون مهمشون فى المؤسسات السياسية ونتيجة لذلك أصبحت السياسة مشكلة على بنية دينية معقدة. لكن مذهب الشيعة فى البحرين انبثق من الصراع بين المعتدلين والمحافظين كما فى المعتقدات الشيعية، والذى إنتهى فى أواخر القرن الثامن عشر لصالح الأول، بالرغم من الهزيمة التى ألحقت بمدرسة المحافظين إلا أنهم لجأوا إلى البحرين حيث إستقر أتباعهم. من ثم الشيعة البحرنيين يتبعون مذهباً مختلفاً عن مذهب إيران، وهذا كثيرا ما يقلل من شأن الشيخ قاسم الذى يعتبر ممثل المرجع الإيرانى الخميني، وعلى الرغم من أن هذا يعتبر عامل قوى لتقويض نفوذ إيران فى البحرين، إلا أن ثمة أقلية صغيرة لامعنى لها تتبع العناصر الراديكالية الموجودة فى مركز حقوق الإنسان، وبالرغم من محاولات الحكومة المشكوك فيها لكبح نفوذ الشيعة فى انتخابات عام ٢٠٠٦ (bandagrate) التى شاركت فيها الوفاق إلا أن هذا لا يعنى عدم وجود تمثيل سياسى للشيعة، فأول رئيس وزراء كان شيعى و الوزارة الآن فيها وزير شيعى من الوفاق أيضاً. ولعل البحرين تبتعد عن نموذج الصراع بين المعارضة والحكومة حيث يتم التعامل مع الأمر على أنه شأن بحرينى خالص أكثر من كونه قضية نفوذ إيران على الشيعة كما فى الحالة السعودية، فالمعايشة مع الشيعة لايجب أن ينظر إليها على أنها أمرصعب تحقيقه.

السياسة الدولية:

إن قيود السياسة الدولية قوضت من نفوذ إيران على الشيعة، ويتضح هذا إذا نظرنا إلى السياسة الخارجية لإيران قبل حرب الخليج الثانية (عام ١٩٩١-١٩٩٠)، فمن ناحية لم تقم إيران فى ذلك الوقت بتدعيم الغالبية الشيعية العراقية، بل على العكس من ذلك بعد وفاة الخمينى عام ١٩٨٩، كان لابد من مواجهة الأوضاع البائسة التى اعترت البلاد، فعمل الرئيس الجديد رفسنجانى على إعادة تعريف المصلحة الوطنية، كما استطاع رفسنجانى أن يقوم بإنجاز فى السياسة الخارجية وذلك بتقليل حدة أيديولوجية تصدير الثورة وتطبيق نهج براجماتي، وفى ظل إدانة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى والجامعة العربية العدوان العراقى على الكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠، ورغم مناشدة صدام الأمة العربية إلا أن معظم قادة العرب(بإستثناء الجزائر و تونس و الأردن و اليمن) كانت ضده، وتم نشر قوات دولية هناك كما لم تسانده إيران أيضاً. فربما جذبت أفكار الديكتاتور العراقى المناهضة للإمبريالية ودعوته للجهاد بعض العناصر الثورية فى إيران التى طالبت بدعم الرئيس العراقي، ومع ذلك قاوم الرئيس الجديد رفسنجانى كل هذه المحاولات وأتخذ موقف البعد عن هذا الصراع لسببين :

- الأول: اعتبر أن فتح العلاقات الدبلوماسية ضرورى لبدء عصر جديد من الإصلاح، ومن هذا المنطلق عمل على تقوية علاقاته مع دول الخليج والدول العربية التى تنوى الاستثمار فى البلاد فابتعد عن أى صراع.
- الثانى: الاعتراف بالتعددية العرقية للجمهورية الإسلامية ذاتها، فهو رأى ثمة مخاطر كبيرة على إيران فى حالة انقسام العراق.

وقد دفع التعاون الدولى رفسنجانى إلى إتخاذ قرار بترك مساحة ما لإعادة النظر فى الحسابات الشيعية، وذلك من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد خاصة بعد الحرب المدمرة التى جاءت على حساب المصلحة الوطنية، بالتالى كان لابد من إعادة تعريف المصلحة الوطنية.

القومية:

أثبتت القومية (كأيديولوجيا وطنية) قدرتها على فصل الدين، حيث إنصب ولاء الشيعة للدولة، فقد شنت القوات العراقية حربا ضارية ضد إيران من عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٨، وبعد ذلك إتخذت إيران موقفا محايدا بعد حرب الخليج عام ١٩٩٢ بالرغم من انتفاضة الشيعة ضد صدام التى آلت إلى مذبحة شيعية فى ذلك الوقت. يصور هذان الحدثان قوة القومية حيث أنهما:

أولاً: قسما العراق وإيران بشكل حاسم وظل ذلك راسخا فى ذاكرة البلدين، فبدا ذلك واضحاً أثناء الحرب بين العراق وإيران، حيث ناشدت الأمة العربية جنود الشيعة العراقيين بشكل أكبر من مناشدة إيران،

وفى عام ١٩٨٢ أظهرت معركة البصرة ولاء الشيعة إلى من، ولائهم للعراق العربية قوى أكثر عندما اكتسبت العراق صفة الدفاعية بعد عام ١٩٨٢، معربين بذلك عن ولائهم للعروبة ومؤكدين وحدة العراق، وذهبت إلى حد أن ادعى صدام حسين أنه من سلالة الخليفة علي. والطريف فى ذلك أن محاولات العراق لتدمير شيعة العرب الإيرانيين فى مقاطعة خوزستان بجنوب إيران باءت بالفشل، كما أن لفظ الوطن الذى لم يعد متدارك منذ أن استخدمه الشاه عاد مرة أخرى مقترنا بالشيعة.

ثانيا : بعد آثار الحرب الكويتية عام ١٩٩١، تعرض حكم صدام حسين للتشكيك من قبل الشيعة والأكراد على حد سواء، حيث أقاموا مظاهرات ضده الأمر الذى جعل صدام يسحقهم بوحشية على مرأى من الولايات المتحدة الامريكية والأهم من ذلك أنه على مرأى من إيران.

فى هذا الإطار يدعى فالى نصر بأن "هناك تراثاً خلفته تجربة الحرب - مثل انتشار القومية على جانبى شط العرب - فهى تقود الأذهان إلى الخوف الذى كان سائدا من البرنامج المناهض للشيعة الذى تبعه فشل انتفاضة عام ١٩٩١"، وأكد ذلك بموجات الهجرة الشيعية التى تدفقت من السبعينيات إلى التسعينيات والتى جعلت من القومية العراقية نسيجا عريضا لإستيعاب الهوية الشيعية أدى إلى وجود ارتباط وثيق بين البلدين وذلك يمكن أن نراه ما بين عامى ٢٠٠٣و٢٠٠٦ . وهنا تظهر نقطتان تعارض هذا التأكيد، فبالنسبة لإنتفاضة الشيعة التى اندلعت فى مارس ١٩٩١ فى البصرة ونجف وكربلا وناصرية وعمارة والكاظمية ما من شك فى أن الحكومة الإيرانية إستخدمت لغة الدبلوماسية الرسمية لإلقاء اللوم على جيرانها لإستمرار المذابح هناك. فقد خلف العمل الانتفاضى مقتل ما بين ٣٠٠٠٠ الى٦٠٠٠٠ شيعي، وأضف إلى ذلك قصف الأماكن المقدسة مثل النجف و كربلاء مما أحزن آية الله الخوئى وأجبره على التحدث إلى صدام فى اليوم التالى من خلال التليفزيون، ولكن بحجة أن هذا شأناً عراقياً خالصاً و"عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول" إيران لم ترسل قوات لحماية الشيعة فى العراق (حتى لو تحركت وحدات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق). وهذه الأحداث تعنى أن هناك حوالى ١٠٠٠٠٠ من العراقيين الشيعة العرب إتخذوا من إيران ملجأ، مع ذلك فإن الإجبار على اللجؤ إلى بلد أخر لا يؤدى بالضرورة إلى صورة إيجابية عن هذه البلد، علاوة على ذلك الرئيس الجديد للجمهورية الإسلامية فى ذلك الوقت أعطى اهتمامه الأول إلى الانتعاش الاقتصادى عن قضية تصدير الثورة.

بالإضافة إلى ما يتعلق بعدم استمرارية القومية العراقية إثر سقوط صدام حسين، فهناك نقطتين يجب توضيحهما :

أولا : بالنسبة للقول بأن النفوذ الإيرانى فى العراق لها ما يبررها، المبرر هنا يرتبط أكثر بسقوط الدولة، أكثر من تدعيم الشيعة، وبما أن الدولة غير قادرة إلى حد كبير على مساعدة أبناء الشعب، بالتالى فإنه لاتوجد منظمة باستطاعتها توفير عنصر الأمان للعراقين وإمدادها بالخدمات مثل الكهرباء والمياه، وفى المقابل من ذلك يشير نصر إلى آية الله تسخيري، وهو لاجئ عراقى عاش فى إيران، ويعمل الآن كمستشار للخامنئى كما أمد شمال العراق بعدة مشاريع للأبنية والوسائل طبية بعد أن إستثمر عشرات الملايين من الدولارت هناك، وبالنسبة إلى نصر، فإن هذا مؤشرًا واضحاً على نمو النفوذ الإيرانى فى المنطقة. وفى الواقع على المدى القصير سيتزايد النفوذ الإيرانى بسبب التنمية التى تقوم بها، لكن على المدى البعيد لا يمكن إمتداد النفوذ الإيرانى أكثر من ذلك لأنه لا ينظر له على اعتبار أنه دعم الإخوة الشيعيين، لكنه يفهم على أنه دعم مبنى على ضعف الاقتصاد العراقى، وعلى المصلحة الاستراتيجية الإيرانية، لذلك لا يمكن إفتراض أن المجتمع الشيعى العراقى سيظل صديقاً إلى الأبد.

ثانياً: إن عدم استمرار القومية العراقية لم يكن له أثر فى الانتخابات ولا فى الخطابات السياسية للقيادة العراقية، فالعراقيين لم يستجيبوا إلى العرض الضمنى لتقديم دستور مشابه للدستور الإيراني، لكنهم عارضوا إلى حد كبير مثل هذه الفكرة، وبدا ذلك واضحاً فى التصويت عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، كما صرح مسئول بارز من حزب الدعوة بأن حزبه دعا إلي" دولة إسلامية و ليس دولة دينية"، بالإضافة إلى ذلك أعلن السياسيون المنتخبون حديثا رفضهم لأى مساعدة خارجية وشكوا من تدخل المليشيات البرلمانية الإيرانية فى الشئون العراقية، وجاء هذا حتى بعد إستئناف العلاقات الدبلوماسية فى سبتمبر ٢٠٠٤ . فمنذ أن نشأت القومية والتى يرجع تاريخها إلى تمردات عام ١٩١٨-١٩٢٠، فإن الشيعة طوروا على المدى الطويل التزاماً تجاه العراق. حيث أعلن مسئول عراقى مؤخرا" الشيعة فى العراق عرب و ليسوا فارسيين، فالعرب يجب أن تعانق الشيعة فى الحكومة العراقية وتحاول أن تجعلها فى وضع مواز لإيران" .

ورغم أن النفوذ الإيرانى فى العراق لا يقوم على أساس العقيدة المشتركة، بل قائم على ضعف سياسى للعراق، وهو ما سمح بتدخل إيران فى شئون العراق الداخلية من أجل مصلحتها الشخصية. وبالرغم من ذلك فقد تم هذا بتأييد من الشيعة، والرد على ذلك من العراق سيكون على أساس القومية. وذكر جيوفرى كيمب فى ذلك "بأن الخطر الإيرانى يكمن فى التدخل الواضح والصريح فى العراق، ورد الفعل على ذلك سيكون من

قـبل العـراقـيين، وعلى الرغم من أن إيران والعـراق مشتركتين فى الثقافة والمعتقدات الدينية، إلا أنه لازالت هناك إختلافات كثيرة، وأبرزهم الانقسام العربى الفارسي، لكن الروابط العميقة كانت لها التأثير فى أى من هذه الخلافات، فهى تخلق إحساس بأن التدخل الخارجى فى العراق وضع طبيعي". إن الترابط بين العراق وإيران قائم على أساس ديني، وبالتالى يمكن أن تصلح القومية كوسيلة رفض سياسى فى حالة التدخل المستمر على الأساس الشيعي(الديني).

الاقتصاد:

محدودية قدرة إيران على القيام بأعمال تجارية فى الإقليم تقوض من النفوذ الشيعي، فتجارة إيران كانت مهمشة فى عام ٢٠٠٦، حيث بلغت وارداتها من الاتحاد الأوروبى ٤٠,٤٪، أضف إلى ذلك وارداتها من اليابان ١٠٪، وهنا يبدو واضحا أن إيران أصبحت تعتمد فى وارداتها على دول خارج الإقليم. الإستثناء الوحيد كان الإمارات العربية المتحدة، حيث وصلت وارداتها ١٥,٦٪ تقريبا فى عام ٢٠٠٦، ورغم ذلك فإن الخلافات الجيوسياسية حول جزر(أبو موسى و طنب الكبرى و الصغري) تهدد هذه العلاقة. أما فى حالة الصادرات فتذهب إلى ما هو أكثر، فصادرات الاتحاد الأوروبى والصين وجنوب أفريقيا وكوريا الشمالية إلى إيران تمثل ٦٧,٨٪ من وارداتها، ومن المؤكد أن التجارة العرب لازالت أيضا ١٠٪ منذ عام ٢٠٠٠، كما أن الشيء نفسه يمكن أن يقال عن أمريكا الجنوبية، ففى حالة إيران أحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك هو أن صادراتها غير النفطية لازالت عند مستويات ضئيلة.

معظم حكام الإقليم يفضلون التجارة مع بلدان منظمة التعاون والتنمية لسببين: أنهم يعتقدون أن الأمن مرتبط بالمصالح التجارية (و مثال على ذلك السعودية)، وهم مؤمنون بأن مثل علاقات العمل تلك تؤدى إلى نمو اقتصادى كبير، وبالنسبة لإيران فإن هذا يعنى أن النفوذ الشيعى مقوض من قبل إعتبارات إقتصادية ومخاوف سياسية، وهما يؤديان معا إلى تقليل التعاون الإقليمي.

الدين :

هناك عاملان يحولان دون نشر ثقافة شيعية عالمية متماسكة تدعم السيطرة الإيرانية، الأول: هو رفض غالبية العراقيين لولاية الفقيه(حكم الشريعة الاسلامية)، الثانية: تشمل الخلافات النابعة من البنية المعقدة للمرجعيات الدينية.

- حكم الشريعة الإسلامية:

معظم المثقفين من الشيعة يعودون إلى عهد إيران سنة ٢٠٠٣، وكذلك الأحزاب الشيعية المسيطرة فى العراق التى عارضت فكرة تأسيس دولة ثيوقراطية مشابهة للدولة الإيرانية. بالرغم من أن الخمينى لاقى نجاحاً غير متوقعاً فى إطلاقه الثورة الإسلامية، إلا أن ثمة إنتقادات كثيرة فى الإقليم من قبل الشيعة المحافظين تدور حول مبدأ ولاية الفقية. إضافة إلى أن بداية عملية تصدير الثورة كانت موضع شك من قبل رجال الدين الإيرانيين، واليوم ١٣ من أصل ١٤ من آيات الله الإيرانيين يعارضون ولاية الفقيه الخميني.

أما من ناحية رجال الدين الذين يعشيون فى العراق والتزموا الصمت انتقدوا الخمينى بخصوص تسييس الدين وتجريده من شخصيته السامية، وكذلك رجال الدين الذين طردهم صدام أو أنهم هربوا إلى جمهورية الخوف مسبقا، فقد واجهوا الجمهورية الثيوقراطية، إلى جانب هذا، فالواقع يقول أن كثيراً من اللاجئين العراقيين عانوا من المعاملات المريرة فى إيران، وتجربة ولاية الفقيه التى تحولت إلى ديكتاتورية ثيوقراطية غيرت توجه الكثير منهم، كما أن حفيد الخمينى نفسه آية الله سيد حسن خمينى نقد الثيوقراطية الإيرانية بعد سقوط صدام.

وكان الخمينى يخشى الحكم الديمقراطي، لكن معظم رجال الدين العراقيين البارزين ناشدوا" فكرة الانتخابات، وتمثيل الشعب، وحكم القانون". فالذى قاد رجال الدين إلى إما تجربة قم أو تجربة صدام فى قمع الشيعة العراقيين، ليس الإيمان بفكر الخمينى ولكن لإثبات وضعهم فى ظل خطة الديمقراطية الأمريكية، للوهلة الأولى يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية مجبرة على قبول مبدأ السيادة الشعبية، كما أعلن السيستانى فهم ضمنوا بذلك أن الشيعة ربحوا موقعاً قوياً فى تقرير مستقبل البلاد. ومع ذلك فإن الرغبة التى تنبع من آيات الله بإدخال الديمقراطية فى بلاد الرافدين لا يمكن أن تكون إلا رغبة لديهم للوصول إلى السلطة، كما أشار جون كول إلى " أن الذين نجوا من الدكتاتور صدام حسين والخمينى على حد سواء محبطين من النظام العلمانى أو السلطوى الثيوقراطي"، تعد هذه نقاط الضعف التاريخية التى أدت إلى محاولة إصلاح العراق لنفسه، لذلك فإن الغالبية العظمى لرجال الدين العراقى ينظرون إلى النفوذ الإيرانى بنوع من الشك منذ تحريك شيعة العراق لخدمة المصالح الإيرانية.

وبالنظر إلى الموقف المخالف لهذه الخلفية، زعم نصر بأن العراقيين المعتقلين فى إيران انجذبوا إلى آيات الله العراقيين الذين أشرفوا على تأسيس المنظمات الدينية فى طهران وقم، وخاصة رجال الدين الذين عادوا بعد مارس ٢٠٠٣، حيث "عملوا كمحور مهم فى التعاون بين قم و النجف"، وأضف إلى ذلك كبير رجال الدين فى النجف أبدا صمتاً تجاه السياسة الإيرانية" .

يعترف نصر بسلطة السيستاني الذى خلف الخوئى كرئيس (الحوزة) فى النجف فى عام١٩٩٢، ويقول أنه من الممكن أن سيصبح له شأناً سياسياً على نطاق واسع بالرغم من موقف السيستانى المعلن بعد سقوط صدام، حيث أنه صرح " حتى وإن يجب أن أباد تماما، فلن أدع تجربة إيران تتكرر فى العراق "، بالطبع قد لا يكون أراد نصر نقداً صريحاً للسياسة الإيرانية لكن المعنى الواضح وهو ما أراده بالضبط هو أن السيستانى سيواجه نقداً حاداً من قم، يقع ضمنيا فى إطار الخلافات القائلة بأن قم لم تكن منافساً شيعياً قوياً حتى العشرينيات أو منافساً قوياً على منصب مرجع ديني(أية الله الكبير بورحيردي) حتى عام ١٩٤٦، وبالتالى ومن هذا المنظور فبات واضحا أنه من الصعب أن يدرك محور التعاون بين قم و النجف.

- مرجع للتقليد المطلق:

ثمة عقبات كبيرة تقع أمام وجود مرجع للتقليد المطلق، فلابد أن يلاقى قبول من قبل عامة الشيعة والمثقفون، يقول آية الله طبطبائى يازدي(عام ١٩١٩) إن أهمية مرجع التقليد فى الشيعة تنبع من الإيمان العميق بضرورة الالتزام والطاعة التامة لفتواه. رغم ذلك فإن الآليات المعقدة للوصول إلى هذا المنصب أدت إلى جدلاً واسعاً، وإلى منافسات حادة بين مختلف المرجعيات، فمنذ وفاة آية الله الكبير بوروجيردى عام ١٩٦٢، لم يوجد إتفاق عام على خلافته. ففى منتصف السبعينيات حتى اليوم تعددت المرجعيات، ولذلك فإن مبدأ توحيد المرجعية قوض منذ ذلك الوقت لأسباب متعلقة بالسلطة والخلافات الهيكلية، وليس هناك إجراءاً رسمياً لقبول المرجع، فالشروط التى على أساسها بنى اختيار المرجع ما هى إلا معرفة عميقة بالشريعة إلى جانب تعليم ونشر الشريعة والتقوى، وكعنصر أساسى لابد أن ترقى هذه القدرة إلى درجة الاجتهاد على مر العقود، حتى يكون هناك إجماعاً غير رسمياً بين أتباعه وبين قاعدة كبيرة من العامة ليتحول بعد ذلك إلى إتفاق عام بين الغالبية، وهذا الاسلوب المعقد لإيجاد القبول له أثر فى تكوين المنافسة بين المجتهدين مما يعنى أن العديد من المرجعيين كانوا موجودين على وجه الأرض بالقرب من بعضهم البعض بفارق زمنى قصير.على جانب أخر حوالى ٨٠٪ من المؤمنين الشيعة يرون أنهم ملتزمون بآية الله الكبير السيستاني، الأمر الذى يزوده بدرجة عالية من النفوذ الاجتماعية والاقتصادية، وال٢٠٪ المتبقين يتبعون المرجعيات الأخرى: مدراسي، حكيم، باكستاني، فياض فى النجف، الخامنئي، لانكراني، سانيء، خورساني، الطابريزي، بهجت، حمداني، شيرازي، وروحانى فى قم ، وفضل الله فى لبنان وغير ذلك.

ما هى الملابسات والنتائج السياسية لهذا الإجراء الشيعي؟، الأول: أنه أسس قبل نشأة دولة قومية موحدة فى منطقة الشرق الأوسط، وهذا يعرض الصراعات على السلطة فى المجتمعات الشيعية إلى تدخل النفوذ الخارجية، مما يقوض من موقع بعض السياسيين، ومما ينعكس أيضاً على منافسات الشيعة فى كل دولة. الثاني: أنه قسم الهوية الشيعية وفقا لهوية الدولة الوطنية، وبالتالى فإن الوضع يميل دائماً إلى المرجعيات المتعددة، نظراً لأنهم تأثروا بالسلطة النابعة من منطق الدولة القومية. الثالث: بناء القومية الشيعية واختيار مرجع شيعي قومي، خاصة فى ظل دول تعانى من صراعات أهلية مثل العراق، مما يعنى أن العملية ستقوم على أساس الهوية الطائفية الذى سينتج عنه بعد ذلك درجة عالية من القوة السياسية للتدخل من قبل أتباع المذهب، وتعتبر إيران، ولبنان، والعراق مثالاً واضحاً على الدينامية التى تقع وراء تلك العملية.

بعد موت المرجع الإيرانى أرانكى فى عام ١٩٩٤ (الخوئى ١٩٩٢، غولبايجاني١٩٩٣) والخامنئى يسعى إلى ترويج طموحاته على إعتبار أنه أبرز مجتهد إيراني، حتى وإن كان مفتقراً إلى سلطة الخومينى الدينية، لكنه يرغب فى سد ذلك الفراغ الدينى سياسيا، وهو يخشى الفتاوى الصادرة عن كبار المجتهدين التى ستقوض بعد ذلك من شرعيته كأعلى فقيه، لكن نتائج ميل هؤلاء المجتهدين إلى معارضة الخامنئى قد تؤدى إلى عواقب وخيمة، فطموحات الخامنئى مدعومة من قبل مسئولين دينيين(مثل جمعية علماء الدين فى قم). فعلى الرغم من حسن سمعة علماء الدين فى العراق و لبنان وإيران إلا أنهم مهملون، وكذلك المرجع فضل الله فى لبنان الذى ولد فى النجف، حيث كان طالباً لدى آية الله الخوئى وعارض الخامنئى بسبب ضيق أفقه الدينية الشيعية، وهؤلاء المجتهدين قاموا بإعطاء أصواتهم مفضلين السيستانى الإيرانى المولد الذى يقيم فى العراق.

وكل هذا لم يكن له عواقب سياسية على الخامنئى، ولم يمنعه من انقلابه التنظيمى لكنه أحاطه بخلافات داخلية شيعية، فإيران قد يلحق بها أذى لا يمكن إصلاحه لو أختير رجل الدين الذى يليه متشابه معه فى الجانب السياسي، فالخبرة السياسية تعتبر الآن عنصر مهم جداً ضمن مؤهلات المرجع. وفيما يتصل بالعلاقات بين الخامنئى و السيستانى فى السياسة الإقليمية الحالية والمنافسة على من يسود المنطقة، وعلى الرغم من أن نفوذ السيستانى على الشيعة الإيرانية أصبحت محدودة، لكن سمعته لها صدى فى أنحاء المنطقة، وهى بمثابة حاجز أمام تطلعات الآخرين لكسب نفوذ فى العراق، فالنفوذ الإيرانى سيقل أكثر خاصة بعد الشائعة

(٩٩-٩٨ ، ٢٠٠٦) بخصوص مرض الخامنئى التى قد تكون حقيقية، فلابد أن يليه واحد من أكثر المجتهدين تشددا ـ مثل مصباح يازدى ـ بالتالى سيستمر الشيعة الإيرانيين فى فقدان نفوذهم.

وفى النهاية لعب السيستانى دوراً رئيسياً فى تشكيل السياسة العراقية، فمصدر قوته ليست مشاركته الفعلية للسياسة لكنه كان يعطى أحياناً توجيهات فى بعض الأمور السياسية مثل الانتخابات. فقد ذكرت سابقاً أنه رغم من صمته إلا أنه حوالى ٨٠٪ من الشيعة العراقيين يؤيدوه لسمعته كمرجع، ولأن الدولة العراقية تخشى تقليده مسئولياتها، على سبيل المثال فقد قام بدعم عامة الشيعة ماليا، حينما وقع الانفجار الهائل فى فبراير ٢٠٠٧، بذلك يعادل مقتدى الصدر فى هذا الجانب الذى يعتبر من قادة الشيعة الشباب الراديكالين.

إن الاعتبارات التى تؤكد نفوذ الأسر الدينية كمثل حالة الصدر، لا تأخذ فى الحسبان نقطتين :

الأولى: نفوذ هذه العائلات تقل بتقليل قدرة القيادات الشابة على تولى الخلافة.

الثانية: تأثير ميراث أسلافهم مقوض من قبل المذهب الشيعي، ففتواهم ليس لها معنى بعد وفاتهم، وهذا لا يعنى التقليل من نفوذ آيات الله العالقة فى أذهان الشعب.

فكرة "المنافسة بين المجتهدين" فى إطار الدولة القومية الحديثة، قد تعزز المنافسات بين الدول التى يقطنها شيعة وتدريجيا ستخلق أشكالاً مختلفة من الشيعة، فتسييس الخومينى للدين يحمل أوزان متقلبة، وقال مهدى خلجى أنه بالأخذ فى الاعتبار الحجم الهائل لأتباع السيستانى فإن هذا يعنى أنه سيظل ينظر لها بعين الاعتبار، حتى لو أن إيران تعمل على تقويض المرجعيات.

الخاتمة :

هذا التحليل لمصطلح الهلال الشيعى يقود إلى رؤى متعددة كلها تدعو إلى ضرورة إعادة النظر فى فكرة الإحياء الواسع للشيعة ونشرها فى الشرق الأوسط، وذلك لأنه أولاً: الشعوب الشيعية تشكلت فى إطار مجتمع محلى وظروف اقتصادية وسياسية مختلفة، بالتالى لم تنجح النفوذ الخارجية فى أن تكون منافساً قوياً للمصالح الوطنية الخاصة بهذه البلاد. ثانياً: العلاقات مع الدول الأخرى والمصالح الوطنية لكل بلد أعاقت انتشار الحركة الشيعية القائمة على قاعدة العقيدة المشتركة. ثالثاً: ارتفاع مبدأ الوطنية لدى الشيعة أكثر من مبدأ العقيدة المشتركة لدى الشيعة.

بذلك تكون قُوضت أى تطلعات سياسية للتدخل، كما أن صغر حجم التجارة مع دول الإقليم لم تسهم فى تقوية النفوذ الإيرانى أيضاً.

على ما يبدو أن الذى فقده الشيعة هو القواعد الأساسية لتسهيل إنتشارها، علاوة على ذلك بالعودة تاريخياً إلى رجال الدين العراقيين الذين عاصروا كل من الخمينى وصدام سنجد أنهم أنكروا مبدأ ولاية الفقيه، وأخيراً مبدأ اتخاذ مرجع التقليد المطلق الذى أبرز منافسات حادة بين الدول التى يسيطر عليها الغالبية الشيعية.

وهنا يبرز سؤال جوهرى هل يجب أن تكون الشيعة مؤسسة على معايير دينية ثابتة أم هوية مرنة تتشكل بتغير ظروفها الخاصة والبيئة التى تعيش فيها؟ وسنجد الإجابة فى نموذجى الاتحاد السوفيتى والصين فى السبعينيات التى طبقت الشيوعية كمبدأ للبلد لكنها مع ذلك لم تستطع أن تخلق تجانساً بين الطبقات العاملة. لكن إلى أى مدى ستعمل هذه التوضيحات على كشف الوزن الحقيقى للتهديد المزعوم والأسباب وراء الدعاية الشيعية إبتداءا من ضعف زعم " الهلال الشيعي"، بضعف ظروف نفوذها إنتهاءا بالسياق النووى الذى أحاط هذه المناقشات فأصبحت المناقشات حول قضايا سياسية وليست دينية؟. ومع ذلك لازال إدراك الهلال الشيعى موضع خلاف ويخدم سياسة معينة، فيمكن أن نرى ذلك فى الحالة السعودية، حيث أن هذا التهديد الواضح أخذ أهمية سياسية، كما أصبحت دولة السعودية تضغط بشكل غير مباشر على الولايات المتحدة لحماية السنة العراقيين، وهذا يخدم غرض إيقاف إنسحاب القوات الأمريكية من المنطقة ـ هذا التوجه عكس شيئين: عدم قدرة الدفاع عن النفس، وخوف عميق من ترك الحليف السابق ـ كما حدث فى شاه إيران عام ١٩٧٩، و بالفعل السعودية الآن تحت ضغط داخلى قوى وهى مدركة جيداً ما حدث فى الماضى (عامى١٩٩٠ -١٩٩١) وبالتالى على الرغم من الحقيقة القائلة بأن شرعيتهم فى موضع رهان كمركز اقتصادى قوى فى الشرق الأوسط، ومهد الإسلام، وواقعيا هى زعيمة المجتمع الإسلامى على مستوى العالم..... إلا أن السعودية لديها من الوسائل والمسئولية الدينية التى تسمح لها بالتدخل.

وفى النهاية القضايا الحقيقية التى تكمن وراء الصعود الشيعى تتعلق بتسوية القضايا الجيوسياسية العالقة على إمتداد ٣عقود تقريباً، والجدل الطائفى المشهور والذى كثيراً ما يستفاد منه ويعمل كوسيلة لتأمين الحكام السنة من شرعيتهم ومن أعمالهم، كما أن التدخل الخارجى مهم فقد يأخذ خطوات حاسمة للتقويض من استمرارية الوضع الراهن.

افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية خلال شهر مهر ١٣٨٦هـ.ش. الموافق سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠٧م

موضوعان أساسيان سيطرا على اهتمامات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية خلال شهر مهر ١٣٨٦هـ.ش. الموافق سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠٧م، بينهما موضوعات أقل شأنا في هذه الاهتمامات.

الاهتمام الأول انصب على رحلة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما ارتبط بها من أحداث استمرت تداعياتها في اهتمامات الصحف حتى منتصف الشهر، مما ربط بها لقاء الرئيس بالجامعيين والطلاب في جامعة طهران بمناسبة بدء العام الدراسي في إيران.

بينت الصحف على مختلف توجهاتها أهداف الرئيس الإيراني من زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، وهي: أولا: أن يسمع ممثلو العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة الموقف السياسي الرسمي لإيران، ويبين لهم عدم تعارضه مع قيم ونصوص ومواثيق المجتمع الدولي، ثم يطالبهم بوضع العدالة في العلاقات الدولية موضع التنفيذ. ثانيا: أن يسمع المجتمع الأمريكي من خلال النخبة والمثقفين ورجال الإعلام الحقائق المتعلقة بتصريحاته، ويظهر الجانب الطيب من صورته من ناحية، ومن صورة النظام الحاكم في إيران من ناحية أخرى، ويجعلهم يعيدون النظر فيما تروجه أجهزة الإعلام حول السياسة الإيرانية. ثالثا: أن يستجلب دعم واستثمارات الإيرانيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، للنهوض بالاقتصاد الإيراني، وتزويد إيران بالتقنيات الحديثة. رابعا: أن يوسع الجبهة المدعمة لإيران والمناهضة للسياسة الأمريكية في أمريكا اللاتينية.

وقد تابعت الصحف تفاصيل الزيارة والأحاديث التي أدلى بها الرئيس، وقامت بتحليل هذه الأحاديث والأحداث التي تعلقت بها وتحركات الرئيس الإيراني في افتتاحياتها على مدى النصف الأول من هذا الشهر، مبينة موقف كل من الأصوليين والإصلاحيين الإيرانيين من هذا كله، وأقرت جميع الصحف مع قليل من النقد، أن الرئيس أحمدي نجاد كان موفقا في هذا الحدث، وأنه حقق النتائج المرجوة منه بصبره ولباقته وحسن عرضه للأمور، وصدقه وصراحته وعدم تردده في الإجابة على الأسئلة التي طرحت عليه، وقد أشادت بالرئيس أحمدي نجاد، وانتقدت بشدة رئيس جامعة كولومبيا على سوء سلوكه وتصريحاته ووصفه أحمدي نجاد بأنه ديكتاتور أحمق، واعتبرت أن إسرائيل كانت الخاسر الأول إلى جانب رئيس جامعة كولومبيا من هذا اللقاء. كذلك أبرزت إشادة أعضاء مجلس الشورى الإسلامي بحسن تصرف الرئيس أحمدي نجاد، وحسن عرضه لقضايا بلاده، وهو ما رفع من رصيد الرئيس لدى الشعب وممثليه البرلمانيين. وهكذا وقفت الصحف الإيرانية بمختلف توجهاتها موقفا طيبا من رئيس الجمهورية مشيدة بمواقفه وحسن تصرفه ولباقته، مؤكدة فشل التخطيط الصهيوني في تشويه صورة إيران ورئيسها، مشيرة إلى تصريح جون بولتون مندوب أمريكا السابق في الأمم المتحدة الذي أكد أن أحمدي نجاد قد حصل من هذا اللقاء على ما كان يريد، إضافة إلى أن بعض الكتاب الإيرانيين قد اعتبروا حديث أحمدي نجاد في نيويورك نوعا من تصدير الثورة الإسلامية إلى أمريكا، وأن أحداث جامعة كولومبيا ساعدت الرئيس على رسم صورة طيبة له لدى الرأي العام الأمريكي، كما أكدوا على نجاح مسعاه في الاستفادة من ربط الإيرانيين المقيمين في أمريكا ببلدهم الأم ودعمهم لها، والترويج للسياحة في إيران.

وقد أشارت افتتاحيات الصحف إلى محاولة أعداء أحمدي نجاد في الداخل أن يشوهوا الصورة الطيبة

التي اكتسبها من زيارته لأمريكا، من خلال محاولاتهم إفساد لقائه مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب بجامعة طهران، بمناسبة بدء العام الدراسي في إيران، وقد استفادت الصحف الإصلاحية من هذا الحدث مؤكدة أن الطلاب يعترضون على السياسة التي ينتهجها الرئيس سواء في المجال الاقتصادي، أو فيما يتعلق بالحريات، وتابعت نقدها في هذا المجال لأيام عديدة. ولكن الصحف ذات التوجه الأصولي فقد أبرزت إصرار أحمدي نجاد على إقامة هذا اللقاء، مؤكدة أنه فتح صدره لمعارضيه في الداخل، كما صبر على أعدائه في الخارج، وقد استطاع أيضا أن يخرج من لقاء جامعة طهران مرفوع الرأس، وأن يحبط محاولات أعدائه إفساد إنجازاته التي حققها في أمريكا.

أما الحدث الكبير الآخر الذي اهتمت به افتتاحيات الصحف هذا الشهر، فهو اجتماع رؤساء الدول الخمس المطلة على بحر قزوين، وهي روسيا الاتحادية وآذربيجان وقزاقستان وتركمانستان وإيران، يوم الثلاثاء السادس عشر من أكتوبر ٢٠٠٧م في العاصمة الإيرانية طهران، لبحث القضايا المتعلقة ببحر قزوين والعلاقات بين دوله، ومتابعة ما تم إنجازه في مجالات التعاون المشتركة، ومسيرة تحديد نظام للأوضاع القانونية حول الاستفادة منه على أساس من حسن التفاهم والصداقة وحسن الجوار بين شعوب هذه الدول ومصالحها القومية، فضلا عن بحث القضايا الأمنية والإقليمية والدولية التي تهم هذه الدول.

وقد لاحظت الصحف أن هذا الاجتماع قد وضع في اعتباره المتغيرات الدولية والإقليمية، وكذلك الاتفاقات التي سبق عقدها بين هذه الدول سواء كانت ثنائية أو جماعية، وأن رؤساء هذه الدول قد عقدوا العزم على التفاهم فيما بينهم، والعمل على وضع أسس لنظام قانوني يضمن لكل دولة من دولهم حقوقها المشروعة في الاستفادة من ثروات هذا البحر، على أساس ميثاق الأمم المتحدة، واحترام حق الاستقلال والوحدة والسيادة للدول المشاركة على أراضيها، والاستمرار في الاتصال والتشاور في ظل روح التفاهم والتعاون، من أجل أن تصبح منطقة بحر قزوين منطقة سلام واستقرار، يسمح بالتنية والازدهار الاقتصادي، وهو ما ساد أجواء المؤتمر، بدليل أن الاجتماعات لم تستغرق أكثر من يوم واحد، ولم يحدث فيها ما يعكر صفوها، كما عبر البيان الختامي الذي صدر عن هذا المؤتمر عن هذه الروح وهذا التوافق، بما يشير إلى حدوث تحول إيجابي في علاقات هذه الدول الخمس، ويمثل تجاوبا واقعيا مع التغييرات التي طرأت على المنطقة والعالم، وقراءة جيدة للأحداث الأخيرة حولهم، والتي تؤثر عليهم بشكل أو بآخر.

وأوضحت الصحف أن إيران قد ربحت من خلال هذا المؤتمر عددا من الإيجابيات أهمها يتعلق بالناحية الأمنية، فقد استطاعت في ظل التهديدات التي تتعرض لها من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل أن تحصل على تعهد الدول المطلة على بحر قزوين بعدم الاعتداء من ناحية، وعدم السماح لدولة أخرى باستخدام أراضيها للاعتداء من ناحية أخرى. وحصولها على اعتراف هذه الدول بحقها في الحصول على التقنية النووية للتنمية والأغراض السلمية دون تمييز، وإصرار الدول المشاركة في المؤتمر على عدم الاعتراف بالقطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، والعمل على إيجاد نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب يطبق العدالة في العلاقات الدولية، مع تقوية وحيادية دور المنظمة الدولية للأمم المتحدة، ومن الناحية الاقتصادية حصلت على دعم الدول الأعضاء في تنميتها للثروة المائية، حيث يمثل الكافيار أحد المصادر الهامة للدخل الإيراني.

وقد قامت الصحف بتحليل الزيارة المفيدة التي قام بها الرئيس الروسي لطهران، والتي حاول الغرب منعها من خلال تسريب تقارير عن وجود مؤامرة لاغتيال الرئيس الروسي خلال زيارته لطهران، واعتبرت أن من إيجابيات هذه الزيارة دعم روسيا للمشروع النووي الإيراني من خلال تحديث هذا المشروع بآخر التقنيات الروسية، مع استكمال مفاعل بوشهر وتشغيله وتزويده بالوقود النووي، إضافة إلى زيادة الاستثمارات الروسية في إيران، ودعم التعاون بين روسيا وإيران في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، ودعم الاتصالات والنقل والطرق، ومد أنابيب الغاز والنفط.

وهكذا أشادت الصحف الإيرانية سواء كانت ذات توجه أصولي أو إصلاحي بنتائج هذا المؤتمر، مؤكدة أن إيران قد حصلت على مكاسب مرضية منه، وأن هذا المؤتمر قد وجه صفعة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

مداخلة

الأوقاف ودورها فى المؤسسة الدينية الإيرانية

أ.د/ يحيى دواد عباس
أستاذ ورئيس قسم اللغة الفارسية- جامعة الأزهر

الوقف موجود فى جميع الأديان، وهو ظاهرة اجتماعية متجذرة فى فطرة الإنسان، ومظهر من مظاهر التعاون والاهتمام بشئون المسلمين فى المجتمعات الإسلامية، ولبنة من لبنات البناء المؤسسى للنظام الاجتماعى الإسلامى، ولا تقتصر الخدمات المرتبطة بالوقف على فئة دون أخرى فى هذه المجتمعات، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو المكانة أو الوضع الاجتماعى أو الاقتصادى.

والوقف فى اللغة: الحبس والمنع، يقال وقف يقف وقفاً أى حبس يحبس حبساً، أما أوقفت "فهى لغة شاذة. والوقف يجمع على وقوف وأوقاف. والوقف والتحبيس والتسبيل جميعها بمعنى واحد.

والوقف فى الشرع هو نوع من العطية يقضى بتحبيس الأصل، وتسبيل المنفعة. ومعنى تحبيس الأصل: المنع عن الإرث، وعن التصرف فى العين الموقوفة بالبيع أو الهبة أو الرهن أو الإجادة أو الإعارة وما إلى ذلك. أما تسبيل المنفعة فهو صرفها على الجهة التى عينها الواقف دون عوض.

وقد شرع الله الوقف وندب إليه وجعله قربة من القرب التى يتقرب بها إليه. قال الله تعالى: "لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" (آل عمران- الآية ٩٢). ولم يكن أهل الجاهلية يعرفون الوقف، وإنما استنبطه الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ودعا إليه، وحبب فيه براً بالفقراء، وعطفاً على المحتاجين. قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له (رواه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى)، ويدخل الوقف هنا فى الصدقة الجارية أى المستمرة، ولهذا فإن الوقف سنة نبوية حسنة، ويعد من الباقيات الصالحات.

وباب الوقف من الأبواب الثابتة فى جميع مصادر الفقه الإسلامى بجميع مذاهبه -السنية والشيعية- وهو باب ملئ بالاجتهادات والآراء والأفكار التى عالجت مسائل الوقف وأحكامه من مختلف الجوانب.

ويتميز الوقف عن الصدقة والهبة بأنه يبقى أبد الدهر، وتنفذ نظرات الواقفين الخيرين جيلاً بعد جيل، فى حين أن الصدقة أو الهبة تنتهى فى مرحلة معينة من الزمان. وقد وفرت الاجتهادات الفقهية لنظام الوقف مجموعة من القواعد والإجراءات والمعايير التى كفلت له الانتظام الإدارى، والانضباط الوظيفى، والفاعلية فى الأداء، وجنبته العشوائية. وقد تجسد ذلك فى كثير من الأمور منها: إثبات الوقف فى صك مكتوب (حجة الوقف)، وتسجيل كافة التصرفات التى تطرأ عليه، وحفظ جميع وثائقه وأرشفتها، ووضع قواعد للمحاسبة والرقابة، وتحديد الوظائف، وتعيين موظفين، وتقسيم العمل بينهم، مع وضع أهداف محددة للمؤسسة الوقفية.. الخ.

وللوقف أركان أربعة: الصيغة (يتحقق الوقف بلفظ: وقفت)، وتوفر الشروط فى الواقف (البلوغ- العقل- عدم السفه- الاختيار)، وملكية العين الموقوفة، وتعيين الموقوف عليه (العام والخاص). وقال الفقهاء: شرط الواقف كنص الشارع فى لزومه ووجوب العمل به. ووثيقة الوقف (الحجة) تعتبر دستوراً واجب الاحترام، وأحكامه واجبة التنفيذ بشرط تحقيقها لمصلحة شرعية، وموافقتها للمقاصد العامة للشريعة.

والإدارات الوقفية تتبع وزارة الأوقاف أو هيئة

الأوقاف في الدول الإسلامية وفي مصر تتولى هيئة الأوقاف إدارة أوقاف المسلمين التي تستثمر هذه الأوقاف وعوائدها لخدمة المواطنين، وهذه الهيئة جزء لا يتجزأ من المؤسسة الدينية المصرية.

وتتفق أحكام الوقف عند السنة والشيعة في الأصول، لكنها قد تختلف في بعض الفروع، ومنها: جواز قراءة صيغة الوقف عند الشيعة الإيرانيين باللغة العربية أو الفارسية، وعدم جواز نقل السجاجيد التي أوقفت على الحسينيات إلى المساجد من أجل الصلاة، حتى ولو كان هذا المسجد قريباً من الحسينية (صالة تؤدى فيها الاجتماعات الدينية والاجتماعية والمناسبات).

والأوقاف أحد مكونات المؤسسة الدينية الإيرانية، وتعد عوائد الأوقاف- بالإضافة إلى التبرعات والزكاة والخمس- المصادر الرئيسية لموارد المؤسسة الدينية ودخل علماء الدين في إيران، وهي الضمان التقليدي لاستقلال هذه المؤسسة عن مالية الدولة وحكومتها. وكان القضاة يؤدون مهمة إدارة الأوقاف. وفي العصر الساماني (٢٦١-٣٨٩هـ) تم إنشاء ديوان الموقوفات للاهتمام بشئون المساجد والأراضي الموقوفة. وفي عهد الصفويين (٩٠٧-١٢٤٨هـ) أوكلت مهمة شئون الأوقاف في إيران إلى علماء الدين التابعين للدولة، وكان المتصدي لهذا المنصب يسمى: "مستوفي الموقوفات" أو صدر الصدور أو وزير الأوقاف. وكان وضع الأوقاف مضطرباً في العصر القاجاري (١٧٩٤-١٩٢٥م)، إلا أن سيهسالار (الذي تولى وزارة العدل ووزارة الحربية، وأصبح رئيساً للوزراء في عام ١٢٨٨هـ. وكان من المشاهير ومن المصلحين في العصر القاجاري) أجرى بعض الإصلاحات لتحسين وضع الأوقاف. وبعد الثورة الدستورية التي قامت في (عام ١٩٠٦م)، تم تأسيس وزارة المعارف في عام (١٩١٠م)، وأشرفت الوزارة على شئون الموقوفات في جميع أنحاء إيران لأن عائدات الأوقاف كانت تنفق على المدارس الدينية والأغراض الخيرية الأخرى. وفي (عام ١٩٣٤م) صدق المجلس النيابي على قانون جديد للأوقاف يشتمل على (١٠) مواد، وآل إشراف جميع إدارات الأوقاف إلى إدارة الدولة ومباشرة رضا شاه الشخصية، ويبدو أن سيطرة الدولة على الأوقاف كانت قد ضعفت قبل صدور هذا القانون، مما استلزم صدوره، كما يبدو أن هذا الوضع تكرر في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩م) مما جعله يستولي في ثورته البيضاء (١٩٦٣م) على الأوقاف الخيرية، ويفرض سيطرة أقوى للدولة على أراضي الوقف وموارد المؤسسة الدينية، ويفصل الأوقاف عن وزارة الثقافة. ويضمها إلى رئاسة الوزراء. بحيث يشرف عليها أحد المساعدين التنفيذيين لرئيس الوزراء، وخضع عدد من المراجع وعلماء الدين كإقطاعيين لعملية تحديد الملكية الزراعية.

ويعزى البعض إلى جمشيد آموزجار (وزير البترول ووزير الداخلي ورئيس الوزراء الأسبق) أنه تعمد- لسبب غير معلوم- تخفيض مخصصات علماء الدين من الأوقاف والحبوس، الأمر الذي عمق كراهيتهم للشاه محمد رضا بهلوي، وسع الفجوة بينهم وبينه. وقد حاول شاهبور بختيار (رئيس الوزراء الذي عينه الشاه محمد رضا بهلوي قبيل رحيله عن إيران) أن يقوم ببعض الوعود للمواطنين. ومن هذه الوعود: إعادة الأوقاف إلى علماء الدين.

وبعد الثورة الإسلامية (١٩٧٩/٢/١١م) أعيد النظر في تشكيلات وتنظيمات وصلاحيات هيئة الأوقاف، وتم فصل الهيئة عن رئاسة الوزراء في (١٩٨٤/١٢/٢٣م) بعد موافقة مجلس الشورى الإسلامي، وتم ضمها إلى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي تحت عنوان: "مؤسسة الحج والأوقاف والشئون الخيرية". والهيئة الآن تحت الإشراف المباشر للولي الفقيه الذي يمثله أحد الأشخاص فيها. ورئيسها الآن هو: حجة الإسلام والمسلمين حيدر مصلحي، وبالهيئة عدد من الإدارات لإدارة شئونها وأموالها.

ولرئيس الهيئة أن يتخذ القرارات اللازمة القائمة على المعايير الفقهية والشرعية، ومسموح له التصدي للأمور التي تتوقف على إذن الولي الفقيه.

وأهداف الهيئة هي: إدارة شئون الموقوفات والشئون الخيرية والإشراف على الأماكن الدينية: المساجد والمزارات- تشير المعارف الإسلامية وثقافة الخير والوقف- مطابقة القرارات المتخذة للقيم القانونية والشرعية.

أما مجالات النشاط فهي: إدارة شئون الموقوفات العامة والخاصة والأماكن الدينية الإسلامية والنذور والصدقات ودعم وتعمير وتحديد الموقوفات والأماكن الإسلامية المباركة بهدف زيادة ريعها والاستفادة المثلى منها- دعم البرامج المساعدة على طبع ونشر المعارف الإسلامية وعلوم القرآن- إدارة وحدة لإرساء الدعاة إلى المناطق الحدودية والمحرومة في إيران- إقامة مسابقات القرآن الكريم (حفظ- قراءة- تفسير)- إدارة كليات العلوم القرآنية- إدارة مركز لترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية- وطبع ونشر القرآن الكريم- إصدار فصلية عن الوقف تحت عنوان: الوقف ميراث الخالدين- إنشاء وحدة سمعية وبصرية لإنتاج الشرائط

الصوتية للقرآن والتواشيح، وإنتاج شرايط "فيديو" لقراء القرآن من المصريين الذين تمت دعوتهم إلى إيران- إدارة مركز للأبحاث والدراسات الإسلامية.

وللهيئة مكتبة متخصصة فى الوقف، وتتبعها مؤسسات مثل: كلية العلوم القرآنية- شركة طبع ونشر- صندوق تعمير الموقوفات- مؤسسة ألبرز الثقافية، والموقوفات والنذورات والهبات والهدايا النقدية وغير النقدية والمساجد والحسينيات والتكايا والعتبات المقدسة معفاة من الضرائب طبقاً للمادة رقم (١٣٩) من قانون الضرائب المباشرة- القسم الخامس، كما أن الموقوفات والمساعدات النقدية وغير النقدية التى تقدمها الجمعيات والهيئات الدينية التابعة للأقليات الدينية المذكورة فى دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية (المسيحيون- اليهود- الزرادشت) معفاة من الضرائب أيضاً. وفى كل محافظة من المحافظات الإيرانية التى بلغ عددها الآن ثلاثين محافظة إدارة تسمى إدارة الأوقاف والشئون الخيرية.

وللعتبات المقدسة موقوفات عديدة، ومن هذه العتبات: العتبة الرضوية- عتبة السيد عبد العظيم الحسنى فى قم- عتبة السيدة فاطمة المعصومة (شقيقة الإمام على الرضا) -عتبة شاه صراغ (شقيق الإمام على بن موسى الرضا) فى شيراز- عتبة الإمام الخمينى. والعتبة الرضوية فى مشهد من أهم وأكبر العتبات التى أوقفت عليها موقوفات عديدة على مدار القرون والأجيال المتعاقبة من قبل محبى أهل البيت. ولقد كانت أوقاف الإمام الرضا فيما مضى أكثر مما هى عليه الآن، إذ كانت موزعة فى منطقة إقليم خراسان الكبير، من مثل ما كان من أوقاف وفيرة فى أفغانستان وخوارزم وبلاد ما وراء النهر لكن التغييرات التى طرأت على الخريطة السياسية فى المنطقة أدت إلى وقوع الكثير من هذه الأوقاف وراء حدود خراسان الحالية، ووراء حدود إيران.

كما كانت منطقة القوقاز وأذربيجان والهند وباكستان تضم فى السابق أوقافاً للعقبة الرضوية. وأوقاف العتبة الرضوية داخل إيران كثيرة وموزعه فى كثير من المدن والقرى الإيرانية، وهى عبارة عن أراضى زراعية وبساتين وأراضى صالحة للبناء وعمارات وعقارات تدر موارد مالية، لضمان استمرار توسع وتطوير العتبة وتقديم الخدمات للزائرين وسد حاجات الفقراء والمعوزين، ورعاية شئون العتبة، ودفع رواتب الخدم والمؤذنين والفراشين والمسئولين عن أحذية الزوار، والإنفاق على شئون الدعاية والثقافة والإطعام ومراسم العزاء وقراءة الروضة والإضاءة.

وقد أجريت دراسة جامعة بعد الثورة الإسلامية من الناحية الجغرافية والوضع الفعلى للموقوفات والواقفين ومستندات الوقف وعوائد الوقف ونوع النفقات، وتم اكتشاف سرقة العديد من الأوقاف، وتمت إعادة الأوقاف المسروقة بشكل سلمى أو عن طريق المراجع القانونية إلى وقفية العتبة الرضوية فى مدينة "مشهد" بخراسان، كما تمت تصفية أعداد المستشارين والمساعدين فى الإدارات المختلفة الذين كانوا يتقاضون مرتبات ضخمة دون القيام بأعمال مفيدة.

وصاحب العتبة هو: الإمام الثامن على بن حوس الرضا، وكنيته: أبو الحسن أوب على، وألقابه كثيرة أشهرها: الرضا، وقيل فى سبب هذا اللقب إنه رضى به والتف حوله الجميع: الموافق والمخالف. كما رضى به المأمون وبايعه بولاية العهد. ولد فى المدينة فى (عام ١٤٨هـ)، وتوفى (عام ٢٠٣ هـ.).

ولبناء الضريح تاريخ طويل تتعدد فيه المبانى، وقد تداخل العمل فى هذه المجموعة من المبانى على مر قرون عديدة، وطرأت بعض التغييرات على هذه المبانى، وتم عمل إضافات وترميمات عديدة. ولم تتوقف أعمال التجديد والترميم والزخرفة حتى يومنا هذا. ولقد زار ابن بطوطة- الرحالة المعروف- حرم الإمام الرضا، ووصفه وصفاً دقيقاً. وذلك بعد فراغه من زيادة مدينة طوسن فى عام (٧٣٤ هـ)، وقد ذكر هذا فى كتابه: تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار.

والحرم الرضوى يشتمل على الضريح والإيوانات والصحون والمدارس والأروقة والقباب والمآذن والمتحف والمكتبة. ويصل عدد الصحون إلى ثمانية صحون قديمة وجديدة، ويصل عدد الأروقة إلى اثنين وعشرين رواقاً، أما المتحف فقد افتتح عام ١٩٤٥م، ويشتمل على آثار تاريخية نفسية تعود إلى عصور إسلامية مختلفة وعلى مجموعة فريدة من المصاحف النفيسة، وعلى مقتنيات ثمينة مثل الأقمشة المطرزة بخيوط الذهب، بالإضافة إلى أنواع من السجاجيد القديمة.

ومن أسماء الحرم الرضوى: الأرض المقدسة -البقعة المباركة- الحرم المطهر- الروضة الرضوية- الروضة المقدسة- العتبة العالية القبلة السابعة -كعبة الآمال- المرقد الملكوتى- المرقد المنور- المفجع الشريف- معين الضعفاء- العتبة الرضوية المقدسة.

وقد شهدت العتبة الرضوية فى ظل (إدارة ممثل الولى الفقيه فى خراسان ورئاسة (آية الله واعظ الطبى) تحولات عظيمة ونشاطاً ملفتاً للنظر فى مجالات مختلفة بعد نجاح الثورة الإسلامية فى (١١/٢/١٩٧٩م). ويتكون الهيكل الإداري للعتبة من ست إدارات هى: إدارة شئون الضريح وشئون الزائرين- إدارة التوسع الإدارى والمساندة- إدارة الممتلكات والأراضى- الإدارة الفنية وتعمير الموقوفات- إدارة الإعلام والاتصالات الإسلامية- الإدارة المالية والحقوقية للموقوفات.

هذا بالإضافة إلى المؤسسة الاقتصادية وخمس عشرة مؤسسة ثقافية واجتماعية. ومهمة هذه المؤسسات المحافظة على الموقوفات وتنميتها وتنفيذ نيات ورغبات الواقفين وتلبية احتياجات المجتمع، وخدمة زوار الحرم الرضوى، مع الاهتمام بالشئون الثقافية، وقد أنشئت المؤسسة الاقتصادية (عام ١٩٩٧م)، وهى أهم لبنة من لبنات الحرم الرضوى، وتشتمل على أربع مجموعات: زراعية- صناعية ومعدنية- المنطقة الحرية والخدمات التحتية- الخدمات والعمران، وتندرج تحت كل مجموعة شركات ومؤسسات تعمل كل منها فى مجالها.

أما المؤسسات الثقافية والاجتماعية فيتمحور نشاطها حول: البحوث الإسلامية -المكتبات- المتاحف- مراكز الوثائق- الإعلام والاتصالات الإسلامية- الطبع والنشر- الثقافة الإسلامية- البحوث الاجتماعية- التعليم- التربية البدنية- صناعة الدواء- إقامة المساكن- الخدمات العمرانية عامة المنفعة- تقديم الاستشارات الفنية والهندسية.

ويبلغ عدد الموظفين والعاملين والعمال فى الإدارة المركزية والمؤسسات التابعة لها والمستقلة عنها نفس الوقت أكثر من خمسة عشر ألف شخص دائمين ومؤقتين. وزاد عدد الصحون والأروقة والمؤسسات الثقافية والمكتبات والمؤسسات التعليمية (جامعات ومدارس) والمستشفيات والصيدليات والمؤسسات الزراعية والصناعية بعد الثورة الإسلامية، وذلك فى إطار التطوير والتوسعات التى حدثت فى جميع الجوانب الثقافية والاجتماعية.

كما تم إنشاء ساحة انتظار سيارات وحافلات فى العتبة الرضوية. بحيث تسع هذه الساحة ثلاثة آلاف سيارة وحافلة.

وفى تقرير صحفى تم إعداده فى جريدة اطلاعات فى (يناير ١٩٩٢م)، اتضح أن مدينة "مشهد" تعانى من كثرة زوار الإمام الرضا، على الرغم من قيام عدد كبير من المواطنين بإقامة الفنادق وبيوت الضيافة، كما تعانى من هجرة القرويين إليها بصفة دائمة، هذا بالإضافة إلى عمليات الهدم التى تتم بصفة دائمة للمبانى المحيطة بالحرم الرضوى. وينتهى التقرير إلى أن عدد سكان "مشهد" سيصل فى (عام ٢٠١١م) إلى ٤ مليون و ٨٠٠ ألف شخص، ويشير إلى أن البعض يطالب بالاستفادة من المنازل لإقامة زوار الحرم الذين قط تطول فترة زيارتهم بضعة أيام، بشرط أن تكون هذه الاستفادة تحت إشراف إدارة الإرشاد الإسلامى.

المراجع:

١- إيران بين التاج والعمامة: أحمد مهابة- القاهرة- ١٩٨٩- الطبعة الأولى.

٢- رحلة ابن بطوطة المسماة: تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار- لبنان- بدون.

٣ - تاريخ إيران السياسى بين ثورتين- د/ آمال السبكى- الكويت- ١٩٩٩م.

٤ - شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

٥- فقه السنة: السيد سابق- الجزء٣- القاهرة- الطبعة ٢١-١٩٩٩م.

٦- العقود والمطعومات والمشروبات، سميح عاطف الزين-الطبعة الأولى- القاهرة ولبنان- ١٩٩٤م.

أنشطة حزبية

١- قاليباف ومحسن رضائى يتوافقان

مردم سالارى " الديمقراطية " ٢٠٠٧/١٠/١٥

واجهت مجموعة ٥ + ٦ لاتخاذ القرار فى التيار الأصولى انتقادات كثيرة لدرجة أن بعض شيوخ الأصوليين أوصوا هذه المجموعة بفتح مظلة الأصولية.

وبينما يعد أنصار قاليباف ورضائى كمنشقين عن هذا الجناح يقول أحمد توكلى عضو لجنة الأصوليين : "إن أعضاء مجموعة الـ ١١ المرضية للطرفين هى فى الحقيقة مرضية للطرفين ، بل إن أصدقائنا الذين يوجهون النقد يؤذونها وما تتخذه من القرارات سيكون موضع اتفاق بين مجمل التيار الأصولى"، وأضاف: "يتوافق قاليباف ورضائى مع مجموعة الـ ١١ ولم أسمع أنهم خرجوا من حظيرة الأصولية"، وقال توكلى رداً على سؤال ألن يؤدى وجود قائمة مستقلة من جانب الأصوليين إلى فشل هذه الجبهة : "اعتقد أن هذا لن يحدث وأن الأصوليين لن يقدموا قائمة مستقلة".

الأصوليين يبدون تسامحاً أكبر:

يقدم محمد جواد لاريجانى القليل الحديث وصايا جديدة للأصوليين، يقول محمد جواد لاريجانى وهو من الوجوة الأصولية البارزة عندما يبدأ الأصوليين فى بحث المعايير التى على أساسها يتم تقديم المرشحين لانتخابات المجلس عليهم أن يتبنوا سياسة اللامركزية، وأكد على أنه يجب على الأصوليين أن يعملوا بتسامح أكبر وعلى نطاق أوسع. وأضاف : "الوحدة ليس معناها أن يجلس أشخاص فى غرفة واحدة فى طهران ويتخذوا القرار فى كل الشئون" ، وفى رد على سؤال فى الوقت الحاضر تود بعض الجماعات التى ليست عضواً فى الجبهة المتحدة للأصوليين ولكنهم يعتبرون أنفسهم أصوليين ، ولهم نقد على مسيرة نشاط الجبهة ، وما تقوم به. قال : "بعض الإشكاليات التى يطرحها الأصدقاء صحيحة فى الظروف الراهنة بالنظر إلى عدم وجود أحزاب قوية يجب أن تقوم ببعض هذا النقد. ومن خلال التساهل فيما يخص تغطية اتساع التيار الأصولى سنقلل جزءاً من هذا النقد وفى الوقت الحاضر توجد فى إيران بعض الأدبيات المعادية للأحزاب". وأضاف : " فى إيران قلما قامت القوى المتدينة بنشاط حزبى ومنظم ولذا فهم يتشككون فى النشاط الحزبى ، وأناشيد التأثر والأسف تتداول فى الأدبيات السلبية بحق الأحزاب ، وفى حالة عدم وجود أحزابنا سنفقد قوانا صاحبة التجربة اليوم وبعد ثلاثين عاماً يوجد مدراء عديدون أصحاب توجهات سياسية ، وهم فى الوقت الراهن فى قمة عطائهم العملى والفني".

أخبار مغرضة:

مع انتشار الأخبار القائمة على أن الإصلاحيين فى حالة فوزهم فى انتخابات المجلس الثامن يعتزمون تقديم مشروع بخصوص عدم كفاءة الحكومة، أعلن أعضاء الأقلية أن الإصلاحيين ليس لديهم برنامج لطرح مشروع عدم كفاءة أحمدى نجاد فى حال فوزهم فى انتخابات المجلس الثامن ، وقالوا أن مجموعة من الأعضاء الأصوليين لهم أغراض وراء نشر أخبار فى هذا الصدد ووصفوا هذا العمل بأنه مغرض وبعيد عن الأخلاق السياسية.

وكان عدد من النواب البارزين فى الأقلية قد أعلنوا أن الإصلاحيين لا يتحدثون مطلقاً عن أنهم فى حال فوزهم فى انتخابات المجلس الثامن وحصولهم على الأغلبية سيقدمون مشروع استجواب لأحمدى نجاد ، وقد قام محمد رضا تباش زعيم الأقلية فى المجلس بتكذيب هذه الأخبار صراحة وفسرها بأنها أشكال من بث الفرقة تبثها بعض الأجنحة الأصولية. وقال : "هذا هو الشعار الذى أطلقه أنصار الحكومة لخلق وحدة فى معسكرهم ، وتم تكذيب مثل هذا الأمر من جانب الإصلاحيين"، وقال : "فى الوقت الراهن أصيب الأصوليين باختلافات داخلية ويرون أن أفضل سبيل لتخلصهم منها طرح موضوعات غير صحيحة".

٢- اختيار زعيم القائمة تحد جديد يواجه الأصوليين:

مردم سالارى "الديمقراطية" ٢٠٠٧/١٠/١٥

يواجه الأصوليون هذه الأيام تحدياً جديداً وهو تعيين زعيم القائمة ، وقد تحدث البعض عن وجود وجوه معروفة فى الانتخابات فى قائمة الأصوليين ونفى البعض وضع زعيم لهذه القائمة.

يقول أسد الله بادامجيان عضو جبهة الأصوليون المتحدة فى هذا الصدد: "حتى الآن لم يدور حديث حول المعايير وزعيم القائمة ولكن لا أعتقد أننا سنحدد زعيماً لقائمتنا لأن كل الأشخاص هم موضع احترام ونحن نقدم مجموعة من الأفاضل للأمة".

ورفض أسد الله بادامجيان بعض الأخبار المنشورة بخصوص عدم دخول المؤتلفة انتخابات المجلس الثامن فى المحافظات، وصرح: "من المؤكد أننا لن ندخل أى مكان بصورة منفردة لكننا سنعمل فى المحافظات فى إطار جبهة الأصوليين المتحدة".

وقال وكيل حزب المؤتلفة الإسلامى عن المستقبل الذى يواجه جبهة الأصوليين المتحدة "نحن ندعوا بأن تظل الأوضاع هكذا حتى النهاية وتظل جبهة الأصوليون المتحدة متحدة بالفعل حتى النهاية. لأن الواجب الشرعى والعقل الجماعى يقول بدلاً من المنافسات الداخلية فى التنظيمات والتيارات علينا أن نتحرك فى إطار جبهة الأصوليين المتحدة حتى نتمكن من إحراز فوز فى انتخابات المجلس الثامن".

وقد صرح هذا العضو فى مجموعة الـ ٦ فى رد على سؤال هل سيختار الأصوليون على الأقل فى طهران زعيماً لقائمتهم أم لا؟ "حتى الآن لم نتحدث عن المعايير وزعامة القائمة ، ولكن لا أعتقد أننا سنحدد زعيماً لقائمتنا لأن كل الأشخاص موضع احترام ونحن نقوم مجموعة من الصفوة للأمة".

وواصل حديثه : "من المؤكد أن الحديث حول تحديد هذه الصفوة لازال يتواصل ولازالت لدينا فرصة كبيرة لتحديد القائمة النهائية ، وهناك حوارات كثيرة فى هذا الصدد ونأمل أن نصل إلى تفهمات جماعية وحيدة".

ويقول وكيل جمعية أوفياء الثورة الإسلامية أيضاً فى موضوع زعيم القائمة: "وجود زعيم لقائمة انتخابية لائتلاف ما سيلعب دوراً مصيرياً خصوصاً فى المدن الكبرى" ، وصرح لطف الله فروزنده ، وكيل جمعية أوفياء الثورة الإسلامية موضحا: "لو أن ظروف انتخابات المجلس الثامن ستكون مثلما كان فى الماضى فإن وجود زعيم للقائمة فى الجبهة الأصولية خاصة فى المدن الكبرى سيكون ضرورياً أما لو حدث اختلاف فى ظروف انتخابات المجلس الثامن وسيتم التصويت للأشخاص بناءً على المعرفة بأدائهم وفاعليتهم فلن تكون هناك حاجة لوجود زعيم للقائمة"، وكذلك أيضاً أكد وكيل جمعية أوفياء الثورة الإسلامية: "يجب على الجماعات الأصولية بأى حال من الأحوال ألا تسمح بتشويه الحلول العقلانية لجبهة الأصوليين المتحدة ، ولو أن بعض الأفراد أو الجماعات سعوا بتشويه الجناح المقابل يجب على الجماعات الأصولية أن تتصدى لذلك".

ووصف وكيل جمعية أوفياء الثورة الإسلامية تشكيل جبهة الأصوليين المتحدة بأنها أفضل نموذج للوصول إلى ائتلاف الجماعات الأصوليون ، وقال :

"**هذه الجبهة بالنسبة للانتخابات القادمة هى بداية مناسبة وأداء موفق لتشكيل نموذج ائتلاف وترتيب ووحدة القوى الأصولية**".

وقال المهندس سيد مرتضى نبوى أمين الوحدة السياسية بجمعية المهندسين الإسلامية فى الرد على السؤال الذى وجهه له صحفى بخصوص استراتيجية المظلة المفتوحة وكيفية دخول الجماعات والقوى الأصولية الجديدة، جبهة الأصوليين المتحدة: "جبهة إتباع الإمام والزعامة لها لائحة تأسيسية ولو أن تنظيماً ما يريد أن ينضم لهذه الجبة يتقدم بطلبه فى المجلس المركزى للجبهة ويتم التصويت فى هذا الصدد"، وأضاف: "سائر الأضلاع يكون لها بالأساس قاعدة وبشكل أهم من أنصار الحكومة أو جمعية الأوفياء التى تعمل وفق معايير ما بالأساس الأشخاص الذين يريدون دخول جبهة الأصوليين المتحدة يجب أن يقبلوا الصيغة المعروفة ويعملوا فى إطارها أى يقبلوا وجهة نظر مجموعة ٦ + ٥".

خاتمى والمجلس الثامن:

تفيد بعض الأخبار عن أنه تم توجيه دعوات لمحمد خاتمى للمشاركة فى انتخابات المجلس الثامن. لدرجة أن صحيفة "فاينشيال تايمز" تناولت فى أخبارها مساعى الجماعات الإصلاحية السياسية مثل منظمة مجاهدى الثورة وكوادر البناء وجبهة المشاركة وعدة أحزاب أخرى من أجل مشاركة خاتمى فى انتخابات المجلس الثامن.

لكن هل يقبل خاتمى بعد ثمانى سنوات من رئاسة الجمهورية أن يدخل السلطة التشريعية؟

فى هذا الصدد قال مرتضى حاجى وزير التربية والتعليم فى حكومة خاتمى أنه لا يعلم شيئاً عن مشاورات بعض الجماعات الإصلاحية لإقناع خاتمى بوضع اسمه كزعيم للقائمة الإصلاحية فى طهران، وكذلك أيضاً قال حاجى بخصوص ائتلاف الإصلاحيين:

" بالأساس فإن تبلور الائتلاف بين الإصلاحيين سينخفض بنسبة ١٠٠٪ وستضح نسبته الدقيقة فى المستقبل"، وأضاف موضحا: "أن تبلور ائتلاف بنسبة ٦٠ أو ٧٠٪ بين الإصلاحيين سيكون له معناه، الائتلاف بنسبة ١٠٠٪ سيكون ائتلاف مطلوباً لكن على أية حال النسبة الدقيقة لائتلاف الإصلاحيين تحتاج إلى وقت".

وقال مدير مؤسسة باران فى رد على سؤال هل ستتم الاستفادة من إمكانيات كافة الجماعات فى هيئة ائتلاف الإصلاحيين أم لا؟ "طريق ائتلاف الإصلاحيين هو طريق صحيح لكن ربما لا ترغب فيه بعض

الجماعات ، فالمشكلة مشكلة الجماعات ولا يمكن إلصاقها بهيئة الائتلاف".

وصرح: "فى حدود معلوماتى معظم الجماعات الإصلاحية تقبل شكل ائتلاف الإصلاحيين وقد دخلت فى عضويته".

وبخصوص اتجاه الإصلاحيين فى انتخابات المجلس الثامن لنقد أداء الحكومة التاسعة ، قال : "من البديهى أن يكون للإصلاحيين نقد على أداء الحكومة الحالية فهذا الأمر لا يمكن اجتنابه".

وقال محمد باقرنوبخت حول مشاركة خاتمى فى الانتخابات: "مما لا شك فيه أن وجود خاتمى الذى هو شخص ذكى وذو بصيرة سيكون مباركاً فى السلطة التشريعية وستدعمه كل الأحزاب، وأضاف أمين عام الحزب الاعتدال والتنمية فى جمع من الصحفيين : لكن ما وصلنا حتى الآن يفيد أن السيد خاتمى قد رفض كل الدعوات التى وجهت له بالمشاركة فى المجلس الثامن".

تحذير جمعية الأوفياء للحكومة:

حذرت جمعية أوفياء الثورة الإسلامية وهى من الجماعات المؤثرة فى التيار الأصولى فى بيان نشرته بخصوص مظاهر الغلاء والتضخم الأخيرة غير المبررة الحكومة ، وقد جاء فى جزء من هذا البيان فى الشهور والأسابيع الأخيرة تحدثت تقارير وأخبار متعلقة إلى حد ما عن ارتفاع أسعار بعض البضائع الاستهلاكية والمواد الأولية للمنتجين وقد تعجبت وقلقت مختلف طبقات الشعب من التضخم غير المبرر ..

والتضخم الحادث قطعاً هو مخالف لأهداف برنامج وشعارات حكومة أحمدى نجاد .. مع التأكيد على أنه أحياناً ينفى بعض كبار مسئولى الحكومة ارتفاع الأسعار أو يتعاملون مع هذه المسألة بشكل غير حاسم، والتضخم القائم خلق ضغطاً شديداً على الطبقات محدودة الدخل والأهم من ذلك أنه لا يمكن إنكاره أو تجاهله لأن إنكاره أو التجاوز عنه بالمزاح ليس مقبولاً بأى حال من الأحوال.

والارتفاع الأخير للتضخم لا يمكن فى كل المواضع إلصاقه بالسياسات الخاطئة للحكومات السابقة ، وسياسات الحكومة فى الزيادة غير المبررة فى المجال العمرانى ، وبطء النمو فى السيولة على مدى العامين الماضيين يجب اعتباره من بين أهم أسباب زيادة التضخم فى الشهور الأخيرة.

وفى الواقع مع النمو المتسارع للأسعار فى المجال العمرانى فى أعوام ٨٤ ، ٨٥ هـ ش فإن التضخم اليوم يمكن التنبؤ به وكان يمكن تقديم التحذيرات اللازمة فى وقتها عن طريق الاقتصاديين المخلصين .. ويتجنب مسئولى الحكومة التاسعة فى مواجهة ارتفاع الأسعار التعاملات الأمرية.

الهجوم على الإصلاحيين:

بادامچيان الذى له تاريخ طويل فى الهجوم على الإصلاحيين أدلى بتصريحات بخصوص الوضع الحالى للإصلاحيين: "وضعهم ليس جيداً إلى حد كبير وحديث مرعشى بخصوص أن الإسلام ليس له أساس سياسى واقتصادى كان ضربة ثقيلة بالنسبة لكوادر البناء ، وتضررت به كثيراً عدم مشروعية منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية".

وواصل حديثه قائلا: " تعصب وتطرف أعضاء جبهة المشاركة والتعصب الذى مارسوه إزاء مواقف الآخرين والتى كانت خشنة للغاية وأوصلتهم إلى العصبية تكشف عن أن وضع الإصلاحيين ليس جيداً"، وعن سبب عدم حضوره وأعضاء حزب المؤتلفة فى مؤتمر منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية قال : السبب هو عدم مشروعية هذا الحزب السياسي.

ويشير إلى رد محسن أرمين ويقول: "قرأت رداً أرمين لكن فى ذلك الوقت قال المرحوم آية الله مشكينى إن منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية هى مجموعة غير شرعية ، وللأسف لم تذهب المنظمة لحل مشاكلها على أية حال لو أن مجموعة من علماء الإسلام يقولون هذا الكلام ، ويقول به شخص مثل آية الله مشكينى الذى كان مرجعاً بين هؤلاء العلماء يمكن القول استناداً إلى رسالة جمعية المدرسين ، أن مشروعية منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية هى على الأقل موضع تساؤل".

٣ - مجموعة الخمسة ستستمر حتى فى حالة نشوب خلاف

مردم سالارى " الديمقراطية " ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٧

يتحدث الأصوليون دائماً عن وجود مجموعة تسمى ٦ + ٥ لاتخاذ القرار بالنسبة للأصوليين لكن حتى الآن لم يتضح أسماء هذه المجموعة فهذه المجموعة الخماسية ليست معلومة فقد تكون ذات هوية أجنبية.

وفى هذا الصدد يقول شهاب الدين صدر عن مهمة مجموعة الخمسة فى المجلس المركزى لجبهة الأصوليين المتحدة: هؤلاء الخمسة من المقرر فى حالة نشوب خلاف ومشكلة فى إعداد القائمة النهائية للمرشحين الأصوليين فى انتخابات المجلس الثامن أن يتولوا الأمر ويتخذوا القرار النهائى.

وصرح سكرتير جبهة الأصوليون المتحدة بخصوص الأخبار التى تذاع عن أسماء المجموعة التى سترضى جميع الأطراف: "الأشخاص الذين من المقرر أن يكونوا فى مجموعة الخمسة هم شخصيات معروفة لكن الأخبار التى تذاع فى هذا الصدد هى توقعات وتخمينات وحتى الآن لم يعلن مصدر موثوق به أسماء هؤلاء الخمسة".

وفى رد على سؤال لماذا لم يتم الإعلان عن أسماء مجموعة الخمسة قال: "هذا قرار جماعى أتخذ بناء على تدابير حتى إذا حدث أعمال تشويهية للخصم سيستمر إعداد الحلول اللازمة".

وبخصوص انتقادات بعض الجماعات الأصولية لمجموعة ٦ + ٥ قال: "قد تحدثنا مع الجماعات المختلفة وظهر تحالف وتعاون وطيد مع الجماعات الأصولية إننا نقوم بمحادثات مع الجماعات والأحزاب والجمعيات المختلفة وحتى لو كان هناك سوء تفاهم فسيحل".

وقال صدر مبيناً أن مجموعة ٦ + ٥ لها إطار قانونى وشفاف وواضح: "بناءً على التجارب السابقة وقع الاختيار على نموذج للوصول إلى ائتلاف بحيث يتم إصلاح عيوبه مبكراً على سبيل المثال يوجد فى هذا المجلس ممثلين عن جبهة اتباع خط الإمام والزعامة هذه الجبهة نفسها تتكون من ١٤ حزباً ذات تنظيمات منسجمة، من ناحية أخرى يوجد نائبين لهم مطلق الصلاحية من جانب أنصار رئيس الجمهورية وكذلك أيضاً يحضر ممثلين عن جمعية الأوفياء والأصوليين المتطورة والحقيقة فإن الأشخاص الستة الذين فى هذا المجلس هم ممثلين قانونيين عن التيارات الأصولية وأضاف: كذلك أيضاً يوجد إلى جوار هؤلاء الستة أشخاص خمسة آخرين موضع ثقة كل الأطراف والتيار الأصولى".

وقال صدر حتى اليوم تسير حركة الأصولية بشكل إيجابى والتزمت بمراعاة الإطار القانونى أيضاً ومن الطبيعى أن أى مجموعة تريد أن تدخل تشكيل ٦ + ٥ يجب أن تقبل هذه الآلية، وطبقاً لميثاق الأصولية فى النهاية يجب على الجماعات الأصولية أن تدعم القائمة الأصولية حتى لو كانت تضم مرشحين لا يرضى عنهم البعض.

– الأصوليون يستقلون فى المحافظات:

صرح السيد أبو القاسم رؤفيان بخصوص آلية أداء ٥ + ٦ فى المحافظات: "تستطيع المحافظات طبقاً لما تقتضيه الضرورة فى هذه الأماكن أن تتبنى قضايا أخرى غير التى تتبناها طهران وأن تعمل بشكل مستقل".

صرح مسئول لجنة المحافظات فى جبهة أتباع خط الإمام والزعامة:

"احتفظت الجبهة متحدة بهذا الحق للمحافظات والمدن بحيث تستطيع أن تعمل بشكل مستقل بخصوص المعايير والمحددات ولن يكون لطهران أى تدخل فى الخيارات الانتخابية لسائر المدن"، وقال عضو جبهة اتباع خط الإمام والزعامة عن وقت تقديم قائمة الجماعات الأخرى لجبهة الأصوليين المتحدة: "لن يعلن توقيت دقيق لهذا العمل من جانب الجبهة المتحدة لكن من المؤكد أن الجماعات الأخرى ستكون مثل جبهة اتباع خط الإمام وسيكون بإمكانها تقديم قائمتها لمجموعة ٦ + ٥ حتى نهاية شهر آبان".

وقال رؤفيان مشيراً إلى تقديم وضع ائتلاف ٦ + ٥ فى المحافظات والمدن: "تقريباً تبلور هذا الائتلاف فى ثلثى المحافظات وبدأوا الأعمال التمهيدية والعمل جار فى سائر المحافظات". وأضاف: "ستعمل آلية ٦ + ٥ بشكل مستقل فى مختلف مدن المحافظات ولن يكون للمحافظات أى تدخل فى عملها".

وأوضح مسئول المحافظات فى جبهة اتباع خط الإمام والزعامة: "المهمة الأساسية لمجموعات المحافظات هى تقديم الوجوه المطروحة فى تلك المحافظات وخياراتها على أساس الجدارة".

وصرح بأن هذا الإجراء هو حركة لا نظير لها تبلورت بين الأصوليين وتفيد القرائن والشواهد التقدم المتزايد فى ائتلاف الأصوليين.

وأكد رؤفيان: "على الرغم من التدابير المتخذة فإن الأصوليين يجب أن يكونوا على استعداد لأى وضع حتى يستمر الائتلاف حتى آخر لحظة".

الضلع الرابع لجبهة الأصوليين المتحدة:

بينما يقال أن جبهة الأصوليين المتحدة لها ثلاثة أضلاع أعلن مؤخراً الأمين العام لأنصار التعمير الجهاديين "خلال حواراتنا معه جبهة الأصوليين المتحدة قلنا لهم أنه يجب أن يكون هناك ضلع رابع فى جبهة الأصوليين المتحدة".

وواصل دورانى حديثه مبيناً أن "إضافة ضلع رابع لجبهة الأصوليين المتحدة هى على الأقل رغبتنا وفى حالة تحقيق هذا الأمر سنكون على استعداد لأن ننضم بشكل ديمقراطى لتحالف الجماعات المنضوية تحت لواء هذه الجبهة": "إذا لم تفتح جبهة الأصوليين المتحدة مظلتها فإنه يجب أن تستجوب فى المستقبل أمام المجتمع الأصولى وتقدم إيضاحاً بخصوص ضيق نظرتها".

ومع طرح هذا الإدعاء يبدو أن مجموعة ٦ + ٥ ستكون فى الغالب حكومية، وبخصوص نشاطات أنصار التعمير الجهاديين قال أيضاً: إننا قد حددنا مرشحينا لانتخابات المجلس فى ١٥ محافظة ونعمل على إنجاز هذا العمل فى المحافظات الباقية. كذلك أيضاً قال أمين ائتلاف حزب الله الإيرانى الكبير على هامش إفطار الجمعية الإسلامية بجامعة أمير كبير "أننى قد تحدثت مع السيد صدر أمين المجلس المركزى لجبهة الأصوليين المتحدة وطلب منا أن نبين مواقفنا فى جلسة أخرى".

قضية العدد

مؤتمر طهران حول بحر قزوين وتداعياته

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

اجتمع يوم الثلاثاء السادس عشر من أكتوبر ٢٠٠٧م في العاصمة الإيرانية طهران رؤساء الدول الخمس المطلة على بحر قزوين، وهي روسيا الاتحادية وآذربيجان وقزاقستان وتركمنستان وإيران، لبحث القضايا المتعلقة ببحر قزوين والعلاقات بين دوله، ومتابعة ما تم إنجازه في مجالات التعاون المشتركة، ومسيرة تحديد نظام للأوضاع القانونية حول الاستفادة منه على أساس من حسن التفاهم والصداقة وحسن الجوار بين شعوب هذه الدول ومصالحها القومية، فضلا عن بحث القضايا الأمنية والإقليمية والدولية التي تهم هذه الدول.



وقد لوحظ أن هذا الاجتماع قد وضع في اعتباره المتغيرات الدولية والإقليمية، وكذلك الاتفاقات التي سبق عقدها بين هذه الدول سواء كانت ثنائية أو جماعية، ومن الواضح أن رؤساء هذه الدول قد عقدوا العزم على التفاهم فيما بينهم، والعمل على وضع أسس لنظام قانوني يضمن لكل دولة من دولهم حقوقها المشروعة في الاستفادة من ثروات هذا البحر، على أساس ميثاق الأمم المتحدة، واحترام حق الاستقلال والوحدة والسيادة للدول المشاركة على أراضيها، والاستمرار في الاتصال والتشاور في ظل روح التفاهم والتعاون، من أجل أن تصبح منطقة بحر قزوين منطقة سلام واستقرار، يسمح بالتنمية والازدهار الاقتصادي، وهو ما ساد أجواء المؤتمر، بدليل أن الاجتماعات لم تستغرق أكثر من يوم واحد. ولم يحدث فيها ما يعكر صفوها، كما عبر البيان الختامي الذي صدر عن هذا المؤتمر عن هذه الروح وهذا التوافق.

لقد كانت إيران تتقاسم النفوذ حول بحر قزوين مع الاتحاد السوفيتي، إلا أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح لإيران جيران أربعة في بحر قزوين هم آذربيجان وروسيا وقزاقستان وتركمنستان، ويريد الجيران إعادة تقسيم الشراكة في هذا البحر، وتقدمت روسيا بمشروع يفرق بين الاستفادة من سطح البحر والاستفادة من أعماقه، بحيث يصبح السطح مشاعا بين الدول المطلة عليه، بينما يعمل بالحدود البحرية المتعارف عليها فيما يتعلق بأعماقه، وبهذا يصبح لإيران ١٣٪ فقط من البحر، كما يتيح للغواصات النووية الروسية حرية الحركة في هذا البحر دون هذه الحدود، ومن ثم يمكنها الاستفادة من خزانات النفط والغاز ومصادر الطاقة حيثما تستطيع أن تصل، وقد

ظلت إيران تماطل في الموافقة على هذا المشروع خلال فترة رئاسة خاتمي، باعتبار أنها لا تستطيع مواجهة روسيا الاتحادية، في حين سعت روسيا إلى عقد اتفاقات مع الدول الثلاث الأخرى كل على حده بشأن الانتفاع بالموارد الطبيعية في بحر قزوين، إلا أن هذا لم يمنع الخلاف بين هذه الدول حول تقسيم المصالح، فاتجهت كل منها إلى البحث والتنقيب واستخراج النفط والغاز من خلال شركات عالمية متعددة الجنسيات، كل حسب استطاعته، ومع وطأة إحساس هذه الدول بالأخطار الناجمة عن عدم الاتفاق فيما بينها، ورد فعل التصرفات المنفردة، سعت للاتفاق على تعويم المسألة، مع الالتزام بعدم الإضرار بالآخرين، سواء بالاتفاق على مبادئ بديهية، مثل: ضمان أمن واستقرار منطقة بحر قزوين، عدم رفع أعلام أخرى غير الأعلام الوطنية في المنطقة، عدم السماح باستخدام أراضي إحداها للاعتداء على أخرى، تعميق التعاون بين هذه الدول في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد استثمرت روسيا الضغوط الغربية على إيران بسبب ملفها النووي، وقدمت لها وعودا لم تنفذ معظمها، سواء فيما يتعلق بمصنع طائرات التوبولوف، أو استكمال مفاعل بوشهر وتزويده بالوقود النووي، أو بالصمود مع إيران في مواجهة العقوبات الغربية على إيران. فهل استطاعت إيران من خلال مؤتمر طهران أن تصل إلى اتفاق مرضي مع جيرانها في بحر قزوين وخاصة روسيا؟ أم أنها أذعنت للمشروع الروسي في مقابل دعم مشروعها النووي؟

إن نظرة فاحصة إلى ما جاء في هذا البيان الختامي عن مؤتمر طهران تشير إلى حدوث تحول إيجابي في علاقات هذه الدول الخمس، يمثل تجاوبا واقعيا مع التغييرات التي طرأت على المنطقة والعالم، وقراءة جيدة للأحداث الأخيرة حولهم، والتي تؤثر عليهم بشكل أو بآخر.

فبعد ديباجة متوازنة جاءت بنود البيان متوازنة أيضا، حيث تضمنت البنود الثلاثة الأولى اتفاقا أساسيا للعمل على وضع أسس متينة للتعامل بين الدول المطلة على بحر قزوين ابتداء من تهيئة الظروف لكي يسود السلام والاستقرار والازدهار في هذه المنطقة، إلى الاستمرار في علاقات اللقاء المنتظم على مستويات متعددة للتفاهم والتشاور، مرورا باحترام الاتفاقات الثنائية والجماعية للدول الأعضاء، ومن ثم فقد شكلت البنود الثلاثة الأولى أرضية طيبة للاتفاقات التالية، حيث تضمن البند الرابع الاهتمام بتفعيل التعاون في مجال النقل والمواصلات بين هذه الدول، فيما تضمن البند الخامس سد الثغرات التي تفسد الاتفاق، وأهمها التدخل الأجنبي، من خلال الإقرار بأن الدول المطلة على البحر هي وحدها صاحبة الحق والسيادة على هذا البحر وثرواته، كما تضمن البند السادس أن تحديد حقوق كل دولة في هذا البحر تنظمها لائحة يتم إقرارها بالإجماع من رؤساء دول هذه المجموعة، وتعتبر هذه اللائحة هي الوثيقة الأساسية التي يحتكم إليها، وعلى الدول الأعضاء أن يبذلوا جهدهم للانتهاء من هذه اللائحة وإقرارها، على أن تتضمن رعاية المحافظة على البيئة والاستفادة المعقولة من المصادر الطبيعية الحية والمعدنية تحت البحر وفي الأعماق، والملاحة البحرية والأنشطة المختلفة في البحر، وأن يكون تحديد مجالات الاستفادة بما يحفظ حقوق الآخرين ومصالحهم القانونية، في حين نص البند السابع على أنه حتى يتم إقرار هذه اللائحة تكون الملاحة في البحر والصيد تحت أعلام وسيادة الدول المطلة عليه، على أن يعمل الأعضاء على إيجاد نظام إقليمي للمحافظة على التنوع البيولوجي، وتنمية الأحياء المائية والمحافظة على البيئة، والتعاون مع المنظمات الدولية، وتحمل المسئولية عند وقوع أية أضرار بيئية نتيجة استغلال المصادر الطبيعية.

جاء البند الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من البيان لتعزيز أمن الدول الأعضاء، حيث يؤكد على الاتفاق على عدم استخدام القوة العسكرية لحل المشاكل بين الدول المطلة على بحر قزوين، أو للاعتداء على بعضها البعض، مع التأكيد على عدم السماح لأي طرف بالاستفادة من أراضي إحدى الدول الأعضاء للاعتداء على دولة أخرى. ثم أكد البيان في البند السادس عشر والسابع عشر على التعامل الحضاري بين هذه الدول وتغليب العقل والمنطق والحوار والمباحثات واحترام الآخر في بحث الخلافات بينها، والاتفاق على أهمية السلام والاستقرار في هذه المنطقة.

أما البند الثامن عشر فقد أكد على مسئولية الدول الأعضاء في إيجاد نظام متعدد القطبية في العالم يقوم على العدل في العلاقات الدولية، سواء السياسية أو الاقتصادية أو القانونية، وتعزيز الدور المحوري لمنظمة الأمم المتحدة باعتبارها عنصرا مساعدا على تحقيق السلام والأمن والاستقرار العالمي. ثم أكد البند التاسع عشر على دعم معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية باعتبارها أساسا للأمن والاستقرار الدولي، مع حق كل الدول الموقعة على هذه المعاهدة في الاستفادة من التقنية النووية للتنمية والأغراض السلمية، وعدم

التفرقة والتمييز بين الدول في هذا المجال، ودعم الوكالة الدولية للطاقة النووية في عملها باتجاه هذا الهدف. وقد أكد البند العشرون على حق دول المنطقة في اختيار الأسلوب الأمثل لها في التنمية، ورفض التدخل في شئونها الداخلية وسيادتها على أراضيها، وحل وفصل المنازعات على أساس ميثاق الأمم المتحدة. وقد رفضت الدول الأعضاء في البند الثاني والعشرين الإرهاب بكافة صوره وأشكاله ومبرراته، وكافة مظاهر استخدام العنف والقوة، والتبادل غير الشرعي للمواد المحرمة دوليا مثل المخدرات والسلاح والمرتزقة والمجرمين باعتبارها تمثل تهديدا عالميا للأمن العالمي وللاستقرار السياسي الدولي، كما اتفقت الدول الأعضاء على التعاون الواسع الثنائي والجماعي في مجال محاربة الإرهاب وتهريب المواد المحظورة دوليا، مع التنسيق مع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، في ضوء الموازين القانونية المعروفة.

وقد اتفقت الدول الأعضاء على إقرار نتائج مؤتمر طهران، وعلى أن يكون المؤتمر التالي في باكو عاصمة آذربيجان على أن يعقد في أكتوبر عام ٢٠٠٨م.

من الواضح أن إيران قد ربحت من خلال هذا المؤتمر عددا من الإيجابيات أهمها يتعلق بالناحية الأمنية، فقد استطاعت في ظل التهديدات التي تتعرض لها من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل أن تحصل على تعهد الدول المطلة على بحر قزوين بعدم الاعتداء من ناحية، وعدم السماح لدولة أخرى باستخدام أراضيها للاعتداء من ناحية أخرى. ومن الإيجابيات الأخرى حصولها على اعتراف هذه الدول بحقها في الحصول على التقنية النووية للتنمية والأغراض السلمية دون تمييز، وقد تقاسمت مع روسيا إيجابية إصرار الدول المشاركة في المؤتمر على عدم الاعتراف بالقطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، والعمل على إيجاد نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب يطبق العدالة في العلاقات الدولية، مع تقوية وحيادية دور المنظمة الدولية للأمم المتحدة، ومن الناحية الاقتصادية حصلت على دعم الدول الأعضاء في تنميتها للثروة المائية، حيث يمثل الكافيار أحد المصادر الهامة للدخل الإيراني، فهي تنتج أكثر من ٩٠٪ من الكافيار لأن شاطئها أعمق بكثير من سائر الدول المطلة على بحر قزوين، ويسمح بتكاثر هذا النوع من الأسماك التي تستخلص منها الكافيار.

ومع تساهل إيران تجاه استثمار الدول الأعضاء للثروة المعدنية في بحر قزوين كل حسب طاقته، خاصة روسيا الاتحادية التي تعتبر أكبر المستفيدين مع آذربيجان، فقد كان من تداعيات هذا المؤتمر تلك الزيارة المفيدة التي قام بها الرئيس الروسي لطهران، والتي حاول الغرب منعها من خلال تسريب تقارير عن وجود مؤامرة لاغتيال الرئيس الروسي خلال زيارته لطهران، فكان من إيجابيات هذه الزيارة دعم روسيا للمشروع النووي الإيراني من خلال تحديث هذا المشروع بآخر التقنيات الروسية، مع استكمال مفاعل بوشهر وتشغيله وتزويده بالوقود النووي، إضافة إلى زيادة الاستثمارات الروسية في إيران، ودعم التعاون بين روسيا وإيران في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، ودعم الاتصالات والنقل والطرق، ومد أنابيب الغاز والنفط.

وهكذا فإن طهران حققت إيجابيات مرحلية من عقد هذا المؤتمر، إزاء انشغالها بقضاياها الراهنة، على أن تتفرغ لمزيد من تحقيق المكاسب عبر بحر قزوين عندما يحين الوقت لذلك، فقد أشادت الصحف الإيرانية سواء كانت ذات توجه أصولي أو إصلاحي بنتائج هذا المؤتمر، مؤكدة أن إيران قد حصلت على مكاسب مرضية منه، وأن هذا المؤتمر قد وجه صفعة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

التعامل بين الحكومة والمجلس

■ جمهورى إسلامى "الجمهورية الإسلامية" ٢٠٠٧/٩/٢٤

قبل عامين بدأت حكومة أحمدى نجاد عملها، وتحدث الجميع عن التنسيق المتوقع بين الحكومة والمجلس، ومدح الكثيرون سواء من داخل مجلس الشورى الإسلامى أو الحكومة وحتى من خارجهما هذا التنسيق، ومما لا شك فيه أن التنسيق بين السلطات فى نظام الجمهورية الإسلامية أمر محمود ويمثل حاجة ماسة لتحقيق الأهداف، وينبغى أن يتدعم فى كل يوم.

ومن الواضح أن التنسيق لا يعنى اتباع أحد للآخر، فكل سلطة من السلطات الثلاث فى ذات الوقت الذى تقوم فيه بأداء وظائفها، إذا ما راعت احتياجات السلطتين الأخرتين، دون أن تتلقى أوامر منهما، أو تتدخل فى عملهما، سيتحقق بشكل تلقائى التنسيق المطلوب بين السلطات الثلاث دون أن تظهر مشكلة أو يحدث خلل فى عمل أى منهم.

على الرغم من إعلان وجود تنسيق بين الحكومة ومجلس الشورى الإسلامى، حدث للأسف خلاف ما هو متوقع فى موضوعات كان يبدو تعامل إحدى السلطات الثلاث أمر حتمى مع السلطتين الآخرتين، فضلاً عن أن تعاملها أو تعاونها لم يكن يخلق أى مشكلة بالنسبة لها، ولا يكلفها شيئاً، وعلى خلاف المتوقع لم يحدث التنسيق فيما بينهما، هذا الوضع غير الطبيعى مع ما ينتظر من التيار الأصولى التقليدى من تعاون مع الحكومة أمر غير لائق.

على مدار العامين الأخيرين شوهدت أمور عدة تعبر عن غياب التنسيق بين المجلس والحكومة، ويمكن بحث كل واحدة منها على حدة، وأحدث هذه الأمور عدم التصديق الفورى على لائحة إلحاق وكالات الأنباء ومواقع الإنترنت بقانون الصحافة من قبل نواب مجلس الشورى الإسلامى، والأمر الآخر تقدم رجال الحكومة الإيرانية باقتراح بتخفيض سن من لهم حق الاقتراع من ١٨ عاماً إلى ١٥ عاماً.

لا يوجد أدنى شك فى ضرورة تنظيم وضع قانونى لوكالات الأنباء ومواقع الإنترنت، كما أنه لا ينبغى أن يحدث أدنى تردد فى سرعة تنفيذ هذا الأمر، فالأضرار الناجمة عن عبث مواقع الإنترنت ليست خافية على أحد، على الرغم من هذا ليس من المعروف السبب وراء عدم تصديق نواب المجلس على اللائحة التى قدمتها الحكومة للمجلس لتنظيم الوضع القانونى لهذه المواقع ووكالات الأنباء.

هذه اللائحة التى يهتم بها جميع أصحاب وسائل الإعلام والعاملون فى الشئون التنفيذية والقضائية يؤيدون سرعة التصديق عليها، أما نواب المجلس فلم يصوتوا على تمرير اللائحة بشكل استثنائى فحسب، وإنما لم يوافقوا كذلك على سرعة دراستها وعلى هذا النحو سيرجأ التصديق عليها إلى حين تشكيل المجلس الثامن بعد عدة شهور.

إن عدم اهتمام المجلس بهذه اللائحة يمكن أن يعد من الحالات الواضحة لعدم التنسيق والتوافق بين الحكومة والمجلس، الأهم من هذا أن الأضرار الناجمة عن التأخير فى التصديق على إلحاق وكالات الأنباء ومواقع الإنترنت بقانون الصحافة ستطول الشعب والحكومة الإيرانية على السواء، وليس من المعلوم ما هو رد نواب المجلس السابع على هذا الشأن.

على الجانب الآخر، على الرغم من أن تغيير سن من لهم حق الاقتراع قد رفع من ١٦ عاماً إلى ١٨ عاماً من قبل المجلس فى العام الماضى، تحدث رئيس الجمهورية ووزير الداخلية عن اقتراح الحكومة بخفض سن حق الاقتراع إلى ١٥ عاماً.

هذا الاقتراح فضلاً عن أنه يمثل أحد أوجه انعدام التنسيق والتوافق مع المجلس، وعدم الالتفات إلى الاستدلالات المنطقية لنواب المجلس فى رفعهم لسن حق الاقتراع إلى ١٨ عاماً، فإن اقتراح الحكومة بتخفيض سن حق الاقتراع إلى ١٥ عاماً لا يتوافق مع واقع المجتمع الإيرانى والأعراف الدولية.

فى المجتمع الإيرانى لا يزال الأفراد البالغين

الخامسة عشرة من عمرهم يعتمدون على آبائهم بشكل كامل فى تدبير حياتهم ولا يتحملون أى مسئولية، مثل هؤلاء الأفراد كيف يمكن لهم أن يتساووا مع الآخرين فى التعبير عن رأيهم والتأثير فى انتخاب المشرعين للمجتمع الإيرانى.

فى العرف الدولى، الحد الأدنى لسن من لهم حق الاقتراع هو ١٨ عاماً وفى بعض الدول ٢٠ عاماً، كما يوجد فى إيران قانون محدد ودقيق لتنظيم مثل هذه الأمور، وإن كانت بعض الأهداف الحزبية فى مرحلة حكومة الإصلاحيين والمجلس السادس قد أدت إلى تغييره وتقليل سن حق الاقتراع إلى ١٦ عاماً.

فى ذلك الوقت عارض الأصوليون على أساس المنطق هذا التخفيض وأقدم المجلس السابع على إعادة حق الاقتراع إلى ١٨ عاماً لنفس السبب. والسؤال هنا، ما هو التبرير الذى يمكن تقديمه لإقدام حكومة أحمدى نجاد كحكومة أصولية للقيام بنفس العمل الذى قام به الإصلاحيون من قبل، وهل هذا التوقع من المجلس السابع توقع منطقى أن يقوم بمثل ما قام به المجلس السادس وأن يخفض سن حق الاقتراع؟

على الرغم من هاتين الحالتين السابق ذكرهما عن عدم التوافق بين حكومة أحمدى نجاد والمجلس السابع ذى الأغلبية الأصولية يتوقع من كلا الطرفين أن يبذل جهداً حثيثاً للتوصل إلى توافق فيما بينهما كضرورة حتمية وألا يسمحا لنتائج القرارات الخاطئة أن تصل للمجتمع الإيرانى.

إن الاهتمام بهذه النقطة أمر بالغ الأهمية ونحن على أعتاب انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى.

أسباب إخفاق السلطات الثلاث فى مكافحة الفساد الاقتصادى

■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٧/٩/٧

أعلنت حركة العدالة الطلابية أنها كانت قد أعدت تقريراً فى الذكرى السنوية لإصدار بيان المواد الثمانية للقائد الأعلى للثورة الإسلامية، وذلك حول تحليل ونقد أسباب إخفاق السلطات الثلاث فى مسيرة مكافحة الفساد الاقتصادى، ولكن للأسف فقد كان المناخ السياسى للجامعات متوتراً، لكننا شاهدنا فى الأيام الماضية أن السلطة القضائية قد أعلنت بعض أسماء المتهمين فى إطار بعض قضايا الفساد الاقتصادى.

والمثير للجدل أن الجهاز القضائى يرى أن إعلان أسماء هؤلاء المتهمين لن يحقق ما انتظره الرأى العام خلال السنوات السابقة.

وفى الإطار نفسه فإن حركة العدالة الطلابية تنشر بيان المواد الثمانية للقائد الأعلى للثورة الإسلامية والذى يؤكد أنه بعد مرور أكثر من عقدين على الثورة الإسلامية، أدرك المتعاطفين مع الثورة الإسلامية، أنه فى بعض الدوائر تتجه الثورة الإسلامية إلى حافة الهاوية بسبب إغفال وتجاهل قضاياها.

وكانت أبرز إحدى هذه المشاكل، انتشار الفقر والفساد والتفرقة، وهو ما أدى إلى زيادة الفوارق بين الطبقات، وفى الوقت ذاته ظهور طبقة من المرفهين فى المجتمع.

والقاسم المشترك فى هذه الانحرافات المتأصلة يتمثل فى وجود سياسة حكومية وإدارة غير سليمة.

وكان تأكيد القائد الأعلى للثورة الإسلامية المتكرر على ضرورة معالجة الظواهر السابقة، وقد استمرت هذه التأكيدات فى الاجتماعات الخاصة للمسئولين واللقاءات العامة بينهم، وعلى ما سبق انتهى الأمر بإصدار دستور المواد الثمانية للسلطات الثلاث.

وللأسف وحتى اليوم وعلى الرغم من مرور ستة أعوام على صدور دستور القائد الأعلى للثورة الإسلامية إلى قادة السلطات الثلاث لم يحدث أى تطور ملحوظ فى هذا الشأن.

إن هذه القضية الشائكة تواجه عراقيل متعددة من بينها: عدم إيمان المسئولين بوجود الفساد الاقتصادى أو حتى على الأقل الاهتمام بمواجهته والتصدى له.

وفيما يلى شرح لأهم ما جاء فى قرار (المواد الثمانية) لمكافحة الفساد:

القسم الأول: مجلس الشورى الإسلامى (الدورة السابعة). إن مجلس الشورى الإسلامى هو المرجع التشريعى الوحيد وأحد أهم أجهزة الرقابة، بالإضافة إلى ما لديه من سلطات أخرى كثيرة وكان القائد الأعلى للثورة الإسلامية قد ذكر فى خطابه فى بداية الدورة

السابعة للمجلس، أن مجلس الشورى الإسلامى هو الدرع الواقى الذى يجب أن يتقدم ويتحرك ضد الفساد الاقتصادى حتى لا يكون لدينا حاجة أخرى للمتابعة، ولكن للأسف لم يحدث ذلك. وهنا نطرح السؤال. ما هى الخطوات التى قام بها مجلس الشورى الإسلامى لتحقيق مطالب القائد الأعلى؟، فعلى خلاف المتوقع جعل مجلس الشورى الإسلامى مبادئ العمل فى أدنى موضع لها. واقتصرت فقط قرارات المجلس السابع فى مكافحة الفساد الاقتصادى على قانون إشهار المفسدين الاقتصاديين ومشروع الرقابة على ممتلكات المسئولين، ولكننا لم نشاهد أى قرار فى إصلاح القوانين المالية والاقتصادية وتبدلت بعض الدراسات فى مجلس الشورى الإسلامى مثل دراسة حول مجلس بلدية طهران، ودراسة حول تكاليف الدعاية لمرشحى الانتخابات الرئاسية إلى قضايا ويتم إعلانها علانية

– عملية إدارة المجلس، للأسف فإن نواب المجلس خاضعين للتيارات التابعين لها، والتأثر من الصلات الحزبية والسياسية، وتدخل المجاملات فى عمل المجلس ويظهر أثر ذلك فى عمليات التشريع والاستجوابات.

– العلاقات الغير وثيقة بين المجلس ومسئولى الأجهزة التنفيذية إحدى النقاط السلبية للمجلس، وهى مسألة تم التنبيه عليها كثيراً من قبل الإمام، وماهية هذه العلاقة تتمثل فى تعطل أجهزة رقابة المجلس على الحكومة، وتسامح بعض النواب معهم على أثر تلبية متطلبات النواب من قبل الوزراء.

ويمكن اعتبار أساس أسباب إخفاق هذه السلطة باعتبارها رأس أمور الدولة فى النقاط التالية:-

١-أسلوب الانتخابات فى مجلس الشورى الإسلامى ولذا لابد من إصلاح القوانين المرتبطة، خاصة أن توقعات الناخبين لا تتناسب مع مكانة المجلس.

كذلك إتباع نموذج الدعاية الغربية وهو الأمر الذى أدى إلى تفعيل دور رأس المال فى العملية الانتخابية، وأن الإجماع يكون حول الأشخاص اللذين ينفقون أكثر. ويتمثل أثر ذلك فى ملاحظة عدم الالتزام (النواب) بالحضور فى جلسات المجلس أو عدم الكفاءة العلمية والسياسية وحتى الأخلاقية.

٢-المشكلة الأخرى تتمثل فى عملية اتخاذ القرارات بالمجلس ورواج اتخاذ القرارات من قبل اللجان وعرضها على الأحزاب بمعنى أن القرارات الأساسية للمجلس كانت تؤخذ فى اللجان الداخلية للمجلس، ومن الضرورى اليوم قبل أى وقت مضى أن يتم إصلاح العلاقات بين النواب والمسئولين التنفيذيين بالدولة وعلى النواب الالتزام (الانتظام فى الجلسات) والشفافية وفى هذه الحالة يمكن التوقع أن مجلس الشورى الإسلامى سوف يشرع فى إصلاح القوانين الاقتصادية الأساسية فى الدولة.

القسم الثانى: السلطة القضائية

إن السلطة القضائية من خلال رسالتها الأصيلة فى تحقيق حقوق الشعب ونشر العدل، وسلطاتها الواسعة فى التفتيش على المحاكم. فإنها تمثل أساس الدواء للفساد الاقتصادى الموجود فى إيران. والتصدى للمفسدين ومعاقبتهم.

ولكن بسبب العراقيل المتعددة والتى من بينها، المشاكل الداخلية فى هذه السلطة، فقد انحصر عملها فى مجال مكافحة الفساد الاقتصادى على تقديم المذنبين.

إن التفرقة فى مواجهة القضايا، وفى معاملة المتهمين وطول مدة المحاكمة، والفساد الداخلى واستغلال بعض العناوين مثل شرف المتهمين وأمن الاستثمار هى من جملة مشكلات السلطة القضائية.

لقد تصدى سيدنا (على) رضى الله عنه بقوة للمفسدين وكل من يتعرض لبيت مال المسلمين، وقد فضحهم متعمداً أمام الناس. إن المسئولين فى السلطة القضائية قلقين على شرف المدانين فى قضايا الفساد الاقتصادى، فى حين أن المتهمين فى سرقة القليل من الطومانات يتم تقديمهم للمحاكمة بشكل سريع وتنشر لهم صور عريضة فى الصحف وعندئذ لا يكون لشرف هؤلاء أى أهمية عندهم، على العكس السارقين لأموال الشعب بالملايين فإن شرف هؤلاء عزيز جداً على مسئولى السلطة القضائية.

ومن الأسباب الرئيسية لإخفاق السلطة القضائية فى معالجة قضايا الفساد الداخلى وذلك الفساد الناشئ من العلاقات الغير وثيقة بين المسئولين والموظفين، واصطدام المصالح الفردية لبعض القضاة مع المصالح الغير مشروعة لبعض الجماعات، بالإضافة إلى رسوخ روح الارستقراطية والتعالى لدى بعض مسئولى السلطة القضائية وعدم شفافية المعلومات.

القسم الثالث: الحكومة التاسعة

كانت الحكومة التاسعة هى الداعى لمواجهة الفساد الاقتصادى وكانت إحدى الشعارات الرئيسية لأحمدى نجاد مواجهة المفسدين مستغلى الأموال العامة.

ولكننا يجب أن نعترف بالفارق بين الإرادة والرغبة الشخصية لرئيس الجمهورية من ناحية، والمنفذين لسياسته من ناحية أخرى.

وللأسف فإن الحكومة التاسعة قد لجأت إلى الشعارات المفرطة وكثرت أحاديثهم حول مواجهة مافيا البترول والإسكان.

وعلى الرغم من ذلك لم نشاهد أى نتيجة فعلية، لقد أدت شعارات الحكومة التاسعة إلى إيجاد تطلعات على

مستوى المجتمع، وأصبحت هذه الظاهرة نفسها هي الممهد للخطوات غير المدروسة وكان نتيجة ذلك هو ظهور الفوارق الطبقية.

إن القرارات الضعيفة للحكومة التاسعة لم تؤدي حتى إلى الوقاية وإغلاق أبواب الفساد، بل إنها أدت في بعض الأحيان إلى التسهيل في ارتكاب الفساد وكان ما يحدث في سوق الإسكان وفقاً لقول الخبراء نموذج واحد لما يحدث.

كما أن أجهزة الرقابة بالحكومة كانت تدار دون تشكيلات منسجمة وكانت تعتمد على الأفراد، في حين أن مكافحة هذه الظاهرة المعقدة يتطلب أجهزة رقابية منظمة ومنسجمة، وعلى أية حال فإن مكافحة الفساد الاقتصادي خاصة الوقاية منه يتطلب نخبة من الخبراء ومنظمات منسجمة وبرامج موضوعة وهو الأمر الذي لا نلمسه بيننا الآن.

وللأسف فإن نتائج الأعمال المحدودة للأجهزة الرقابية غالباً ما تختم بأختام سرية ولا تأخذ أي شكل جدي، وفي مسيرة مكافحة الفساد الاقتصادي يجب على الحكومة أن تقوم بسد ثغرات الفساد التي تأخذ في الظاهر شكلاً قانونياً.

القسم الرابع: وسائل الإعلام العامة

للأسف فإن معظم وسائل الإعلام الفرعية للدولة والتي من بينها الصحف لم تستطع أيضاً أن تستفيد من واقع السنوات الماضية ولم تستطع أن تستغل قدرتها في دفع عملية الكفاح ضد الفساد الاقتصادي، ولذا نجد أن كثيراً من الأخبار المتعلقة بذلك لم يكن لها أصداء قوية في وسائل الإعلام هذه، وهذا يفسر أن هذه القضية لم تكن تتمتع بالأولوية والجدية لدى وسائل الإعلام بالدولة.

والتحدي الأساسي هنا هو أن وسائل إعلامنا تفتقد إلى الاستقلال بمعنى أن أغلب أهدافها إما حكومية أو حزبية، ولكن مع وجود هذا الضعف من الممكن أن يكون لها دور كبير من خلال الاستدلال بالمطالب العامة في مكافحة الفساد واستجواب المسئولين باستمرار حول عملهم، ولو أنهم لا يريدون أن يقوموا بهذا الدور يجب عليهم أن يتحركوا نحو إيجاد وسائل إعلام مستقلة وراسخة من أجل متابعة تعليم الثورة الإسلامية المهملة، ولذا يجب على الإذاعة والتليفزيون أن تأخذ على عاتقها رسالة صنع الحوار من أجل تحقيق مطالب القائد الأعلى للثورة الإسلامية إلى جانب سائر مسئولياتها الأخرى، ولقد شاهدنا جميعاً كيف تسبب التحرك الحقيقي للإذاعة والتليفزيون في قذف الرعب في قلوب المسئولين وإجبارهم على التحرك والعمل السريع، ولكن يبقى سؤال ما سبب ندرة معالجة ومناقشة قضايا الفساد الاقتصادي في الإذاعة والتليفزيون.

في النهاية يجب القول أن تحرك سلطات الدولة بأفرعها الثلاث طبقاً لقرارات القائد الأعلى للثورة الإسلامية لم تكن مرضية وأن أهم سبب لذلك هو ضعف وفقدان الإرادة، وعدم إدراك أهمية الموضوع وفقدان الجرأة الكافية إلى جانب الفساد الداخلي في الأجهزة.

انشقاق جديد في جناح المحافظين

■ محبوبة نيك نهاد - ٢٠٠٧/١٠/٢

مع الإعلان عن التوصل إلى تعاون أكبر لائتلاف المحافظين مع التيار القريب من محسن رضائي والمحافظين المستقلين، أخذ تيار حماة الدولة وحماة حكومة أحمدي نجاد يبتعد من جديد عن ائتلاف المحافظين. وبهذا الترتيب فإن ذلك الانشقاق الذي حدث في انتخابات المجالس المحلية الثالثة والذي أدى إلى تقديم قائمة منفصلة من قبل المحافظين وحماة أحمدي نجاد تحت اسم (رائحة الخدمة الطيبة)، من المحتمل أن يتكرر مرة أخرى في انتخابات مجلس الشورى الثامن أيضا.

فجبهة المحافظين المتحدة التي حاولت خلال الأشهر الماضية القيام بمباحثات ومناقشات واسعة حتى تحقق توازنا ثابتا بين التيارات التقليدية الثلاثة المؤيدة لأحمدي نجاد والمؤيدة لقاليباف قد وجهت بمقاومة شديدة من حماة الحكومة الحاليين وذلك في آخر محاولة لها لتهدئة الانتقادات الموجهة لها من قبل التيار

القريب من محسن رضائى، وكذلك من النواب المحافظين المعارضين لحكومة أحمدى نجاد فى المجلس السابع (المحافظين المستقلين) وحماة أحمدى نجاد السابقين الذين تفرعوا الآن من تيار حماة الحكومة التاسعة (أنصار التعمير الشباب). وهذا الوضع قد ضاعف من تأكيد احتمالية تكرار تجربة المحليات وانفصال المحافظين التابعين لأحمدى نجاد عن باقى أعضاء جبهة المحافظين وجعل تكرارها أكثر احتمالية عن الشهور القليلة السابقة.

هذا بينما لم يعلن حماة الحكومة ومؤيدوها بعد عن اعتراضهم فى هذا الشأن ومازالوا على أمل بأن يكون وزن حماة أحمدى نجاد ومؤيديه فى قوائم المحافظين مثلما كان فى السابق أكثر من وزن التيارات الأخرى المنتقدة للحكومة السابعة والرافضة لها، وهو الأمل الذى يبدو بعيد المنال نظراً للأحداث التى وقعت خلال الأيام الأخيرة.

نظرة إلى اليمين:

بعد الانتصار النسبى الذى حققته قائمة المحافظين فى انتخابات المحليات والهزيمة الساحقة التى منيت بها قائمة "رائحة الخدمة الطيبة" فى نفس الانتخابات ازداد اقتراب التيار الحكومى للمحافظين من التيار التقليدى أكثر من ذى قبل، وعلى الرغم من استمرار الانفصال والانشقاق بين تيارى المحافظين من مؤيدى أحمدى نجاد ومنتقدى الحكومة (مع وجود شخصيات مثل قاليباف ورضائى وافروغ وغيرهم) بل وإزدياد هذا الانشقاق، إلا أن تيار اليمين التقليدى الذى يشكل الأغلبية فى المجلس السابع ويملك إلى حد ما فى يده مركز التحكم فى الاتجاه المحافظ وجناح المحافظين وأصبح يمسك بزمام إدارة وتوجيه هذا الجناح أكثر مما كان فى السابق، ومع هذا التوجه يمكن أيضا الحفاظ على اقترابه من التيار المدافع عن أحمدى نجاد .

لكن هذا الائتلاف يبدو متصدعاً إلى درجة كبيرة وقد زاد من هذا التصدع النقد المتتابع لبرنامج الحكومة التاسعة وتأزم هذا البرنامج وتعسره فى مجالات عدة منها توزيع حصص البنزين وعدم القدرة على التحكم فى ارتفاع أسعار السلع. فالمحافظون الذين كانوا على قلق شديد من أن ينسب العجز الذى منيت به حكومة أحمدى نجاد فى هذه المجالات إلى مجموعة المحافظين، وطبقا للمصطلح الذى أعلن مراراً فيما يتعلق بتوزيع حصص البنزين والغلاء بأن هذا الفشل والعجز ماهو إلا "كعب أخيل المحافظين" أى – نقلة عجزهم- فى انتخابات المجلس الثامن، أخذوا شيئاً فشيئاً يعزفون على وتر الانفصال عن حماة الحكومة والمؤيدين لها.

ففى المرحلة الأولى ظهرت تلك التيارات الصغيرة التى تم تحريكها وإثارتها بهدف أن يقوم مؤيدو الحكومة بإيجاد مكان لها فى قوائم المحافظين، وفى المرحلة التالية يقوموا بالانشقاق عن المحافظين، بذلك الانشقاق الذى كان يبدو مفتعلاً ، فقد نهضت تيارات مثل "حزب الله": و"المحافظين المستقلين" و"المحافظين التقدميين" و"المحافظين الإصلاحيين" و"البناة الجهاديين" و"البناة الشباب" وأخذت توجه النقد للجناح المحافظ ككل ولأسلوب الائتلاف القائم عليه هذا الجناح، لكن كل هذه الانتقادات لم يكن هدفها فى الحقيقة سوى ذلك التيار المحافظ القريب من حكومة أحمدى نجاد .

أما الخطوة التالية التى قام بها المحافظون للابتعاد عن التيار المدافع عن أحمدى نجاد والمؤيد له هو والحكومة التاسعة تمثلت فى الإعلان عن استراتيجية "المظلة الشاملة للمحافظين" وهى تلك الاستراتيجية التى طرحت بشكل رسمى على لسان آية الله مهدوى كنى الشخصية التقليدية للمحافظين الذى وصفه المتحدث الرسمى للتيار التقليدى المحافظ (ائتلاف خط الإمام والمرشد) بعدها بقليل على أنه "نعمة كبيرة للمحافظين".

وهذا المصطلح "المظلة الشاملة للمحافظين" تكرر مراراً بعد ذلك على لسان الناشطين المحافظين داخل الائتلاف وخارجه، حتى وصل الأمر الى أن جرت خلال الأسابيع الأخيرة مشاورات مكثفة داخل إئتلاف المحافظين لزيادة التيارات التى كانت بعيدة عن الحكومة وبقيت خارج الائتلاف. فالمقربون من أحمدى نجاد الذين دفعوا بعنصرين من خارج التشكيلات السياسية (المنتفع والمستغل) لعضوية مجلس الشورى المركزى فى جبهة المحافظين، لم يستطيعوا عملياً أن يقفوا أمام هذا الاتجاه ليوقفوا من تقدمه.

بداية الانفصال:

يمكن اعتبار حفل الإفطار الذى أقيم فى الأسبوع الأول من شهر رمضان فى المجلس السابع والذى حضره عدد كبير من أعضاء المجلس والناشطين من مختلف التيارات الأصولية المحافظة ، نقطة البداية فى انفصال التيار المناصر لحكومة أحمدى نجاد عن مجموعة المحافظين. فخلال الجلسة التى أعقبت هذا الأفطار والتى كان يدبرها كل من "أحمد توكلى" النائب المحافظ البارز الذى كان مؤيدا لقاليباف فى انتخابات رئاسة الجمهورية، وعليرضا زاكانى" نائب المجلس المحافظ ومؤسس تيار المحافظين التقدميين، تم مناقشة البرنامج الانتخابى للمحافظين، وتم خلال هذه المناقشة التأكيد على ضرورة الوصول إلى وحدة أشد وأقوى بين المحافظين فى انتخابات المجلس، والوحدة الأشد والأقوى هنا لاتعنى سوى توسيع دائرة الائتلاف لصالح

التيارات التقليدية ومنتقدى الحكومة والإضرار بمؤيدى أحمدى نجاد وأنصاره.

بعد هذه الجلسة بيومين أعلن "ربانى" الناطق باسم المحافظين المستقلين قائلاً: "بناء على المشاورات التى جرت خلال الأيام القليلة الماضية فقد قوى الاحتمال بإمكانية تشكيل ائتلاف بين عدد من الجماعات الرئيسية المحافظة، كما تضاعف أيضا احتمال وصول المحافظين المستقلين إلى نتيجة مع الجبهة المتحدة للمحافظين. وأضاف قائلاً: "إن الأغلبية العظمى من الجماعات المحافظة لديها تقريباً وجهات نظر متقاربة ومفاهيم متشابهة ولايوجد سبب فى عدم مقدرتهم على تحقيق وحدة فيما بينهم فيما عدا وجود بعض الاختلافات الجزئية البسيطة فى مسائل فرعية انطباعية". وهاهو ربانى يصدر هذه التصريحات بينما كان قد تحدث خلال الشهرين الماضيين أربع مرات على الأقل فى وسائل الإعلام عن تقديم نهائى لقائمة مستقلة عن المحافظين من قبل هذا التيار.

كذلك أعلن طلائى نيك المتحدث باسم اتحاد الوفاق والخبرة فى المجلس السابع والقريب من محسن رضائى قائلاً: "اننا ننتظر فتح مظلة الأصوليين المحافظين وإلا فسوف نقوم بالتفاهم مع مجموعة ترضى جميع الأطراف ومتماسكة فيما بينها". الأمين التنفيذى للجبهة المتحدة للمحافظين كان قد أعلن قبلها بيوم مشيراً إلى جهود هذه الجبهة ومحاولاتها لضم جميع المحافظين ولم شملهم، حيث قال: "نعم قمنا بلقاءات معه، ولديه من وجهات نظر وآراء ونظريات فى التخطيط ووضع السياسات والأعمال التنفيذية هى آراء ونظريات يمكن الاستفادة منها فى الأساس، وليس لدينا مشكلة حتى إذا كان سيادته يضع نصب عينيه مرشحين بعينهم ويركز عليهم".

وربما كان التيار المسمى بـ "حزب الله" هو التيار الوحيد حتى الآن الذى لم يدخل تحت "مظلة المحافظين" ومازال يعزف لحن الانفصال، هذا على الرغم من أنه ليس من المستبعد دخول هذا التيار تحت هذه المظلة فى حالة انشقاق حماة الحكومة ومؤيديها عن جبهة المحافظين. ومع هذا فإن هذا التيار كان طرفاً أيضا فى مباحثات التفاهم مع المحافظين خلال المشاورات الأخيرة، ولم يتضح حتى الآن رغم كل هذه الاعتراضات هل ستسفر هذه المشاورات والمباحثات عن النتيجة المرجوة منها أم لا؟.

يحدث كل هذا بينما نجد المحافظين خلال الأشهر والأسابيع الأخيرة يبذلون جهدهم للاستفادة من إمكانيات الدولة والحكومة فى المدن الإقليمية لتنظيم وتشكيل قواعد محلية وتشكيل جماعات سداسية (من ستة أعضاء) فى المحافظات والمدن.

وهذا التيار يقف الآن فى مساواة مع الجبهة المتحدة للأصوليين التى يسيطر عليها شهاب الدين صدر (التابع للتيار التقليدى). والمناخ العام فى المجلس السابع أفضى إلى تسليم ائتلاف باهنر وتوكلى دفة قيادته بشكل كامل إلى المحافظين المتحدين ولكنهم منفصلون عن الحكومة وإلى الائتلاف الذى يعتبر وزن حماة أحمدى نجاد ومؤيديه فى ميزانه أقل بكثير مما كان يتوقع.

والآن علينا أن نترقب متى سينتبه حماة الدولة والحكومة للوضع الذى كان عليه دورهم فى ألاعيب المحافظين ومخططاتهم الخفية والسرية.

تعديل قانون الانتخابات: لصالح من؟

■ **عباس بازوكى** ■ مردم سالارى (الديمقراطية) العدد ١٦٠٢١

قام مجلس الشورى الإسلامى بالتصديق العام الماضى على قانون تعديل الحد الأدنى لسن التصويت فى الانتخابات، حيث تم رفع الحد الأدنى لسن من له حق الإدلاء بصوته فى الانتخابات العامة من ١٥ سنة إلى ١٨ سنة.

وعلى الرغم من أن توجيهات نواب البرلمان وتعليقاتهم للموافقة على مشروع هذا القانون دارت حول أن متوسط سن الناخب فى مختلف بلدان العالم يصل إلى ٢١,٥ سنة، وأن القليل من دول العالم هى التى تأخذ بمبدأ مشاركة مواطنيها الأقل من ١٨ سنة فى تحديد المصير السياسى للدولة، لكن كاتب هذه السطور يرى أن هذا القانون الذى حظى بموافقة مجلس الشورى قد افتقد لكثير من الخبرة السياسية، مثله فى ذلك مثل كثير من القوانين الأخرى التى صدق عليها المجلس إلحاقاً بقانون الانتخابات والتى تم وضعها والتصديق عليها كقانون منع الملصقات الدعائية فى

الانتخابات، وقانون اشتراط الحصول على درجة علمية مثل الماجستير كحد أدنى لمؤهلات المرشح واستثناء نواب المجلس السابقين من هذا الشرط ، وقانون ضرورة استقالة مديرى العموم فى الدولة قبل التقدم للترشيح بفترة كافية، وغيرها من القوانين المشابهة.

والواقع هنا يشير بالفعل إلى أن المواطنين الإيرانيين الأكثر سناً لديهم رغبة أكثر وأشد فى سيادة التيار المحافظ والحفاظ على الوضع الموجود والقائم بالفعل، لذلك يعتبر رفع سن الناخبين بمثابة نوع من المساعدة لاستمرار ظروف يشتم منها رائحة العمل للحفاظ على الوضع القائم لصالح القابعين فى مجلس الشورى. والحرمان الكامل للمرشحين الجدد من وضع ملصقاتهم الدعائية بصورهم الشخصية للتعريف بأنفسهم تشتم منها كذلك نفس هذه الرائحة، كذلك استثناء نواب المجلس الحاليين من شرط الحصول على درجة الماجستير يزيد من انتشار هذه الرائحة، ولذلك فلا نبالغ فى أن ندعى بأن الكثير من التعديلات التى طرأت على قانون الانتخابات يعتبر نوعاً من تحقيق احتكار العضوية فى المجلس النيابى والعمل على حصرها واقتصارها على قطاع بعينه من المرشحين، وتعتبر كذلك بمثابة تهميش وإقصاء لكثير من الأهداف والعناصر التى تنعم بخبرات عالية، بهدف تحقيق بعض المصالح الحزبية. ويجدر بنا إزاء ذلك أن نبادر فى حينه وموضعه بتعديل هذا القانون وإصلاحه بطريقة تراعى فيها المصلحة العامة للدولة ومصلحة الشباب الإيرانى.

وثمة أوجه عديدة يمكن من خلالها توجيه النقد لهذا القانون منها:

١- أن الاستناد إلى تجارب الدول الأخرى وأسلوبها فى اتخاذ القرارات المهمة ومنها القرارات السياسية يعتبر أمراً يتسم بالخطأ الشديد. إذ ربما يكون الاستناد فى المجالات الاقتصادية والإدارية والتعليمية وكثير من المجالات الأخرى أمراً لا غضاضة فيه إلى حد ما، إلا أنه عندما نجد أن جميع المنظرين وأصحاب الرأى على اعتقاد جازم بأن إيران الإسلامية لديها على الأقل فى المجال السياسى أسلوب منفرد وغير مسبوق وأنه مع قيام الثورة الإسلامية فى إيران طرحت على مستوى العالم مثل جديدة فى النظريات والرؤى السياسية والمشاركة السياسية الشعبية بشكل حقيقى وواقعى، هنا يعد الاستناد إلى خبرة الدول الأخرى وتجاربها فى مجال السياسة لاتخاذ القرارات والتخطيط داخل إيران خطأ فادحاً.

هذا بالإضافة إلى أننا لازلنا حتى الآن أمام سؤال مطروح أمام الرأى العام عن مدى مراعاتنا للنماذج العالمية فى الانتخابات، فلماذا نقدم فقط على تعديل سن الناخبين والعمل على رفعه؟

٢- أن غالبية أصحاب الرأى والمنظرين يعتقدون، لأسباب مختلفة أن الشباب الإيرانى يتمتع بدرجة عالية من الذكاء، وفوز هؤلاء الشباب وحيازتهم لمفاخر علمية على المستوى العالمى تؤيد بالفعل هذا الاعتقاد.

هذا بالإضافة إلى أن الأوضاع العامة فى الدولة خلال فترة ما بعد الثورة والحرب المفروضة قد هيأت الظروف أمام الشعب الإيرانى بأسره ومن ضمنه الشباب الإيرانى لأن يكون على عكس مواطنى وشباب الدول الأخرى أكثر وعياً وإلماماً بمشاكل مجتمعه وقضاياه صغيرها وكبيرها، وقد اتفق فى حالات كثيرة أن هؤلاء الشباب يقدمون بالفعل تحليلات ورؤى كثيرة صحيحة وواعية تجاه مختلف قضايا المجتمع، هذا على الرغم من أنه لدينا نحن الإيرانيون صفة غير محمودة على الإطلاق وهى أننا نعتبر أنفسنا أصحاب رأى فى كل شئ، ولكن أن يكون لدى الشباب إحساس وحس خاص تجاه الصالح العام للمجتمع فهذا الأمر جيد ومحمود يجب أن نفصله عن الأمور والشئون الدقيقة التى يحتاج الحكم عليها إلى تجارب ومعلومات وخبرات عالية لم يتوصل إليها الشباب الواعد بعد ، ولم تتحقق لعامة المواطنين، ويجب على الساسة أن يبذلوا الجهد بشكل متواصل ودائم ليتسم عامة المواطنين بالحساسية والإحساس تجاه الصالح العام، وعلينا أن نقبل بكل فخر تلك الحقيقة التى تشير إلى أن شباب إيران الإسلامية اليوم - كما وصفهم المرشد الأعلى- لا يقلون فى شئ عن شباب أوائل الثورة الإسلامية فحسب، بل إنهم فى كثير من المجالات يعدون بالفعل أفضل من شباب الأمس.

وتأسيسا على ما تقدم فإن رفع الحد الأدنى لسن الناخبين ومن له حق الإدلاء بصوته فى الانتخابات العامة يعد جفوة وجفاء وجه أساساً للشباب الإيرانى الواعى الواعد، وينتهى إلى نزع الانتماء عن هذا الجيل الواعد، الذى يعد بحق الموتور المحرك للثورة الإسلامية اليوم، ويعتبر أيضا جفوة وجفاءً للجمهورية الإسلامية التى ستحرم نفسها من مشاركة مثل هؤلاء المواطنين.

٣- إن النظرة إلى الهرم العمرى أو السنى للسكان فى إيران طبقاً لتعداد العام الماضى ليثبت أن قاعدة هذا الهرم (وخاصة الفئة العمرية بين سن ١٥ حتى سن ٢٩ سنة) هى التى تشغل النصيب الأكبر فى التعداد السكانى العام للدولة إلى درجة أن إيران مازالت تحتل مركز الصدارة فى قائمة البلدان الأكثر شباباً فى سكانها فى العالم.

وهذا الأمر يحتم ويستوجب أن تتمكن هذه الفئة العمرية من التدخل والمشاركة بشكل مباشر فى اختيار وانتخاب من يمثلها ويطالب بحقوقها ويعمل على تنظيم مسئولياتها القانونية تجاه مختلف قضايا المجتمع بشكل

واقعى يبغى الصالح العام ومصالح هذه الفئة العمرية. وبتعبير آخر، إذ كنا نحن فى جمهورية إيران الإسلامية قد قبلنا الدخول فى لعبة الجمهورية والالتزام بقواعد هذه اللعبة وساوينا رأى أعلى منصب سياسى فى الدولة ورأى أستاذ جامعى ورأى النخبة الثقافية والاجتماعية برأى فلاح فقير ورأى شاب حرفى ليس له أى صلة بالحياة السياسية، فيجب علينا فى هذه الحالة أن نقبل بأن يكون للجماعة التى تشكل النسبة الأكبر فى التركيبة السكانية للدولة دوراً أكبر وأن تشارك بالنصيب الأكبر فى المسئولية - بشرط أن تكون مشاركة فعالة ومسئولة وملتزمة - وأن يكون لها نصيب كبير فى السلطة.

لذلك فإن حرمان مجموعة أو جماعة كبيرة من هذا المجتمع وخاصة فى مجال التنافس الانتخابى والمعارك الانتخابية يعد فى الواقع استغلالاً سيئاً من قبل أصحاب السلطة والنفوذ ضد أشخاص هم يعبرون بالفعل عن السلطة الرسمية.

ومن المؤكد أن ثمة طرق وأساليب أخرى أكثر تعقلاً وعقلانية وأكثر وعيا لزيادة وتفعيل إسهام ومشاركة كافة فئات الشعب ومختلف الجماعات الشعبية فى السلطة، وهذه الطرق والأساليب يجب العمل على تفعيلها بكل خبرة ووعى حتى تؤتى النتائج المرجوة منها. وأننى أرى أنه بالرجوع إلى المعلومات المثبتة والمدرجة بأوراق واستمارات الانتخابات الماضية يمكننا بشكل علمى أن نكتشف المعدل الدقيق والحقيقى لمشاركة كل فئة عمرية فى هذه الانتخابات، ومن خلال ذلك واعتماداً على تحليلات مشاركة مختلف الفئات العمرية فى الانتخابات الماضية، يمكن اتخاذ قرار أكثر واقعية بشأن الحد الأدنى لسن الناخبين.

٤ - أن الظروف الخاصة التى تمر بها إيران على صعيد السياسة الخارجية وخاصة إذا وضعنا فى الاعتبار وضعية الملك النووى الإيرانى هذه الظروف تستوجب أن يسجل الإحصاء المطلق والنسبى للناخبين أرقاما عالية مثلما كان فى السابق. وحيث أن الفئات العمرية الأعلى تقل دوافعها للمشاركة فى النشاط السياسى الاجتماعى (ومن المشاركة فى الانتخابات)، وذلك بالقياس بالشباب الأصغر سناً، لذلك فإن رفع سن الناخبين سوف يقلل بالطبع من العدد المطلق للأصوات التى ستشارك بالفعل فى الانتخابات، كما سوف يؤدى هذا إلى هبوط العدد النسبى للمشاركة الشعبية فى إحصائية الانتخابات، وكلا هذين الأمرين سوف يكون من آثارهما إلحاق الضرر بالجمهورية الإسلامية الإيرانية فى الظروف الحالية، إننا نتذكر جميعاً كيف كانت قطع الأسطول الأمريكى ترابط فى الخليج وعند مدخله خلال انتخابات عام ١٩٩٧ لرئاسة الجمهورية فى انتظار إعلان نتيجة هذه الانتخابات حتى تشعل نيران الحرب فى حالة إذا ما كانت معدلات المشاركة الشعبية فى تحديد مصير البلاد قليلة أو غير كافية، لكن مشاركة الشباب غير المسبوقة وقيام أكثر من ٢٩ مليون إيرانى بالتوجه إلى صناديق الاقتراع ومشاركة نسبة ٩٢,٧٩٪ ممن لهم حق التصويت فى هذه الانتخابات قد أحبطت جميع هذه المؤامرات، وكانت سبباً فى تطييب خاطر سعادة المرشد وشعب إيران الشريف.

ومن وجهة النظر فى علم الاجتماع فإن مثل هذه المشاركات والتى يمكن أن تتكرر فى الانتخابات التالية تزيد من ثقة الشعب بنفسه وكذلك المسئولين. وهذه الثقة تترك آثاراً عميقة ومؤثرة فى جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فى المجتمع بأسره مما يؤدى فى النهاية إلى خلع أنياب الطامعين فى إيران وقطع أيدى المتربصين بها.

من المؤكد أن كل ما قيل هنا ما هو إلا وجهة واحد من العملة ولا يعدو كونه محتوى فى كفة واحدة من الميزان، بينما توجد أسباب أخرى، ولكى يتم اتخاذ القرار الصائب بهذا الشان يجب علينا أن ننظر لكلا وجهى العملة، بمعنى أننا يجب أيضاً أن نستمع إلى أسباب أولئك الموافقين على رفع الحد الأدنى لسن الناخبين ونناقش هذه الأسباب ونحللها.

وإذا ما نظرنا إلى جميع الأسباب الموجودة يتضح لنا أن الأسباب المتعلقة بضرورة تخفيض الحد الدنى لسن الناخبين وسن التصويت كانت أقوى خلال الوضع السابق، كما كانت أقرب للصالح العام للمجتمع والمصلحة العامة، لذلك فمن الأفضل لنواب المجلس المحترمين أن يقوموا بعد العطلة الصيفية بإدراج هذا الموضوع فى جدول أعمال المجلس ويتوصلوا إلى حل مناسب وأكثر ملائمة لتحقيق النصاب الحقيقى والواقعى لمشاركة مختلف الطوائف فى المجتمع ومختلف فئاته العمرية، وذلك لكى يثبتوا بأنفسهم أنهم نواب يرجحون المصلحة العامة للبلاد على مصالحهم الشخصية ولا يريدون أن يرفعوا من احتمالات نجاحهم فى الانتخابات القادمة برفع سن الناخبين.

ولا شك فى أن بعض الناشطين السياسيين ربما يكونون على اعتقاد بان البحث والنقاش حول هذا الموضوع لا فائدة منه، لأن منتقدى الجناح الحاكم على اعتقاد بأن تخفيض سن الناخبين هو فى الأساس ليس فى صالح الجناح المدعى للأصولية، ويقلل إلى حد كبير فرصتهم للفوز بنتائج جيدة فى الانتخابات التالية للدورة الثامنة للمجلس.

هذه المجموعة من الناشطين السياسيين ترى أن بعض القرارات والقوانين التى تمت المصادقة عليها من

قبل المجلس الثامن فيما يتعلق بالانتخابات كانت تهدف إلى تحقيق الفوز من جديد للنواب أنفسهم، ولم يكن هؤلاء النواب ليوافقوا عليها إلا لأنها سوف تضمن الاستمرار فى عضوية المجلس خلال دورته القادمة.

ولتحقيق هذا المطلب تحدثوا عن موانع أخرى وعراقيل توضع أمام المرشحين الجدد مثل ضرورة أن يكون المرشح حاصلا على درجة علمية فى الدراسات العليا الجامعية، ماجستير على الأقل، (وذلك باستثناء النواب الحاليين من هذا الشرط). هذا بينما إذا كان الهدف والمقصد هو تغيير قانون الانتخابات لصالح المصلحة القومية والمصالح العام فإنه كان يجب أن تجرى عملية تغييرات أخرى أكثر جدية بشكل يحفظ بكل صراحة وشفافية حقوق المواطنة لكل من الناخبين والمرشحين المنتخبين.

ولكن على أية حال فإن هذا القانون قد تمت المصادقة عليه بالفعل وأصبح نافذاً، ولم تعد تجرى أى نصيحة توجه لهؤلاء النواب بإصلاح هذا القانون وتعديله وتغييره، ولم يعد لمثل هذه النصيحة من فائدة سوى تنوير الرأى العام وإحاطته علماً بمثل هذه القضايا وما خفى وراءها.

خامنئ ومجلس الخبراء

■ على كشتجر ■ ميهن (الوطن) ٢٠٠٧/٩/٢٧

بعد أن انهزم خامنئى فى معركة مجلس الخبراء وبعد فشله فى إجلاس أحمد جنتى على مقعد الرئاسة. ونجاح هاشمى رفسنجانى فى الحصول على مقعد رئاسة المجلس الذى يشرف على الزعيم تتكون الآن نطفة أزمة سياسية وخيمة فى رحم التيار الأصولى حول مشروع مرشد الجمهورية الإسلامية.

منذ انتخابات المجلس السابع ينفذ مشروع التوحيد الكامل لأركان السلطة فى إيران ووضعها فى يد المرشد على خامنئى، وينفذ هذا المشروع بجدية وسرعة بالغتين، طبقاً لهذا المشروع على جميع المحافل والأفراد غير المتوافقين مع مقام الزعامة والإرشاد إما أن يثبتوا استعدادهم للذوبان فى إرادة ولاية الفقيه أو أن يختاروا التقاعد والانزواء، فى غير هاتين الحالتين سيحرمون من مزاياها، وإذا استلزم الأمر سيفقدون أعمالهم على يد القاضى مرتضوى رئيس المحكمة الخاصة برجال الدين وربما ينتهى بهم الحال فى السجن.

قبل عشرين عاماً مضت عين مجلس الخبراء على خامنئى زعيماً ومرشداً للجمهورية الإسلامية، ويوماً بعد يوم عمل خامنئى على تدعيم سلطته وتحجيم نفوذ منافسيه بمهارة بالغة مقترنة بحذر تام.

كانت أكبر الهزائم التى منى بها خامنئى على مدار تلك الأعوام، فشله فى إجلاس ناطق نورى على مقعد رئاسة الجمهورية فى الثانى من خرداد عام ١٩٩٧، لكنه منذ هذه الهزيمة قد تعلم الدرس، إذ أنه رأى أنه من أجل إحكام قبضته على السلطة ينبغى أولاً وقبل أى شئ أن يحجم نفوذ رجال الدين من داخل النظام إذ أن بعضهم يعتبرون أنفسهم أصحاب حق فى توجيه الجمهورية الإسلامية، فبدأ خامنئى يعتمد أكثر من ذى قبل على القوات العسكرية الأمنية ذات التربية الثورية الوفية له.

بعد هزيمة الثانى من خرداد عام ١٩٩٧ بدا أن هزيمة خامنئى كانت من رجال الدين الإصلاحيين، فلم يدع فرصة للتقليل من نفوذهم فى الهيئات الأساسية للنظام الحاكم إلا وقام بها، واستولى التيار العسكرى الأمنى تحت زعامة المرشد خامنئى على مدار السنتين الماضيتين على جميع المناصب العامة تقريباً سواء كانت عسكرية أو أمنية أو اقتصادية أو تنفيذية أو حتى دعائية.

على الرغم من كل هذا لازال رجال الدين الإصلاحيون والتقليديون وبعضا من مديرى النظام الذين يريدون حرية التنافس السياسى بين التيارات السياسية فى الانتخابات يحتفظون بمقاعد فى السلطة فى بعض هيئاتها مثل مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الخبراء ومجلس الشورى الإسلامى والمناصب الوسطى فى بعض الوزارات وحتى فى الحرس الثورى والجيش.

كانت خطة خامنئى ولازالت تحجيم نفوذ هذا التيار وقدرته على المناورة فى جميع الهيئات الإدارية والعسكرية إلى أقصى قدر ممكن من الآن وحتى حلول

موعد انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى، والحفاظ على عناصر طبيعية لا تمثل خطراً حقيقياً من أجل تزيين وتدعيم النظام، وقطع يد البقية بشكل كامل عن نيل مقاعد السلطة.

إن تشديد الضغط على العدد القليل الباقى من **وسائل الإعلام الإصلاحية، وإصدار حكم نهائى بإغلاق هيئة المشاركة وإغلاق صحف مثل مهين، وشرق، وتحريك موجة جديدة من القمع ضد الحركات النسائية والهجوم الوحشى على الحركة الطلابية ونشطاء نقابات العمال والمعلمين، وتضييق الخناق على** الكتاب والفنانين والناشرين، كل ذلك اقترن بالرسائل والمواقف العلنية لخامنئى فى الدعوة لضرورة محاربة الحركة النسائية (فيمينيسم) وموقفه المتشدد بشكل تصاعدى بشأن تحديد صلاحية المرشحين لانتخابات المجلس الثامن من خلال دور مجلس صيانة الدستور الرقابى، والتأييد الكامل والمطلق لحكومة أحمدى نجاد، كل ذلك علامات واضحة على الهجوم النهائى للقوى العسكرية الأمنية بزعامة خامنئى للاستيلاء على جميع مقاليد السلطة بشكل كامل.

عشرون عاماً من الجلوس على مقعد الولى الفقيه، ومثل بقية المتسلطين لم يعد لدى على خامنئى القدرة على تحمل أى شخصية صاحبة رأى لديها كيان خاصة بهـا، على الرغم من أن الأفراد ذوى هذا النوع من الشخصيات، أفراداً غيورين على الجمهورية الإسلامية ولديهم آراء إصلاحية لتدعيم النظام الذى يشغل خامنئى مقام رأس السلطة فيه. كذلك كان حال الشاه فى أواخر عهده إذ وقفت حدود قدرة تحمله وحينئذ سقط، حيث فقد الشاه القدرة على تحمل مجرد حزبين حكوميين هما إيران الجديدة والشعب، وحل الشاه هذين الحزبين الحكوميين ودمجهما فى الحزب الواحد (رستاخيز) ضرب أول معول هدم لجذور حكمه، ومنذ تلك اللحظة وحتى اندلاع الثورة لم يكن يسمع لأى صوت، إلا صوت الساعين للسلطة من الجهلة وعديمى الكفاءة، حينئذ لم يسمع صوت ثورة الشعب إلا متأخراً جداً.

خامنئى أيضاً يعانى من نفس المرض المميت، صحيح أن نظام الشاه غير قابل للمقارنة مع نظام ولاية الفقيه فى كثير من الأمور، لكن كلا النظامين متماثلين من حيث الاستناد إلى الاستبداد وتصاعد تضخم سلطة الشاه أو الولى الفقيه، وتضاؤل دور المجلس لحد تحوله إلى كيان تابع مأمور وإفراغ الانتخابات من معناها.

يبدو أن خامنئى والحكومة الإيرانية الواقعة بين أفراد يثق بهم خامنئى قد حددوا أوضاع إيران على النحو الذى يهيئ لخامنئى تحقيق أمله القديم فى توحيد أركان النظام لصالح التيار شبه الفاشيستى الحاكم حالياً ومواصلة أهدافه فى إيران والمنطقة.

إنهم قد حددوا استراتيجية استمرار وتنامى العنف وعدم الاستقرار فى العراق وأفغانستان وبشكل عام وجدوا فى الأخطاء المفجعة التى ارتكبتها حكومة بوش فى الشرق الأوسط فرصة مناسبة لتحقيق مشروع توحيد أركان سلطة النظام وتحقيق أهدافهم الدولية.

بقول آخر إنهم يشعرون بوجود سلطة أكبر بعدما قام به متطرفوا القاعدة وطالبان الأصوليين ونظرائهم فى العراق وأفغانستان وباكستان، ويفكرون فى معاداة الديمقراطية وحقوق الإنسان فى إيران، ويحمل الأمر هو أن مشروع مرشد الجمهورية الإسلامية قد أوجد منطقة مفتوحة لتحرك التيار الذى ينتمى إليه.

إنه ينصب العسكريين الأمنيين المخلصين له مقاليد جميع الشئون بنظام الجمهورية الإسلامية، ويطيح بأى عقبة أو مانع سواء كان حزبياً أو فردياً أو حتى هيكلياً أمام هذا المشروع.

هل سيكون لدى هذا المشروع فرصة للتحقق؟

فى الإجابة على هذا التساؤل نشير باختصار إلى الظروف والعقبات التى تواجه أهداف مرشد الجمهورية الإسلامية:

ماذا سيكون رد فعل الإصلاحيين؟

لقد أظهرت التجربة أن مقاومة الإصلاحيين للتيار المسيطر على السلطة بزعامة خامنئى تقف عن حد عدم تعريض مصالحهم قصيرة المدى ذات الطابع الاقتصادى والسياسى للخطر، ومما لا شك فيه أنه فى اللحظات الحرجة يظهر عدد من الأفراد القلائل الذين يشذون عن هذه القاعدة ولا يأبهون بالإطاحة بهم خارج دائرة النظام.

لكن على القاعدة، الإصلاحيون ليس لديهم بصيرة تاريخية، إنهم لا يستطيعون رؤية مصالحهم على المدى البعيد فى المقاومة عالية الكلفة لخامنئى وفريقه العسكرى الأمنى.

لعل من الأصوب أن نقول أنهم ليس لديهم الإمكانية التاريخية لمثل هذه المقاومة. فى المرحلة الحالية أهم ساحة نزال يستطيع أن يدخلها الإصلاحيون الحكوميون أمثال حزب المشاركة ومجاهدى الثورة الإسلامية بحيث تشكل تحدياً محدود الكلفة فى مواجهة مشروع مرشد الجمهورية الإسلامية هى انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى.

يسعى مرشد الجمهورية إلى تشكيل مجلس أكثر طواعية وتوحداً من المجلس السابع، فمثل هذا المجلس المطيع لن يصدر عنه صوتاً حيال أعمال الحكومة سوى قول "أحسنت، ولبيك" وقد أمر المرشد مجلس صيانة الدستور ووزارة الداخلية باستبعاد الشخصيات المقاومة

والقوية من الإصلاحيين من المنافسات الانتخابية القادمة.

إن كلاً من حزب المشاركة ومجاهدى الثورة الإسلامية إذا كان حترقان من تنور الانتخابات مثلما كان يحدث فى الماضى بحجة ممارستهما للعمل السياسى تحت أى ظرف وبأى تكلفة حتى ولو كانت رفض ترشيحات معظم أعضائهما، فإنهما من الناحية الفعلية قد ذابا عملياً فى بوتقة ولاية الفقيه وأصبحا لا ينفصلان عنها.

إذا لماذا والحال كذلك بعد تشكيل المجلس السابع لا يكون لهم مكانة بين الشعب الإيرانى ولا نفوذ ولا حيثية داخل النظام، هذان الحزبان ملتزمان بدستور الجمهورية الإسلامية وعلى الأقل ملتزمان بمبدأ ولاية الفقيه، إذا ينبغى للحفاظ على مصالحهم على المدى البعيد أن يعلنا شرط اشتراكهما فى انتخابات الدورة الثامنة للمجلس، تأييد صلاحية مرشحيهم لخوض الانتخابات، وأن يحذرا خامنئى من أنه فى حالة رفض ترشيحات أعضائهما مثلما حدث فى انتخابات المجلس السابع، فإنهما سيمتنعان عن دخول الانتخابات.

ميزة هذا الموقف أنه فى حالة رفض غالبية ترشيحات الإصلاحيين، فإن هذين الحزبين على الرغم من أنهما لن يمثلا فى المجلس وربما يتحملان أضراراً أخرى إلا أنهما سيستعيدان مكانتهما فى الشارع الإيرانى، ويستعيدا مكانتهما بين الناس والتى كانت موجودة فى الماضى.

مما لا شك فيه إذا قام مرشد الجمهورية فى مواجهة هذا الشرط المسبق بالموافقة على عدد كبير من ترشيحات هذين الحزبين سيظهر الإصلاحيون الحكوميون فى المجتمع والدولة الإيرانية من جديد.

مع كل هذه التوقعات يمكن القول أن الإصلاحيين الحكوميين على الرغم من كل القيود ورفض ترشيحات أعضاؤهم، فإن لديهم أسبابهم للاشتراك فى الانتخابات كما أن السيد خامنئى أيضاً قد أراح خاطره من هذا الأمر، ويعرف أن هذه التيارات السياسية لن تشكل تحت أى ظرف من الظروف مشكلة أمام مشروعه الخاص.

- خصائص الجمهورية الإسلامية، أهم مشكلة تواجه مشروع خامنئى!

إحدى الخصائص الذاتية لنظام الجمهورية الإسلامية هى عدم انسجامه. فى الديكتاتوريات الحزبية، معارضة الزعيم وحتى إظهار قليل من المقاومة أمام إرادته تؤدي إلى الفور إلى الاستبعاد والإطاحة ولربما التصفية أو الإعدام.

فى ألمانيا النازية أو روسيا ستالين أو الحكومة البعثية لصدام حسين لم تكن هناك إمكانية لكى يعلن شخص معارضته للزعيم وأن يبقى فى منصبه كما هو آية الله الخمينى منذ بداية فرض وضعية الجماعات المختلفة المتنافسة على إيران لكنه كان يعتبر الاعتقاد بنظام الجمهورية الإسلامية شرطاً لازماً لبقاء الجماعة أو الحزب على الساحة.

وعندما أدرك أن حزب الجمهورية الإسلامية لم يكن لديه القدرة على تحمل الجماعات المنافسة له أصدر، أمراً بحل الحزب حتى تستطيع الجماعات الإسلامية المتنافسة وبخاصة فصيلى روحانيت مبارز وروحانيون مبارز القيام بدورهما داخل النظام بشكل منفصل عن بعضيهما.

إن طبيعة رجال الدين الشيعة والفقه الشيعى الذى يستمد منه النظام الإسلامى الإيرانى مشروعيته، قابل فى الأساس للفتاوى المتباينة واستقلالية المجتهد فى عرض الفتاوى الحرة التى يمكن أن تكون مغايرة لفتاوى بقية المجتهدين فى أى مجال.

وهذه الفتاوى المتناقضة يمكن قبولها من جميع حوزات العلوم الفقهية والمجتهدين طالما أنها لم تخرج المجتهد من دائرة مذهب التشيع الذى يؤمن بأصول الدين بإضافة مبدأ الإمامة.

آية الله الخمينى كان يعلم أنه بدون إعمال هذه السنة فى حكومة فقهاء الدين ستتغير ماهية النظام عن النحو الذى أراده، وشيئاً فشيئاً سيتم استبعاد رجال الدين المخالفين للتيار الحاكم من السلطة، العمل الذى لو نجح خامنئى فى مشروعه سينفذه.

بناء على هذا يريد خامنئى أن يضع تحت قدميه تقليد ثمانى وعشرين عاماً هى عمر نظام الجمهورية الإسلامية، ذلك التقليد الذى تشكل على أساس ألف عام من الفقه الشيعى وميراث رجال الدين الشيعة، ومع سيطرة القوى العسكرية الأمنية موضع ثقته، ووطأ آراء مؤسس النظام بالأقدام يقيم فى إيران نظاماً حاكماً تتوحد فيه السلطات وتندمج بشكل تام.

هذا المشروع بدأ تنفيذه قبل عامين مضيا ويواجه مقاومة موسعة فى السر والعلن من قبل التيار الأصولى التقليدى الذى نصب خامنئى زعيماً له ولا زال حتى الآن صاحب نفوذ متعمق فى بنية الجمهورية الإسلامية.

فى الحقيقة أهم مانع يقف أمام تحقيق مشروع خامنئى ليس الإصلاحيين فهم من الناحية العملية قد استبعدوا أو طردوا إلى هامش الحياة السياسية الإيرانية، وإنما المانع أمامه يتمثل فى الجماعات الضخمة من الأصوليين التقليديين وشرائح المدراء وأصحاب الأعمال التابعين لهذه الجماعات.

إن معارضة قطاع هام من الأصوليين داخل المجلس لحكومة أحمدى نجاد، وتأييد شرائح كبيرة منهم لهاشمى رفسنجانى الذى ظهر جلياً فى انتخابه رئيساً

لمجلس الخبراء يعد نموذجاً لمواجهة التيار الأصولي لمشروع خامنئي.

رجال الدين الأصوليون التقليديون يشعرون بالخطر من تسلط تيار أوحد يتشكل من العسكريين ورجال الأمن تحت زعامة خامنئي، ويعلمون أن التحرك في هذا المسار يعني استبعاد رجال الدين التقليديين إلى هامش الحياة السياسية أو إبعادهم تماماً من دائرة السلطة في النظام الإيراني.

إن تنفيذ هذا المشروع يعني تجاوز النظام الإيراني مرحلة سيادة الفقهاء والوصول إلى الديكتاتورية المتحالفة مع العسكريين، وهذا يعني تغيير ماهية الجمهورية الإسلامية!

ولازالت حتى الآن نطفة أزمة سياسية حادة في حالة التكون في رحم التيار الأصولي التقليدي حول مشروع مرشد الجمهورية الإسلامية.

خامنئي في الأيام الأخيرة حاول منع انتخاب هاشمي رفسنجاني رئيساً لمجلس الخبراء وفرض أحمد جنتي على هذا المجلس، لكن في النهاية لم يستطع أن يفرض رأيه، هزيمته هذه يمكن أن تؤدي إلى اندلاع معارضة لمشروعه داخل النظام الحاكم، ولو معارضة هذا المشروع تزايدت داخل صفوف الأصوليين التقليديين فمن المحتمل أن يصرف خامنئي نظره عن تنفيذ مشروعه.

تغيرات المجتمع الإيراني

يقال أن كل أمة تستحق نفس الحكومات التي تحكمها، هذا المثل كان صحيحاً في زمن الثورة عندما صوت غالبية الشعب الإيراني تحت زعامة آية الله الخميني لصالح الجمهورية الإسلامية ودستورها، وكذلك اليوم طالما أن الشعب لم يقم بأداء الدور الواجب عليه مع نظام الجمهورية الإسلامية يمكن القول وبشكل نسبي أن المثل ينطبق على الشعب الإيراني حالياً.

لكن المجتمع الإيراني اليوم ليس مثلما كان عليه قبل ثماني وعشرين عاماً مضت، في ذلك الوقت كانت جميع القوى الأساسية منخرطة في أزمة سياسية أدت في النهاية إلى وقوع الثورة، كان رجال الدين يسعون للوصول إلى ديكتاتورية المجاهدين أو ولاية الفقيه، وكان المؤيدون للنظام الملكي يدافعون عن ديكتاتورية الشاه، كذلك كان كل واحد من التيارات اليسارية يسعى وراء تحقيق أحد النماذج الديكتاتورية الحزبية على النسق السوفيتي أو الصيني أو الألباني أو الكوبي أو نماذج تخيلية أخرى من هذا القبيل على هذا النحو اختار الشعب الإيراني في هذه الثورة استبداداً دينياً جديداً وأجلسه على مقعد الحكم بدلاً من الديكتاتورية السابقة عليه.

كانت النقطة الرئيسية المشتركة بين مختلف فصائل الثورة هي معارضتهم للنظام الحاكم لكن الآن النقطة الرئيسية المشتركة بين أغلبية المعارضين للنظام الحاكم هي المطالبة بالديمقراطية.

المجتمع الإيراني اليوم لا يشكل بيئة ملائمة لإعادة إنتاج بنية سياسية للاستبداد مثلما كان في الماضي، كما أن العالم الخارجي أيضاً أصبح أقل قابلية مما كان عليه في الماضي لإنتاج النظم الديكتاتورية.

إن مشروع خامنئي لا يوجد في المجتمع الإيراني اليوم البيئة المناسبة لنموه وتحققه، فجذور النظام الذي نمى داخل المجتمع الإيراني على مدار الثماني والعشرين عاماً الماضية هي اليوم ذابلة منحسرة أكثر من أي وقت مضى.

في مقياس التاريخ، يشبه مشروع توحيد سلطات النظام لخامنئي زورق يريد أن يتحرك عكس حركة النهر، وسيلقى هذا المشروع نفس الهزيمة التي لحقت بمشروع الشاه لإدراج جميع أفراد الشعب الإيراني في حزب رستاخيز.

تردي الأوضاع الاقتصادية في إيران

إذا طرحنا جانباً التغطية الإعلامية والادعاءات الكاذبة التي يروجها متحدثي النظام التي تتناول نجاحاته على صعيد الدبلوماسية الخارجية والنجاحات الداخلية، وبحثنا الوضع الحالي للجمهورية الإسلامية على الصعيد القومي والدولي، سنرى أن الجمهورية الإسلامية في العامين الماضيين وضعت في ظروف أشد سوءً وخطورة وتدهوراً.

على الرغم من الزيادة المضطردة للدخل النفطي لإيران، نرى الأوضاع الاقتصادية الإيرانية قد اتجهت إلى الأسوء في عهد أحمدي نجاد بسبب قيام الحكومة بزيادة الواردات السلعية بحجة محاربة الغلاء، وأوشك كثير من المنتجين الإيرانيين على الإفلاس. لقد أقرت وزارة الضمان الاجتماعي في هذا الشهر بأن أكثر من ٩ مليون مواطن إيراني يعيشون تحت خط الفقر المدقع، وأن الفجوة بين من يملك ومن لا يملك تزداد اتساعاً وبسرعة متزايدة، كما أن عدد الإيرانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر يتزايد يوماً بعد يوم. إن خفض حجم الاستثمارات في البنية التحتية الاقتصادية السبب وراء عدم الاستقرار السياسي الإيراني وكذلك تخصيص اعتمادات متزايدة من الميزانية العامة للشئون العسكرية والأمنية والسلع الاستهلاكية، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو الصناعي لأقل من النصف مما كان عليه في

عهد خاتمي (النقاشات الداخلية بمجلس الشورى الإسلامي في الشهر الحالي). كذلك أقرت حكومة أحمدي نجاد بأن عدم كفاءة وزيري الصناعة والنفط والمسئولين عن النظام البنكي الإيراني هي السبب وراء الركود الصناعي والاقتصادي بإيران، في حين أن القضية تعود إلى السياسات العامة للجمهورية الإسلامية التي يسأل عنها علي خامنئي كواضع لها.

على سبيل المثال فلتنظروا إلى الموضوعات التالية:

- منذ التصديق على قرار الأمم المتحدة الخاص بحظر تصدير السلع التي تدخل في التكنولوجيا العسكرية لإيران، وكثير من البنوك الأوروبية واليابانية الكبرى تمتنع عن فتح اعتمادات بنكية للتعامل مع إيران، هذه المسألة أدت إلى أن تقوم الجمهورية الإسلامية بتنفيذ كثير من معاملاتها البنكية الاعتيادية عن طريق قنوات غير مباشرة وبمساعدة بنوك دبي التي تزيد من تكلفة السلع المشتراة من عشرة إلى ثلاثين بالمائة.

- توقع تضخم الأزمة النووية وحدوث عدم استقرار سياسي بإيران أدى إلى هروب رؤوس الأموال وانخفاض القدرة على جذب رؤوس أموال أجنبية، والسياسات البنكية لحكومة أحمدي نجاد بمفردها يمكن أن تمثل منشأ لأزمة اقتصادية كبرى، فوقف ضخ استثمارات في الاكتشافات الجديدة ورفع كفاءة الآبار النفطية الموجودة قد زاد من احتمالية انخفاض إنتاج النفط في السنوات القادمة (وفق تقارير خبراء وزارة النفط الإيرانية).

- الضغوط الأمريكية على شركات النفط الأوروبية والآسيوية كانت سبباً لتجميد بعض اتفاقيات التنقيب والتشغيل، وقد أجبرت حكومة الجمهورية الإسلامية لإرضاء الأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاقيات إلى تنفيذ تخفيضات غير مسبوقة لحقوق الدولة المالكة مما أضر بالمصالح القومية الإيرانية، على سبيل المثال إجراء تخفيض للحقوق الإيرانية بلغ ثلاثين بالمائة في الاتفاق الأول لبيع الغاز الإيراني للهند.

- ولازالت توجد أمثلة كثيرة على الآثار المترتبة للأزمة النووية ورغبة الجمهورية الإسلامية في النفوذ والسيطرة داخل المنطقة على تردي الأوضاع الاقتصادية والصناعية بإيران، على سبيل المثال مشكلة البنزين وقضية انخفاض المخزون من قطع غيار مصافي البترول، والوضع السيئ للخطوط الجوية الحكومية والخاصة.

من البديهي أن الآثار المباشرة لهذا التدهور التي تظهر في إيقاف الاستثمارات بالداخل وزيادة البطالة، سوف يتضاعف عدة مرات في المستقبل القريب.

زيادة التوتر في علاقات إيران بالغرب:

ليس من قبيل التجاوز أن نقول أن علي خامنئي وأتباعه الأوفياء من خلال التأكيد على أن السياسات الأمريكية قد هزمت في العراق وأفغانستان، قد توصلوا إلى نتيجة غير صائبة تقول أنه حان الوقت لتحقيق أهدافهم في العراق ولبنان وبقية دول المنطقة.

بناء على هذا، السياسات الخارجية للجمهورية الإسلامية التي يعد خامنئي الواضع لخطوطها الرئيسية تستند إلى هذا التحليل الذي يقول أن النفوذ الأمريكي يتهاوى في المنطقة، وأن إيران تستطيع أن تحل محلها.

هذه السياسة الوهمية ستؤدي حتماً إلى زيادة التوتر في علاقات إيران مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول منطقة الشرق الأوسط، وخطوة خطوة ستجعل الجمهورية الإسلامية تقترب أكثر من المواجهة الشاملة مع الغرب، تلك المواجهة التي كان انخراط الجمهورية الإسلامية فيها أكثر ستكون هزيمتها فيها أكبر وأثقل، ومما لا شك فيه أن هذه الهزيمة ستقترن بتدمير وفجائع ضخمة تلحق بإيران.

إن رد فعل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول المتحالفة معهما حتى الآن حيال الجمهورية الإسلامية بشكل فعلي هو اللجوء للضغوط الاقتصادية والسياسية، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة على وجه الخصوص تلجأ إلى بعض التحركات على المناطق الحدودية لإيران.

على الرغم من كل هذا لا يمكن اعتبار احتمالية التدخل العسكري الأمريكي في إيران أمراً مستبعداً قبل انتهاء فترة حكم جورج بوش، خاصة وأن تيار ديك تشيني في الحكومة الأمريكية ويحتمل أن جورج بوش نفسه يوافق على الرأي القائل بأن القصف الصاروخي والجوي للمنشآت النووية والعسكرية الإيرانية إذا ما نفذت بنجاح، فمن الممكن أن تغير الرأي العام الأمريكي في الوقت الحاضر حيال الحزب الجمهوري، وتخلق فرصة جديدة لتنفيذ السياسات الشرق أوسطية التي لدى المحافظين الجدد، وتهيئ الفرصة لنجاح الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة.

بعض المستشارين الإيرانيين للمحافظين الجدد يلقون في أسماع الأمريكيين هذا التوهم أيضاً قائلين أن مثل هذا الهجوم سيؤدي إلى تغيير سريع في إيران لصالح الولايات المتحدة. وهنا لابد من التأكيد على أن مثل هذا الهجوم سيلحق كارثة بإيران، ولن يكون إلا لصالح الاستبداد العسكري الديني الحاكم، وسيستكمل نمو الأصولية على نحو أسرع لتستمر لفترة طويلة، ولا أرى حرجاً في القول بأن الإيرانيين الذين يشجعون حدوث مثل هذا الهجوم، إنما يخونون بلدهم وشعبهم.

الخلاصة أن خامنئى قد وصل الآن إلى الموضع الذى كان قد وصل إليه الشاه وهو على أعتاب تشكيل حزب رستاخيز، إلا أن الوضع الداخلى والخارجى لمرشد الجمهورية الإسلامية أشد سوءا من وضع الشاه، فهو يواجه من داخل النظام مقاومة شديدة من مجموعات ضخمة من رجال الدين وتكنوقراط النظام، ومن المستبعد أن يتمكن من تنفيذ مشروعه الخاص بتوحيد منابر السلطة فى يده.

نقطة القوة الوحيدة التى لدى خامنئى هى الضعف الحالى للشعب الإيرانى وتحالف الخوف والفرقة، وإذا انتصر الشعب الإيرانى على الخوف واتحد ضد الفرقة، فستطوى صفحة ديكتاتورية السيد خامنئى بسرعة شديدة. فقط ينبغى تعاون دعاة الجمهورية من اليسار واليمين من القوميين والدينيين وحتى غير الدينيين واجتماعهم على نقطة مشتركة جميعهم لهم مصلحة فيها.

حان الآن وقت حسين موسوى

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٧/١٠/١

كل من هم ضمن الجيل الأول والثانى بعد الثورة الإسلامية الإيرانية، يعرفون جيدا من هو مير حسين موسوى. فهو الشخص الذى تولى منصب رئيس الوزراء بعد مناقشات ومباحثات مستفيضة حول منصب رئيس الوزراء فى الجمهورية الإسلامية، وقد ظل فى هذا المنصب لمدة ثمانى سنوات شهدت فى مجملها ذروة الحرب الإيرانية - العراقية، حتى تم تغيير الدستور وإلغاء منصب رئيس الوزراء ليكون بذلك آخر رئيس وزراء فى الجمهورية الإسلامية.

لا تكمن أهمية حسين موسوى فى فترة الثمانى سنوات التى شغل خلالها منصب رئيس الوزراء حيث حرب السنوات الثمانى، وإنما تكمن فى تلك الفترة التى قضاها فى منصب رئيس الحكومة بالتزامن مع تولى آية الله خامنئى منصب رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو المسئول الأول حاليا فى النظام الإسلامى الإيرانى. فيزيد من أهميته أنه كان خلال تلك الفترة المستشار الأول والأقرب لزعيم الجمهورية الإسلامية الحالى.

وبالرغم من أن مير حسين موسوى آثر العزلة لسنوات بعد تركه لمنصب رئيس الوزراء فانشغل بالثقافة والفنون، إلا أنه لا يمكن القول أن مير حسين موسوى كان بعيدا خلال تلك السنوات عن فلك السياسة. فقد تولى على الأقل منصب المستشار الأعلى لرئيس الجمهورية الإسلامية السيد محمد خاتمى لمدة ثمانى سنوات، وخلال تلك الفترة كان عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام، بأمر من المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله خامنئى.

بالرغم من انخفاض مستوى مشاركته فى اجتماعات مجمع تشخيص مصلحة النظام خلال السنوات الأخيرة، وربما كان ذلك بسبب خصومة ما، إلا أن مير حسين موسوى ظل محتفظا بهذا القدر الإنسانى الذى جعل منه قبلة المهتمين بالتحولات السياسية فى الدولة. وربما كان السبب فى عدم إفصاحه بشكل واضح عن توجهاته السياسية على مدى السنوات الماضية، هو محاولة كل تيار سياسى اجتذابه إلى صفه ولصالحه . فعلى مدى اثنى عشر عاما دعا خلالها الإصلاحيون واليساريون، مير حسين موسوى إلى الدخول فى سباق الانتخابات الرئاسية، إلا أن إجابته جاءت بالنفى سريعا فى عام ١٩٩٧، فى حين تردد ووافق على استحياء فى عام ٢٠٠٥، وفى النهاية حالياً يرفض الدخول إلى تلك الساحة تماما.

مير حسين موسوى بالتأكيد خبير سياسى لا يخشى خوض المنافسات الانتخابية ؛ لكن القضية لها أبعاد أخرى. فعندما لم يقدم على الانتخابات فى عام ١٩٩٧، ورفض مطالب اليساريين، أصابهم القلق فأحلوا مكانه السيد محمد خاتمى واستغلوا صور مير حسين موسوى إلى جانب خاتمى فى دعاياتهم الانتخابية، وربما كان ذلك السبب فى النسبة العالية من الأصوات التى حصل عليها خاتمي، ولو خاض موسوى الانتخابات بالتأكيد كان سيحصل على أصوات تفوق تلك النسبة التى حصل عليها خاتمى.

من ناحية أخرى يبدو أن طائفة من الإصلاحيين ممن لا تحدوهم الرغبة فى طرح اسم مير حسين موسوى مرة أخرى على الساحة، يحاولون الفصل بينه وبين التيار الإصلاحى. تلك الطائفة التى ترى أنها إصلاحية وتخشى من فقد المواقع التى من الممكن أن

تحصل عليها، تخاف من مير حسين موسوى، لكن معظم الإصلاحيين يرون فى شخص موسوى الخبرة السياسية والنفوذ اللازم لتوحيد صفوف الإصلاحيين والأصوليين على السواء. لذلك يمكن القول أن حملة التشويه والتخريب التى بدأت ضد موسوى لن تؤتى ثمارها إلا فى حالة عزوف موسوى عن المشاركة السياسية الفاعلة فى الانتخابات، وحينها لا تضيع فقط شخصية موسوى، وإنما آمال الأمة وطموحاتها أيضا.

مكانة المجتمع المدنى فى إيران

■ **كريم أرغنده بور** ■عرض سوم " الساحة الثالثة " يونيو ٢٠٠٧

لن تكون التنمية السياسية بالأمر الممكن ما لم يتم ترسيخ المجتمع المدنى، وبهذا فإن المجتمع المدنى هو مقولة اجتماعية - سياسية على الرغم من أنها تكون فى بعض الأحيان مقولة اجتماعية بشكل محض، والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن الآن هو، هل ظهور المجتمع المدنى مقدمة لابد منها بالنسبة للتنمية السياسية؟، وهل أن التنمية تكون ممكنة بدون تبلور مجتمع مدنى بالمعنى الحقيقى للكلمة؟، ومن الممكن التعبير عن هذا السؤال بشكل آخر وهو هل من الممكن حدوث التنمية السياسية من أعلى؟، هذا السؤال تكرر عدة مرات على مدى فترة الإصلاحات فى إيران، وكانت هناك ردود متباينة وكان أساس هذه الردود هو النماذج المختلفة للتنمية.

وكانت الرؤية المطروحة قبل عهد الإصلاحات تضع فى اعتبارها نموذج التنمية الصينية الذى على أساسه تكون التنمية الاقتصادية مقدمة على سائر أنواع التنمية الأخرى وطبقاً لهذا النموذج تأتى التنمية السياسية فى مرتبة متأخرة عن سائر ساحات التنمية وإطارها العملى، وتكون من أعلى.

وحكمة القائلين بهذه الخطة هو أن التنمية الاقتصادية من الممكن فى حد ذاتها أن تحدث فى النهاية تقدماً على مستوى ساحات التنمية الأخرى، وتكون عملية ضبط آلة هذا النموذج فى يد رجال الحكومة الأقوياء، والفرضية الأساسية لهذا النموذج هى أنه طالما لم يتم إنشاء قطاع خاص قوى وخلق مصالح أكيدة للاستثمار فإن التنمية الاقتصادية لن تكون ممكنة وفى النهاية تكون الخصخصة بالكيفية التى تقررها الحكومة وفق هذا الإطار.

أما النموذج التالى والذى كان يضعه السيد خاتمى نصب عينيه وكان بمثابة البؤرة الأساسية للإصلاحيين هو تقديم التنمية السياسية على كافة شئون التنمية، وهم من هذه الناحية كانوا يضعون البنية المتضخمة وغير الفاعلة للسلطة موضع استفسار وكانوا يقولون مثل هذه البنية حتى يكون فاعلاً فإنه يحتاج للإصلاح وهذا الإصلاح ليس ميسورا.

ولربما فى حالة وجود مجتمع مدنى وتنظيمات سياسية بالمعنى الحقيقى للكلمة تكون هناك تنمية وتتحقق حرية الصحافة والحكومة المتجاوبة والانتخابات الحرة والعادلة وفى النهاية تظهر المنافسات الصحيحة والبناءة وتداول السلطة. هذا البرنامج لأنه كان يطرح من جانب أشخاص موجودون فى السلطة كان يركز فى النهاية على التنمية السياسية من أعلى، وعلى هذا الأساس سارعت الحكومة بمساعدة القطاع الخاص فى تكوين المجتمع المدنى وعلى مدى سبع أو ثمان سنوات تبلورت إحصائية جيدة للمنظمات غير الحكومية.

وكان أهم تحدى يواجه هذا الإطار هو عدم توافق كل أجزاء السلطة مع هذا البرنامج بمعنى أن جزءاً من السلطة جاذب للمؤسسات والجزء الآخر طارد لها، وهذا الإطار على الرغم من اهتمامه بسائر شئون التنمية خاصة فى القطاع الاقتصادى حيث أولى أهمية قصوى لعملية الخصخصة بالمقارنة بالحكومة السابقة.

إلا أنه كان يتصور أن إمكانية النجاح فى سائر شئون التنمية تمر عبر تمهيد السبل لعوامل تحقيق التنمية السياسية. وهذا النموذج على الرغم من أنه كان يعرف برنامجه على مستوى السلطة المركزية إلا أنه وبسبب نوع من الانفصال عن الرأى العام الذى حدث بعد عمليات الوقف الكبيرة للصحافة كان يفقد قدرته على مستوى مجتمع غير فاعل ولهذا فإن بعض المحللين كان يعتبره نقطة ضعف ظهور فجوة بين قاعدة وقمة هذا النموذج.

ويمكن القول أن النموذجين السابقين قد كانا أهم من الأطر التى طرحت على مستوى كبير بعد نجاح

الثورة الإسلامية فى إيران، والنماذج المطروحة الأخرى كانت تطرح فى الواقع بنوع من التعديل والتغيير، فى هذين النموذجين على سبيل المثال العناصر التقليدية على الرغم من أنها تؤكد على التمية لكن أسلوبها فى التنمية الاقتصادية يتبلور على قاعدة محورية التجارة الصغيرة.

وكان هناك عدد من المثقفين الذين كانوا يتحدثون على نموذج التنمية السياسية كانوا يضعون فى اعتبارهم التنمية المتوازنة من دون تقديم وتأخير فى أى من أجزائها، وضرورة إتباع النظريات الأكاديمية المطروحة.

وبعد هذه المقدمة نعود ثانية إلى السؤال المطروح فى صدر هذا المقال هل من الممكن ظهور مجتمع بدون رعاية السلطة، والإجابة على هذا السؤال ليست سلبية بشكل مطلق لكن لو أن مؤسسة السلطة كانت تضع العراقيل فى طريقه فسيكون الرد بهذا الشكل أن ظهور ونمو المجتمع المدنى سيكون أمراً صعباً للغاية.

ومن هذه الزاوية فى دولة تتمتع بخصوصيات إيران فإن ظهور المجتمع المدنى وفاعليته مرهونين بتمهيد السبيل عن طريق مؤسسة السلطة وكلما كان المجتمع المدنى أكثر قوة من الممكن تعليق الأمل على أن تكون هناك تنمية سياسية بنفس النسبة، وبالتالى ستكون مسيرة التنمية أكثر رسوخاً والعكس بالعكس صحيح فكلما كان المجتمع المدنى ضعيفاً عاجزاً ضحلاً بنفس القدر أيضاً يبدو أن التنمية السياسية ستكون أكثر صعوبة وأكثر بعداً.

وبناء على النماذج السابقة يمكن القول أنه لن يكون ظهور المجتمع المدنى مغلقاً تماماً فى أى منها، وفى نفس الوقت يكون من البديهى أن ظهور وازدهار وقوة المجتمع المدنى فى النموذج الإصلاحى أكثر سهولة وأكثر إمكانية من سائر النماذج الأخرى.

والمشكلة التى توجد فى هذا الصدد هى أن الرؤية الأخيرة يبدو أنها تشكك فى مبدأ التنمية أساساً، وركزت هذه الرؤية اهتمامها ليس على أساس قواعد التنمية بل من منظور أيديولوجى محض وسطحى وشخصى يجعل أفق تحليق البرامج الموضوعة من قبل مثل الوثيقة العشرينية أو برنامج الخطة الخمسية حالك السواد ولو أن الفرضية التى يطرحها بعض القائلين بهذه الرؤية تقوم على عدم اهتمامهم بالتنمية فمن الواقعى أنه يجب قول أن أفق المجتمع المدنى طالما أنه نابع من هذه الرؤية فى السلطة فإنه لن ينير مطلقاً.

وعلى هذا الأساس يجب القول أن مؤسسة السلطة فيما عدا الأطر السابقة قد أصبحت فى موضع اختبار فى موضوع جديد ليس له نموذج واضح للتنمية.

الحرب والانقلاب الداخلى ودور رفسنجانى

■ **حسين باقر زاده** ■ إيران أمروز " إيران اليوم " ٢٠٠٧/٩/١١

كشفت التطورات السياسية الداخلية والخارجية فى إيران فى الفترة الأخيرة عن مدى الخلافات الموجودة داخل إيران، ومع انتخاب هاشمى رفسنجانى رئيساً لمجلس الخبراء ، بدأت مرحلة جديدة من المعارك الكلامية والقلمية بينه وبين الرئيس أحمدى نجاد وأنصاره.

ووجد الإصلاحيون الذين كانوا يعيشون فى يأس عميق فجأة بارقة أمل فى وجود رفسنجانى واتجهت أعينهم نحو استعراض هاشمى رفسنجانى لقوته أمام المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية السيد على خامنئى والرئيس أحمدى نجاد ، بل أن موقع رفسنجانى الجديد قد حرك الآمال حتى على الساحة الدولية فى أنه يستطيع أن يبدى مرونة مع مجلس الأمن فى مقابل تشددات الرئيس أحمدى نجاد.

يرى البعض أن رفسنجانى قد يتمكن من إقناع أو الضغط على خامنئى لكى يجبره على قبول تعليق تخصيب اليورانيوم، ولكن يبقى السؤال المهم والمطروح الآن بقوة داخل وخارج إيران، هل يستطيع رفسنجانى تحقيق الآمال المنوطة به؟

فى الرد على هذا السؤال يجب الإشارة إلى نقطة مهمة وهى عندما تصبح تطورات مجتمع ما مرهونة بدور فرد هذا الفرد قد وصل إلى رئاسة مجلس الخبراء بفارق سبعة أصوات ، فإن هذا الأمر يثبت أكثر من أى شئ آخر عدم الاستقرار العميق فى النظام السياسى الحاكم ، ويفيد أن تطورات من هذا القبيل لو يتم تنفيذها فمن الممكن تحقيقها فى حالة الانقلاب فقط.

وفى النظم السياسية القوية تقوم السياسات

والتطبيقات على مشاركة القوى الفاعلة فيها، وحضور أو غياب شخص ما لا يمكن أن يكون له تأثيره الحاسم والقاطع. وفى مثل هذه النظم ارتبطت السياسات والتغييرات فيها بشكل تدريجي وبأسلوب منطقي، لكن فى النظم الضعيفة ومن بينها النظم التى تعتمد على الفرد الديكتاتورى، أو الولى الفقيه، أو الشاه الحاكم، يستطيع فرد أو أفراد بعينهم من خلال وجودهم فى موقع خاص وبأعمال سلطة خارجة عن الآليات المعتادة أن يغيروا السياسة ويوجهوها وجهة مخالفة تماماً ، وهذا الأمر بشكل واضح هو عمل انقلابى واحتمالية حدوث مثل هذه الواقعة تكشف بوضوح ضعف النظام.

ولو أن السياسة الخارجية فى الجمهورية الإسلامية تسير بأسلوبها المنطقي، بالنظر إلى هيمنة الأصوليين على السلطتين التشريعية والتنفيذية يجب توقع نفس الشيء الذى تتبناه حكومة أحمدى نجاد، وفى هذه الحالة فإن التعنت فى تنفيذ مطالب الغرب وتحديداً الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن ليس له معنى.

وسيكون قطع أشكال الدعم الفاعلة من جانب النظام الإيرانى للمقاومين العراقيين واللبنانيين والفلسطينيين خيانة لشعارات الثورة. ولا يمكن بالنظر إلى سياسة الأصوليين المهيمنة على الحكومة ، ومجلس الشورى الإسلامى تصوراً أن يغير فجأة أحمدى نجاد أو خامنئى وجهته من خلال نفى كل مواقفه السياسية على مدى العامين الماضيين وتبنى طريقاً آخر. فأحمدى نجاد يعتقد أن الجمهورية الإسلامية تسير على طريق الرب، وأن الله قد وعدها النصر، ولهذا السبب فلن يجرأ أحد على مهاجمة إيران.

مثل هذا الحكم القائم على رؤية دينية متشددة من المؤكد أنه لن يرضخ أمام التهديدات الخارجية والضغوط الدولية وتبنى طريق العقلانية، لكن من الواضح أن رفسنجانى له رؤية أخرى فقد حاول عدة مرات أن يفتح باب الحوار والتفاهم مع الغرب وأكد على ضرورته ، لكن رفسنجانى فى بنية السلطة يلعب دوراً استشاريًا، ولا يستطيع أن يلعب دوراً أساسياً فى رسم السياسة اليومية للجمهورية الإسلامية.



والآن عن طريق الانتخاب وصل رفسنجانى إلى رئاسة مؤسسة منتخبة تقوم بالإشراف على الزعيم ، كما يتمتع بآلية خاصة ترفع كثيراً من قوة نفوذه ، ورغم هذا يجب إدراك أن مجلس الخبراء لا يلعب دوراً أساسياً فى رسم السياسة اليومية للجمهورية الإسلامية، ولا يستطيع أن يجبر الحكومة أو المجلس أن ينصرف عن سياسات أو يطبق سياسات ما، ومن الواضح أن رفسنجانى بوصوله إلى هذه القوة الجديدة قد زاد من مكانته السياسية وهذا الأمر بدوره قد فاقم من أشكال التضاد داخل الحكم، وفى خطبة صلاة الجمعة تحدث رفسنجانى من ناحية عن قدرة مجلس الخبراء على تعيين وعزل ومراقبة الولى الفقيه.

ومن ناحية أخرى ونقداً لأقوال أحمدى نجاد الذى كان قد أعلن غلق ملف إيران النووى ، وأكد عليه ثانية دعا الولايات المتحدة والغرب إلى الحوار وحل المشكلة عن طريق المحادثات ولم تمض فترة حتى فند أحمدى نجاد كلام رفسنجانى من دون أن يذكر اسمه.

ويبدو أن مكانة وموقف رفسنجانى قد شجعت سائر أنصار التيار الإصلاحى لمواجهة جناح أحمدى نجاد وقد دخلت الحرب الكلامية بين كروبى وأحمدى نجاد فى الأيام الأخيرة مرحلة غير مسبوقة منذ تنافسهم فى الانتخابات الرئاسية.

وقد تزامنت هذه التطورات الداخلية مع تفاقم الأزمة بين إيران والولايات المتحدة وقد بدا هذا واضحاً فى تزايد الحملات الدعائية التى تقوم بها الولايات المتحدة ضد إيران ونفوذها المتزايد فى العراق ومسئوليتها عن أعمال العنف فى العراق، كما أن الولايات المتحدة تتجه فى الفترة الحالية إلى خفض العمليات العسكرية فى العراق وهو الأمر الذى قد يسمح لهم أن يركزوا بشكل أكبر على مسألة إيران ويقوموا بحملة دعائية لإبراز دور إيران فى العمليات العسكرية ضد الولايات المتحدة وحلفائها فى العراق.

والواقع أن الحرب الإيرانية - الأمريكية قد بدأت منذ فترة والواقع أيضاً أن أفضل وثائق بالنسبة لتدخل نظام الجمهورية الإسلامية فى العراق ومشاركتها الفعالة فى الحرب مع الأمريكيين قد قدمها المسئولون الإيرانيون بشكل مباشر وغير مباشر.

وآخر هذه الوثائق تصريحات اللواء جعفرى القائد الجديد للحرس الثورى الذى لم يمض على توليه منصبه الجديد فترة كبيرة حتى أعلن بكل فخر وزهو أن "لو العدو كان يسيطر على أمن المنطقة وخصوصاً العراق لكان قد قام بمهاجمة إيران بلا تردد، ولكن لحسن الحظ سقط العدو الاستكبارى فى هذه المؤامرة بفضل حكمة المسلمين فى المنطقة". وهؤلاء المسلمين فى المنطقة الذين "بذكاء" قد ضربوا أمن العراق من المؤكد من وجهة نظر السيد الجعفرى ليسوا القاعدة.

على أية حال يتزايد يوماً بعد يوم بل يتفاقم خطر الهجوم العسكرى الأمريكى على إيران، ومع التصريحات العدائية من جانب المسئولين فى الجمهورية الإسلامية ضد الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل وعدم انصياع النظام بتنفيذ مطالب مجلس الأمن، قد جعل هذا الخطر أكثر قرباً من الواقع.

وقد قامت الولايات المتحدة بالإضافة إلى تواجدها العسكرى فى الخليج (الفارسي)، والدول المجاورة لإيران بإنشاء قاعدة عسكرية قرب الحدود الإيرانية فى العراق، وانحسار العمليات الأمريكية فى العراق سيجعل ساحة العمل بالنسبة للولايات المتحدة فى هجومها على إيران أكثر انفتاحاً. حتى من الواضح أن اللواء جعفرى يعتقد أن إقرار الأمن فى العراق سيجعل الهجوم العسكرى الأمريكى على إيران أمراً حتمياً.

وهنا فإن دور هاشمى رفسنجانى وسلطته الجديدة تحظى بأهمية من منظور الإصلاحيين وأنصاره، وهذه الجماعات التى كانت قد فقدت الأمل فى ممارسة العقلانية فى داخل النظام الآن تأمل فى أن يستطيع رفسنجانى أن يعمل ككابح للقتال الذى انطلق، ولكن إعمال هذا الكابح مع افتراض أن رفسنجانى يريد ويستطيع أن يلعب مثل هذا الدور ليس عملياً لأنه لا يستطيع التصدى لسلطة أحمدى نجاد القائمة.

ومثل هذا الأمر يقدر عليه خامنئى فقط أما رفسنجانى فيملك القوة المحتملة للضغط على خامنئى عن طريق مجلس الخبراء، لكن استخدام هذه الحرب ينطوى على أخطار كثيرة، ومن الممكن أن يؤدى إلى حرب سلطة بين هذين الصديقين القديمين على رأس هرم الجمهورية الإسلامية.

وفى مثل هذا الصراع لا يمكن التنبؤ بمن سيفوز، والأمر المؤكد تقريباً أن منع هجوم الولايات المتحدة على إيران يتطلب تغييراً حاسماً للسياسة فى رأس الجمهورية الإسلامية وهذا التغيير لن يكون ميسوراً إلا عن طريق حركة انقلابية.

وعلى مدى العدة شهور القادمة من المحتمل وبشكل كبير أن إيران ستمر بأحداث جسام ومصيرية وسيتفاقم خطر الهجوم العسكرى الأمريكى، ومن ناحية أخرى لا يجب استبعاد عملية حدوث انقلاب داخلى فى السلطة، وقد يؤدى تراكم عمليات القمع والاستياء الداخلى إلى أحداث غير متوقعة.

وكل واحدة من هذه الظواهر من الممكن أن تكون مرتبطة بتحقيق الأخرى وتتأثر بها وتلعب دوراً مهماً فى تطورات إيران المستقبلية، وهناك أيام مليئة بالأخطار فى الطريق.

الدفاع عن منظمات المجتمع المدنى

■ **سيد شهاب الدين طباطبائى** ■ امروز "اليوم" ٢٠٠٧/١٠/١

ثمة حقيقة لا يمكن إنكارها وتبدو مريرة وواقعية وهى خطر تهديد الديمقراطية وتهديد المؤسسات المدنية باعتبارها أساس ودعامة الديمقراطية فى البلاد، الخطر الذى يجب أن نكون فطنين بالنسبة له ونحذر منه.

يجب أن نحذر أن الحكومة تقدم إحصائيات غير صحيحة ووعود لا طائل منها حيث تركز على النواحى الكمية بدلاً من الكيفية.

وعندما يرد خبراً عن أنهم سيصدقون على اللائحة التى يندرج فيها كل شئ عن مؤسسات المجتمع المدنى تحت إشراف ورقابة وزارة الداخلية والجهات الحكومية والأمنية ويتحدثون عن إعادة النظر فى تصاريح عمل المنظمات غير الحكومية التى تم تسجيلها فى عهد حكومة الإصلاحات ومطابقة اللوائح التأسيسية السابقة مع الشكل الجديد لوزارة الداخلية، وأنه فى غير هذه الحالة سيتم إلغاء التصاريح حينئذ نطمئن تقريباً ونثق أن هناك مشروع جدى، ويعلق هذا السؤال الجاد فى الأذهان أنه فى حين يدور الحديث عن المؤسسات المدنية

باعتبارها السبيل الوحيد للوصول إلى الديمقراطية الراسخة وتحت عنوان مشروع الألفية الجديد، فإلى أى مدى سيمتد نطاق تعليق وتشويه الديمقراطية على يد الحكومة المعجزة فى الألفية الثالثة.

ونحن لا نرى فى أى مكان من العالم أن المسئولين بدلاً من أن يرحبوا بازدهار ونمو المجتمع المدنى فى الداخل وتبلور مناخ الديمقراطية الراسخة يقومون بإضعاف وتشويه مكانة المؤسسات المدنية وسألفت انتباهكم إلى عدة نماذج صغيرة فقط.

قال السيد غلام حداد عادل رئيس المجلس السابع فى مراسم افتتاح الدورات الدراسية لدرجة الدكتوراه فى الجامعة العليا للدفاع الوطنى موجها الخطاب إلى طلاب هذه الجامعة : " أحد برامج الأعداء هو إظهار عدم فاعلية الحكومة الدينية، وتنمية المنظمات الشعبية هى إحدى أدوات وتكتيكات العدو لمواجهة الحكومة الدينية التى يجب عليكم أن تعرفوها ".

وقد قال السيد حسينى النائب القانونى لوزارة العلوم فى الحكومة : بعض منظمات المجتمع المدنى والهيئات غير الحكومية تسعى لتوجيه طلابنا إلى مراكز الغرب الجاسوسية حتى يتصرفوا فى الظروف الحساسة عن طريقهم لصالحهم ".

وصرح السيد أيوبى النائب الاجتماعى لوزير الداخلية فى حديث لإحدى الصحف أن مؤسسات المجتمع المدنى هى أداة الأعداء للإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية وادعى : " أن نظرة وزارة الداخلية للمؤسسات المدنية ليست نظرة أمنية بل إنها تريد فقط أن تبعد المنظمات غير الحكومية عن الشراك والفخاخ التى تنصب لها".

وأضاف "يجب على هذه المنظمات أن تكون لها توقعات معقولة وتتناسب مع ظروف البلد ، وقد أعلن عدد كبير من الدول الأجنبية بشكل رسمى أنهم يسعون إلى الإطاحة بالحكم الإسلامى فى إيران وعلقوا أملهم على بعض المنظمات غير الحكومية وتريد وزارة الداخلية أن تساعد هذه المنظمات حتى لا تسقط فى هذه الشراك ، ونعتقد أن هذه المسألة ليست بأى حال من الأحوال وهم مؤامرة بل هناك تخطيط لتحسين ظروفهم ".

ومن المؤكد أنهم أفادوا أنه بعد تنفيذ هذه اللائحة الحكومية للرقابة والإشراف على المنظمات المدنية يجب على هذه المنظمات أن تخضع برامجها لمراقبة لجنة المادة ٢ وإلا يتم توقيفها.

وهنا جدير بالذكر أنه عندما تكون الحكومة قوية وفاعلة وناتجة عن المشروعية الشعبية ، فإنها تعتبر مؤسسات المجتمع المدنى شريكة لها ومعاونة لها وتستعين بها فى المشروعات. وتتقبل انتقاداتها المخلصة بل وأشكال اعتراضها المدنى فى الداخل وتصبح موضع إشادة واحترام فى المحافل الدولية، وتأخذ شكلا مقبولاً وجديراً بالدفاع فى المجتمع العالمى ، وحينئذ لا يصبح حديث رجالات الحكومة عن وجود ديمقراطية فى بلد موضع استهزاء وسخرية الآخرين.

وعلى العكس لو أن الحكومة ضعيفة وغير فاعلة وتدعى المشروعية فإنها تعتبر أى منظمة غير حكومية منافسة لها ، ولأنه ليس من المقرر أن تحل مشاكلها وتتغلب على ضعفها وتتجه نحو القضاء على المنافس الذى صنعته من وحى خيالها ، وحين ذاك تغفل عن الخطر الأساسي.

أن رجال الحكومة الذين لا يتحملون سماع أدنى صوت معارض ويرون المؤسسات المدنية المستقلة والحرة تضايقهم ويعقدون العزم على القضاء عليها لا يسمعون صوتاً غير الذى يريدون يجب عليهم أن يتحملوا الاتهامات والإهانات. وهم خارج البلاد، فعندما أشار رئيس الجمهورية فى نيويورك إلى مراعاة حقوق المرأة وأنها فى أعلى المستويات الممكنة أريد أن أوجه سؤالاً :

هل المؤسسات المدنية النسوية فى إيران تعمل بحرية حتى يتحدث عن حقوقهم من دون أن يتعرضوا لأحد أو يحبسوا أحد ويحرمهم من حقوقهم البديهية؟

واقترح على الناشطين فى الحركة النسوية لإضفاء مصداقية على إدعاء رئيس الجمهورية فى جامعة كولومبيا أن يقوموا بمسيرة حاشدة فى أنحاء البلاد للتعبير عن مخاوفهم ووجهات نظرهم والدفاع عن مطالبهم وحقوقهم ، وأن يثقوا فى أنهم ضمنوا مسبقاً من رئيس الجمهورية حماية أمن وحرية المتظاهرين والحضور.

فلتنسوا وعود الأصوليين

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٧/١٠/١

مرت عدة سنوات على سيطرة الأصوليين على السلطة بشكل كامل وقد ادعوا من قبل عدم اهتمام الإصلاحيين وحكومة خاتمى بمستوى معيشة الشعب، لكن أولئك الأصوليون كانوا قد قدموا وعوداً بتحويل إيران إلى يابان إسلامية، والآن بعد مرور عدة سنوات يبدو أن الشعب الإيرانى ساخط من أوضاعه المعيشية، كذلك لا ترى النخبة الإيرانية مستقبلاً واعداً للتمية والتعمير فى إيران.

لعله ليس من المفيد أن ندرس وعود تيار الأصوليين التى كانوا قد قطعوها على أنفسهم، ونحن الآن على مشارف انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى. تعد الوعود الانتخابية للأصوليين واحدة من أهم ما يشغلهم بعد الوصول إلى السلطة وهى التى كانت تطلق للحصول على ثقة أفراد الشعب الإيرانى وأصواته الانتخابية، وسرعان ما تتحول الوعود إلى محك لتقييم أداء السياسيين ونقد سلوكياتهم.

لهذا ينبغى اعتبار الأصوليين عديمى الخبرة فى تقديم معايير الأداء لمن يخاطبوهم من جماهير الشعب.

إن الوعد بوصول عائدات النفط إلى موائد الشعب، بعد أن تعرض لفترة طويلة للنقد من قبل وسائل الإعلام، تم تكذيبه بشكل تام من قبل من قاموا بطرحه، لكن إذا كانت هذه الوعود قد منحت بشكل عام لجميع أفراد الشعب الإيرانى، يمكن أن تستبعد من الأذهان، فكيف يكون الحال بالنسبة للوعود التى منحت لطبقة أو فئة خاصة من المجتمع مثل فئة الطلاب. ألن ينالها ما نال الوعود التى منحت لعامة الشعب؟

إن نفقات الدراسة الجامعية هى أساس لمعظم طلاب الجامعات غير الحكومية بحيث أن سماع أى وعد بتخفيضها يصل لآذانهم بمنتهى السرعة والدقة، ولعل هذا الأمر هو الذى جعل وعود الأصوليين بتخفيض وربما إلغاء المصروفات الشهرية لدراسة هؤلاء الطلاب على مدار ما يقرب من عامين تتحول إلى واحدة من أشد الأخبار إثارة للصخب حول أداء الأصوليين فى الحكم، لكن تصريحات غلام حسين إلهام وسط المراسلين الصحفيين كانت كمثل قطرات الماء فى تنور مشتعل سرعان ما تبخرت، وكل ما أدت إليه إثارة الصخب حول الحكومة والجامعة المفتوحة.

المتحدث الرسمى باسم الحكومة فى الأسبوع الماضى رداً على تساؤل بخصوص فتح الجامعات وإلغاء المصروفات الشهرية لها ومن بينها الجامعة المفتوحة، وهل من المزمع القيام بإجراء ثورى فيما يتعلق بهذه الجامعات أكد قائلاً: "الإجراء الثورى أو غير الثورى قد تم إيقافه، وموضوع الجامعة المفتوحة نظراً لأسباب ومصالح معينة قد خرج من جدول أعمال رئيس الجمهورية، والحكومة لن تتدخل فى شئون الجامعة المفتوحة".

ويصرح على رضا زا كانر عضو لجنة التعليم بمجلس الشورى الإسلامى رداً على تساؤل حول السبب وراء تنكر الحكومة لوعودها الانتخابية الخاصة بإجراء تحول جذرى فى الجامعة المفتوحة قائلاً: "لم تكن هناك وعود فى وقت الانتخابات، وإنما كان هناك تصريح بعد الانتخابات".

سماع مثل هذا الكلام من أحد نواب لجنة التعليم بالمجلس قد دفعنا لإعادة تصفح أرشيف الأخبار الخاصة بفترة الانتخابات، وفيها صرح وزير العلوم والبحوث والتقنية فى أولى مؤتمراته الصحفية فيما يتعلق بتخفيض المصاريف الشهرية للجامعات قائلاً: "سنعلن رأينا التخصصى خلال الشهر القادم".

على الرغم من أن هذا الوعد قد مر عليه ثلاثة شهور إضافية على الشهر الذى حدده الوزير، لكن الوزير فى نهاية الأمر أعلن (المصروفات الشهرية للجامعة المفتوحة ستتخفض بنسبة تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ١٨٪).

وأكد محمد مهدى زاهدى فى نفس يوم تصريح الوزير رداً على سؤال مفاده هل سيحصل طلاب الجامعة المفتوحة على قرض طويل الأجل بدلاً من تخفيض المصاريف الشهرية قائلاً: "إن ما أقوله وهو حتماً ينفذ أن المصاريف الشهرية للجامعة المفتوحة ستخفض بنسبة تتراوح بين ١٠٪ إلى ١٨٪ وفق المنطقة التى يدرس فيها الطالب".

حميد سعادة عضو آخر فى لجنة التعليم بمجلس الشورى الإسلامى صرح فى حوار مع مراسل صحيفة آفتاب بأن الحكومة لها دور إشرافى فقط فى الجامعات غير الحكومية، واللائحة التأسيسية لهذه الجامعات لا تمنح حقاً أكثر من الإشراف للحكومة، وموضوع المصروفات الشهرية يرجع إلى قرار صدق عليه مجلس أمناء الجامعة، وإذا أرادت الدولة أن تخفض مبلغاً من

هذه المصروفات ينبغى أن تدفع هذا المبلغ للجامعة، الأمر الذى يتناقض فى الأساس مع فلسفة إنشاء الجامعات الخاصة.

هذه الجامعات أنشئت لترفع حملاً عن كاهل الدولة وتوفر جزء من نفقات التعليم العالى الباهظة لمساعدة الشعب، مما يعنى أن أى تدخل من الدولة فى شئون هذه الجامعات يعد هدماً للسبب الذى أنشئت من أجله.

لكن سعادة يؤكد على أنه ينبغى ألا نكون غير منصفين فيما يتعلق بأداء الحكومة فالعمل الذى أنجزته الحكومة هو زيادة اعتمادات القرض الطلابى من ٦٠ مليار تومان إلى ١٢٠ مليار تومان (ما يعادل ٧٥٠ مليون دولار)، وهذا القرض يقدم للطلاب بشكل مباشر وجزء منه مخصص لطلاب الجامعة المفتوحة.

على الرغم من أن وزير العلوم قد أكد بنفسه على تخفيض المصروفات الشهرية للجامعة المفتوحة، لكن الآن يتحدث نواب المجلس على أن هذا الكلام يخالف اللائحة التأسيسية للجامعة ولا يمكن تنفيذه، لعله يتم إرضاء الطلاب من خلال منح القروض الطلابية. لكن هل ستمنح هذه القروض للطلاب بالفعل؟

بعد مرور ثلاثة أيام على التصريح الأخير لوزير العلوم، أعلن وكيل شئون الطلاب بالجامعة المفتوحة أنه على الرغم من أنه لم يبق كثيراً على بداية الفصل الدراسى الثانى بالجامعة لازالت لم تضع قيمة القرض الشهرى فى حساب الجامعة المفتوحة!

الغريب أن وعود أحمدى نجاد لطلاب الجامعة المفتوحة تزايدت، لدرجة إذاعة أخبار بتخصيص مبالغ ضخمة تقدر بخمسمائة مليون دولار من حساب صندوق احتياطى العملة الصعبة الخاص بفائض عائدات النفط لهذه الجامعة، ولعل قصد حميد سعادة الإشارة إلى هذه الأخبار، حيث يقول لمراسل صحيفة آفتاب: "من المحتمل أن يكون المسئولين التنفيذيين أرادوا آنذاك مساعدة الطلاب من ميزانية الدولة، أو أنهم تصوروا أن نفقات دراسة الطالب أقل من أن تأخذ كدفعات شهرية من الطلاب، فى حين أن الواقع شئ آخر، حيث أن نفقات دراسة الطالب أكبر بكثير من هذا الحد الذى يتصورونه".

وبالتالى من الواضح أن التعليم المفتوح ومشكلاته أصبح أحد الملفات الهامة المطروحة أمام الأصوليين والذى قد يشكل مع غيره من الملفات والقضايا الأخرى عوائق أمام فوز الأصوليين بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة.

عقبات تكوين الدولة الحديثة فى إيران

■ هادى زمانى ■ www.hadizamani.com سبتمبر ٢٠٠٧

مع قيام الجمهورية الإسلامية بدأ فصل جديد فى تحول بنية السلطة هو تجربة الدولة الحديثة والتنمية الاقتصادية فى إيران بحيث واجهت عملية إقامة الدولة الحديثة والتنمية الاقتصادية فى إيران تحديات جديدة وبخاصة فى مجالات فصل مؤسسة الدين عن مؤسسة الدولة، تمركز السلطة، تدخل الدولة فى القطاع الخاص، سيطرة اقتصاد الدولة على المجتمع، انخفاض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى فضلاً عن التوترات على المستوى الدولى.

بناء على التعريفات الموجودة للدولة الحديثة، فهى الدولة المدنية التى تقوم محدداتها ومفاهيمها على قيم إعلاء العقل، وفصل مؤسسة الدولة عن مؤسسة الدين، سيادة القانون، العقد الاجتماعى، المصالح العامة، المجتمع المدنى، المواطنة، الفردية والعلاقة العضوية بين مؤسسة الدولة والمجتمع المدنى، وتتبع سيادة وسلطة ومشروعية الدولة الحديثة من إرادة الشعب وتستند على أساس العقد الاجتماعى والقوانين التى تسن فى إطار المصالح العامة.

الدولة الحديثة هى دولة القانون والمواطنون، وليست دولة الرعايا الذين يتبعون الأوامر الأبوية لشخص الزعيم، سلطة الدولة الحديثة محدودة على الصعيد العام ولا تمتد إلى الصعيد الخاص، فى الدولة الحديثة توجد علاقة عضوية متبادلة شاملة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى.

أهم محددات الدولة الحديثة فصل مؤسسة الدولة عن مؤسسة الدين، وفصل السياسة عن الأخلاق، بحيث تجعل منشأ حق الدولة وشرعيتها فى الحكم ينتقل من السماء والإرادة الإلهية إلى الأرض وإرادة الشعب.

المحدد الأساسى الآخر للدولة الحديثة التبعية المتبادلة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى، فوجود

هذه التبعية لمؤسسة الدولة يمكن أن يرشد المجتمع للأسلوب الأفضل للإدارة والزعامة، كما يتيح للمجتمع المدنى أن يتمكن من تحجيم سلطة الدولة وتوجيهها على النحو المطلوب وتنفيذ رقابته الديمقراطية عليها.

فالدولة الحديثة تستمد مشروعيتها من المجتمع المدنى عن طريق مجموعة ضخمة من المنظمات شبه الحكومية مثل المنظمات الأهلية التابعة للمجتمع المدنى.

بناء على الملاحظات السابقة، نجد أن بنية السلطة فى الجمهورية الإسلامية من خلال الدمج الرسمى والكامل بين مؤسسات الدين ومؤسسات الدولة، واحتكار السلطة، وزيادة صلاحيات الدولة على حساب القطاع الخاص، وإقامة سيطرة اقتصادية حكومية على المجتمع، أصبحت تشكل عقبة أمام إقامة الدولة الحديثة فى إيران.

مع الفارق فى أن منشأ القانون فى الجمهورية الإسلامية منشأ إلهى، نجد أن الحكم المطلق فيها وضع فى خدمة أسلمة المجتمع، أما تدخل الدولة فى الشئون الخاصة للأفراد والسيطرة الاقتصادية والسياسية للدولة على المجتمع فهى أشد وأعمق من سيطرة الحكومات المطلقة التى لا تأخذ بالمنشأ الإلهى للقانون، إضافة إلى هذا فإن التوجه الثقافى والأيديولوجى للجمهورية الإسلامية قد أدى داخلياً إلى الانعزالية والإحساس بالاغتراب الاجتماعى لدى طبقات المجتمع، وخارجياً أدى إلى انعزالية الدولة عن المحيط الدولى اقتصادياً وسياسياً.

مجموعة هذه العوامل جعلت أمر التنمية الاقتصادية والسياسية لإيران أكثر صعوبة، بحيث أصبحت تمثل عائقاً أمام تكوين الدولة الحديثة وإجراء تنمية اقتصادية وسياسية فى إيران.

بنية السلطة فى الجمهورية الإسلامية:

حتى قبل قيام الجمهورية الإسلامية كانت علاقة مؤسسة الدين بمؤسسة الدولة قائمة على أساس نوع من التعاون، ولم تحصل مؤسسة رجال الدين فى أى وقت على ذلك القدر من السلطة بحيث تستطيع أن تنفذ إدعاء تفوقها على مؤسسة الدولة.

فى الحقيقة حتى قيام الجمهورية الإسلامية كانت الحكومة فى إيران ذات طبيعة مزدوجة بمعنى أن المذهب الشيعى كان يعتبر الحكومة فى عهد الغيبة وبالتالى إما أن يبتعد عنها أو فى أحسن الأحوال كان له معها تعاون مشروط من أجل استقرار الأمن والحفاظ على الدين. هذه الازدواجية كانت أحد عقبات إقامة وتنمية الدولة الحديثة فى إيران.

الجمهورية الإسلامية ألغت هذه الازدواجية، لكن طريقة تنفيذ هذا العمل، كانت من خلال الدمج الكامل بين مؤسسات الدين ومؤسسات الدولة، وبدلا من رفع عائق تنمية الدولة الحديثة جعلت جدران هذا العائق أعلى ارتفاعا.

من وجهة نظر الإمام الخمينى الحكم شعبة من شعب الولاية المطلقة للنبى، وهو أحد الأحكام الأولية للإسلام التى تقدم على جميع الأحكام الفرعية وحتى الصلاة والصوم والحج، هذا الرأى قضى على الازدواجية بين الحكم والدين، لكن بدلا من علمنة الحكومة واخضاعها لمؤسسات المجتمع المدنى، حول الحكومة إلى مؤسسة دينية من خلال دمج مؤسساتها بمؤسسات الدين.

فى عهد محمد رضا شاه كانت هناك ثلاثة توجهات رئيسية تغلب على رجال الدين الشيعة، التوجه الأول، التوجه السلبى لآية الله الخوئى الذى كان ينظر إلى الدولة على أنها فى عصر الغيبة متبعا فى ذلك رأى الشيخ الأنصارى، وكان يتعامل مع الشأن السياسى وفق مبدأ التقية، وكان يعتبر صلاحيات الفقيه قاصرة على الافتاء والقضاء. التوجه الثانى إيجابى، وهو توجه آية الله الجلبيجانى متبعا فيه فكر آية الله البروجردى بحيث تدار الدولة بإشراف ولاية الفقيه التى لا تخرج عن إطار الأحكام الشرعية، التوجه الثالث، التوجه الإيجابى لآية الله الخمينى الذى كان يدعو إلى الحصول على السلطة السياسية.

فى الاستقراء المبدئى تبدو نظرية آية الله الخمينى امتداداً لنظرة أهل الشريعة فى عهد الثورة الدستورية، من أمثال الشيخ فضل الله النورى، ويقول آية الله الخمينى فى كتابه ولاية الفقيه: الحكومة الإسلامية ليست حكومة إسلامية وليست حكما مطلقا، وإنما هى دستورية، وبالطبع ليست دستورية على النحو المتعارف عليه بحيث يكون إصدار القوانين والتصديق عليها وفق رأى الأغلبية.

الحكم الدستورى من هذه الوجهة، يعنى أن الحكام مقيدين فى التنفيذ والإدارة بمجموعة من الشروط قد حددت فى القرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم.

وطبقا لاعتقاد آية الله الخمينى الحكم الدستورى الشائع مؤامرة استعمارية إنجليزية كان الهدف منها القضاء على النفوذ الروسى واستبدال أحكام الإسلام بالقوانين الغربية.

لكن آية الله الخمينى ذهب إلى ماهو أبعد من هذا بمراحل، لأنه فى الأساس طالب بالحصول على السلطة السياسية والولاية السياسية للفقيه، ولذلك فهو يعترض على المناديين بالحياة الدستورية وأهل الشريعة على السواء، لأن كلا منهما يسلم الولاية السياسية لمؤسسة الملكية، ويؤكد على أن الملكية وولاية العهد قد أبطلها

الإسلام وأطاح بها، فآية الله الخمينى يعتقد بأن توريث الملك باطل، لكن معارضته للملكية ليست بسبب وراثيتها فقط وإنما بسبب مبدأ الولاية السياسية التى هى من حق الولى الفقيه طبقا لمعتقد آية الله الخمينى.

من خلال وجهة النظر هذه، لا يحدد الإسلام بالأعمال العبادية فقط ، وإنما هو نظام موسع يضم كل ما يحتاجه الإنسان فى أمور معاشه ومعاده، إضافة إلى هذا، يتطلب إقامة هذا النظام وجود جهاز تنفيذى، ولهذا فإن الخالق تعالى إلى جوار إرساله مجموعة القوانين أى الأحكام الشرعية، قد أقام كذلك حكومة وجهازا تنفيذيا وإداريا.

على هذا الأساس الحكومة الإسلامية هى حكومة القانون الإلهى المطبق على الشعب. وهذا هو الفرق الجوهرى للحكومة الإسلامية عن الملكية الدستورية أو الجمهورية. وفى حين أن نواب الشعب أو نواب الملك يقومون بالتشريع نجد أن سلطة التشريع وصلاحية التشريع فى الإسلام قد خص بها الله المتعال.

فى هذا الإطار، الحكومة عبارة عن جهاز تنفيذى لأحكام الشريعة التى بها أحكام وقواعد خاصة والقائم عليها قد حدد من قبل الشارع.

نفس الأحكام الاجتماعية قد جاءت على نحو يتطلب تنفيذها والعمل بها قيام حكومة ولأن تعطيل هذه الأحكام غير جائز فى أى زمان ينبغى تأسيس مثل هذا الجهاز التنفيذى أى الحكومة. على هذا النحو الحكومة التى يقصدها آية الله الخمينى (الدستورية الإسلامية):

الولاية السياسية فيها مستمدة من الولى الفقيه، والتنافس السياسى بين التيارات السياسية المخلصة للحكومة الإسلامية للحصول على سيادة الدولة المحدودة فقط فى تنفيذ القوانين ويهدف التنفيذ الأفضل لأحكام الإسلام وأوامر الولى الفقيه. هذا النوع من الحكومات، استبدادى من ناحية المضمون لأنه يقوم على قانون إلهى المنشأ قد منح من جانب الله للإنسان عن طريق النبى ويتولى تفسيره الفقيه. لكنه من ناحية التنفيذ غير استبدادى لأنه يعطى دورا فى تنفيذ القوانين والمنافسة السياسية لإرادة الشعب، بعبارة أخرى تنبع دستوريته من أساسين مختلفين، الأول تقيده بالشريعة وولاية الفقيه فى أصل القانون، والثانى تقيده بإرادة الشعب فى كيفية تنفيذ القانون، وبالقطع وقت الضرورة يتم تغليب رأى ولاية الفقيه حتى فى الحالة الثانية، لأنه فى التحليل النهائى يتم تحديد ولاية الأمة فى الإسلام من خلال الولى الفقيه.

الرؤية السابقة تضعف أساس وجود مؤسسة الملكية، ومن الناحية العملية ستؤدى إلى إلغاء مؤسسة الملكية، فوجود مؤسستين غير منتخبتين، أى مؤسسة الملكية ومؤسسة الدين سيخلق منافسة بينهما.

الحكام الجدد مروا بتجربة العهد البهلوى وشهدوا كيف استبعدت مؤسسة الملكية مؤسسة الدين من الصعيد السياسى، كانوا دائما قلقين من وقوعه مرة ثانية فقرروا إلغاء مؤسسة الملكية وصنع بديل لها تمثل فى مؤسسة الجمهورية تحت سيطرة الولى الفقيه، وأصبحت الانتخابات المتتالية مانعا لتراكم سلطة أصحاب المناصب ليزول هذا الخوف إضافة إلى أن هذا الأمر كان أكثر ملائمة للذهنية الثورية المسيطرة على المجتمع.

فى الجمهورية الإسلامية تقع مؤسسة الجمهورية تحت سيطرة مؤسسة ولاية الفقيه ومع كل هذا، تتمتع فكرة قبول الجمهورية كشكل للحكم بأهمية كبيرة من ناحية تطور الفكر السياسى الشيعى، لأنها أنهت العلاقة التاريخية بين مؤسسة الملكية ومؤسسة الدين، وفتحت أفقا جديدا، إضافة إلى هذا فقد نجح المجتمع المدنى من الناحية العملية لدرجة أنه جعل مؤسسة الجمهورية تعمل إلى حد ما فى اتجاه تحقيق أهدافه ومطالبه على الرغم من جميع العقبات والقيود.

فى العهد البهلوى كانت مؤسسة الدين قد استبعدت من الساحة السياسية على يد مؤسسة الملكية عن طريق سياسة التحديث المفروضة من قبل الدولة.

وما حدث فى الثورة الإسلامية فى الواقع هو أن مؤسسة الدين قامت باحتكار السلطة السياسية بعد إخراج مؤسسات الدولة من مخالب مؤسسة الملكية وأتباعها مستفيدة فى ذلك من الطاقة الثورية لدى الشعب.

لقد تم إلغاء مؤسسة الملكية وأقيم بدلا منها مؤسسة جمهورية تابعة لمؤسسة الدين لا تتمتع بتوارث السلطة كالمؤسسة الملكية، وليس لديها استقلال عن مؤسسة الدين مثل الجمهوريات العلمانية بحيث تستطيع تهديد السلطة المستردة لرجال الدين. فى الحقيقة لا توجد فى الجمهورية الإسلامية جمهورية وإنما مؤسسة ولاية الفقيه التى حلت محل مؤسسة الملكية بحيث أصبحت تتمتع بسلطة مطلقة أكبر بكثير مما كانت تتمتع به مؤسسة الملكية.

لقد أقيمت الجمهورية الإسلامية على أساس مجموعة من المفاهيم المتناقضة غير المتوافقة مع بعضها البعض مثل السيادة الإلهية وسيادة الشعب، والقانون والشريعة، والأمة، والملة، والحرية والفضيلة.

حتى أن هيكلية السلطة فى الجمهورية غير متوافق فى الأساس مع مقتضيات المجتمع المدنى، فثورة ١٩٧٩ منذ البداية سعت وراء هدفين متناقضين: الأول، مواجهة

السلطة المطلقة للدولة، الثانى، أسلمة إيران ومعاداة برنامج التحديث الثقافى الاجتماعى لعهد الشاه. لكن الخطاب الإسلامى بعد الثورة تحول إلى خطاب تسلطى يؤكد على الهدف الثانى بشكل أكبر.

المادتان الخامسة، والسابعة والخمسين من دستور الجمهورية الإسلامية تنصان على الطبيعة الإلهية للحكومة، والمواد أرقام ١٠١ ، ١١٠ ، ١١١ ، تؤكد الجانب الشعبى لها، على هذا الأساس مؤسسة الجمهورية فى حكومة الجمهورية الإسلامية هى أعلى مؤسسة ديمقراطية، لكن إلى جوار مؤسسة الجمهورية توجد مؤسسة ولاية الفقيه التى لها ماهية تقليدية، وهى التى أكسبت مؤسسة الجمهورية ماهية خاصة تختلف عن ماهيتها فى البنية الحديثة للسلطة.

وكما قلنا فى السابق فى نظام ولاية الفقيه، مؤسسة الجمهورية تابعة لمؤسسة الدين ولا تتمتع بالاستقلال والسلطة اللازمة، فصلاحية المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية والمجلس ينبغى أن تجاز من قبل المجلس الرقيب (صيانة الدستور).

الحقيقة أن مؤسسة الجمهورية والانتخاب الدورى لرئيس الجمهورية فى نظام ولاية الفقيه يستخدم كدرع واقى أو متلقى صدمات لولاية الفقيه من المجتمع المدنى حتى تخرج مؤسسة ولاية الفقيه من مجال الضربات المباشرة للمجتمع المدنى الإيرانى.

أما مجلس الشورى الوطنى الذى تغير اسمه فى عهد الجمهورية الإسلامية إلى مجلس الشورى الإسلامى، فهو المؤسسة الديمقراطية الثانية فى الجمهورية الإسلامية.

فى الدستور الذى أتت به الثورة الدستورية عام ١٩٠٦، أمران جديران بالذكر، الأول، أن مجلس الشيوخ الذى كان تحت سيطرة مؤسسة الملكية كان له حق التشريع أيضا، الثانى، طبقا للمبدأ الثانى المتمم لدستور ١٩٦٠م كان إشراف مؤسسة الدين على المجلس والقانون محدود بإشراف خمسة فقهاء جامعين للشروط وكان ينبغى أن يكونوا أعضاء فى المجلس، بعبارة أخرى قد تم السعى إلى أن يكون إشراف مؤسسة الدين على المجلس غير ناقض لمبدأ الديمقراطية.

فى الجمهورية الإسلامية أطيح بالأمر الأول مع إلغاء مؤسسة الملكية، وتزايد إشراف مؤسسة الدين على المجلس، ومن الناحية العملية وضع المجلس تحت سيطرة مؤسسة الدين.

يقول آية الله الخمينى فى كتاب ولاية الفقيه حول المجلس ووظيفته فى الحكومة الإسلامية: "الشارع هو وحده السلطة التشريعية فى الإسلام، وليس لأى شخص على الإطلاق الحق فى التشريع، ولا يمكن أن ينفذ أى قانون سوى حكم الشارع.

"لهذا السبب يوجد فى الجمهورية الإسلامية مجلس تخطيط وليس مجلسا تشريعيا بحيث يضع البرامج للوزارات فى ظل الأحكام الإسلامية، ويحدد مع هذه البرامج كيفية تنفيذ الخدمات العامة فى سائر أرجاء البلاد".

كما أنه ضمن إطار دستور الجمهورية الإسلامية، السلطات التشريعية للمجلس موكلة مباشرة على المجلس الرقيب (صيانة الدستور) الذى هو ممثل لمؤسسة الدين، وأعضاؤه يختاروا من قبل المرشد مباشرة، إضافة إلى ذلك فإن إجازة صلاحية المرشحين لانتخابات المجلس موكلة لمجلس صيانة الدستور.

على هذا النحو يعانى مجلس الشورى الإسلامى الذى هو ثانى مؤسسة ديمقراطية فى الجمهورية الإسلامية من انهيار المكانة، وماهيته مختلفة عن ماهية البرلمان فى البنية الحديثة للسلطة.

مجلس الخبراء كعنصر آخر فى بنية السلطة فى الجمهورية الإسلامية يتولى أمر الإشراف على أداء المرشد وعزله عند الضرورة، وفى الواقع طبيعة طبقية لأن أعضاؤه ينبغى أن يكونوا من نوع خاص من رجال الدين.

ينتخب أعضاء مجلس الخبراء من قبل الشعب، لكن الصلاحية العلمية والسياسية للمرشحين لانتخاباته ينبغى أن تجاز من المجلس الرقيب (صيانة الدستور)، بعبارة أخرى الهيئة التى لها حق الإشراف على المرشد تنتخب بشكل مباشر عن طريق المرشد.

فيما يتعلق بدور الشعب فى الحكومة الإسلامية يقول آية الله مصباح يزدى: الشعب لا يمنح أى مشروعية لحكومة الولى الفقيه، وإنما رأيه ورضاه يؤديان إلى وجودها".

بعبارة أخرى "الانتخابات فرصة للكشف عن المرشد لكن مشروعيته غير مستمدة منها. بناء على هذا فإن الرجوع للرأى العام أمر لازم لهذا السبب بحيث أنه عامل تحقق الحالمية الدينية.

طبقا لاعتقاد آية الله مصباح يزدى للانتخابات فائدتان، الأولى، هى أنها تجعل الشعب يعتقد أنه شريك فى النظام، وبالتالى يحصل النظام على دعم أكبر منه، الثانية، إحباط دعاية المخالفين للنظام المستندة إلى القول باستبداديته فى الجمهورية الإسلامية لم يطرح مفهوم المواطنة الذى هو مفهوم أساس للدولة الحديثة، فى أن المفهوم المحورى للجمهورية الإسلامية هو مفهوم الأمة المتعلق بالخطاب التقليدى للسلطة.

الجمهورية الإسلامية تقسم المواطنين إلى مجموعتين

مسلمين وغير مسلمين ومن بين غير المسلمين تعترف أيضا بالزردادشتيين واليهود والمسيحيين كأقليات دينية. وقد تم تحديد تواجد الأقليات الدينية فى مجلس الشورى الإسلامى بخمسة مقاعد إضافة إلى هذا، وقد تم تحديد المشاركة السياسية للنساء فى مستويات محددة.

بالإضافة إلى الموضوعات السابقة، يطاح بمبدأ الفصل بين السلطات الذى هو من خصائص الدولة الحديثة فى إطار الجمهورية الإسلامية، وحل بدلا منه مبدأ تقسيم السلطة.

طبقا لقول آية الله مصباح يزدى، "كل الأمور المتعلقة بالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية تستمد شرعيتها من رضا الولى الفقيه الذى هو نائب إمام الزمان".

يقول آية الله منتظرى فى توصيف مكانة المرشد وعلاقته ببقية المؤسسات "على الرغم من أن المرشد له إشراف تام على جميع السلطات وبمنزلة رأس الهرم ولذلك فهو فى النهاية مسئول ومكلف".

على هذا النحو ترتيب بنية السلطة فى الجمهورية الإسلامية احتكارى فى الأساس وفى يد طبقة خاصة من رجال الدين.

تتمتع العناصر الديمقراطية بدور محدود على هامش السلطة السياسية التى يمكن فى ظروف مناسبة تعظيمه من الناحية العملية تبعا لتوازن القوى السياسية داخل المجتمع.

هذا التحول المحدود يمكن أن يضفى صفة الإزدواجية على بنية السلطة فى الجمهورية الإسلامية، لكن فى الإجمال يستخدم كدرع دفاعى لبلايا نظام ولاية الفقيه لأن ذلك سيسمح بإخراج النظام من المواجهة المباشرة مع الشعب والمجتمع المدنى ولو كان بتغيير أو التضحية بشخصياته غير المحورية فى القطاع الجمهورى لنظام الثورة الإيرانية على الرغم من قيامه على أساس تعبئة جماهير الشعب لكنها ليست ديمقراطية فى الماهية بسبب السيادة الدينية على المفاهيم السياسية.

فى المرحلة الأولى تم هذا التحول استنادا للقوة الكاريزمية لمرشد الثورة، لكن فى المراحل التالية تدعم هذا التوجه من خلال ترسيخ السلطة المطلقة وتعميق تمركز السلطة، وفى مرحلة رئاسة خاتمى تحدى التيار الإصلاحى البنية المطلقة للحكومة وسعى إلى تدعيم العناصر الديمقراطية فى بنية السلطة فى إطار دستور الجمهورية الإسلامية، والدفاع عن سيادة القانون وتدعيم مؤسسات المجتمع المدنى، لكن هذا التحرك تم مواجهته والقضاء عليه بسرعة من خلال قيود الدستور وبنية السلطة من داخل النظام.

فجوة جديدة فى الجناح المحافظ

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ■ ٢٠٠٧/١٠/٨

مع إعلان التعاون الكبير لائتلاف الأصوليين مع الطيف المقرب من محسن رضائى والأصوليين المستقلين ابتعد طيف أنصار حكومة أحمدى نجاد مرة ثانية عن ائتلاف الأصوليين، وبهذا الشكل من المحتمل أن تتكرر الفجوة التى حدثت فى الانتخابات المحلية الماضية وأدت إلى تقديم قائمة منفصلة من جانب الأصوليين وأنصار أحمدى نجاد فى انتخابات المجلس الثامن أيضاً.

وقد قامت جبهة الأصوليين المتحدة على مدى الأشهر الماضية بمشاورات واسعة النطاق لإرساء التوازن بين ثلاثة أطياف الطيف التقليدى وطيف أحمدى نجاد وطيف قاليباف. وفى آخر مسعى لهم لتهدئة انتقادات الطيف المقرب من قاليباف "أنصار التعمير الجهاديين" وممثلى الأصولية المنتقدين لأحمدى نجاد فى المجلس السابع "الأصوليون المستقلون" والأنصار السابقين لأحمدى نجاد الذين انفصلوا الآن عن طيف أنصار الحكومة التاسعة "أنصار التعمير الشباب" واجهوا مقاومة شرسة من الأنصار الحاليين للحكومة. هذا الوضع من المحتمل أن يكرر تجربة المحليات وقد بدأ هذا الأمر أكثر وضوحاً الآن بالمقارنة بالعدة أشهر الماضية.

هذا فى حين أن أنصار الحكومة لازالوا لم يظهروا اعتراضهم فى هذا الصدد بشكل علنى ولا زالوا يعقدون الأمل على أساس الوضع السابق بأن يكون وزن أنصار أحمدى نجاد فى القوائم الأصولية أكبر من الطيفين التقليدى والمنتقد للحكومة التاسعة. الأمر الذى يبدو بعيد للغاية مع أحداث العدة أيام الأخيرة.

وبعد النجاح النسبى لقائمة الأصوليين والهزيمة الثقيلة لأنصار "الخدمة الطيبة" فى الانتخابات المحلية أصبح تقارب الطيف الحكومى للأصوليين أكثر من ذى قبل من الطيف التقليدى. وعلى الرغم من أن الفجوة بين الطيفين الأصوليين المؤيد لأحمدى نجاد والمنتقد للحكومة لا زالت مستمرة وتفاقمت إلا أن الطيف اليمينى التقليدى الذى له أغلبية المجلس السابع ويسيطر إلى حد ما على محورية التيار الأصولى قد أمسك بإدارة هذا التيار أكثر من ذى قبل وحافظ فى هذا الإطار على تقاربه مع الطيف الداعم لأحمدى نجاد. لكن هذا الائتلاف سيتفتت بشدة وستزيد الانتقادات المتتالية لأداء الحكومة التاسعة بسبب وجود العديد من المشكلات والأزمات مثل محاصصة البنزين والعجز عن احتواء التضخم والغلاء غير المسبوق فى الإسكان والبضائع.

فى المرحلة الأولى صارت الأطياف الصغيرة من نصيب أنصار الحكومة فى قوائم الأصوليين والذى لم يكن محدداً حتى أنهم انتقدوا الأحادية الجانب والاحتكار فى ائتلاف الأصوليين، وفى المرحلة التالية خلقوا الانقسامات التى تبدو مفتعلة فظهر تيار "حزب الله" و"الأصوليون المستقلون" والأصوليون المتطورون" و"الأصوليون الإصلاحيون" و"أنصار التعمير الجهاديين" و"الخادمون المستقلون" و"أنصار التعمير الشباب" وعدة مسميات أخرى، وانتقدوا مجمل التيار الأصولى وأسلوب الائتلاف فيه، لكن كان هدف كل هذه الانتقادات فى الحقيقة التيار المقرب من حكومة أحمدى نجاد.

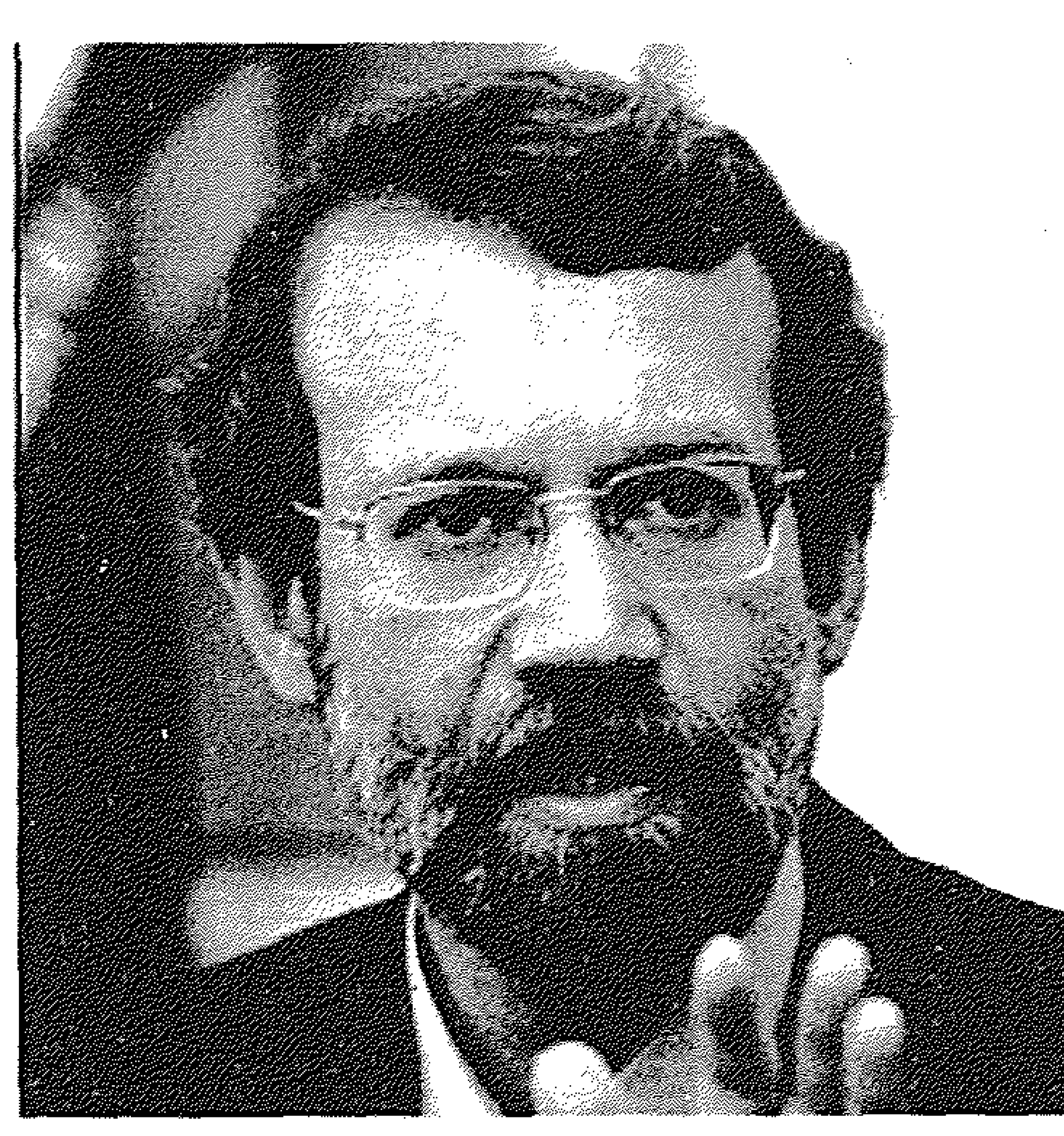
وكانت الخطوة التالية للأصوليين الابتعاد عن الطيف المؤيد لأحمدى نجاد والحكومة التاسعة وإعلان استراتيجية "مظلة الأصولية الشاملة" التى طرحت بشكل رسمى على لسان آية الله مهدوى كنى الوجه التقليدى فى الأصوليين والمتحدث باسم الطيف التقليدى الأصولى "ائتلاف خط الإمام والزعامة" والتى وصفها فيما بعد بأنها "نعمة بالنسبة للأصوليين" ثم تكرر هذا الاصطلاح مرات على لسان الناشطين الأصوليين داخل وخارج الائتلاف لدرجة أن وصل الأمر على مدى الأسابيع الأخيرة للقيام بمشاورات مكثفة لزيادة الأطياف التى قد أصبحت أكثر بعداً عن الحكومة وبقيت خارج الائتلاف لدخول ائتلاف الأصوليين ولم يستطيع المقربون من أحمدى نجاد التصدى لهذا الأمر.

ويمكن اعتبار إفطار المجلس السابع الذى حضره كثيرون من النواب والناشطين فى مختلف الأطياف الأصولية نقطة بداية انفصال الطيف المؤيد لحكومة أحمدى نجاد عن مجموعة الأصوليين، وفى هذه الجلسة التى كان يديرها أحمد توكلى "النائب الأصولى البارز" الذى كان يدعم قاليباف فى الانتخابات الرئاسية" و"على رضا ذكانى" "النائب الأصولى بالمجلس ومؤسس طيف الأصوليين المتطورين تحت دراسة برامج الأصوليين الانتخابية وتم التأكيد على ضرورة "الوحدة بقدر أكبر" بالنسبة للأصوليون فى انتخابات المجلس. والوحدة بشكل أكبر ليس لها معنى هنا سوى توسيع دائرة الائتلاف لصالح الأطياف التقليدية والمنتقدة للحكومة على حساب أنصار أحمدى نجاد، وفى اليوم التالى لهذه الجلسة قال ربانى المتحدث باسم الأصوليين المستقلين: "بناء على المشاورات التى تمت على مدى العدة أيام الماضية أصبحت هناك إمكانية كبيرة لائتلاف بين عدة مجموعات أصولية أساسية ومن المحتمل أن يصل الأصوليون المستقلون مع جبهة الأصوليين المتحدة إلى نتيجة". وأضاف "تقريباً فإن الأغلبية القريبة من الإجماع من الجماعات الأصولية تتقارب فى وجهات النظر والتصورات، ومن غير المبرر ألا يستطيعوا أن يصلوا إلى وحدة بسبب "اختلافات جزئية".

دلالات استقالة لاريجانى

■ محمد حسين روانبخش ■ مردم سالارى "الديمقراطية" ٢١/١٠/ ٢٠٠٧

منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر سابقة يوم أن قبلت استقالة وزير الصناعة وعين خليفة له أيضاً أعلن غلام حسين الهام باعتباره المتحدث باسم الحكومة أمام الصحفيين عدم علمه بموضوع هذه الاستقالة فأثار بهذا الشكل تعجب الجميع، وبالمقابل استطاع أن يعوض ذلك عندما أعلن خبر استقالة على لاريجانى من أمانة المجلس الأعلى للأمن القومى وتعيين سعيد جليلى أحد نواب وزارة الخارجية خليفة له لأول مرة فى جمع من الصحفيين.



وهذه المرة قد اثار بشكل مختلف تماماً تعجب كل المراقبين السياسيين، فبينما أعلن الهام خبر أن على لاريجانى من المقرر أنه على أعتاب لقاء مهم مع خافيير سولانا منسق الاتحاد الأوروبى "وبعبارة أكثر صحة العالم الغربى" وعلى الرغم من أنه منذ شهور وهناك أخبار تقول على احتماله اعتزال المحادثات النووية وهناك شواهد أيضاً تفيد انخفاض نشاطه بشكل ملحوظ وأحاديثه وإعلان مواقف طهران مع هذا لم يشاهد مؤشراً واحداً على مثل هذا التغيير فى مسئولية فريق المحادثات النووية الإيرانى. بالنظر إلى شخصية لاريجانى وأن محمود أحمدى نجاد لا يستطيع بمفرده أن يكون متخذ قرار تغييره كانوا يعتبرون احتمالية مثل هذا التغيير قريبة من الصفر.

وعلى لاريجانى بعد تغيير الحكومة فى عام ٢٠٠٥ أصبح بديلاً لحسن روحانى ومع تعيينه فى أمانة المجلس الأعلى للأمن القومى تولى الإشراف على فريق المحادثات النووية. وأصبح فريق المحادثات الجديد برئاسته بديلاً للفريق الذى كان على لاريجانى واحداً من المنتقدين لأدائه ولا زالت جملته المشهورة بخصوص أحد اتفاقيات إيران مع الترويكا الأوروبية "قدمنا لؤلؤة وأخذنا حلوى" لازالت من أشهر العبارات على الساحة السياسية فى الأعوام الأخيرة. ومن الممكن تقسيم فترة تولى على لاريجانى مسئولية هذا المنصب إلى ثلاثة مراحل محددة استمرت المرحلة الأولى حوالى عشرة أشهر تقريباً، وفيها غير اتجاه محادثات إيران من الحوار مع الدول الأوروبية الثلاث "فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا" إلى الحوار مع الصين وروسيا. وفى العاشر من مرداد ٢٠٠٥ قال جواد لاريجانى أن "المحادثات مع ثلاثة وحوش دولية كان فضيحة سياسية" وفى ٢٤ مرداد أصبح على لاريجانى أمينا للمجلس الأعلى للأمن القومى حتى ينفذ وجهة نظر أخيه هذه، وفى ٤ من شهر يور ٢٠٠٥ قال "لماذا نتحادث مع الدول الأوروبية الثلاث فقط" وعلى هذا الأساس بنى المحادثات النووية. وفى نفس الشهور الأولى دار الحديث عدة مرات عن مشروع روسيا النووى. كان الروس يدعون أنهم قد قدموا مشروعهم لإيران وكان المسئولون الإيرانيون يبدون عدم المعرفة بهذا المشروع، وفى النهاية أيضاً قالوا: أنه قد كتب فى رسالة من سطر ونصف عن ذلك الشئ.

وفى بداية عام ٢٠٠٦ تحدث على لاريجانى عن المحادثات مع أمريكا بخصوص العراق فقط. ويمكن اعتبار بداية المرحلة الثانية من نشاط على لاريجانى من ذلك الوقت فى ١٥ خرداد ٢٠٠٦ جاء خافيير سولانا منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى باقتراح أوروبا الجديد إلى إيران ووضع على مائدة إيران الحزمة الجديدة ٥ + ١ وعلى الرغم من أنه لم يكن موضع استحسان من المسئولين الإيرانيين إلا أنه كان بداية جديدة من المحادثات بين إيران وأوروبا فى ٢٠ خرداد أعلن منوشهر متكى "أننا سنقدم أيضاً حزمة من المقترحات لأوروبا". وهذا الكلام على الرغم من أنه يحمل مفهوم عدم قبول الحزمة المقترحة إلا أنه كان يحمل فى طياته مفهوم استمرار المحادثات أيضاً.

والتقى لاريجانى بعد زيارة سولانا لطهران بهذا المسئول عدة مرات وتبنى نواب هذين المسئولين المحادثات فى عدة مراحل أيضاً. فى ٣١ مرداد ٢٠٠٦ اليوم الذى بناءً على ما أعلنه لاريجانى كانت إيران سترد على حزمة (٥ + ١) إلا أنه قبل ذلك تقريباً كان قد أتضح للجميع ما هو رد إيران فقد كان أهم مطلب لحزمة (٥ + ١) هو تعليق التخصيب وكان أهم كلام لإيران عدم

التعليق، مع كل هذا كان الحديث عن هذا الموضوع مختلفاً من جانب على لاريجانى ومحمود أحمدى نجاد وربما كان هذا الأمر هو أولى بوادر التغيير الذى نشاهده هذه الأيام، فعلى مدى عام ٢٠٠٦ كلما كانت تكثر تصريحات محمود أحمدى نجاد بخصوص القضايا النووية وتظهر نشاطات مثل إرسال مجتبى ثمرة هاشمى للتفاوض بشكل مستقل مع شيراك كلما كان وجود ونشاط وتصريحات على لاريجانى أقل.

بدأت المرحلة الثالثة من فترة تولى على لاريجانى مسئولية المحادثات النووية منذ النصف الثانى من عام ٢٠٠٦ حيث لم يعد تواجده الباهت فى الأخبار والمحادثات بالشيئ الخافى عن رؤية السياسيين، وكان عادياً للغاية أن يتم إعلان مواقف إيران النووية عن طريق محمود أحمدى نجاد ومتكى وفقط كانت تصدر عن على لاريجانى من حين لآخر كلمات بسيطة مثل يرقص الغربيون فى المحادثات النووية رقصاً دبلوماسياً.

وعلى مدى الأشهر الأخيرة كانت المحادثات النووية مقصورة على لقاءات جواد وعبدى وهاينون نائبى لاريجانى والبرادعى، وبعد فترة طويلة أذيع أخيراً نبأ عن لقاء جديد بين لاريجانى وسولانا، لكن أهم الأخبار النووية فى الأسبوع الأخير بخصوص وجود بوتين فى إيران وسمع على لسان على لاريجانى أنه من المحتمل أن يكون آخر خبر حيث قال: زيارة بوتين لإيران على الرغم من أنها لحضور جلسة قادة دول بحر قزوين لكن كان من الواضح أنه بالنظر إلى أهمية ملف إيران النووى وطرحه فى مجلس الأمن والمهلة التى حددت لا يمكن أن تكون زيارة بوتين قاصرة على هذا الموضوع فقط، فعلى لاريجانى الأربعاء الماضى بعد زيارة بوتين اعتبر بوتين حاملاً لرسالة نووية وتم تكذيب هذا الموضوع غداة ذلك اليوم من جانب محمود أحمدى نجاد.

والآن قد أصبح سعيد جليلى خليفة لعلى لاريجانى وهو الشخص الذى يقوم بتنسيق كامل مع الحكومة وأحمدى نجاد. ومعروف أنه كان مقترح كتابة رسالة من أحمدى نجاد إلى قادة دول العالم، الرسائل التى كتبت لبوش وشيراك وميركل، ومن المؤكد أنه لم يرد عليها ولكن بنيت عليها دعايا كثيرة بل أن أحمد جنتى فى خطبة صلاة الجمعة وصف الرسالة لبوش بأنها "إلهام" لكن الآن وبعد مرور عام لم يتحدث أحد عن تلك الرسائل. مع كل هذا لو أن موضوع جليلى - بأنه مقترح هذه الرسائل، صحيح يجب القول أن هناك تشابها فكرياً وسلوكياً قوياً بينه وبين أحمدى نجاد، واستقالة أو تنحيه لاريجانى هى حلقة أخرى فى سلسلة انقسام الأنصار الأولى لحكومة أحمدى نجاد، وانضم لاريجانى إلى خوش وأفروغ وفرهادرهبر وبرويزكاظمى وأحمد توكلى وآخرين ازدادت الفجوة الفكرية بينهم وبين مجموعة الحكومة بمرور الوقت، ولم يعد بالإمكان وضعهم بسهولة إلى جانب الحكومة وانضموا إلى تكتل الأصوليين الذين لم يكونوا منذ بداية حكومة أحمدى نجاد إلى جانبها. مع كل هذا يجب القول أن لاريجانى يتمتع بوزن أكبر بالنسبة للباقين. فالإذاعة والتليفزيون فى عهده كانت من أهم الوسائل التى قدمت أحمدى نجاد للشعب. وقد كان على مدى انتخابات الدورة التاسعة من رئاسة الجمهورية المرشح الأساسى للأصوليين ومجلس تنسيق قوى الثورة ولازال حتى الآن أحد الخيارات الأساسية للمحافظين التقليديين للترشح فى الانتخابات التالية، وكان المتحدث باسم الحكومة قد قال أن سبب استقالة لاريجانى من أمانة المجلس الأعلى للأمن القومى "مشاكل شخصية".

مثل هذا الإعلان يجعل معانى الاستقالة تتداعى إلى الذهن، كما أن صمت لاريجانى يقوى من هذه المعانى، لكن وبغض النظر عنها فإن هذا الموضوع يخلو من ظن أن التفاعل داخل الحكومة قد بات أكثر ضيقاً وهذا الموضوع لا يبشر بخير للحكومة القادمة.

إيران .. لماذا

أحمدى نجاد فى أمريكا

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

لم يثر أحد من الملوك والرؤساء الذين حضروا اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك، فى أية دورة من دوراتها ضجة مثل التى أثارها الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد هذه المرة، سواء بمظاهر الحضور، أو بالكلمة التى ألقاها، أو بطلب زيارة أثر البرجين الذين دمرا فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر، أو باللقاء الذى أجراه مع الصحف ووسائل الإعلام الأمريكية، وأخيرا بلقائه مع أعضاء هيئة التدريس فى جامعة كولومبيا الأمريكية.

لقد كان الرئيس الإيرانى يستهدف من زيارته للولايات المتحدة الأمريكية عدة أشياء، أهمها: أولا: أن يسمع ممثلو العالم فى الجمعية العامة للأمم المتحدة الموقف السياسى الرسمى لإيران، ويبين لهم عدم تعارضه مع قيم ونصوص ومواثيق المجتمع الدولي، ثم يطالبهم بوضع العدالة فى العلاقات الدولية موضع التنفيذ. ثانيا: أن يسمع المجتمع الأمريكى من خلال النخبة والمثقفين ورجال الإعلام الحقائق المتعلقة بتصريحاته، ويظهر الجانب الطيب من صورته من ناحية، ومن صورة النظام الحاكم فى إيران من ناحية أخرى، ويجعلهم يعيدون النظر فيما تروجه أجهزة الإعلام حول السياسة الإيرانية. ثالثا: أن يستجلب دعم واستثمارات الإيرانيين المقيمين فى الولايات المتحدة الأمريكية، للنهوض بالاقتصاد الإيراني، وتزويد إيران بالتقنيات الحديثة. رابعا: أن يوسع الجبهة المدعمة لإيران والمناهضة للسياسة الأمريكية فى أمريكا اللاتينية. فهل حقق أحمدى نجاد أهدافه من الزيارة؟

وصل أحمدى نجاد إلى نيويورك فى الساعات الأولى من صباح الاثنين الموافق ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٧م، واستقبلته البعثة الإيرانية فى مقر الأمم المتحدة، ودعته إلى مأدبة إفطار، وقد صرح لهم أحمدى نجاد أن الشعب الإيرانى شعب حضارى دائما وصديق لسائر الشعوب، ولم تكن لديه نية أبدا للعدوان على أى بلد، وفى المقابل لم يسمح لأحد بتضييع حقوقه، ثم عرض الرئيس الإيرانى إنجازات بلاده التاريخية، ثم إنجازات حكومته سياسيا واقتصاديا وتحولات قضية الملف النووى الإيراني، مؤكدا عدم خضوع إيران للتهديدات، وإصرار إيران على الاستمرار فى تخصيب اليورانيوم واستمرار الاستفادة بالتقنية النووية، مركزا على وحدة الإيرانيين فى الداخل والخارج حول أهداف الثورة والنهوض بالبلاد، مشيرا إلى رعاية الإيرانيين فى الخارج من خلال المجلس الأعلى لشئون الإيرانيين فى الخارج، ومطالبا إياهم بالتعاون مع الحكومة، ومرحبا بكل فكرة، أو مشروع استثمارى يقدمونه لوطنهم، شارحا برنامج سفره، ورغبته فى الحوار مع النخبة الأمريكية، ومع رؤساء الدول المشاركة فى اجتماع الجمعية العامة.

وقد تحدث أحمدى نجاد إلى الصحفيين الأعضاء فى نادى الصحافة فى واشنطن من خلال الدائرة المغلقة للتليفزيون، مشيرا إلى حقوق الأقليات الدينية فى إيران وخاصة اليهود وفق الدستور الإيراني، ومؤكدا على خطأ ماتروجه بعض التقارير حول الحريات فى إيران، مطالبا إياهم بزيارة إيران للوقوف على الحقيقة، مؤكدا أن كل ماينشر عن انتهاك حقوق الإنسان فى إيران، وانتهاك حقوق المرأة وقتل الصحفيين والتدخل فى شئون العراق كذب محض.

أشار أحمدى نجاد إلى منع الحكومة الأمريكية له من زيارة آثار برجى التجارة، اللذين دمرا فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر، مؤكدا أنه كان يريد تقديم واجب التحية للقتلى والعزاء لذويهم. كذلك أشار إلى دعوة جامعة كولومبيا له بالحضور وقبوله الدعوة، وهو ما أثار غضب البعض من وسائل الإعلام وتحريضها على الاعتراض، وتجمع المعارضين الإيرانيين فى

الخارج حول جامعة كولومبيا للتظاهر ضده، ووصفه بأنه مؤسف، لأن من الضروري أن نسمع بعضنا، متسائلا لماذا لا يريد البعض أن يسمع خطابنا؟ أو أن يصل إلى مسامع الشعب الأمريكي؟، ثم أعلن صراحة مخالفته للأسلوب الذي تدير به حكومة أمريكا العالم، وأن لديه مقترحات تساعد في تنفيذها على إقرار السلام والصداقة والعدالة. ويفضل الرئيس الإيراني عدم العودة لتاريخ العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، لأنه ليس في مصلحة مستقبل العلاقات بين البلدين، معددا أعمال الظلم التي مارستها الولايات المتحدة ضد الشعب الإيراني، معربا عن أمله عن أخبار طيبة وسلمية تنقل إلى العالم.

رغم المسرحية الهزلية التي قدمت من جانب المسئولين في جامعة كولومبيا لتشويه صورة الرئيس الإيراني، وبما يخرج عن التقاليد الجامعية، فقد أصر أحمدي نجاد على المضي فيما استهدفه، فصبر على ما أوذي واتسع صدره لكل الاعتراضات، وتحدث إلى الجميع في هدوء. أكد أحمدي نجاد في خطابه بجامعة كولومبيا أن قصر العلم على العلوم التجريبية ظلم للعلم، لأن الإنسان له أبعاد مختلفة، وشئون تهديه لا تحد بالعلوم التجريبية، مؤكدا أن كثيرا من الحروب وقعت بسبب هذه الآفة. وأشار أحمدي نجاد إلى أن الإنسان يتكون من روح وجسد، وأن العلم غذاء الروح، وأنه نور يضيء الروح ويهدي الإنسان، وقد عرف الله الرسل على أنهم معلمون وهداة، وأبدى أحمدي نجاد أسفه من أن العلم أصبح في خدمة السياسة والقوة والسلطة لنهب الشعوب وإرعابها، مشيرا إلى صنع واستخدام الأسلحة النووية والميكروبية والكيميائية. وانتقد أحمدي نجاد انحصار العلم في عدة دول قوية، لاتريد أن تفيد المجتمع البشري، وتستخدمه لإضاعة حقوق الشعوب، وهو ما يتنافى مع معنى العلم.

وتطرق أحمدي نجاد إلى الظلم الذي عانى منه الشعب الفلسطيني طيلة ستين عاما، والشعار التوسعي الذي يرفعه الكيان الصهيوني، طارحا سؤالين، باعتباره أستاذا جامعيا، حول محرقة اليهود على يد النازي، ولماذا لا يدرسون هذه الواقعة علميا؟، وحتى مع التسليم بوقوع هذه الحادثة فهل وقعت في فلسطين أم في أوروبا؟! ومشيرا إلى أن الفلسطينيين لا علاقة لهم بهذه الحادثة، فلماذا القصاص منهم؟، وأشار الرئيس الإيراني إلى اقتراح إيران لحل القضية الفلسطينية، وهو استفتاء حر لجميع المواطنين من مسيحيين ويهود ومسلمين لتقرير مصيرهم، وهو ما يتفق مع منشور الأمم المتحدة، مع عدم التدخل في شئون الشعب الفلسطيني، وعدم منح الصهاينة أسلحة بمليارات الدولارات.

وتطرق الرئيس الإيراني إلى الملف النووي الإيراني مؤكدا عضوية إيران في الوكالة الدولية خلال ٣٣ عاما، وتعاونها مع الوكالة طوال هذه المدة، وللأعضاء الحق في الاستفادة من تقنية الوقود النووي، وليس هناك ما يمنع هذا الحق ولا مفتشي الوكالة، وأن إيران تعترف بحق الوكالة الدولية في الرقابة والتفتيش، وهي تتعاون معها، وهذا وارد في تقاريرها، لكن الدول الثلاث الكبرى تسعى لحرمان إيران من هذا الحق، وقد كان لإيران اتفاقات مع هذه الدول، ولكنها نقضتها من جانب واحد، وهو ماجعل إيران تخسر مليارات الدولارات، فما الذي يضمن تنفيذها لأقوالها؟! وإيران تتعرض للحصار طوال ٢٨ عاما، في حين أنها تريد حقها لا أكثر ولا أقل.

وأشار أحمدي نجاد إلى أحداث جامعة كولومبيا، مؤكدا أنها قد خطط لها من قبل، وأنهم أخبروه ليلتها أنهم لن يستطيعوا حمايته في هذا اللقاء، وتساءل مستغربا: كيف لدولة تدعي حماية الأمن والسلام العالميين أن لا تستطيع توفير الأمن لقاعة داخل إحدى جامعاتها؟! وهو يعتبر ذلك مبررا لمنعه من الحضور، رغم أن كان مدعوا، أو على الأقل لإصابته بالتوتر، فلا يستطيع أن يسيطر على كلامه، أو أو يضطرب الموقف، فلا يستطيع أن يوصل رسالته. مؤكدا أن كثيرا من الطلاب الأمريكيين والإيرانيين كانوا حريصين على حضور اللقاء، ولكنهم منعوا من الحضور، وطلبوا من كل من يريد المداخلة تليفونيا أن ينتقد الموقف الإيراني. وأشار إلى أنه رغم هذا التخطيط، فقد تبينوا بعد عدة ساعات الأخطاء التي وقعوا فيها.

لقد أجاب أحمدي نجاد على كل الأسئلة التي وجهت إليه دون أن يعتذر عن عدم إجابة أي سؤال، ولم يناور في إجابته، خاصة فيما يتعلق باتهام إيران برعاية الإرهاب، مؤكدا أن إيران في عهد الجمهورية الإسلامية قد عانت من الإرهاب أكثر من أية دولة أخرى، مشيرا إلى اغتيال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء واثنين وسبعين من كبار قادة النظام وأركانه، وبما لا يقل عن ألف شخص خلال أقل من ستة أشهر، من قبل جماعة (مجاهدي خلق) مازالت تحت حماية الولايات المتحدة الأمريكية، ويتمتع معسكرها في العراق بحماية القوات الأمريكية، مؤكدا أن إيران عانت من الإرهاب وتريد القضاء على الإرهاب.

كما أجاب عن سؤال حول نقض حقوق الإنسان في إيران، وخاصة المرأة والأقليات، فأكد أن المرأة في إيران تتمتع بكل حقوقها، وأن اثنين من مساعدي الرئيس من النساء، وهناك عدد من النسوة أعضاء في البرلمان، وفي قيادة الجامعات والمراكز العلمية والبحثية، وكذلك في الساحة السياسية. وحول إعدام المسجونين، قال

أحمدى نجاد إنهم من تجار المخدرات الذين دمروا ملايين الشباب، فهل يكافئونهم فى أمريكا أم يعدمونهم! حقيقة أن إعدامهم يتم فى ملأ عام محدود، ولكنه وفق الشريعة الإسلامية من أجل العبرة والعظة، وهو ما تفعلونه قانونيا فى أمريكا. وقد نفى أحمدى نجاد وجود الانحراف الجنسى فى إيران فكيف يبحثونه وهو غير موجود أصلا.

دافع أحمدى نجاد بطبيعة الحال عن المشروع النووى الإيرانى مشيرا إلى أن تخصيب اليورانيوم لن يتجاوز نسبة ٥٪، وهو ما يجعل المشروع الإيرانى فى إطار معاهدة حظر الانتشار النووي، وغير مخالف للائحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التى تباشر الآن مباحثات جادة مع إيران حول هذا المشروع وشفافيته، وقد أشارت تقارير الوكالة إلى عدم وجود أى انحراف للمشروع النووى الإيراني، فضلا عن أن إيران تعلن دائما أنها تعارض صناعة واستخدام القنبلة النووية، وتعتبرها حرام شرعا.

وحول العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أكد الرئيس الإيرانى أن إيران ليس لديها مانع من التفاوض مع الولايات المتحدة حول العلاقات بدون شروط مسبقة، وأن أمريكا هى التى تضع العراقيل فى سبيل ذلك، وأشار الرئيس الإيرانى إلى تعاون إيران والولايات المتحدة فى أفغانستان والعراق من أجل السلام والأمن والاستقرار فى المنطقة، مؤكدا أنه إذا اعترفت أمريكا بالحقوق المشروعة للشعب الإيرانى فسوف تكون أفضل أصدقائه.

وفى نهاية حديث الرئيس قدم الدعوة للأساتذة الأمريكيين لزيارة طهران، مؤكدا أنه عندما تقدم إيران الدعوة فإنها تستجيب لمطالب الضيف فى برنامج زيارته، ولا تضع قيدا على حديثه أو تصريحاته. وهو بذلك يسبب إحراجا وتأنيبا للأمريكيين على سوء معاملتهم له، وتجاوزهم حقوق الضيف.

وقد اعتبر كل من الأصوليين والإصلاحيين الإيرانيين أن الرئيس أحمدى نجاد كان موفقا فى هذا الحدث، وأنه حقق النتائج المرجوة منه بصبره ولباقته وحسن عرضه للأمور، وصدقه وصراحته وعدم تردده فى الإجابة على الأسئلة التى طرحت عليه، وقد أشاد عطاء الله مهاجرانى أحد أقطاب الإصلاحيين بالرئيس أحمدى نجاد، وانتقد بشدة رئيس جامعة كولومبيا على سوء سلوكه وتصريحاته ووصفه أحمدى نجاد بأنه ديكتاتور أحمق، واعتبر أن إسرائيل كانت الخاسر الأول إلى جانب رئيس جامعة كولومبيا من هذا اللقاء. كذلك أشاد أعضاء مجلس الشورى الإسلامى بحسن تصرف الرئيس أحمدى نجاد، وحسن عرضه لقضايا بلاده، وهو ما رفع من رصيد الرئيس لدى الشعب وممثليه البرلمانيين. كما وقف الإعلام الإيرانى بمختلف توجهاته موقفا طيبا من رئيس الجمهورية مشيدا بمواقفه وحسن تصرفه ولباقته، مؤكدا فشل التخطيط الصهيونى فى تشويه صورة إيران ورئيسها، مشيرة إلى تصريح جون بولتون مندوب الولايات المتحدة السابق فى الأمم المتحدة الذى أكد أن أحمدى نجاد قد حصل من هذا اللقاء على ما كان يريد، إضافة إلى أن بعض الكتاب الإيرانيين قد اعتبروا حديث أحمدى نجاد فى نيويورك نوعا من تصدير الثورة الإسلامية إلى الولايات المتحدة، وأن أحداث جامعة كولومبيا ساعدت الرئيس على رسم صورة طيبة له لدى الرأى العام الأمريكي، كما أكدوا على نجاح مسعاه فى الاستفادة من ربط الإيرانيين المقيمين فى أمريكا ببلدهم الأم ودعمهم لها، والترويج للسياحة فى إيران.

لقد حاول أعداء أحمدى نجاد فى الداخل أن يشوهوا الصورة الطيبة التى اكتسبها من زيارته للولايات المتحدة، من خلال محاولاتهم إفساد لقائه مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب بجامعة طهران، بمناسبة بدء العام الدراسى فى إيران، سواء بتأجيل الزيارة أو بالنيل من شخصه، ولكن أحمدى نجاد أصر على إقامة هذا اللقاء، مؤكدا أنه يفتح صدره لمعارضيه فى الداخل، كما صبر على أعدائه فى الخارج، وقد استطاع أيضا أن يخرج من لقاء جامعة طهران مرفوع الرأس، وأن يحبط محاولات أعدائه إفساد إنجازاته التى حققها فى الولايات المتحدة.

تحركات القاعدة الجديدة فى باكستان

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٩/٢٤

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، اختفى مثلث (إسلام أباد - كابول واشنطن)، وتفرق أعضاء القاعدة فى أنحاء مختلفة فى الشرق الأوسط والعالم. وقد استأنف بعض زعماء القاعدة أنشطتهم رغم ملاحقة الولايات المتحدة لهم مثل بن لادن.

وقد ذهب البعض الآخر منهم إلى العراق تحت رقابة بعض الدول العربية وبدعم تسليحى من الولايات المتحدة، وكانت الأوضاع مضطربة فى بغداد وبعض المدن العراقية الأخرى.

وكان وقوع أحداث المسجد الأحمر فى باكستان تشير إلى بداية تحركات متشددة ضد حكومة (برويز مشرف)، واختار الكثير من أعضاء تنظيم القاعدة الإقامة فى المناطق الشمالية لباكستان.

وانشغل زعماء القاعدة فيها بتنظيم قواتهم بغرض محاربة الجيش الباكستانى أو قوات الناتو.

على الجانب الآخر فقد استعد الجيش الباكستانى لهذه المواجهة واحتمالات وقوع هجمات من جانب تنظيم القاعدة، وكانت الرسالة الأخيرة لأسامة بن لادن قد زادت من سوء الأوضاع الداخلية فى إسلام أباد.

ومؤخراً شاهدنا تصاعد الصراع السياسى فى باكستان، وخصوصاً ما يثار حول استقالة (مشرف) من الجيش، وإخراج (فواز شريف) من مطار باكستان وعودته للسعودية، وهو الأمر الذى تسبب فى غضب أنصاره فى إسلام أباد ومناطق أخرى من الدولة.

وفى مثل هذه الظروف تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إذاعة شرائط بن لادن أن تزيد من تدهور الأوضاع الداخلية فى باكستان وزيادة قدرة مناوراتها مع التوازنات السياسية فى إسلام أباد.

وكان المتحدث الرسمى باسم الجيش الباكستانى قد صرح مؤخراً: "أن الحرب على القاعدة سوف تستمر، وإن إسلام أباد لديها العزم والإرادة والجدية لمكافحة الإرهاب والتطرف. وسياسة باكستان فى مكافحة الإرهاب لن تتغير، وأى فرد أو جماعة أو دولة تسعى لتهديد دولتنا فإن الجيش باعتباره إرادة الأمة سيواجه هذا التهديد بكل حزم".



من ناحية أخرى أعلنت شبكة التليفزيون الفرنسى أن أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة - قد أعلن الحرب على الرئيس الباكستانى برويز مشرف من خلال بثه لشريط فيديو. وطبقاً لما أعلنته هذه الشبكة فإن بن لادن قد طالب مسلمى باكستان بالجهاد ضد رئيس الجمهورية، جدير بالذكر أن أسامة بن لادن ينشر كل مواقفه من خلال أشرطة الفيديو.

ومن المسلم به أن رسالة بن لادن سوف تؤثر على تحركات أعضاء القاعدة فى ولاية (وزير ستان) الباكستانية. وفى المستقبل القريب سنشاهد توتر واضطراب فى إسلام أباد، ويعتبر حادث المسجد الأحمر وحده نموذج لنشاط المتشددون ضد حكومة باكستان، وفى أثناء هذه الحادثة أجبرت حكومة مشرف على قتل أفراد داخل المسجد، وكانت تبعات وعواقب هذا الأمر صعبة جداً على حكومة مشرف.

وفى الوقت الذى كانت فيه حكومة مشرف مشغولة بالحوار مع طلاب مدرسة (حفصة)، كانت الأحزاب العلمانية مجتمعة فى لندن لبحث عزل مشرف من قيادة الجيش. والسؤال هنا، أى مستقبل ينتظر برويز ومشرف فى ظل إعلان بن لادن الحرب عليه، خاصة فى ظل عدم قدرة الولايات المتحدة بكل ما لديها من إمكانيات من القبض عليه أو قتله؟

نهاية أتاتورك

■ مهدى مروتى ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٩/٧

يبدو أن عصر الأفكار الأتاتوركية قد اقترب من نهايته، حيث تحول المناصرون للكمالية إلى أشخاص مسنين وعاجزين لا يملكون القدرة على توجيه الرأى العام التركى.

جدير بالذكر أن أتاتورك الرجل العسكرى والقائد المؤسس للجمهورية التركية قد ولد عام ١٨٨٠ فى مدينة سالونيك شمال اليونان حيث كانت فى ذلك الوقت ضمن السيادة العثمانية..

فى عام ١٩٢٣ تأسست الجمهورية التركية وكان مصطفى أتاتورك أول من ترأسها وبدأت تركيا بالتحول إلى دولة عصرية، كان ضمن قرارات أتاتورك الهامة، نشر القومية التركية والفصل بين الدين والسياسة ووضع قانون المساواة بين الرجل والمرأة وتغيير الخط العربى إلى الخط اللاتينى. وقد توفى مصطفى كمال أتاتورك فى عام ١٩٣٨م، حيث يعرف مثواه الأخير ب (آنت كابير) فى مدينة أنقرة. بعد وفاة أتاتورك التزم العسكريون الأتراك بأفكار أتاتورك بوصفها نبراس السياسيين.

كان ضمن عقائد أتاتورك معارضة الحجاب الإسلامى، حتى أن رضا خان وضع ضمن أولوياته قضية منع الحجاب فى إيران تأسيا بالنموذج التركى.

على مدى عقود سعى الجنرالات الأتراك للفصل بين الحكومة والبرلمان فى تركيا والاستفادة منهما فى اتجاه نشر الأفكار العلمانية، وعلى هذا النحو دائما ما تدخل الجيش فى الشئون الخاصة ببلاط الحكم التركى. وفى حالة عدم التوافق فى وجهات النظر بين الحكومة والجنرالات، يقوم العسكريون الأتراك بحل الحكومة ؛ مثلما حدث فى عهد نجم الدين اربكان، حيث رأى الجنرالات الأتراك أنفسهم فى الساحة السياسية بدون منافس، وهم فى الواقع لا يعيرون اهتماما بمعتقدات أمتهم، فكانت غايتهم الوحيدة هى تقوية مظاهر الحداثة فى دولتهم؛ بينما ظلت آمال ومطالب الأمة التركية الأساسية دون أى تحقيق.

معظم الشعب التركى من المسلمين، وهو شعب ملتزم بالشعائر الإسلامية، لكن بسبب تسلط وهيمنة الجنرالات فى الساحة التركية، لم يحقق الشعب التركى آماله المرجوة فى الساحة السياسية.

من ناحية أخرى يمكن القول أن نجاح حزب العدالة والتنمية منذ بداية الألفية الثالثة أزاح إلى حد كبير قيود الهيمنة الممارسة من جانب جنرالات الجيش التركي، حيث تمكن رجب طيب أردوغان وحلفائه من إنقاذ أنقرة اقتصاديا بعد الأزمة الاقتصادية العاصفة.

حزب العدالة والتنمية، هو أحد الأحزاب السياسية الحاكمة فى تركيا، وهو حزب يرى أنه جزء من أحزاب اليسار وكبار أعضاء الحزب حاليا كانوا من تلاميذ نجم الدين أربكان، زعيم الحزب الإسلامى الرفاه والفضيلة والسعادة، وقد انشقوا عن هذا الحزب عام ٢٠٠١م، لكن أفكارهم تعتمد على أسس ومبادئ إسلامية.

لقد أدرك مؤخرا جنرالات الجيش التركى ومؤيدو العلمانية أن الساحة السياسية فى أنقرة قد ضاقت عليهم، وأن الجيل الجديد فى تركيا وإن كان يكن احتراما صوريا لكمال أتاتورك، إلا أنه غير مستعد للقبول بأفكاره على المستويات السياسية الإستراتيجية. فالأحزاب العلمانية التركية المدعومة ماليا من قنوات تلفزيونية خليعة وإباحية تسعى لتهميش دور الشباب التركي، وقد باءت جهودها بالفشل، أما الحزب الجمهورى الاشتراكى بوصفه أكبر الأحزاب المعارضة للإسلام فقد تعرض لخلافات داخلية طاحنة بعد هزيمته أمام حزب العدالة والتنمية. وقد تحولت مسألة إقالة (بايكال) إلى مطلب رئيسى من أعضاء وأنصار هذا الحزب. ومما لا شك فيه أن أفكار كمال أتاتورك التى تم استهلاكها من الناحية التاريخية فى ظل تراجع دور الجيش والأحزاب العلمانية قد ضاعف من ثقة الشعب التركى تجاه الإسلاميين.

لهذا يجب على رجب طيب أردوغان وعبد الله جول أن يمضيان قدما فى اتجاه تحقيق مطالب الأمة التركية وعلى رأسها حرية ارتداء الحجاب فى المدارس والجامعات التركية، ولعل تحقيق ذلك بات وشيكا.

حول الهجوم الإسرائيلى على سوريا

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٩/٢٣

شهدنا منذ فترة هجوم جوى من مقاتلة إسرائيلية على الحدود الغربية لسوريا ،الأمر الذى سبق حدوثه فى عام ٢٠٠٣ . وخلال تلك المرحلة تسعى إسرائيل بحجة دعم سوريا لجماعتى حماس والجهاد الإسلامى "الإرهابيتين" على حد زعمها، لمهاجمة مراكز تدريب الجماعتين أو بعبارة أوضح لمهاجمة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، حتى ترسل برسالة إلى سوريا . وقد قوبل الهجوم الجوى الإسرائيلى بردود فعل غاضبة من الأوساط الدولية لاسيما سوريا التى أعلنت أنها مستعدة للرد عسكريا فى حالة تكرار مثل هذا العمل.

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت المؤيد الوحيد لإسرائيل فيما أقدمت عليه، حيث أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش عن تأييده لإسرائيل بمجرد سماعه أنباء الهجوم على سوريا، واصفا إياه بأنه خطوة فى اتجاه الحرب على الإرهاب.

الهجوم الإسرائيلى على سوريا يحمل فى طياته أيضا عدة أسباب من أهمها يمكن الإشارة إلى تفعيل الضغط على سوريا من أجل وقف دعمها للجهاد الإسلامى وحماس ومن ثم إضعاف شوكة الانتفاضة، فى حين تتمكن إسرائيل من التغطية على مشكلاتها الداخلية وتبدو فى موضع الحليف الفاعل للولايات المتحدة والمدافع الأول عن مصالحها فى المنطقة.

على مدى القرن العشرين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وظهور النظام الصهيونى، باتت منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم تأزما، وكان ذلك لسببين رئيسيين، الأول يتلخص فى وجود أكبر دول منتجة للنفط بالعالم داخل هذه المنطقة، والثانى يكمن فى الموقع الجيوبوليتيكى والجيواستراتيجى الذى تتمتع به هذه المنطقة.

خلال تلك الفترة وتحديدا أثناء الحرب الباردة اعتمدت سياسات القوى العظمى على وسائل من شأنها السيطرة بسهولة على مصادر الطاقة والهيمنة على دول الشرق الأوسط. وكان وجود النظام الصهيونى وسيلة لزيادة كفة التوازن لصالح الدول الغربية فى مواجهة الكتلة الشرقية ؛ لذلك فعل الاتحاد السوفيتى السابق من دعمه للدول العربية وقام بتوفير ما يلزم تلك الدول من معدات عسكرية ودفاعية، فى إطار تصديه للنفوذ الغربى. أما الدول الغربية فقد سعت للحفاظ على تفوق إسرائيل عسكريا، الأمر الذى انعكس من خلال حروب عام ١٩٤٨، و١٩٦٧، فقد تمكنت إسرائيل من شن هجمات محدودة باستمرار على الدول المجاورة لها ؛ ومن تلك الهجمات يمكن الإشارة إلى هجوم النظام الصهيونى على المفاعل النووى العراقى "اوزيراك" عام ١٩٨١ واجتياح جنوب لبنان بحجة ملاحقة القوات المناهضة لإسرائيل التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٢، حيث نجحت إسرائيل فى احتلال بيروت ، لكنها انسحبت أخيرا بعد ضغوط دولية، ولم يكتمل هذا الانسحاب إلا فى عام ٢٠٠٠ بعد مقاومة شرسة من حزب الله، أما هجوم ال ٣٣ يوم عام ٢٠٠٦ فقد كلف النظام الصهيونى خسائر ومشكلات لازال يحصد نتائجها حتى الآن.

بالإضافة إلى ذلك يمكن الإشارة إلى عدوان عام ١٩٥٦ والذى استغلت خلاله إسرائيل فرصة الهجوم على مصر من بريطانيا وفرنسا فدخلت أرض سيناء . وبالرغم من أن حروب عام ١٩٤٨، ١٩٦٧، قد بدأت فى مجملها نتيجة قرارات عربية إلا أن دعم الغرب عسكريا واستخباراتيا لهذا النظام ساهم فى هزيمة العرب وأدى إلى احتلال أجزاء كبيرة من الأراضى العربية. وإن كانت معاهدة كامب ديفيد قد أثمرت عن عودة أرض سيناء لمصر، إلا أن خروج مصر عن الصف العربى أدى إلى إضعاف روح المقاومة العربية ضد المحتل الصهيونى.

على كل حال، فإن احتلال مرتفعات الجولان من جانب النظام الصهيونى هو محور الخلاف السورى-الإسرائيلى، وقد أعلنت سوريا مرارا أنها غير مستعدة للسلام حتى تنسحب إسرائيل من مرتفعات الجولان، وفى هذا الصدد اقترحت حكومة (إسحاق رابين) عام ١٩٩٢ على سوريا للمرة الأولى إعادة جزء من تلك المرتفعات، لكن سوريا اشترطت عودة كامل الأراضى السورية قبل البدء فى أى مفاوضات سلام مع إسرائيل، وبعد عامين وفى عام ١٩٩٤ أعلن رابين مشروع الانسحاب من مرتفعات الجولان، فى حين طالب حافظ الأسد للمرة الأولى وبشكل علنى، بإقرار علاقات سلمية وطبيعية مع إسرائيل، لكن اغتيال رابين عام ١٩٩٥ كان بداية عصر جديد من التأزم بين إسرائيل وسوريا خاصة وأن حزب الليكود بقيادة نتانياهو قد تولى منصب رئاسة الوزراء.

حدث تقارب مرة أخرى بعد انتخابات رئاسة الوزراء الإسرائيلية عام ١٩٩٩، حيث حصل على هذا المنصب إيهود باراك، الذى أبدى رغبته فى خوض المفاوضات بشكل جدى، وبدأت المفاوضات بالفعل فى عام ٢٠٠٠ بين باراك ووزير الخارجية السورى فاروق الشرع بمدينة (شبردز) الأمريكية، لكنها لم تسفر عن أى نتائج بسبب الخلاف فى وجهات النظر بشأن ترسيم الحدود.

ثم عاد التوتر فى العلاقات مرة أخرى خلال تولى شارون منصب رئاسة الوزراء، وبعد تولى إيهود اولمرت لهذا المنصب بذلت مساعى عديدة للبدء فى مسيرة التسوية، لكن هزيمة الجيش الإسرائيلى على يد المقاومة اللبنانية ضاعفت من تلك المساعى حتى تتخلى سوريا عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى مقابل حصولها على جزء من مرتفعات الجولان، وقد رفض الجانب السورى مثل تلك المساومات.

الاقتصاد والسياسة فى العلاقات الأرمينية - الإيرانية

■ ميرابراهيم صديق

■ فصلنامه مطالعات آسياى مركزى وقفقاز (دورية دراسات آسيا الوسطى والقوقاز) شتاء عام ٢٠٠٧

رغم أن أرمينيا ليس لديها الكثير من حيث المساحة وتعداد السكان والحدود المشتركة الطويلة مع إيران إضافة إلى عدم معرفتها جيداً سواء من قبل النخبة أو العامة فى إيران إلا أن الأخيرة دائماً ما ينتابها حساسية ما تجاه أرمينيا، والواقع أنها دولة جوار لها من الخصوصية مثل انحصارها فى السياسة محاصرتها بدول الأعداء أو على الأقل بدول غير صديقة، اعتناقها مذهب مختلف عن بقية دول المنطقة حتى أنها الدولة المسيحية الوحيدة من دول الجوار الإيرانى، هجرة سكانها إلى مختلف أرجاء العالم ومن جملتها إيران، ولكنها رغم ذلك تمثل أهمية خاصة بالنسبة لإيران تلك الأهمية التى تحتم التخطيط لها فى السياسة الخارجية الإيرانية من أجل إقامة علاقات محكمة فى كافة المجالات مع أرمينيا بما يحقق المصالح القومية الإيرانية.

١- تأثير تحولات دول الجوار على بعضها

أما فيما يتعلق بالشأن الأرمينى، فإن استمرار أزمة قره باغ، وبقاء القوات العسكرية الروسية فى أرمينيا وتزايد تضارب مصالح الدول الإقليمية والدولية هناك يضاعف من حساسية المسألة، والأهم أنه بعد سنوات من استقلال أرمينيا وأذربايجان وإضافة إلى وجود ٤٢ كيلو متر من الحدود المشتركة بين أرمينيا وإيران فهناك أكثر من ١٠٠ كيلو متر حدود مشتركة بين آذربايجان وإيران تدخل فى نطاق سيطرة الأرمن، وخلال أيام الصراع الفعلى بين الجانبين كانت أصداء المعارك الجوية وضرب المدافع وكذا لاجئ الحرب وسائر التبعات الأخرى تلقى بظلالها على الحدود الإيرانية. هذا فضلاً عن أن نتائج أداء الحكومة الأرمينية إزاء مسألة قره باغ وسائر تحولاتها الاستراتيجية الأخرى يلقى أيضاً بتبعاته على مصالح إيران القومية، لذا من الضرورى الإطلاع الإيرانى التام والكامل على تحولات هذه الدولة القابعة فى الجوار لتأمين الأمن القومى الإيرانى.

٢- أهمية الجغرافيا السياسية الأرمينية لإيران

أرمينيا بما لديها من حدود برية فعلية تحول بين تركيا ونخجوان فى الغرب وآذربايجان فى الشرق، هذا الموقع الذى حال بين تركيا التى تعتبر إحدى أهم المنافسين لإيران فى المنطقة والجنس التركى ونفوذه سواء فى آذربايجان أو دول آسيا الوسطى دون المرور عبرها وكذا بالنسبة لآذربايجان التى تجد نفسها للوصول إلى نخجوان مجبرة على المرور قبل ذلك على الأراضى الإيرانية.

٣-أرمينيا من بدائل الربط بين إيران وأوروبا

عبر السنوات المنصرمة كان طريق العراق مغلقاً من جراء الحرب العراقية- الإيرانية وكذلك طريق القوقاز بسبب بعض المواجهات بين الاتحاد السوفيتى السابق وإيران، ومن ثم كانت تركيا المنفذ الوحيد للربط بين إيران وأوروبا لكن هذه المسألة كانت دائماً مبعثاً لممارسة الضغوط التركية على إيران، ولكن مع استقلال جمهوريتى أرمينيا وجورجيا وإقرار الأمن النسبى من الحدود الإيرانية وحتى البحر الأسود بدى فى الآفاق طرق جديدة نسبياً خاصة بعدما بدأت دول المنطقة تفكر فى تأسيس بدائل منذ عام ١٩٩٥م، لاسيما طريق

نهر الارس ونفق كاجران وطرق أرمينيا - جورجيا كان للمسألة تأثيراتها السياسية بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية.

٤-إيران نقطة ارتكاز أرمينيا

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال أرمينيا دخلت الأخيرة مباشرة في حرب مع آذربايجان وقطعت كافة الطرق المؤدية بين البلدين منذ عشر سنوات، وكذا قامت تركيا منذ استقلال أرمينيا بفرض عقوبات عليها بسبب مساعدتها لـ آرمن قره باغ ومن ثم قطعت الطرق الموصلة إلى أرمينيا، ورغم أن جورجيا - التي تعتبر الجارة الشمالية - لديها الكثير من الصراعات الداخلية إضافة إلى عدم استقرار الأمن بها، لكنها تعد في الوقت الحاضر مسيرة للترانزيت أرمينيا - تفليس - البحر الأسود، وكذا سبب اضطراب العلاقة بين الدولتين أحياناً قد جعل طريق إيران نقطة الارتكاز الوحيدة بالنسبة للسلع والصادرات والواردات الأرمينية مما أفضى إلى توسيع النفوذ الإيراني هناك.

٥-العوامل الثقافية المشتركة بين البلدين

لأرمينيا علاقات ثقافية وتاريخية كثيرة مع إيران، حتى أن الأرمن لا يقدرون أحد من بين القوى المسيطرة عليهم بقدر تقديرهم للإيرانيين، ويكفي أن وجود ٢٠٠ ألف أرماني في إيران يمثلون أكبر أقلية دينية يعيشون بكامل حريتهم وحقوقهم الاقتصادية بالشكل الذي لم يحدث في أي دولة أخرى خاصة في الولايات المتحدة أو أوروبا، وهذا ما قد رسخ في ذهن الأرمن أفضل الذكريات والخصال عن إيران والإيرانيين وهذا بدوره ما قد ساعد على إحباط كافة المؤامرات سواء الدينية أو السياسية بين إيران وأرمينيا على مدار التاريخ.

٦-أرمينيا المانع من زيادة نفوذ الناتو شرقاً

توسيع نفوذ الناتو شرقاً بلغ حتى الحدود الشمالية لإيران وقطعاً اصطحبه تواجد قواتها حتى حدود شمال غرب (من ناحية تركيا) مما يزيد من التهديدات على إيران، إضافة إلى كون ذلك يحول في الوقت ذاته بين إيران وروسيا من حيث الجغرافيا السياسية ويقطع أي مساعدات بينهما - ولعل روسيا، وأرمينيا وإيران لديهم نفس وجهة النظر حيال زيادة نفوذ الناتو شرقاً وأن وحدة جورجيا هي الحلقة المفقودة التي تكمل هذا المانع ولهذا فإن المحافظة على التقارب بين هذه الدول وخاصة أرمينيا يحول دون زيادة نفوذ الناتو على تلك النواحي.

٧-أرمينيا أداة ضغط وجذب مع آذربايجان

الواقع أن الحكومة الآذربايجانية تنظر للعلاقات الإيرانية- الأمريكية بحساسية مفرطة وسبق وأن أعلنت عن ذلك في أكثر من موقف سابق، بل وسعت كذلك إلى تخريب وجهة النظر الإيرانية حتى تتمكن من قطع العلاقات الثنائية الإيرانية - الأمريكية التي تنظر إليها باعتبارها تهديد لمصالحها.

٨-أرمينيا شريك تجاري

أرمينيا وبالنظر إلى مشكلات الجغرافيا السياسية وبعض الصراعات الإقليمية الأخرى تعتقد بأن إيران الحل الأمثل لتحقيق احتياجاتها من السلع والطاقة إضافة إلى حصولها على منفذ على الحياة، وتباعاً تعد شريكاً تجارياً مثالياً بالنسبة لإيران.

العوامل الإقليمية ودعم العلاقات الثنائية الإيرانية-الأرمنية:

ترتبط جمهورية إيران الإسلامية بعلاقات جيدة مع جمهوريات القوقاز الثلاث ووفقاً لمبادئ سياستها الخارجية فمن المفترض إقامة علاقات وطيدة مع كافة دول المنطقة ولكن ثمة عوامل خاصة بجمهوريات القوقاز تجعل العلاقة الإيرانية أكثر صلة مع جمهورية أرمينيا، ومن أبرز هذه العوامل:

١-انحصار أرمينيا في اليابسة

جمهورية أرمينيا لا تطل على بحر وإنما هي محاصرة في اليابسة، ومن ثم فهي تحتاج إلى إيران للوصول إلى البحر، ورغم ذلك كانت العلاقات الثنائية قديماً يحكمها عوامل ساهمت في توترها لاسيما تدخلات روسيا، واشتراكها مع آذربايجان وتركيا وجورجيا وعلى مسافات حدودية طويلة قد حال دون هذا التقارب، نظراً لمناهضة هذه الدول لإيران في مراحل تاريخية ماضية، لكن بعد استقلالها ترقبت أرمينيا إقامة علاقات مع عالم خارج حدود اليابسة ومع إيران وتحديداً عبر منطقة مجرى تلك المنطقة التي اكتسبت أهمية كبرى كجسر للتواصل بعد الاستقلال، وبالفعل عملت العلاقات الثنائية بين البلدين على إقامة طريق بري من نهر الارس وذلك في ٢٦ ديسمبر ١٩٩٥ بلغ طوله ١٩٢ كيلو متر، بإجمالي ٢,٤٦ مليون دولار، والجدير بالذكر أن مثل هذا الطريق من شأنه تسهيل الربط بين روسيا وإيران ودول أوروبا التي تضع بترول وغاز تلك المنطقة نصب أعينها. أي أن توسيع علاقات البلدين أدى إلى تحويل إيران إلى ترانزيت استراتيجي بالنسبة لدول وجمهوريات آسيا الوسطى والهند والصين وروسيا.

٢-حاجة أرمينيا للطاقة

نقص الطاقة إحدى مفاتيح فهم الاقتصاد الأرمني، وقد كانت نسبة ٧٠٪ من استهلاكها للغاز يأتي إليها من تركمانستان عبر جمهورية آذربايجان ونسبة ٣٠٪ الباقية يأتي من جورجيا قبل الاستقلال، وفي عام ١٩٦١م توقف خط آذربايجان وبقا خط جورجيا لكنه قطع أيضاً بعد ذلك بسبب الصراعات، أما البترول فكان ينتقل إليها عبر الناقلات من روسيا عن طريق جورجيا أيضاً.

على أية حال، أرمينيا من أفقر دول العالم من حيث مصادر الطاقة فهى جمهورية تعتمد فى ذلك على الخارج، إذ أنها تؤمن الغاز من سيبريا وتركمانستان والبترول والفحم من دول أخرى، ولكن بسبب النزاع على قره باغ وبعض الصراعات الداخلية تعرضت أرمينيا لمشكلات كثيرة فى هذا المجال.

وأضحت مشكلة توفير الطاقة من أهم القضايا التى تواجه جمهورية أرمينيا فى الوقت الحالى، حتى أن التيار الكهربائى لم يعمل فى العاصمة لأكثر من أربع ساعات يومياً، وتباعاً تتوقف معظم الصناعات فى أرمينيا نتيجة عدم تأمين الطاقة ومن ثم كانت العلاقات مع إيران إحدى سبل التغلب على هذه المشكلة وبشكل نهائى.

٣-إيران وتركيا فى منطقة القوقاز

كان تأسيس جمهوريات مستقلة فى نطاق المحيط الروسى بعد الانهيار مدعاة لتحولات إقليمية ودولية، وظهور مفاهيم جديدة فى الجغرافيا السياسية لم تكن موجودة من قبل، وكذا تبلورت ميول قومية تارة وصراعات قومية تارة أخرى، وبعبارة أخرى كان لانهيار الاتحاد السوفيتى دوراً فى تحول العلاقات وموازنات القوى على الصعيد الإقليمى والدولى ومن هذا المنطلق، كان ظهور منطقة آسيا الوسطى والقوقاز بوصفها منطقة جغرافية سياسية متمايزة جنوب الاتحاد السوفيتى السابق وشمال إيران وراء تبلور تحولات إقليمية ودولية ومن جملتها وجود تحديات اقتصادية سياسية ثقافية وأمنية بالنسبة لإيران وخاصة مع تركيا دولة الجوار التى تسعى لنفس الأهداف والطموحات.

٤- أهمية العلاقات فى أبعادها الاقتصادية

كانت الوحدات السياسية لمنطقة القوقاز مثلها مثل سائر دول الكومنولث تابعة اقتصادياً للاتحاد السوفيتى لذا كانت جمهوريات المنطقة مرتبطة كثيراً من النواحى الاقتصادية بعد الاستقلال، ولم تجد هذه الجمهوريات أساساً سوى فرصة تحكم علاقاتها الاقتصادية بإيران وقطعاً كانت جمهورية أرمينيا من بين هذه الجمهوريات التى رأت فى إيران فرصة لنقل خطوط أنابيب الغاز والبترول عبر أراضيها إلى الأسواق الدولية مما يعمق المزيد من العلاقات التجارية بين إيران ودول المنطقة.

٥- العداء التاريخى بين أرمينيا وتركيا

فى عام ١٩١٥م، أعملت الدولة العثمانية القتل والقمع ضد الأرمن، وقد أثرت هذه الواقعة كثيراً على الأقليات الأرمنية فى المنطقة بعد ذلك، وقد ورد فى كتاب الأقلية الأرمنية أن سكان الأرمن فى تركيا خلال عام ١٩١٤م بلغوا ٢ مليون نسمة وفى عام ١٩٢٤م أى بعد عشر سنوات فقط انخفض هذا العدد ليصل إلى ٣٠٠ ألف نسمة ولعل تلك الواقعة التاريخية إضافة إلى تقارب سياسة انقرة فى القوقاز خلال الوقت المعاصر مع أذربيجان وبشكل خاص ضد الأرمن كل هذا ساعد على إبراز العداء مع تركيا وفى الوقت ذاته التقارب إلى إيران التى راحت تؤيدها فى هذا الصراع إضافة إلى تعاونها الاقتصادى معها.

العوامل الدولية فى توسيع العلاقات الأرمنية الإيرانية:

١- تأسيس قواعد أمريكية عسكرية فى جمهورية أذربيجان

سبق وأن وضحت الأهداف الأمريكية فى منطقة القوقاز ومحاولاتها الدائمة لتوسيع نفوذها فى تلك النواحى بحيث إنها لم تمثل تهديداً لإيران فحسب وإنما لكافة دول المنطقة. فالولايات المتحدة الأمريكية والناتو وإسرائيل يسعون إلى إيجاد تهديد إقليمى دائم على إيران وهو ما يتمثل فى ائتلاف ثلاثى أمريكى، تركى، إسرائيلى مع أذربيجان ولعل أذربيجان بالنسبة لإسرائيل هنا تماماً مثل لبنان بالنسبة لإيران فوضع السياسة والجغرافية متماثل.

وما يثبت صحة هذا الزعم المناورة العسكرية المشتركة التى أجرتها الولايات المتحدة فى منطقة الخزر عام ١٩٩٨م بمشاركة أذربيجان وتركيا وروسيا، والأهم هو نقلها لقواعدها العسكرية بعد ذلك فى يناير عام ١٩٩٩م من جنوب شرقى تركيا إلى جزيرة ابثوران المطلة على بحر قزوين بجمهورية أذربيجان الأمر الذى أوضح دون شك نية الولايات المتحدة الأمريكية فى التمركز بالمنطقة، حتى حينما رحب الرئيس الأذربيجانى فى ١٩٩٩/٢/٢٠م، بوجود القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيه أعلنت إيران احتجاجها على الفور على لسان رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الذى صرح قائلاً: "على مسئولى جمهورية أذربيجان أن يعلموا أن وجود أى قواعد عسكرية فى منطقة بحر قزوين يمثل خطر وتهديد لاستقرار وأمن المنطقة".

هذا ويعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بتقاربها مع أذربيجان إلى شغل فراغ القوة فى المنطقة من جانب ومحاولة تأمين مصالحها الكامنة فى الحصول على مصادر الطاقة وتحجيم إيران من جانب آخر.

٢- الدور الإسرائيلى الفعال فى أذربيجان.

الواقع أن إسرائيل سعت ومنذ البداية لإقرار علاقات دبلوماسية وأخيراً اقتصادية وعسكرية مع أذربيجان وهو الأمر الذى بات يثير قلق دول المنطقة لاسيما عقب تدخلها فى الطرح القائم حول ناجورنو- قره باغ بإمدادها أذربيجان بالأسلحة والتجهيزات العسكرية لدرجة أكدها وزير الدفاع الأذربيجانى أن إسرائيل شريك استراتيجى قوى لأذربيجان.

وفيما يتعلق بهذا السياق أيضاً سبق وأن أوضح رئيس جمهورية أذربيجان السابق أن لأذربيجان ثلاثة أعداء وثلاثة أصدقاء أما الأعداء (روسيا، إيران، وأرمينيا) والأصدقاء (إسرائيل، أمريكا، وتركيا).

إضافة إلى إقرار علاقات التعاون بين البلدين فى كافة المجالات والأصعدة، المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية يوضح مدى الدور المؤثر الذى تلعبه إسرائيل فى المنطقة عبر جمهورية أذربيجان.

٣- كنسرسيوم بترولى بين أذربيجان والشركات الغربية:

فى سبتمبر من عام ١٩٩٢م، وقعت أذربيجان مع كنسرسيوم دولى مركب من شركات البترول المشهورة والتى عرفت بـ Aloc لتنمية حقول بترولها فى جونشلى، تشراغ وآذر على بحر قزوين، وهى تلك الاتفاقية المشهورة باتفاقية القرن، واتفق على منح إيران ٥٪ من نصيب Aloc لكن فى أعقاب الضغط الأمريكى وشركاتها البترولية سحبت أذربيجان نصيب إيران فى الـ Aloc ومنحته لشركة أكزان مما أثار غضب إيران لينعكس ذلك على ملف العلاقات الثنائية بين البلدين بعد ذلك، إضافة إلى توتر الأوضاع القانونية فيما حول بحر قزوين.

والواقع أن جمهورية أذربيجان اعتقدت أن استمرار الاستثمارات الغربية داخل أراضيها سيكون من شأنه حرص هذا الغرب على تحقيق الأمن والاستقرار لاستثماراته وفى هذه الحالة من الممكن حل صراع قرباغ وغيرها من مناطق الصراع للصالح أذربيجان وفى الوقت نفسه، يساعد التواجد الغربى فى المنطقة على تحكيم النفوذ والتهديدات الروسية.

ومما سبق تناوله يتضح أن ثمة عوامل عديدة منها الإقليمى والدولى قد ساهمت فى تدعيم سبل العلاقات السياسية والاقتصادية بين إيران وأرمينيا لتحقيق التكامل والتضامن على الصعيد الإقليمى والتصدى للنفوذ الخارجى على الصعيد الدولى.

مضيق هرمز قلب العالم

■ غلا مرضا محمدى ■ كيهان (الدنيا)، ٢٠٠٧/٩/١٩

بعد التطورات الإقليمية والدولية الجديدة الجارية وصلت الحرب النفسية التى يشنها أعداء إيران إلى أشدها، لاسيما أن أحد أهم السبل المنتهجة فى هذه الحرب تكمن فى تقليل أهمية الورق الرابح لدى إيران فى مواجهتها للتهديدات القائمة وذلك عبر عملاءهم فى الداخل.

والمعلن أن أهم الإجراءات المتوقعة فى حال تعرض إيران لضربة عسكرية هى غلق مضيق هرمز لغلق السبل أمام توصيل البترول إلى دول الغرب، وهو الأمر الذى بات يحظى بمحورية استراتيجية إيران الدفاعية، كما بدى واضحاً عبر تصريحات كبار القادة العسكريين والمسئولين السياسيين فى إيران، ولذلك يسعى العدو فى حربه النفسية إلى تقليص أهمية هذا المضيق.

الواقع أن الجغرافيا من العلوم الإنسانية القديمة التى ترجع بجذورها إلى تاريخ العمر البشرى نفسه، وكذا تحظى الدراسات الجغرافية والمواقع الجغرافية على أهمية كبرى، حيث إن المواقع الجغرافية باعتبارها إحدى العناصر الجغرافية تتمتع بتأثيرات عدة على حياة المجتمعات البشرية كافة، فى السياسة العالمية والإقليمية، تنمية التجارة بين الشعوب، إيجاد خطوط مواصلات والدفاع القومى وحتى فى السلام العالمى وصراع الحضارات والثقافات. إضافة إلى أن الموقع الجغرافى يعد إحدى العوامل التى تبلور السلوكيات السياسية للحكومات ويعود إليها صناعة القرارات السياسية على الصعيدين المحلى والدولى، خاصة وأن بعض من هذه المواقع قد يكون السبب وراء تجيش الجيوش والمساهم الأكبر فى تكوين استراتيجيات الدول. وكذا هناك العديد من المواقع الجغرافية الاستراتيجية التى تتحكم فى السيادة العالمية بما لديها من قدرات تمكنها من السيطرة الإقليمية والدولية، وبعبارة أخرى، فثمة مواقع تتحول بسبب خصائصها الذاتية إلى نقطة ارتكاز ومركز للاتصال فضلاً عن إمكانية الاستفادة منها تمركز القوات العسكرية التى تتخذ منها مواقع لاستحكاماتها العسكرية الدفاعية، ولعل المضايق من أهم تلك المواقع المؤثرة فى الموازنات الإقليمية والدولية، والدولة الساحلية التى تستطيع إحكام سيطرتها على

إحدى هذه المضايق بالقطع يتحقق لها الأفضلية العسكرية.

وفى هذا السياق، نجد أن مضيق هرمز يحظى بأهمية خاصة بين مضايق العالم الاستراتيجية بما لديه من أهمية الربط الاقتصادى والقدرة العسكرية المتفوقة وهو الأمر الذى سرعان ما التفتت إليه إيران عقب انتصار ثورتها الإسلامية وخروجها من المعسكر الغربى لتبدأ فصل جديد من تاريخها السياسى فى ظل إحكام سيطرتها على هذا المضيق الاستراتيجى الذى تحول وفقاً لنظريات الجغرافيا السياسية الجديدة على موقع محورى أو كما يطلق عليه قلب العالم.

ومن ناحية أخرى، فإن الأهمية الاقتصادية فى النظام العالمى الجديد قد أوجدت أهمية كبرى لمناطق فى العالم كتلك التى تحظى بمصادر الطاقة، ومن هذا المنطلق، ومن منظور الجغرافيا الاقتصادية تحول الخليج (الفارسى) ومضيق هرمز -بشكل خاص- إلى مناطق فريدة مع مطلع الألفية الثالثة، ولذلك عرفت باعتبارها قلب العالم الجديد.

هذا ويمكن رصد الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز فى الألفية الثالثة فى النقاط التالية:

١- قناة عالمية للطاقة:

ووفقاً للإحصاءات الواردة فإن مضيق هرمز يشهد سنوياً مرور ١٢ ألف ناقلة للطاقة، وبشكل أكثر دقة إن صادرات العالم من البترول الخام عام ٢٠٠٥م بلغت ٤٩,٩٠٦ مليون برميل يومياً، بحيث بلغ ١٩,٥ مليون برميل يومياً من هذا الرقم من منطقة الشرق الأوسط وحدها وأن نسبة ٤٠٪ من الرقم نفسه تخص مضيق هرمز من إجمالى تلك الصادرات البترولية. وكذا أكدت هذه الإحصاءات والأرقام أن آسيا -منطقة الشرق الأوسط- كانت من أكبر مناطق تصدير البترول عام ٢٠٠٥، إذ كانت منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج (الفارسى) ،(٩٠٪ من واقع البترول المصدر عالميا) بواقع تصدير ٤,٢٦٩ مليون برميل يومياً لليابان، و ٢,٣٤٥ مليون برميل للولايات المتحدة الأمريكية و ٣,٤٤ مليون برميل يومياً للاتحاد الأوروبى أى أن إجمالى حجم واردات البترول الخام المصدرة من هذه المنطقة عبر مضيق هرمز تقدر بنحو ١٧ مليون برميل يومياً (بواقع ٤٠٪ من صادرات البترول، وهو ما يعادل ٢,٥ من إجمالى البترول العالمى).

ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بخصوصية هرمز فى مجال الطاقة، نجد أن الاحتياطى الموجود. ومع الأخذ فى الاعتبار، الطلب المتزايد على الطاقة خلال الفترة القادمة فإن الحاجة إلى احتياطى الطاقة خلال الفترة القادمة يتضاعف وتباعاً يتحول مضيق هرمز فى ظل ذلك إلى مركز العالم.

٢- زيادة التبادلات التجارية:

مما لا شك فيه أن اقتصاد المنطقة الإقليمى يرتبط بالاقتصاد العالمى عبر مضيق هرمز، وكما ذكر آنفاً، فإن منطقة الخليج (الفارسى) بما لديها من مصادر غنية بالطاقة (بترول، غاز)، تلعب دوراً مؤثراً فى تنمية المجتمعات البشرية بخاصة مجتمعات الغرب الصناعية، وبذلك يغدو مضيق هرمز جسراً للربط بين المنبع والمصب أى بين مناطق الإنتاج والاستهلاك، ولعل واقع الإحصاءات الواردة بهذا الخصوص تشير إلى أن حجم المبادلات التجارية لدول المنطقة مع الاتحاد الأوروبى خلال عام ٢٠٠٥ بلغ ٧١١ مليار يورو وجميعها عبرت من خلال مضيق هرمز، بحيث كانت مبادلات الاتحاد الأوروبى مع منطقة الخليج خلال نفس العام عبارة عن: إيران ٩١٢,٩٣ مليار يورو، المملكة العربية السعودية ٢١٥,٤١ مليون يورو، الكويت ١٣,٦٩ مليون يورو، البحرين ٥١١,٤ مليون يورو، قطر ٦٣,٠٧ مليون، الإمارات العربية المتحدة ٩٢٥,٢٦ مليون يورو عمان ٩١,٧٤ مليون يورو، العراق ١١,٥٩ مليون يورو. ولعل هذا الحجم الكبير من المبادلات التجارية بين دول المنطقة والاتحاد الأوروبى هو ما يشير بدوره إلى أهمية المنطقة الاقتصادية.

٣- أهمية التواصل

مضيق هرمز ومنذ أقدم العصور التاريخية وهو يحظى بأهمية موقعية كعنصر للربط، إذ أنه ظل يعد من أهم أنظمة التواصل بين القارات الثلاث، آسيا، أفريقيا وأوروبا وبين المحيطات بوصفه جسر الربط بين الخليج (الفارسى) وبحر عمان وخليج عدن مروراً بالبحر الأحمر والأبيض المتوسط، إضافة إلى كونه كان يمثل قديماً مركزاً للتواصل بين الحضارات الآسيوية وحضارات بين النهرين والمتوسط والحضارات الأوروبية، بحيث إنه لعب دوراً مؤثراً بموقعه الجغرافى فى تواصل تلك الحضارات ثقافياً واقتصادياً، ولعل الاتفاقيات والمواثيق المبرمة بين إيران ودول آسيا الوسطى والقوقاز ودول أوروبا عبر طرق سرخس وبندر عباس وجلفا قد جسدت بحق هذا التواصل سواء فى الماضى أو الحاضر، ليضاعف ذلك أيضاً من أهمية ودور مضيق هرمز.

٤- الثقل الدفاعى- الهجومى

يعد مضيق هرمز إضافة إلى موقعه الفريد فى المجال الاقتصادى مركزاً دفاعياً لشبه الجزيرة العربية والطرق المؤدية إلى إيران وعلى هذا النحو فإذا أرادت قوة دولية التعدى على شبه جزيرة العرب فيتحتم عليها السيطرة على إحدى ثلاثة مضايق، هرمز، باب المندب، قناة السويس، حتى يتسنى لها إخضاع الدولة المستهدفة. والأهم أن الدولة المسيطرة بحرياً على

مضيق هرمز يمكنها التحول إلى قوة بحرية عسكرية كبرى يتحقق لها الأفضلية العسكرية فى المنطقة.

ومما سبق يتضح أن وقوع مضيق هرمز فى منطقة الخليج (الفارسى) وإحكام إيران سيطرتها عليه قد منحها قدرات استراتيجية كبرى فى المعادلات والموازنات الإقليمية والدولية ومع زيادة أهمية البترول بالنسبة للعالم الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومع التوجه أن نسبة كبيرة منه تمر من مضيق هرمز فإنه يكتسب أهمية كبرى بحيث يغدو وفقاً لرأى الخبراء والمحللين قلب العالم بحق.

الخطوة الأخيرة لبوش ورايس قبل مؤتمر الخريف

■ سمين صمدى ■ إيران ٢٠٠٧/٩/٢٧

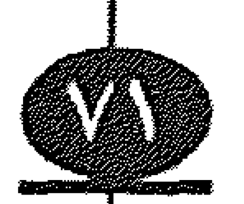
فى الآونة الأخيرة بدأت وجوه جديدة تظهر على ساحة السلطة فى إسرائيل، هذا الفريق الجديد الذى سحب البساط من قيادات النظام الإسرائيلى فى أعقاب الهزيمة "حرب الـ ٣٣ يوماً" فى حرب لبنان الأخيرة، ومن أبرز لاعبى هذا الفريق، بنيامين نتانياهو و إيهود باراك. الأول الذى استعد لأخذ كرسى رئاسة الوزراء من أولمرت والثانى لتولى مسئولية وزارة الدفاع الإسرائيلية وذلك بعد أن أعلنوا عن دوافعهم فى تعويض هزائم عهد أولمرت. ومن هذا المنطلق، راح أعضاء هذا الفريق الجديد يعرب عن مواقف أكثر تشدداً إزاء قضايا الشرق الأوسط والعالم، ولكن من الملاحظ أن أكثر توجهات هذا الفريق يبدو أنها تتجه صوب الولايات المتحدة الأمريكية التى انتقدوها على أدائها الضعيف خلال الحرب المذكورة وهو الأمر ذاته الذى جعل باراك يدلى بتصريحات عشية الزيارة الأخيرة لرايس فى الشرق الأوسط قائلاً "إن تل أبيب لسوف تمضى قدماً فى مخططاتها دون انتظار أمريكا".

وعلى هذا النحو، دخل الإسرائيليون مرحلة جديدة من ضغوطاتهم السياسية على البيت الأبيض حتى يدفعوا جورج بوش والسيدة رايس لتحقيق طموحاتهم خلال المؤتمر العالمى القادم حول الشرق الأوسط والمعروف ب مؤتمر الخريف، المسألة التى احتلت مساحة كبيرة للنقاش مع رايس خلال زيارتها الأخيرة وهو ما أثار بدوره مخاوف العرب من هذا المؤتمر.

ومن ناحية أخرى، أشار "كريس" رئيس مكتب نيويورك تايمز السابق فى الشرق الأوسط فى كتابه الأخير "الحرب" إلى مثل هذه الأصداء، كما راح هذا الناقد السياسى يحلل ملف سير العلاقات الثنائية بين إسرائيل وأمريكا حول قضية الشرق الأوسط مشيراً إلى أن إسرائيل عندما أعلنت عن كيانها فى منتصف ليلة ١٤ مايو عام ١٩٤٨، قامت الولايات المتحدة الأمريكية عقب ذلك بـ إحدى عشر دقيقة فقط بالاعتراف رسمياً بهذا الكيان، ومنذ هذا التاريخ وحتى الآن وقرارات الجانبين لا تنفصل أبداً حول الشرق الأوسط.

ففى البداية كانت واشنطن قادرة على القيام بدور مؤثر إزاء هذا الموضوع، لدرجة أن الجنرال آيزنهاور رئيس الولايات المتحدة آنذاك قد طالبها بالخروج الفورى عقب قيام الأخيرة باحتلال قطاع غزة، غير أن المقاتلات الإسرائيلية عملت على قصف السفينة الحربية الأمريكية "يواس أس ليبرتى" فى حرب الستة أيام. الأمر الذى أفضى إلى قتل ٣٤ وجرح ١٧١ جندى أمريكى من طاقم السفينة. مما خيم على العلاقات بين واشنطن وإسرائيل لكن مع مرور الوقت، سرعان ما عادت علاقاتهما إلى سابق عهدها بل وكثفت واشنطن فى دعمها الحالى بعدما أدركت الخطأ الاستراتيجى فى قطع علاقاتها مع إسرائيل.

ومما لا شك فيه أن إسرائيل استطاعت أن تجنى منافع عظيمة من وراء تحالفها التاريخى بالولايات المتحدة، إذ إنها وحتى الآن تحصل على أكثر من ١٤٠ مليار دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية مباشرة من أمريكا، فإسرائيل تحصل سنوياً على ما يقرب من ٣ مليار دولار كمساعدات مباشرة من أمريكا وهو ما يعادل تقريباً خمس ميزانية المساعدات الأمريكية الخارجية. هذا وبالرغم من أن معظم هذه المساعدات ترتبط بشراء التجهيزات العسكرية إلا أنها سمحت لإسرائيل بالحصول على ٢٥٪ من هذه المساعدات كأرصدة مالية تقوم بصرفها على بناء المستوطنات داخل أراضى فلسطين المحتلة والاستمرار فى بناء أسوارها التى ستأخذ ما يقرب من ٤٠٪ من أراضى فلسطين إضافة إلى محاصرتهم اقتصادياً داخل حدود هذه الأسوار



ولربما يكون هذا بدوره أكبر احتلال للأراضى الفلسطينية منذ حرب عام ١٩٦٧، وبالرغم من معارضة أمريكا للمستوطنات والحائط الفاصل إلا أنها تمد الإسرائيليين بالأموال الكافية لذلك.

وجدير بالذكر أن أمريكا تعمل دائماً على بقاء إسرائيل فى مرتبة متقدمة عسكرياً بواسطة إمدادها بمليارات الدولارات وأحدث الأسلحة لاسيما طائراتها الهليكوبتر المقاتلة "بلك هاوك" والمقاتلات "اف - ١٦"، إضافة إلى المعلومات التى تصل عليها من حلفاؤها فى الناتو وتمنحها لإسرائيل. وكذا عندما اعترضت إسرائيل على توقيع معاهدة حظر انتشار السلاح النووى (NPT) لم تعترض أمريكا بل وشجعت إسرائيل على أن تكون الدولة الوحيدة المنفردة فى المنطقة من حيث امتلاك السلاح النووى، ولعل السياسة الخارجية فى عهد الرئيس الحالى جورج بوش مؤشراً لهذا الانحياز لإسرائيل وبخاصة أنها استخدمت حق النقد الفيتو لـ ٣٢ قرار صادر من مجلس الأمن ضد إسرائيل أى منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن، ونتيجة ذلك أثارت غضب العرب حيال هذه الازدواجية المتعمدة حيال قضايا الشرق الأوسط، لكن حينما يحدث ميول تجاه بعض القضايا اللبنانية أو العراقية من قبل العرب نسمع حينها عن التشدد والإرهاب الذى تعلن واشنطن حربها تجاهه.

هذا ويعتقد معظم الساسة المهتمين بسياسة أمريكا الخارجية أن هذه الأوضاع مرحب بها فى أمريكا خاصة وأن اللوبى اليهودى فى أمريكا دائماً ما يمارس ضغوطه إبان فترات معينة لاسيما فى وقت الانتخابات الأمريكية والمثال واضح إبان انتخابات الرئيس الأمريكى بوش الأب حينما انفق الإسرائيليون ببذخ على هذه الانتخابات لوصول بوش الأب إلى سدة الحكم الأمريكى لتحقيق مصالحهم بعد ذلك وهو الدرس ذاته الذى أدركه بوش الابن بعد ذلك.

ومن ناحية أخرى، نجد أن إسرائيل ساعدت على الإطاحة بصدام، وبنفس الظروف الآن تعمل على الحيلولة دون حصول إيران على التكنولوجيا النووية. أما الغير ممكن هو دخولها المباشر فى العمليات العسكرية الأمريكية بالشرق الأوسط نظراً لكون ذلك سيؤدى لنشوب حرب أخرى بين العرب وإسرائيل، كما فعلت أمريكا فى السابق إبان الحرب الباردة إذ إنها لم تكن تدخل بشكل مباشر فى حرب عسكرية والواقع أن كل ما تسعى إليه أمريكا الآن تحويل ظروف المنطقة لحساب إسرائيل، مثل السماح لإسرائيل فى العام الماضى بشراء تجهيزات عسكرية بقيمة ٤٣ مليار دولار كان نصيب أمريكا منها مليار كمساعدات حتى تحولت إسرائيل إلى أكبر رابع مشترى للسلاح على مستوى العالم لضمان أمنها القومى فى المنطقة وهذا قطعاً بغض النظر عن التأييد الأمريكى لتشكيل حكومة فلسطينية مستقلة أو رفضها للاحتلال من أساسه.

وفى هذا السياق، نجد أن السياسة المعلنة للبيت الأبيض حيال الإجراءات الإسرائيلية فى فلسطين كانت من الوضوح والمباشرة بحيث كلما قامت إسرائيل بخطوة تجاه احتلال فلسطين تقوم أمريكا بشجبها ومع الضغوط الصهيونية عليها سرعان ما كانت تتراجع عن مواقفها، بدليل ما قامت به القوات الإسرائيلية فى أبريل عام ٢٠٠٢م حينما احتلت الضفة الغربية وطلب بوش من آرييل شارون بوقف عملية الاحتلال والخروج الفورى من الضفة، الأمر الذى لم يحدث بل وبعد ضغط اللوبى الصهيونى على الكونجرس (أعضاء الكونجرس كافة) تراجع الرئيس الأمريكى واعتبر شارون رجل السلام.

على أية حال، فقد أفضى التحالف بين إسرائيل وأمريكا طوال أكثر من خمسين عاماً إلى التدخل العسكرى الأمريكى المباشر فى منطقة الشرق الأوسط، هذا التدخل الذى لا يدل إلا على ضعف الإرادة الأمريكية أمام الضغوط الإسرائيلية وهذا بدوره يعنى أن حل القضية الفلسطينية مع إسرائيل لن يكون عبر الحلول السلمية وإنما يكون عبر المقاومة الإسلامية للكيانين معاً الأمريكى والصهيونى، الأمر الذى يجب أن يبدأ قبل مؤتمر نوفمبر القادم بنيويورك حول قضية الشرق الأوسط خاصة وأن كافة الشواهد والتوقعات الواردة حول هذا المؤتمر تشير إلى ان الدبلوماسية الأمريكية تسعى إلى أطروحات جديدة سيتم طرحها على الجناحين العربى والإسرائيلى وقطعاً ستأتى فى جانب تل أبيب مما جعل بعض القوى فى الشرق الأوسط مثل المملكة العربية السعودية تتشكك إزاء رسالة بوش من وراء إقامة هذا المؤتمر القادم حول الشرق الأوسط.

تطورات الأزمة بين تركيا والأكراد

■ مردم سالاری "الديمقراطية" ٢٠٠٧/١٠/٢٢

عقب الهجوم والاشتباكات بين عناصر حزب العمال الكردستانى التركى والقوات المسلحة التركية عقدت حكومة أوردغان جلسة طارئة فى حضور رئيس الجمهورية والقادة الامنيين الأتراك، وطبقاً لما نقلته وكالات الأنباء تولى الرئيس التركى عبد الله جول رئاسة هذه الجلسة وقد حضرها رجب طيب اردغان رئيس الوزراء وباشار بيوكانيت رئيس هيئة أركان الجيش المشتركة ومجموعة من القادة العسكريين الاتراك.

وأكد اردوغان أنه ستتخذ فى هذه الجلسة الإجراءات اللازمة لقمع حزب العمال الكردستانى، وفى الوقت نفسه صرح أيضاً: "أن قمع عناصر هذا الحزب هو من حق تركيا البديهى"، وأن بلاده مستعدة لدفع أى ثمن لتحقيق هذا الهدف، وقال رئيس الجمهورية "طالما أن العراق لن يستطيع مقاومة الإرهاب فإننا سنقوم نحن بهذا العمل".

أما الرئيس الأمريكى جورج بوش فقد أدان هذا الهجوم بشدة حيث أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض فى بيان أن بوش قد أدان وبشدة هجمات حزب العمال الكردستانى.

كما أعلن رئيس وزراء تركيا أن كوندوليزا رايس قد طلبت منه أن يتريس قبل القيام بأى نوع من الرد على حزب العمال الكردستانى فى شمال العراق.

ومن ناحية أخرى طلب الرئيس العراقى جلال طالبانى فى مؤتمر صحفى مشترك مع مسعود برزانى من حزب العمال الكردستانى أن يضع السلاح وأكد على أن "سياسات العراق تقوم على مبدأ المحادثات والإجراءات السياسية والدبلوماسية لذا نريد من حزب العمال الكردستانى أن ينح النضال المسلح جانباً ويتحول من منظمات عسكرية إلى منظمات غير عسكرية وسياسية".

وقال طالبانى: "وإذا ما أرادو أن يواصلوا نضالهم فيجب عليهم أن يغادروا كردستان العراق بأسرع ما يمكن ويعودوا إلى بلادهم حتى لايواجه العراق مشاكل جديدة".

وقال الرئيس العراقى أنه قد عارض بشدة هذه الإجراءات، وأن الدستور العراقى قد رفض صراحة وجود قوات عسكرية أجنبية على الأراضى العراقية.

وأضاف: لن يقف العراقيون فى هذه الصراعات إلى جانب أى فريق، بشكل أعم حزب العمال الكردستانى أو الحكومة التركية، وكذلك أيضاً وصف طالبانى اغلاق مكاتب حزب العمال الكردستانى فى المناطق الحدودية أو تسليم زعماء هذا الحزب للحكومة التركية بأنه أمر غير ممكن.

أيضاً أكد برزانى على أن "القوات الكردية لن تدخل فى أى صراع بين تركيا وحزب العمال الكردستانى ولو أن هذه الصراعات طالت منطقة أكراد العراق فإن الأكراد العراقيين سيدافعون عن أنفسهم".

وأكد أيضاً على أنه طالما أن تركيا لن تتبنى سبيلاً سلميا لحل موضوع الأكراد فإنه لن يعتبر حزب العمال الكردستانى حزباً إرهابياً، أما لو تغير الأمر وأصر الحزب على مواقفه فإن حكومة كردستان العراق ستعتبر هذا الحزب إرهابياً. ووصف أيضاً غلق مكاتب حزب العمال وإلقاء القبض على زعمائه بأنه أمر غير ممكن نظراً لوجودهم فى مناطق وعرة.

- تهديد حزب العمال الكردستانى لتركيا بالهجوم الشامل:

هدد مراد كارايلان زعيم الجناح العسكرى لحزب العمال الكردستانى فى حديث مع صحيفة انجليزية أنه سيترتب على قيام الجيش التركى بعمل ضد هذا الحزب فى شمال العراق نتائج مريرة بالنسبة لتركيا.

"وطبقا لوكالة أنباء مهر أضاف مراد كارايلان: لو أن الجيش التركمى هاجم كردستان العراق فإننا سنتصدى له حتى آخر لحظة وأن هذه الحرب لن تكون فى كردستان العراق فقط بل ستطال كردستان تركيا وسائر المدن التركية ولهذا السبب نحن نتوقع من قادة الجيش والسياسيين الأتراك ألا يتخذوا مثل هذا القرار".

صرح محلل دولى: أن هناك أسباب خفية وراء قرار تركيا الهجوم على الأكراد فى شمال العراق:

وطبقاً لوكالة أنباء فارس قال "جيمس كرليندسى" محلل الشئون الدفاعية والأمنية على المستوى الدولى فى مؤسسة بحثية خاصة ودولية تسمى "روسى" منتقداً قرار تركيا بتمركز قواتها فى شمال العراق. هذا القرار بشكل عام قد وضع الدولتين التركية والعراقية فى وضع حرج، لكن هذا القرار لم يتخذ بناءً على قلق مشروع بل بهدف القيام بأعمال أخرى من المؤكد أنها ليست محددة جيداً منذ النظرة الأولى. فهو يرى أن هذه القضية تقوم على أساس مخاوف حقيقية وأن تركيا منذ عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٩ قد عاشت حرباً داخلية صعبة فى

محـافظاتهـا الجنوبيـة الشـرقيـة ضـد حـزب العـمـال الكردستاني.

هذه الحرب كانت مدمرة للغاية وعلاوة على مقتل ٣٠ ألف دمرت عشرات الآلاف من القرى وقاموا بزرع القنابل فى كثير من المدن والمناطق السياسية الرئيسية فى تركيا، ولهذا السبب فإن الزيادة المستمرة فى نشاط قوة حزب العمال الكردستانى على مدى العدة أعوام الماضية قد أدت إلى ظهور هذه المخاوف فى تركيا.

وقد قامت قوات حزب العمال الكردستانى فى العدة أعوام الأخيرة بعدد من الهجمات الشرسة انطلاقاً من قواعدها فى شمال العراق وصلت هذه الهجمات قمتها عندما فاجئت قوات حزب العمال الكردستانى دورية عسكرية وقتلت منها ١٣ جندياً تركياً.

وبسبب تزايد أعمال العنف هذه طالب الكثيرون فى تركيا الحكومة أن تقوم بعمليات كبيرة وأن تقضى على مواقع قوات حزب العمال الكردستانى فى أنحاء الحدود التركية والعراقية وهى تضم ثلاثة آلاف شخص مقاتل.

وعلى الرغم من وجود هذه المخاوف بسبب نشاط قوات حزب العمال الكردستانى فى شمال العراق منذ عدة سنوات لم تقدم تركيا على عمل عسكرى ضد هذه القوات، وكان السبب الأساسى وراء عدم الإقدام هذا الضغط الذى كانت تمارسه واشنطن لأن أى هجوم من جانب تركيا على العراق سيؤدى إلى عدم استقرار جزء من العراق يتمتع إلى حد ما بهدوء وأمن نسبيين.

وعلى مدى الأربع سنوات الماضية عمل المسئولون الأمريكيون على إبعاد انقرة عن شمال العراق وبصفة عامة قد نجح هذا العمل بشكل نسبى وعلى الأقل استطاع الأمريكيون أن يمنعوا أكراد العراق من أن يعلنوا استقلالهم ويعتقد كثيرون أن التخوف من إعلان استقلال الأكراد فى شمال العراق هو السبب الذى أدى إلى الإسراع فى قيام تركيا بعمل ضد الأكراد فى شمال العراق. ومن المؤكد أن نفوذ واشنطن على الحكومة التركية لم يعد الآن مثلما كان فى السابق.

ومنذ بداية الهجوم الأمريكى على العراق واحتلاله والأتراك يعتبرون هذا العمل سيئاً وقد ازداد كراهية أمريكا عندما أدعى المسئولون الأمريكيون أن امتناع تركيا عن استخدام أراضيها للقيام بالهجوم على العراق هو شبه محاولة لابتزاز واشنطن مالياً ومنذ ذلك الوقت وما بعده أخذت استطلاعات الرأى فى تركيا تؤكد تزايد المشاعر المعادية لأمريكا بين أفراد الشعب التركى.

من ناحية أخرى زاد من هذا التوتر اعتراف الكونجرس الأمريكى رسمياً بإبادة الأرمن على يد الأتراك العثمانيين.

وبالنظر إلى حساسية أمريكا تجاه تدخل تركيا فى شمال العراق، الآن يبدو أن إقدام تركيا على هذا العمل قد وضع بشكل أساسى بهدف ممارسة الضغط على البيت الأبيض.

ومن المؤكد أن هناك عنصراً داخلياً مهماً للغاية يرتبط بقيام تركيا بالقيام بعمل ما فى شمال العراق وهو سعى تركيا لخلق وحدة وتعاون بين الحكومة التركية والجيش التركى، وقد وجد هذا المبدأ بشكل قوى دائماً فإن العدو الأكبر بالنسبة لدولة ما هو خلافاتها الداخلية، هذه الخلافات هى التى تهيئ المجال لأى نوع من الهجوم الخارجى والاضطراب الداخلى، ويؤدى فى النهاية إلى افتقاد الدولة لسلطتها بل وانهيارها.

وكما قيل فإن الشعب التركى والأحزاب المعارضة جميعها تطالب بأن تتخذ الحكومة التركية موقفاً ضد نواب حزب العمال الكردستانى بل ويميل الجيش التركى إلى تبنى مثل هذا الموقف.

من ناحية أخرى تصاعدت حدة التوتر بين حزب العدالة والتنمية التركى والقوات المسلحة التركية هذا العام والسبب فى هذا تسمية وبعد ذلك تعيين عبد الله جول كرئيس لتركيا.

وما يشاهد اليوم فى قرار تركيا بالقيام بعمل عسكرى ضد قوات حزب العمال الكردستانى من الممكن أن يكون جزءاً من عملية أكثر تهدف إلى إحداث تقارب بين الحكومة والجيش التركيين.

وتركيا الآن رداً على الضغوط الداخلية مما لاشك فيه أنها تأمل فى أن قررها الذى يتمتع بالقوة الكافية بالسماح لاستقرار قواتها فى شمال العراق بحث العراق على اتخاذ خطوة حيوية ضد قوات حزب العمال الكردستانى وكذلك أيضاً يؤدى إلى أن يكون للأمريكيين تصوراً وقراءة أكثر دقة للتاريخ العثمانى.

هيئة الجهاد الجامعي

■ إعداد : أحمد سامى عنتر
باحث فى الشئون الايرانية

إن هيئة الجهاد الجامعي (جهاد دانشكاهي) هي إحدى المؤسسات الثورية التي عمل آية الله الخميني الزعيم السابق للثورة الإسلامية على قيامها في الجامعات من أجل ضمان استمرار حركة الثورة في الصروح العلمية، وخاصة بين طلاب الجامعات، وهي تحمل شعار الاصول الثابتة والغصون المتفتحة. وسوف نعرض هنا ملامح هذه المؤسسة، ففى السادس من شهر مرداد عام ١٣٥٩ هـ.ش. الموافق ١٩٨٠/٧/٢٨ أعلن الزعيم الخميني قائد الثورة الثقافية عن موافقته تشكيل هيئة الجهاد الجامعي، وأبلغت مراكز الدولة بقرار إنشائها بتشكيلاتها العلمية ومسئولياتها واهدافها، وقد كانت هذه الخطوات من جانب مجلس قيادة الثورة الثقافية ردا على حركة غير محسوبة للقوى الطلابية تحت شعار الثورة الثقافية، الذين أعلنوا دخول الثورة فى كل جامعات الدولة فى الثانى من ارديبهشت عام ١٣٥٩ الموافق ١٩٨٠/٤/٢٢ .

ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن أي خلال سبع وعشرين عاما قدمت هيئة الجهاد الجامعى إنجازات من البحث والاستقصاء والتحقيق في مجال تقييم إيمان الأمة وعلاقاتها الدينية والمدرسية والنظام والاسلام والامام، لتكون منبعا لتقديم خطوات مستقبلية، ولتكون خريطة للبرامج الاجتماعية، و"خير الزاد" لفتح "السبل الالهية" مصداقا للآية الكريمة : "والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا" (آية ٦٩ ،سورة العنكبوت)

وقد تحدث رؤساء النظام والعلماء والمفكرون ومثقفو إيران كثيرا عن الجهاد الجامعي، ودوره وموقعه و نشاطه و منجزاته العلمية والبحثية والثقافية والادارية، وتأثير عمل هذه الهيئة المستمر والعميق على كل الجمعيات والمراكز والقواعد الاجتماعية، واجتهدوا ليحللوا ويفسروا رمز وفلسفة وقوة الجهاد الجامعى. وتمثل آراء زعامة الثورة الاسلامية التوجيهات المستمرة والاهتمام الخاص بفكر هذه الهيئة، والتوضيح والتحليل والتوجيه ورسم الاطر والرأى العام والتقييم والتحسين حتى تظل الحركة العامة لهذه الهيئة متقدمة بهذه الجماعة الثورية دائما نحو الهدف الذي أنشئت من أجله. وقد ضاعف هذا من معدل ازدياد قوى جهاد المجاهدين الجامعيين العلمية والقيمية والثقافية والأخلاقية.

وقد أكدت توجيهات الزعامة فى العقد الاخير من حياة الجهاد الجامعى على أصول ثابتة وعن الواجبات والمحظورات المنهجية الثابتة. وأما عن الاصول فهى:

أولا: الجهاد الجامعى هو وليد الثورة المبارك، وهو مركب من كلمتين: جهاد وجامعة؛ فيجب أن يتضمن الجهاد، كما يجب أن يتناسب مع الجامعة. ولجهاد العمل مفهوم خاص، فكل عمل ظالم لا يعد جهادا.

ودائرة الجهاد هى العلم والتقنية؛ أى استخدام العقل والامكانات العلمية داخل الانسان والفكر والقلم والعين وغيرها لا استخدام السيف والرمح في مقاومة العدو العنيد!

وقد جاء في خطاب زعيم الثورة الاسلامية أثناء زيارته لمركز رويان البحثى فى ٢٠٠٧/٧/١٦م فى جمع من المجاهدين الجامعيين قوله: "لا أنسى أنه فى سنة ٥٩ وأوائل ٦٠ هـ.ش. كان ملخص البحث اصلا فى جانبين أحدهما القوى الثورية والثاني القوى العلمية والتخصصية، فجماعات القوى الثورية هى القوى التى تريد استغلال كل الثروات الالهية فى المجتمع أفضل من الآخرين؛ ومنها العلم والتخصص والتجربة وغيرها، واليوم تشهد دولتنا قوى وفيرة فى كافة المجالات، وهم أولاد الثورة المؤمنون، وقد نالوا نصيبهم من العلم، وان لم يكونوا افضل من الاناس الآخرين المشابهين لهم فهم على الأقل ليسوا أقل منهم". وبمقارنة هذا التعريف مع تعريفه للجهاد الجامعى والقوى المجاهدة فى ١٩٩٩/٨/٥م. فى لقاء المجاهدين الجامعين معه، ندرك تطويره لهذا التعريف، حيث ورد فيه: "من المؤكد أن البعض يسعى لفصل مفهوم وقيمة كلمة الجهاد عن الجهاد الجامعى؛ والحقيقة أنه يجب مواجهة مثل هذه المساعى؛ أى يجب مقاومتها، فالجهاد أصلا هو مقاومة العدو المتعدى. فهذا هو الجهاد فى الثقافة الاسلامية، وهو يتضمن الشكل المسلح والشكل العلمى أيضا، وأنتم فى الجامعة يمكنكم القيام بهذا الجهاد على أتم وجه، أى نشر الثقافة الاسلامية العميقة". كما أكد هذه المعاني في تصريحه فى لقاء المجاهدين الجامعيين معه بقوله: "ورأيى بخصوص الجهاد الجامعى هو أن هذا التركيب: الجهاد والجامعة وتلفيق الجهاد - وهو أمر قيمى ومعنوى- بالعلم والجامعة يجعل له رسالة، فهو يؤكد أن العلم يمكن أن يتضمن جهادا والجهاد علما أيضا؛ وهذا هو نفس ما تفعلوه أنتم، والجهاد معناه النضال من أجل هدف سام ومقدس، وهو يتضمن ميادين مختلفة، ومن هذه الميادين الاستعداد فى الحروب المسلحة العالمية الشائعة، يشمل الميدان السياسى وميدان العلم والأخلاق أيضا".

ثانيا: أن عنصر مكافحة العدو شرط أساسي فى الحركة الجهادية وفى العلم والجهاد وفى التحقيق الجهادى. وعمل الجهاد يجب أن يكون هادفا، وأن يهتم بالأهداف والعقلانية ودحر العدو بشكل مباشر. يقول الزعيم خامنئي فى لقائه بالمجاهدين الجامعيين فى٢٠٠٧/٦/٢٢م): "عندما تتعهد وتتصدى للعمل والبحث جماعة بمزايا الجهاد الجامعى الشابة والثورية والدينية، بالمسئولية الايمانية والثورية أكثر من المسئولية الادارية، يكون البحث بمعنى وكيفية أخرى، ولابد أن يسفر عن تقدم غير مسبوق. وحول صدق الجهاد فان هذه الحركة التى تنفذ تواجه عوائق، وعلينا أن نتغلب على هذه العوائق بالهمة؛ وبهذا تصبح مقاومة. وبهذا فالجهاد هو هذه المقاومة عندما تكون صاحبة رسالة وهدف الهى، وحينئذ تقدس الحركة أيضا. وأنتم تناضلون مناضلة علمية؛ لأن عملكم هذا يشغل بشكل واضح الأعداء الذين لا يريدون أن تحدث هذه الحركة العلمية والتحقيقية، ولهذا ففى رأيى أن الجهاد الجامعى ليس حركة فقط، وانما ثقافة وتوجه وحركة".

ثالثا: الوصول لهذا المركز اليوم هو حركة رمزية، فرغم أنها مازالت فى بداية الطريق حتى الآن، فقد تم إنشاء مركز رويان العلمي وفاءا للحركة العلمية العظيمة والواسعة التى بدأت فى إيران، من أجل رويان أولا ومن أجل الجهاد الجامعى فى المقام الثانى. يقول الزعيم فى لقاء له مع المجاهدين الجامعيين فى ١٩٩٩/٨/٥: "أنا شديد السعادة لأن ذلك الغصن الحدث الواعد قد اصبح بحمد الله شجرة ضخمة ومثمرة، وأنتم يمكنكم القيام بهذا العمل وبحمد الله فان جامعات الدولة بعد الثورة أنجزت كثيرا من التقدم المقبول دون أن يكون له علاقة بالماضى مطلقا. وعلى كل حال فكل هذه الأشياء ستؤدى الى أن أحفظ عهدى للجهاد الجامعى طوال هذه السنوات الممتدة، وأنا أشاهد الأحداث المستمرة التى أبغيها، وذلك نفسه هو أصل حركة الجهاد الجامعى". ويقول فى لقاء آخر مع المجاهدين الجامعيين: "إننى شديد السعادة لأننا نلتقى اليوم فى هذا المكان مع جمع من الأبناء والنخبة الشابة والمحققين الذين يجددون المستقبل المتلألئ من أجل ساحة الدولة العلمية، وأشكر الله كثيرا على نعمة وجودكم أيها الأخوة والأخوات الأعزاء. لقد استطاع محققونا الشبان - وهم شباب أمثالكم - ومئات العقول المفكرة أن يفتحوا الطريق لهذه المؤسسة العظيمة وأن يصلوا لنتيجة؛ وأن يخصبوا نواة العلم فيما بينهم، وأن يجدوا تقنية ولا يترددون على أعتاب هذا وذاك".

رابعا: لو أردنا أن نعرف تطور هذا النموذج الموجود فى جملة واحدة، فهو عبارة عن تركيب العلم والايمان والسعى، ليس بصفته عبئا، ولكن بصفته عنصرا أساسيا فى نسيج المجموعة ونسيج العمل. يقول الزعيم فى لقاء أعضاء الجهاد الجامعى يوجد دائما عدة

شروط انسانية أساسية للوصول للأهداف العظام وهى الظروف الاجتماعية والمراكز والمجالات والموائق؛ ولا يستطيع شخص انكارها، لكن عندما تكون الظروف مهيأة فحتما لن تأتى الأهداف المطلوبة الا بتحقيق هذه الشروط، وهى شروط انسانية فى الأساس، وهى الارادة والتصميم ووضوح الهدف والعلم والمعرفة والمثابرة، وأحد هذه الشروط التى أريد الاعتماد عليه هو الاستقامة. يقول القرآن الكريم "ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا" - ونزول الملائكة هو شرف المواجهة والمخاطبة بخطاب الملائكة الالهيين - ويتم هذا الشرف فى صورة الاستقامة. وأنتم لا تهتزوا ولا تستبدلوا القيم الثورية الاسلامية بشكلها الصحيح - بأى قيمة. لابد من الانتهاء من هذا الطريق سريعا، ومن ايجاد أقصر الطرق، والوصول بأنفسنا، ولابد أيضا من ابتكار مجالات علمية وفتح حقولا جديدة، وهذا أمر ممكن؛ لأن منبت العلم هنا فى هذه الأرض وأنتم أنفسكم أكدتم ذلك".

خامسا: يتصور البعض ان الثورية هى مجرد حركة أى حركة ثورية غير منظمة تبعث على التوتر والحيرة والعبث! ويقولون انها كانت ثورة وانتهت! وهذا خطأ حيث لا يوجد غش أو اهمال مطلقا فى ذات الحركة الثورية، بل على العكس فالالتزام الثورى من أحكم وأقوى الالتزامات، فالالتزام الذى ينبع من ذهن الانسان ومن قلبه ومن ايمانه يكون من أقوى الالتزامات. يقول الزعيم: "يلاحظ ان أول الثورات و منها ثورتنا عادة ما تكون بلا أنظمة، ويرجع هذا الى أن الحركة الثورية مثل البناء القديم يجب ازالته من اساسه واقامة بناء آخر مكانه. وهذا أمر طبيعى؛ ولكن عندما يقام البناء الجديد على أسس صحيحة، فان الحركة تكون حركة منضبطة وجيدة وتتقدم على هذا الأساس، وهذه هى الثورة. وبناء على هذا فلا ينبغى تضليل الثورة بالاهمال والتوتر وجهل الضوابط والقوانين. وعلى أى حال فالجهاد الجامعى من انواع الجهاد الذى تعلق بها أملنا من أجل تغيير مستقبل الدولة العلمى. وأى من هؤلاء - أى حفظ هذه الأهداف - لا يعنى التوقف والعجزعن مسايرة الزمان ،ليس هذا ابدا. كما أنكم لو امعنتم النظر الآن فى مجموع النظام فستجدوا اننا حققنا تقدم ملحوظ بحمد الله وحافظنا أيضا على اصولنا. وما يريده العدو اليوم هو ان نكرر نفس خطأ أعوام ٥٩ بطريقة اخرى! وقد كانوا يقولون حينذاك ان مسيرة الحزب الالهى والثورى ليست متماشية مع العلم والتجربة. واليوم يريدون الادعاء بأن المسيرة الثورية والثوريين ليست مدركة لضرورات الزمن وغير ملبية لاحتياجات المجتمع ووسائل تقدم واتساع الدولة!"

وبمقارنة هذه العبارات مع تصريحاته التى قالها ١٩٩٩/٨/٥م فى لقاء أعضاء الجهاد الجامعى معه ندرك التطور الخطاب من أجل تطوير هذه الهيئة، يقول: "إن الجهاد الجامعى قد حدد أهدافه منذ أن وجد وكان يقوم بالكثير من التجديدات، كما واجه معارضات جادة ايضا. وكانت المعارضة الأساسية لهذا الفكر والتصور هو ان استعداد مجموعة الشباب الثوريين فى جامعات الدولة لا تتناسب بأى وجه مع المقومات التى لديهم عن الدين والايمان ومع المسئوليات التى وضعوها لأنفسهم. وكان السبب هو انهم لا يريدون مثل هذا الشئ المجهول وغير المحدد بالنسبة لهم والمسلم بمتاعبه ايضا فى الجامعات ؛لذلك عارضوا الجهاد الجامعى بشدة. وفى النهاية يصبح ذات يوم الغصن الثورى الواعد حركة رسمية ذات مسئوليات محددة".

وهكذا يمكن أن ندرك أن الماهية الجهادية، والأهداف الجهادية، ونموذج الحركة الجهادى وتحسن الجذب الجهادى، وأيضا الالتزام الثورى والجهادى، انما هى أصول ثابتة ومستقرة، ولو تستمر مسيرة الجهاد الجامعى الأساسية فلا جرم من ضرورة استمرار هذه الأصول فى اثرها، مع استمرار الاستقامة والمنافسة العقلية والاتصال واستمرار الايمان الدينى والمدارس الاسلامية والنظام الاسلامى!

وأما عن الواجبات والمحظورات، فقد جاء تحديد الواجبات فى تصريحات ١٩٩٧/١٢/٢٩ : "هناك عدة شروط إنسانية أساسية من أجل الوصول للأهداف، ولن يكون الهدف سهل المنال الا اذا تحققت الشروط، وهى تشمل الارادة والتصميم ووضوح الهدف والعلم والمعرفة والمثابرة. واحد هذه الشروط التى أود التركيز عليها هو قضية الاستقامة، ان الامام قد استطاع الصمود والاستمرار، لذا فقد اصبح قيمة، وقد وقفت الأمة الايرانية خلف الامام طوال تلك الفترة التى استمرت عشرسنوات، لذا فالأمة اليوم تعد قيمة فى حد ذاتها. فلا تستعيضوا عن القيم الثورية والاسلامية - بشكلها الصحيح - بأى قيمة اخرى، وهذا الحديث أسمى من القضايا السياسية والخطية والمتداولة".

وقد جاء فى تصريحات ١٩٩٩/٨/٥": لا تسمحوا بانتهاء مسيرة الجهاد الجامعى؛ واعملوا على نشرها أكثرعلى مدار الزمن، واعملوا كى لا يستطيع الناس

التأثير فى مسيرتها، فالجامعة والدولة كلها ايضا تحتاج اليها اليوم، واجعلوا نيتكم هى أنكم تريدون بهذا العمل الوصول بمحيط الدولة الجامعى لحالة أفضل".

وجاء فى تصريحات٢٠٠٤/٦/٢٢: "إن هذه الصوبة الأخرى ليست مجرد صوبة ولكنها فضاء يتسع مفتوحا معطرا؛ وأنا بدورى أؤيد هذا الانتشار؛ حيث يجب أن يزداد يوما بيوم، هم يثبتون فى هذه العالم ان العلم ذات طبيعة علمانية، وأن العلم ليس له علاقة بالقيم، وقد سعوا كثيرا وأكدوا هذه الفلسفة، واستدلوا وبحثوا ليجردوا مفهوم العلم عن القيم. ويأتى ما تفعلوه انتم فى الاتجاه المقابل، حيث تقولون أنتم بالجهاد الجامعى، والجهاد قيمة، ان اسمكم هو الجهاد الجامعى؛ فاعتمدوا على هذا الاسم وتمسكوا بما يقتضيه وجاهدوا حقا، فأينما يكون الجهاد أى السعى الهادف من أجل الله، فبلا شك أنه يصاحبه التوفيق أيضا، لهذا فابقوا على الثورية، والروح الثورية تعنى الالتزام بالحدود غير المفروضة والقناعة بأخذ قطرة غير مرشحة، مع مواصلة هدف الحركة، وبتحقيق الشروط وبالنشاط والاصرار والمثابرة تتم الثورة والحركة الثورية. ولا تنسوا أن العلم والدين توأمان، فالعلم المجرد والبعيد عن الدين يقود الدولة الى الغرور منذ الخطوة الاولى و فى مدة قصيرة، ويكون ضارا بالبشرية على المدى الطويل".

أما عن المحظورات فقد جاءت فى تصريحات ١٩٩٧/١٢/٢٩: ليست الاستقامة هى أن نحفظ الجهاد الجامعى واسمه فقط، كما حدث! وليست الاستقامة هى أن يأتى اربعة من الشباب ويقوموا بالأعمال العلمية، وينشئوا أربعة شركات، ويقوموا بالأعمال المادية والاقتصادية ايضا؛ فالجهاد الجامعى شئ آخر! ان الاعمال السطحية والصورية ان لم تكن خطأ، فهى مفيدة ولكن الى حد قليل، ولكن أن انطوت على أشكال خطأ وانحراف تكون ضارة. ولهذا فأنتم تتبعون علما ليس فقط لا يرضى الأعداء، ولكن يسعدهم أيضا الا يوجد هذا الجهاد. إن ميل العامة وقبولهم يجب ألا يكون له دخل فى الأمر وفى كل الأنشطة. ومن المؤكد ان جزءا من الأنشطة علمى و جيد مثل التحقيقات؛ ولكن فلتفرضوا لو أن هذا النشاط فى حقول العلوم الانسانية، ولتفرضوا أنه فى الآداب، إذن لكان يجب أن يكون الكلام التى يخرج من هنا أكثر تهذيبا من ذلك الكلام الذى يمكن ان يقوله أديب عادى. والكلام العادى والكلام المتعارف هما بعض هذه القضايا؛ ولا يقول الجهاد الجامعى كل ما يمكن ان يقوله كل شخص؛ فيجب أن ينتقى الجهاد الجامعى الألفاظ وأن يجلب الألفاظ الحسنة للساحة الثقافية والعامة.

"يجب عليكم ألا تسمحوا بتغيير هوية الجهاد. وليس من الطبيعى أن نقول اننا نحرك الطريق ونذهب؛ ثم نقيم زاوية فجأة وبعد نقطة واحدة فقط بالاضطراب والتوتر! وتستمر هذه الزوايا بعد ذلك حتى تنقلب الى العكس، فهذا ليس طبيعيا بأى شكل. ولكن اذا تشكلت هوية الانسانية الدينية محكمة وثابتة، وعلى أساس فكرى ومنطقى صحيح مثل الفولاذ، وتشكلت الهوية الثورية، فكلما يمر الزمان تزداد هذه الهوية وضوحا وتجليا وجذبا وثباتا، والبشر والجماعات كذلك ايضا. فلا تسمحوا بتغيير جماعة الجهاد الجامعى لهوية أخرى، لهوية غير دينية وغير ثورية".

وهكذا أكدت الزعامة ان يكون الجهاد الجامعى ذا أصول ثابتة وغصون متفتحة!

نتائج زيارة رئيس الجمهورية إلى نيويورك

■ نوروز (اليوم الجديد) ٢٠٠٧/١٠/٣٠

إن سعى الحكومات لكسب موافقة الآخرين لها وإيجاد شعبية وأغلبية حولها هو أمر طبيعى ومتداول، وجميع الحكومات على مستوى العالم تشتاق إلى كسب تأييد الناس لها، على اعتقاد أنهم ناجحون، ولا يمكن إيجاد حكومة تختال بنفسها على الملأ أو تمتدح نفسها وقت الفشل والضعف.

ودائماً نرى أن جميع الحكومات تسعى لتأكيد نجاحها ومكاسبها أمام الشعب، وفى المقابل نجدها تسعى إلى إسدال الستار على ضعفها وإخفاقها وهذا أمر طبيعى أو على الأقل ليست هناك حكومة لا تستغل الدعاية وتسعى لتوجيه الرأى العام أو لا تمتدح نفسها.

ولكن الذى يخلق المشاكل هو أن الحكومات نفسها تقع تحت تأثير الدعاية والأخبار التى تروجها للناس، وتظهر هذه الظاهرة كثيراً فى المجتمعات التى تسيطر فيها الحكومات على وسائل الإعلام ولا تترك ميداناً للمنتقدين والمعارضين بل والأكثر من ذلك أن الحكومة نفسها تصدق ما أعلنته فى البداية على الشعب.

وبغض النظر عن مواضع الخلاف حول الشكل الدبلوماسى وضيافة الأمريكيين لرئيس دولتنا فى جامعة كولومبيا والتى أوذى فى مقرها فإن سفر رئيس الجمهورية إلى نيويورك وخطابه فى جامعة كولومبيا والجمعية العامة للأمم المتحدة هى التى أدت إلى ذلك الوضع بالتدريج، ويبدو أن فى الولايات المتحدة مسئولين يعتقدون أن هذين الحدثين قد أظهرا عصر الاستعمار والصهيونية والإمبريالية.

إن الرأى العام فى العالم قد أدرك فى النهاية نور الحقيقة على الرغم من الدعاية الهائلة للاستعمار العالمى، واستطاع العالم أن يدرك كيف أن مواقف الجمهورية الإسلامية كانت على حق وأن معارضيها كانوا على باطل.



ويبدو أن المسئولين الأمريكيين قد صدقوا قبل الشعب بأن تصريحات رئيس جمهورية إيران فى نيويورك استطاعت أن تظهر أن الولايات المتحدة والصهاينة أعداء الإسلام هم المعارضون للحق والحقيقة، كل ذلك وكل هذه الدعاية دفعت شعوب الولايات المتحدة وسائر بلاد العالم إلى انتظار حديث رئيس جمهورية إيران وماذا سيكون.



ومن المسلم به أن حديثه سيكون مختلفاً من الأقوال السابقة والمتكررة لرؤساء الدول الأخرى، وبناءً على ذلك فمن الطبيعى الاشتياق إلى حديث رئيس جمهورية إيران أحمدى نجاد أكثر من كلمة رئيس جمهورية توجو أو رئيس وزراء بلجيكا إلا أن هذا الميل والاشتياق لا يجب أن يجعلنا الاعتقاد خطأ صدق حديث أحمدى نجاد، كما لا يجب أيضاً أن يفسر ذلك الاشتياق على أن المستمعون لحديثه قد صدقوا تصريحات سيادته وأنهم قد خرجوا من نوم الغفلة.

وفى الواقع لو أننا نظرنا بدقة وإنصاف أكثر بعيداً عن الدعاية الحكومية الواسعة حول سفر السيد أحمدى نجاد إلى نيويورك وتصريحاته فى جامعة كولومبيا والأمم المتحدة سوف تحكم بحكم مغاير على تصريحاته ونتائج هذه الزيارة.

وبالطبع فإن الحكم على تصريحات أحمدى نجاد سواء بالإيجاب أو بالسلب على إيران يتضح من خلال التصور المعروف عن إيران على الساحة الدولية فإذا كنا نريد أن نعطى عن إيران صورة الدولة النووية

الأصولية فإننا نؤكد على أن زيارة أحمدى نجاد إلى نيويورك قد أكدت على هذه الصورة.

وعلى العكس فإذا أردنا أن نقدم صورة معتدلة ومرنة وتسع للمصالحة فإننا نؤكد على أن تصريحات أحمدى نجاد لم تساعد على إيجاد هذه الصورة.

لقد كانت تصريحات سيادته إلى العالم هى أن إيران ليست من أهل السلام ولا الوفاق والاعتدال وإنما إيران التى أبداها أحمدى نجاد هى الدولة الأصولية والثورية.

والسؤال هنا، أى من هاتين الصورتين التى يمكن أن تعود بالنفع على إيران؟.

إطلالة على زيارة أحمدى نجاد لأمريكا

■ **سحاب فاطمى** ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/١٠/١

انتهت زيارة الرئيس أحمدى نجاد إلى نيويورك، وهى الزيارة التى كان من أهم نتائجها تزايد مكانة الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى النظام الدولى. لقد مضى الدكتور أحمدى نجاد للأمام فى اتجاه تفوق إيران على تيار عالمى استعلائى من خلال إحباطه لهجمات الدعايات الممارسة من جانب البيت الأبيض والصهيونية الدولية. مما أثار غضب وسخط واشنطن وحلفائها من النجاح السياسى والدبلوماسى الذى أحرزه رئيس جمهورية إيران.

الرئيس الإيرانى فى جامعة كولومبيا

حطم وجود الرئيس الإيرانى فى جامعة كولومبيا وخطابه المؤثر فى حشد من طلبة وأساتذة الجامعة الحصار الدعائى المحكم الذى فرضته واشنطن وتل أبيب حول الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فمنذ تولى الحكومة التاسعة مقاليد الحكم فى إيران سعى الجمهوريون الأمريكيون من خلال إيجاد عقبات إعلامية كاذبة، للحيلولة دون التعرف على الشخصية الحقيقية للرئيس أحمدى نجاد.

من ناحية أخرى سعت وسائل الإعلام الخاصة بإسرائيل لعرقلة أى مواجهة مباشرة بين مسئولى دولتنا أو ممثلى الشعب الإيرانى وبين المواطنين الأمريكيين والغربيين. وقد أدرك التيار التوسعى جيدا أنه فى حالة التلاقى وجها لوجه بين المسئولين الإيرانيين والمواطنين الأمريكيين أو الأوربيين، لن يمكنه تحقيق مكاسب من خلال بث الأكاذيب والدعايات المناهضة للدين الإسلامى الحنيف، لذلك فقد توالت الإنتقادات من (شيمون بيريز) و(جون بولتون) على حضور أحمدى نجاد فى جامعة كولومبيا. لقد أثر خطاب أحمدى نجاد فى طلبة تلك الجامعة وشجعهم للتعرف على الصورة الحقيقية لإيران الإسلامية متمثلة فى شخص رئيس الجمهورية. وبالرغم من التصريحات الوقحة والباطلة التى أدلى بها رئيس جامعة كولومبيا بشأن حضور الرئيس الإيرانى فى هذا الصرح التعليمى الكبير، إلا أن أحمدى نجاد بوصفه ممثل الشعب الإيرانى تمكن من الإجابة على العديد من الاستفسارات المغرضة بصورة منطقية حاملا رسالة (إلهية وإنسانية) تكشف بطلان الإعلام الغربى.

أما وسائل الإعلام التابعة للوبى الصهيونى فقد عجزت عن إخفاء استيائها من نجاح أحمدى نجاد فى نيويورك، فى هذا الإطار وجهت صحيفة (الواشنطن بوست) انتقادات لاذعة لجامعة كولومبيا التى وجهت الدعوة لأحمدى نجاد وسمحت له بالتعبير عن آرائه، بينما كتبت صحيفة (اندبندنت) البريطانية فى هذا الشأن: "لقد أساء رئيس جامعة كولومبيا لحرية التعبير عندما وبخ مضيفه محمود أحمدى نجاد، حيث أوجد العديد من المشكلات للولايات المتحدة الأمريكية، فمحمود أحمدى نجاد من ناحية يمثل النظام السياسى الإيراني، ومسعى رئيس الجامعة من أجل تشويه صورة نجاد باءت بالفشل، حيث نجح فى عرض قضية بلاده النووية بوصفها مسألة كرامة وطنية ذات أولوية الإساءة لنجاد خلال زيارته لنيويورك من الممكن أن تزيد من مقدار محبته فى الداخل، فى حين نجح الرئيس الإيرانى فى إسكات الآخرين عن الخوض فى القضية النووية الإيرانية عندما تحدث عن إلتزام إيران ببنود اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وعن حقها فى الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية".

أما على الصعيد الدولى فقد أعتبر سياسيو الدول الإسلامية الذين رحبوا بحديث أحمدى نجاد فى جامعة كولومبيا أنه تمكن من إثبات حق إيران فى الحصول على الطاقة النووية، حيث أشاد رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان خلال لقائه بنجاد على

هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بقدرة نجاد على إثبات أحقية مواقف بلاده، بينما صرح الشيخ حمد بن خليفة آل ثان أمير قطر خلال لقائه بالرئيس الإيراني قائلا: "لقد أنصت الشعب الأمريكي والعالم أجمع إلى حديثكم في جامعة كولومبيا، وأقروا بأحقية بلادكم. لقد حققتم نجاح منقطع النظير بحضوركم في الولايات المتحدة بالرغم من العقبات التي اختلقتها حكومة هذه الدولة فتمكنتم من لقاء الأوساط الثقافية ووسائل الإعلام والمفكرين وقادة الكنيسة في الولايات المتحدة الأمريكية".

اللقاء مع حاخامات اليهود

كان لقاء رئيس جمهورية إيران بحاخامات اليهود في نيويورك بمثابة ضربة موجعة للصهيونية الدولية، حيث عرض نجاد القضية الفلسطينية وتناول الغموض الذي اكتنف محرقة اليهود (الهولوكوست). فوجه النقد للولايات المتحدة وإسرائيل من داخل الأراضي الأمريكية، ولم يدع الفرصة لوسائل الإعلام والسياسيين الغربيين حتى يمارسوا أكاذيبهم الواهية؛ حتى أن بوش وتشيني وشيمون بيريز أصابهم الذهول من نجاحات رئيس إيران المتوالية في نيويورك.

انجازات زيارة أحمدي نجاد لأمريكا

■ اعتماد ملي ■ (الاعتماد الوطني) ٢٠٠٧/٩/٣٠

من الطبيعي أن تسعى الحكومات لبناء الثقة بينها وبين شعوبها وأن تضاعف من مقدار محبة الشعوب تجاهها، فتكون شعوبها مناصرة ومؤيدة لقراراتها في إطار تعجيز المعارضة والمنتقدين لسياساتها . ويمكن القول أن الحكومات بصفة عامة دائما ما تؤكد على انجازاتها ونجاحاتها في حين تحاول التغطية على مواضع القصور والفشل التي تعتريها، لكن الأهم من ذلك أن الحكومات من الطبيعي أن تؤثر على الرأي العام من خلال الدعايات، فهل تؤثر هذه الدعايات أيضا على الحكومات بصورة عكسية؟

الإجابة نعم، خاصة في دولة مثل إيران تهيمن فيها الحكومة على وسائل الإعلام ولا تدع الحد الأدنى من تلك المسئولية الإعلامية في سلطة المعارضة والمنتقدين، فقد أيقنت الحكومة أن ما تبثه للشعب من دعايات ما هو إلا المنطق السليم والسياسة القويمة الواجب تنفيذها.

وبغض النظر عن مواقف الأمريكيين المعارضة لوجود رئيس جمهوريتنا في نيويورك، يبدو أن المسئولين الإيرانيين على اقتناع تام بأن خطاب نجاد أمام طلبة وأساتذة جامعة كولومبيا وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمثابة تدمير لقوى الاستعلاء والامبريالية والصهيونية العالمية، وأن الرأي العام العالمي قد أيقظته أقوال الرئيس الإيراني الذي أضاء الظلمة وأدحض الباطل. الأمر الذي عكسته وكالات الأنباء الإيرانية في الداخل وصورته على أنه صحوة عالمية ضد أعداء الإسلام وضد الصهيونية والمتسبب فيها رئيس جمهورية إيران.

جدير بالذكر أن كلمات نجاد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت متفاوتة تماما عما ورد على لسان معظم زعماء العالم، حيث عبارات متشابهة في مجملها تدين العنف والإرهاب وتدعو إلى السلام والتعايش والتحاور فيما بين الدول المتناحرة وفضلا عن المطالبة بإقرار علاقات اقتصادية وتجارية عادلة في الساحة الدولية، تم الإشارة إلى حقوق المرأة والأقليات واللاجئين في إطار مفردات متشابهة أثنت على ما هو جيد واستهجنت ما هو قبيح . لذلك كان من الطبيعي أن تجتذب كلمات محمود أحمدي نجاد اهتمام كل الحضور في الاجتماع وليس كلمات رئيس توجو أو رئيس وزراء بلجيكا، لكن هذا الاهتمام لا يعكس بالضرورة اقتناع تام وكامل بأحقية القضايا الإيرانية وما تم طرحة من الرئيس الإيراني.

وإذا تأملنا زيارة أحمدي نجاد إلى نيويورك بإنصاف وحيادية علينا أن نتساءل هل كانت تصريحات الرئيس الإيراني لصالح الدولة أم العكس، وإجابة السؤال هنا تتوقف على الصورة التي نريد أن تظهر بها إيران في الساحة الدولية، فإذا أردنا إظهار إيران في شكل راديكالي وثوري، تكون زيارة نجاد في هذه الحالة موفقة وناجحة للغاية، لأنه أثبت للعالم أجمع مدى ما تتمتع به إيران من راديكالية وثورية. أما إذا كنا نأمل في ظهور إيران بشكل وسطي ومعتدل، فالزيارة لم تؤدي إلى هذه النتيجة بل على العكس ١٨٠ درجة حيث أضحت إيران الراديكالية والثورية أبعد ما تكون عن السلام والحوار والاعتدال.

المحافظون الجدد فى باريس

■ رسالت (الرسالة) ٢٥/٩/٢٠٠٧

بعد أن تمكن نيكولاى ساركوزى من الفوز على سيجولين رويال المنافسه الاشتراكية فى انتخابات الرئاسة الفرنسية التى أجريت فى مايو ٢٠٠٧، تحول قصر الإليزيه إلى مركز التشدد والتعصب على الساحة الأوروبية. وقد أثبت خليفة جاك شيراك وأعوانه خلال تلك الفترة البسيطة مدى افتقارهم لسياسة استراتيجية فيما يتعلق بالقضايا الخارجية وقد تبنوا نمط فريق المحافظين الجدد بزعامة الرئيس الأمريكى جورج بوش وحلفائه الأوروبيين:

من شيراك إلى ساركوزى

عندما اعتلى جاك شيراك منصب الرجل الأول فى قصر الإليزيه، لاحظنا حدوث وقائع عديدة جديرة بالاهتمام فى فرنسا. المظاهرات فى باريس والمظاهرات المناهضة لقانون العمل والهجرة والخلاف الناشب بين رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى ذلك الوقت، جميعها أحداث دارت فى فلك حقيقة واحدة، حيث بداية الأزمة السياسية والاجتماعية مع أول صاروخ أمريكى - بريطانى يطلق على الأراضى العراقية عام ٢٠٠٣م. أعلنت فرنسا وألمانيا عن معارضتهما لاحتلال بغداد، وبينما صرح جاك شيراك وشرودر علانية بمعارضتهما للحرب حيث لم تكن العلاقات القوية بين باريس وصدام حسين بالخفية على أحد، تلوثت المياه التى ظلت لسنوات مدد المسئولين الفرنسيين فى غير صالح قصر الإليزيه، لهذا فمعارضة باريس لاحتلال العراق لم تكن من منطلق الاعتراض على الحرب أو الإجراء الأمريكى المنافى للآدمية. فقد قرر البيت الأبيض بعد انتهاء الحرب، منح امتيازات لفرنسا فى مقابل سكوتها عن تبنى حملة معارضة للحرب، حيث تمت هذه الصفقة بنجاح ولم نعد نلحظ أى اعتراض صريح من قصر الإليزيه على احتلال العراق.

من ناحية أخرى أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية باريس إلى ساحة التوازنات السياسية اللبنانية ودعمت من موقعها فى مجلس الأمن، فى مقابل هذه الامتيازات تعهدت باريس بالسكوت عن إستراتيجية بوش فى العراق.

حاول الرئيس الفرنسى جاك شيراك الظهور فى صورة الشخصية المنطقية الحكيمة ؛ وإن كان قد فشل فى هذا الصدد إلا أن تجاربه تفوق ساركوزى من الناحية الدبلوماسية . ومع تولى ساركوزى مقاليد قصر الإليزيه فى فرنسا يبدو أن الأوضاع قد تغيرت بشكل ملحوظ، لأن ساركوزى الشخص المتشدد بات على رأس التوازنات السياسية الفرنسية، وهو شخص يعجز عن الفصل بين الواقعية والتظاهرية مثلما اعتاد شيراك، وقد قرر التقرب إلى البيت الأبيض من منطلق سياسات التطرف، خاصة وأن رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير قد غادر الساحة وأصبحت الساحة خالية ل ساركوزى حتى يؤدى دور الحليف الأوروبى الأكثر وفاءا للإستراتيجية الأمريكية فى العراق. لكن ساركوزى لم يدرك بعد أن مواصلة تحالفه مع المحافظين الجدد الأمريكيين لن يثمر إلا عن هزيمة حزب العمال مرة أخرى.

على صعيد الوضع الداخلى اتخذ ساركوزى عدة إجراءات كان من شأنها إثارة غضب الشعب الفرنسى ؛ حيث انخفضت شعبيته بمقدار ٥٪ خلال شهر واحد، وتعتبر مسألة الهجرة والتعامل مع الرعايا الأجانب على قائمة تلك المشكلات التى أثارها ساركوزى، حيث شهد البرلمان الفرنسى مناقشات وخلافات طاحنة لم يسبق لها مثيل حول قانون الهجرة الجديد.

من ناحية أخرى وصف رئيس جمهورية فرنسا الجديد مرارا، الديمقراطية الأمريكية بأنها النموذج الأمثل للديمقراطية، ورؤية ساركوزى تلك قربته كثيرا من معسكر المحافظين الجدد الأمريكيين، لدرجة أن بعض المحللين اعتبروا ساركوزى أحد المحافظين الجدد الأوروبيين. لقد تم تشكيل أعضاء الحكومة الفرنسية الجديدة وفقا لتلك التوجهات، فلم يكن من المدهش وجود شخصيات متعصبة مثل برنارد كوشنر فى الحكومة الفرنسية الجديدة، لكن المثير للدهشة أن كوشنر يتبع معسكر الاشتراكيين، وعلى شاكلة سيجولين رويال لديه رؤية معادية للإسلام والدول الإسلامية ولا يتوانى عن خدمة مصالح الصهيونية العالمية بأى طريقة ممكنة.

تصريحات كوشنر

ساهمت تصريحات وزير خارجية فرنسا العدائية بشأن "الهجوم على إيران"، فى رسم الصورة القبيحة لقصر الإليزيه. وبالرغم من التقرير الأخير من محمد البرادعى ومفتشى الوكالة والذى أكد أن البرنامج النووى الإيرانى برنامج سلمى، إلا أن البيت الأبيض

بدعم من لندن وباريس واصل مساعيه العدائية وغير القانونية ضد طهران. ويمكن القول أن باريس منذ تولى ساركوزى لمنصب رئيس الجمهورية قد أفصحت عن عدائها للجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال تصريحات وزير خارجيتها، التى أثارت ردود أفعال واسعة النطاق فى الساحة الدولية . الأمر الذى اضطر كوشنر إلى العدول عن تصريحاته بعد ضغوط مكثفة من السياسيين الأوروبيين والرأى العام الأوروبى، فتحدث بشأن الحرب ضد إيران خلال مؤتمر صحفى مشترك مع وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف قائلا: "الحرب أسوء خيار من الممكن حدوثه، يجب عمل كل شيء من شأنه الحد من اندلاع هذه الحرب، علينا أن نواصل التفاوض ثم التفاوض ثم التفاوض دون توقف، فأنا لا أريد القول أننى من أنصار الحرب فرسالتى رسالة سلام، رسالة جادة وقائمة على الإصرار والصمود".

بالنظر إلى كم الضغوط الدولية على كوشنر وقصر الإليزيه يمكن إدراك أن كوشنر لم يجد حلا آخر سوى العدول فورا عن تصريحاته، لكن يمكن استنباط مسألتين رئيسيتين فى هذا الصدد:

١- منذ فترة، أدلى الرئيس الفرنسى السابق بتصريحات متشددة فيما يتعلق بضرورة اتخاذ نهج عدائى ضد نشاطات إيران النووية، لكن بعد مرور أقل من شهر وفى إطار تغيير جذرى فى الموقف صرح الرئيس الفرنسى بأن حصول إيران على القنبلة النووية أمر مستبعد تماما. وبالنظر إلى التصريحات الأخيرة ،لا يمكننا الاقتناع بمسألة سوء الفهم من جانب وسائل الإعلام. فقصر الإليزيه يسعى بشكل عام إلى صبغ دوره على الصعيد الدولى بالغموض والتناقض، الأمر الذى سيؤثر على أداء السياسيين الفرنسيين.

٢- بعض التحليلات الواقعية لحديث كوشنر أشارت إلى مسألة فى غاية الأهمية، فالدورية التابعة لمؤسسة الدراسات (نيكسون) كتبت فى تحليلها أن هدف وزير خارجية فرنسا من تصريحه الأخير ضد إيران وبشأن الدرع الصاروخى الأمريكى فى أوربا الشرقية، يندرج فى إطار تثبيت مكانة فرنسا بوصفها الوسيط بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. فقد حذر كوشنر من إمكانية فشل الدبلوماسية فى إيقاف الملف النووى الإيرانى وفى تلك الحالة يجب على الغرب أن يستعد لمواجهة الحرب.

خلاف إيران مع أمريكا وأوربا : آلية جديدة للعبة الروسية

■ الهى كولاى ■ نوروز (اليوم الجديد) ٢٠٠٧/١٠/١٨

كان عقد الاجتماع الثانى لزعماء الدول الساحلية المطلة على بحر قزوين بطهران فى ظل الظروف الحالية، يحمل أبعاد ودلالات مختلفة وذات أهمية عظيمة. ويعد هذا الاجتماع هو الاجتماع الرسمى الثانى، بعد اجتماع عام ٢٠٠٢ الذى عقد فى تركمانستان.

وقد استطاعت الدول الساحلية الأربعة الباقية من الاتحاد السوفيتى السابق خلال السنوات الماضية أن تصل إلى اتفاق فيما بينها بشأن تقسيم حصتها من ثروات ومنابع هذا البحر.

واستطاعت الحكومة الروسية من التوصل لاتفاق مع قزاقستان بشأن تقسيم الحدود المائية الشمالية لبحر مازندران.

كما استطاعت تحديد الحد المائى لسواحلها مع أذربيجان وإن كانت قد وقعت تحت طائلة الخلافات الشديدة بسبب هذه الاتفاقيات، على الجانب الآخر استطاعت حكومة قزاقستان التوصل لاتفاق مع تركمنستان فى تحديد الحدود البحرية لها فى هذا البحر.

ولاشك أن هذه الاتفاقيات تحظى بأهمية كبيرة خاصة بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية التى ترفض اقتراح تقسيم البحر طبقا لطول الساحل. وتؤكد طهران دوماً على شرعية الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد السوفيتى السابق، ولإيران استدلالها القانونى لأن الدول الأربعة الساحلية الباقية من الاتحاد السوفيتى فى بداية عهد الاستقلال أكدت على التزامها بكل الاتفاقيات المنعقدة أيام الاتحاد السوفيتى السابق.

ورغم ذلك تحركوا فى مسيرة نقض هذا الاتفاق وكان استدلال إيران القانونى يؤكد على ضرورة التوصل لإجماع جديد فى هذا المجال. فالجمهورية الإسلامية لا يمكن أن تدفع نفقات تقسيم الاتحاد

السوفيتى السابق، ولكن يجب على دول الاتحاد السوفيتى التوصل لاتفاق جديد مع إيران.

من جانب آخر كان بحث التقسيم بالتساوى قد تعرض أيضاً للنقض، وطبقا للتقسيم الذى تم بين روسيا وقزاقستان وآذربيجان. فقد تبقى لإيران وتركمانستان حوالى (٣٦-٣٧٪) وبالنظر لادعاءات تركمانستان فإن نصيب إيران (٢٠٪).

وفى مثل هذه الظروف، كان اجتماع طهران مع الأخذ فى الاعتبار علاقات دول الاتحاد السوفيتى السابق وما تحظى به من أهمية وخاصة مع الدول الأربعة الساحلية. وعرضه لصدور القرار الثالث من مجلس الأمن، وعلى هذا النحو فلا توجد ظروف أنسب للمساومة من مثل هذه الظروف التى تعيشها إيران.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، سعت الدول الساحلية الأربعة بكل إمكانياتها فى الحصول على نصيب أكبر ومنفعة أكثر من قزوين وللأسف لم نكن فى وضع مناسب لتحقيق أهدافنا أيضا.

ولاشك أن الدول الساحلية أيضا تعلم ظروفنا كاملة، وتسعى للاستفادة من هذه الظروف وتحقيق مصالحها.

النقطة الهامة الأخرى هنا. هى حضور بوتين وهو أول رئيس لروسيا يزور إيران، وهى الزيارة التى حظيت برد فعل عالمى واسع، تمت فى ظروف ظهرت الخلافات بشكل أوضح بين روسيا وأوروبا والولايات المتحدة.

وكانت مباحثات ساركوزى ورايس مع بوتين، وحوار بوتين مع السيدة ميركل تشير إلى ذلك الوضع.

وتسعى روسيا اليوم فى الساحة السياسية الدولية لاستعادة دور القطب الثانى فى مواجهة الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها وهو نفس الهدف الذى سعى إليه كل زعماء روسيا خلال عقد مضى للحصول عليه وهو التحرر من قيد الغرب وتحقيق مصالح خاصة لهم فى مواجهة الولايات المتحدة.

واليوم فقد وضح القلق الروسى الشديد تجاه ظهور النفوذ والتدخل الأمريكى فى آسيا الوسطى والقوقاز وبرجستان وأوكرانيا.

ومسألة توسع الناتو للشرق واستقرار الدرع الدفاعى الصاروخى فى التشيك وبولندا كانت سبباً فى غضب الروس لأنهم اعتبروا أن هذا الأمر بمثابة تهديد لهم.

حتى مع الاتفاقيات المتعلقة بالسنوات الأخيرة للاتحاد السوفيتى بشأن التحكم فى التسليح واستقرار الأسلحة الاستراتيجية وفى هذه الظروف فإن خلافات إيران مع الولايات المتحدة وأوروبا آلية مناسبة للعبة الروسية فى مقابل هذه الدولة.

وعلى المستويين الداخلى والخارجى فإن الظروف ليست لصالحنا وننتظر فى مثل هذا الوضع صانعى القرار والمفاوضين، والأخذ فى الاعتبار الظروف الإقليمية والدولية والدول المنتهزة للفرص أن ننظم سلوكنا بالشكل الذى يستطيع أن يدافع عن حقوقنا فى هذا البحر والحفاظ على حق السيادة القومية، واتخاذ الإجراءات المناسبة.

وهنا يجب أن نسعى للاستفادة من كل القدرات الجيوبوليتكية لتهيئة الظروف أمام الشعب الإيرانى للحصول على حقوقه فى هذا البحر.

خطة بايدن: سايكس بيكو الجديدة

■ صابر قاثمى ■ رسالت "الرسالة" ٢٠٠٧/١٠/٨

فى عام ١٩١٦ عندما انتزعت معاهدة سايكس بيكو فلسطين ولبنان والعراق وسوريا والأردن من قلب الإمبراطورية العثمانية، ولم يعد لها أى مكانة أو قوة قام الصهاينة المتطرفين بالوقوف على هذا الأمر سواء فى داخل بنية نظام الحكم العثمانى وسواء لدى فرنسا وبريطانيا، حيث كانوا يتمتعون بنفوذ ملحوظ، بتهيئة مقدمات انهيار الإمبراطورية العثمانية، وما يحدث فى العراق اليوم هو سايكس بيكو الجديدة والذى بدأ منذ السنوات الأولى من عقد التسعينيات من القرن الماضى والتى تزامنت مع انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، وقد بدأ ذلك مع توجه حكومة بوش الأب فى المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ ضد الحكومة المركزية العراقية، وانتهاك سيادة واستقلال أراضى هذا البلد عن طريق إنشاء مناطق آمنة، وقد قامت حكومة كلينتون باستكمال المشوار من خلال العمل على تثبيت وضع المناطق الأمنية فى شمال وجنوب العراق.

وأربكت أحداث ١١ سبتمبر كل المعادلات الإقليمية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وتحول الشرق الأوسط إلى مركز لتنافس القوى الاقتصادية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا واليابان واستغلت الولايات المتحدة بذكاء الأهمية الجغرافية الاستراتيجية والجغرافية الاقتصادية لهذه المنطقة واستفادت بشكل جيد جداً من تفجير برجي مركز التجارة العالمية ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية.

وبهذا الشكل انطلق زعماء البيت الأبيض يسيطروا على الشرق الأوسط، وواجه الأمريكيون أزمة لم يكن يتوقعها أحد، بل إن الأمريكيون أنفسهم لم يكن يتوقعوا مقاومة شعبية فهم لم يدركوا أن بغداد هي مركز القومية العربية ومركز الخلافة الإسلامية ، وبناء على هذا توقعوا أنه مع السيطرة السريعة على بغداد سيتجهون بسرعة طبقاً لقولهم إلى محوري الشر الآخرين أي إيران وكوريا الشمالية.

وكانت تطورات ما بعد الاحتلال تتطلب وتوجب نشوب فتن طائفية ومذهبية في العراق حتى يتهيئ المجال الداخلي وهيئ المحتلون الأمريكيون عن طريق خلق الفرقة بين مختلف الجماعات العرقية والمذهبية الأسباب والمقدمات الداخلية للتطورات التي يريدونها.

فالعراق بعد سقوط صدام والذي كان ينتظر أن يكون رمز ونموذج الديمقراطية قد تحول إلى رمز التفرقة والانفصال بالنسبة للشرق الأوسط، وهنا فإن مشروع جوزيف بايدن في مجلس الشيوخ الأمريكي والذي تم التصديق عليه جدير بالدراسة من عدة جوانب :

١- مستوى تحليل النظم الداخلية ، فعلى هذا المستوى فإن النظامين السياسيين في الولايات المتحدة والنظام السياسي في العراق الجديد جدير بالتقييم، فقتل أكثر من ٣٧٠٠ جندي أمريكي في الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين يختلف عن مقتل العسكريين الأمريكيين في فيتنام وسنوات الحرب الباردة، فالأمة الأمريكية مستاءة من الرئيس بوش صاحب النزعات الحربية، فهم يفقدون أبنائهم بدون أي إنجاز وهم كانوا يتوقعون أن أبنائهم يحافظون على مصالح الولايات المتحدة ويدافعون عنها ، وليسوا قوات غزو واحتلال.

وقد أدى هذا الأمر إلى النفور العام من المحافظين الجدد. والديمقراطيون أيضاً يرون أن الجمهوريون يحولون البلاد إلى جبهة حربية تعج بالعنف والحرب يعملون من الآن على إعداد مشروع لتقسيم العراق ليتخلصوا من الضربات المحتملة الناجمة من المستنقع العراقي والجمهوريون يرون أيضاً أنهم قد غرقوا في هذا المستنقع يعملون على جر الديمقراطيين إلى هذا المستنقع حتى تنخفض شعبيتهم في الدورات التالية للانتخابات وهو أمر لا يرغب فيه الديمقراطيين.

وفي النظام السياسي العراقي تقع أحداث تهز ضمير أي إنسان فالأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب قلقون مما يحدث في وسط بلادهم ويخشون انتقاله في الأماكن التي يقيمون فيها في مثل هذا الجو يستشعر الأمريكيون من دون التنسيق مع دول المنطقة والأحزاب والجماعات العرقية المذهبية في العراق أنه يجب تطبيق نموذج البلقان في أوروبا على العراق أيضاً، مضافاً إلى ذلك الظلم الزائد عن الحد في حق الشيعة والأكراد وعلى مدى ثمانين عاماً من السلطة قد خلق هذا الكره والنفور التاريخي.

على مستوى التحليل الإقليمي فإن التطورات الجديدة في العراق وتقسيم هذه الدولة جدير بالتقييم ، الدول التي تقع جوار العراق تشكل القوى التي تعبر كل منها في المستقبل خطراً على المصالح الإسرائيلية والأمريكية ، هذه الدول هي :

١- إيران :

دولة قوية ذات كثافة سكانية عالية تمتلك ثروات هائلة من النفط والغاز ، وتتمتع بمكانة جغرافية سياسية ممتازة ، وتمتلك أمة إسلامية ذات توجه معادي للصهيونية ونظامها الحاكم ، وكذلك أيضاً تروج للتصدي للإمبريالية ومقاومة الصهيونية بناءً على هذا على المدى البعيد من الممكن أن تمثل هذه الدولة تهديداً لمصالح الغرب والصهيونية.

ومن وجهة نظر المحللين الغربيين والإسرائيليين أدى عدم الاختلاف العقائدي الكبير والتوازي في مستوى الفكر بين رجال الحكم والأمة الإيرانية وخاصة الصمود في الاستفادة من تهيئة المناخ للمصالح القومية " استقلال الدولة" وسيادة الأراضي والطاقة النووية إلى أن تصبح هذه الدولة في المستقبل القريب تهديداً بالنسبة للمنطقة بناء على هذا فإن العراق المقسم إلى ثلاثة أقسام بالنظر إلى تركيبته السكانية من الممكن أن يحد إلى حد ما من قوة إيران في المنطقة.

٢- تركيا :

تركيا هي دولة إسلامية ووريثة إحدى الإمبراطوريات الكبرى في العالم هي الإمبراطورية العثمانية ، كانت هذه الدولة من وجهة نظر السياسيين الغربيين تطرح دائماً كجسر بين الغرب والشرق ، ومع تطورات الاتحاد السوفيتي السابق وظهور الدول الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز ازدادت أهمية دور هذه الدولة. وهذه الدولة تمتلك أيضاً مناطق جغرافية استراتيجية خاصة في البحر الأسود.

وقد قامت إسرائيل بهدف إقامة توازن إقليمي في أغسطس عام ١٩٩٦ بالتوقيع على اتفاقية تعاون

عسكرى وأمنى مع تركيا فى ديسمبر ٢٠٠٣، ووقعت اتفاقية تعاون ضد الإرهاب ومن وجهة نظر المسئولين فى إسرائيل من الممكن أن تقضى العلاقات الوطيدة بين تركيا وإسرائيل على الأخطار الناجمة عن التهديدات المباشرة من جانب سوريا وغير المباشرة من جانب إيران.

لكن طريقة التفكير هذه وتحالف النظام الصهيونى مع تركيا لم تستمر ولم تصمد لأنه مع ظهور الإسلاميين وفوز الأحزاب الإسلامية فى إطار حزب العدالة والتنمية بزعامة أوردوغان وعدم تعاون هذا الحزب مع الأمريكيين أثناء الهجوم على العراق قد ضرب كل المعادلات.

ولهذا فإن الولايات المتحدة قامت بنقل مناوراتها من مناطق جنوب شرق تركيا وقاعدة انجرليك إلى شمال العراق والكوادر المحلية فى هذه المنطقة لدرجة أن المسئولين المحليين فى شمال العراق يتمتعون اليوم فى الكونجرس الأمريكى بدعم اللوبى اليهودى ، وقد أدى هذا الدعم إلى أن يتحرك كبار المسئولين الأكراد والعراقيين بمحازاة العرب الشيعة والسنة فى التطورات العراقية ، بل إنهم أحياناً يحصلون على امتيازات خاصة أكبر من حقوقهم القانونية.

وبسبب هذه التطورات سعت تركيا إلى حد ما بأن تواصل تعاونها الثنائى مع إسرائيل لكن الحقيقة تكشف أن تركيا هى دولة تمتلك الإمكانيات اللازمة للتحول إلى القوة التى قد تستعرض قوتها فى المنطقة. وهذا الأمر يتعارض مع رغبة الولايات المتحدة وإسرائيل ، بناءً على هذا فإن تقسيم العراق وتشكيل حكومة كردية فى شمال العراق من الممكن إلى حد ما أن يحجم قدرة تركيا على المناورة فى المعادلات الإقليمية، ويجعل هذه الدول تواجه تحدياً جديداً لدرجة أن عدد من محللى القضايا العراقية يتحدثون عن تطورات شمال العراق باعتبارها " كابوس الجنرالات الأتراك " لأن هذه الدولة لن تستطيع حتى الآن أن تتخلص من الحرب الداخلية مع حزب العمال الكردستاني.

٣- سوريا :

على الرغم من كونها دولة صغيرة وتمتلك قدرة على التأثير أقل بالمقارنة بالسعودية وتركيا وإيران ، لكن بما أنها متورطة بشكل أساسى فى الصراع العربى- الإسرائيلى وتربطها علاقات وطيدة بالجمهورية الإسلامية وكانت دائماً لها مواقف ضد الإمبريالية ، فإنها تعتبر تهديداً جديداً بالنسبة لإسرائيل والغرب ، وطالما ظلت مرتفعات الجولان تحت الاحتلال الإسرائيلى فإن السوريين لن تتوقف خلافاتهم مع إسرائيل.

على مستوى التحليل الدولى:

تطورات النظام الدولى الثنائى القطبية وما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق قد هيئ المجال لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الذى ينتهك السيادة العراقية، ومن الواضح أن الأداء المزدوج للإمبرياليين فى هذا القرار قد كشف نفسه.

ففى مرحلة النظام الثنائى القطبية صنع نظام الحكم البعثى فى العراق وبشكل مفجع حماماً من الدم فى شمال وجنوب العراق ، لكن آنذاك ليس فقط لم تر الولايات المتحدة أن هذا العمل ينتهك حقوق الإنسان ، بل إنها فى إطار معاهدة الجزائر ١٩٧٥ فى تطورات شمال العراق ساندت قتلى الأكراد بمساعدة النظام البهلوي.

وبعد هذه التطورات انكشف للجميع نظام الولايات المتحدة الأحادى الجانب وطبقاً لاعتقاد كثير من الخبراء ما يدور فى العراق هو جزء تابع للنظم الأمريكية الأحادية الجانب، هذه النظم الأحادية الجانب تريد أن تحرز تفوق وغلبة فى ثلاثة محاور ثقافية واقتصادية وسياسية.

فعلى الصعيد الاقتصادى فإن الأهمية الاقتصادية للاحتياطيات النفطية ليست خافية على أحد ، وصول سعر برميل النفط إلى ٩٠ دولار يعتبر ميزة لأى دولة ، والشرق الأوسط هو مركز اقتصاد العالم ، وعجلة الاقتصاد العالمى تدور بنفط الشرق الأوسط ، بناء على هذا فإن التنافس على الشرق الأوسط هو أمر طبيعى ، وتريد هذه النظم الأحادية الجانب أن تمنع يد منافسين آخرين من الوصول إلى مصادر النفط ، وتجعل أيضاً من نفسها القوة الاقتصادية الوحيدة المتقدمة بالنسبة لسائر المنافسين.

ومع دخول الولايات المتحدة العراق فقدت اليابان وأوروبا والصين وروسيا مصالح هائلة واستطاعت أمريكا باحتلالها العراق أن تهيئ مقدمات تواجدها الطويل المدى ، وبما أن العراق الموحد يجعل عملية نهب ثرواته النفطية أمراً صعباً ، فإن تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق سيطلق يد الإمبريالية بسهولة فى نهب الثروات النفطية.

وعلى الصعيد السياسى يجب القول أيضاً أن النظم الأمريكية الأحادية الجانب تريد فرض سيطرتها السياسية على الشرق الأوسط، والديمقراطية باعتبارها هدية أمريكا للعراق فى إطار احتلال هذا البلد لن تكون مستأمنة بالنسبة للعراقيين ، والسبيل الأسهل والأقل تكلفة فى ديمقراطية السيطرة أى تقسيم العراق بالشكل الذى من الممكن أن ينقذ الولايات المتحدة والديمقراطيين من هذا المستنقع.

التقييم النهائى :

١) تحديد الواجب بالنسبة لوحدة سياسية فى النظام السياسى الدولى وعضو فى منظمة الأمم هو تدخل سافر فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، وينتهك البند ٧ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢) تقسيم العراق إلى منطقة للأكراد فى الشمال والعرب السنة فى الوسط والعرب الشيعة فى الجنوب يعنى بلقنة الشرق الأوسط وتغيير الجغرافيا السياسية لهذه المنطقة ، ولن يكون العراق نموذجاً مناسباً بالنسبة للديمقراطية الأمريكية ولكن يبدو الآن أن مشروع مجلس الشيوخ الأمريكى يهد نموذج لبث الفرقة فى العراق الأمر الذى لا يتلاءم مع روح التعاون والتحالف فى الشرق الأوسط.

٣) مشروع تقسيم العراق هو عمل خطير ، ولن يجعل العراق وحده يواجه حرباً داخلية طويلة المدى بل سيحرك المنطقة إلى آتون الأزمة والاضطراب.

٤) هذا المشروع سيجعل فشل البيت الأبيض مستمراً فى استراتيجيته الجديدة ، ويعنى أن الأمريكيين فشلوا فى احتواء العنف وأحد من مثال على هذا التقرير الأخير لـ رايان كروكر والجنرال باتريوس.

٥) هذا المشروع سيكون امتداد لاتفاق سايكس بيكو الذى عقد عام ١٩١٦ بين فرنسا وبريطانيا ومع تقطيع دول الإمبراطورية العثمانية الإسلامية ، وبالتالى ظهور النظام المحتل للقدس تعرض أمن العرب والمسلمين للخطر من جانب النظام الصهيونى ، وهذا المشروع هو سايكس بيكو الجديدة ، وليس فى صالح الأمة العراقية وقد أعد بهدف سيطرة الولايات المتحدة وحماية إسرائيل

٦) التعاون الإقليمى سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً هو أفضل خيار لاحتواء تقسيم العراق ، التعاون الإقليمى الذى يعنى أن دول المنطقة تعمل لصالح تعاون وتحالف المنطقة بشكل أكبر من أن تعمل لرعاية مصالحها القومية. وفى هذا الصدد فإن رد فعل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجى ودور جوار العراق جدير بالإشادة.

٧) المسئولية الدولية للاحتلال الأمريكى فى ضمان استقلال وسيادة أراضى العراق هو أمر محدوداً واضح وطالما بقيت قوات الاحتلال فيا لعراق فإنها ستكون مسئولة عن سيادة ووحدة أراضى العراق وتقسيم العراق فى وجود قوات الاحتلال يعتبر انتهاكاً واضحاً لقواعد القانون الدولى ، ولو تقرر أن يتم التقسيم يجب أن يكون على أساس الانتخابات الحرة ورغبة الزعماء السياسيين العراقيين الذين هم الممثلين الحقيقيين للأمة العراقية.

تقسيم العراق سيجعل وسط العراق يواجه فاجعة بشرية فهذه المنطقة هى على العكس من منطقة الشمال التى توجد فيها مصادر المياه العذبة وآبار النفط ، وأيضاً على عكس منطقة الجنوب التى تمتلك احتياطات نفطية هائلة ، وتفتقر إلى الثروات الطبيعية فإنها ستكون فى الظروف الحالية مركز أعمال العنف فى هذه المنطقة بناءً على هذا من البديهى أن يترتب على هذه الفاجعة الإنسانية نزوح آلاف المدنيين العرب السنة إلى مناطق الشمال والجنوب ، وهذا الأمر فى حد ذاته سيؤدى إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.

وهذا الأمر يتطلب من مجلس الأمن باعتباره المؤسسة التى تتولى مسئولية حفظ السلام والأمن الدوليين مكلفاً بمراعاة مبدأ الوقاية خير من العلاج.

الملف النووى: حرب بين إيران والغرب

■ سيامك باقرى ■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٧/١٠/١

منذ فترة وملف إيران النووى يسير فى اتجاه تصعيدى بخاصة مع سياسات الضغط التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وفى ظل صمود إيران وعزمها على عدم التراجع أمام هذه السياسات، والأسئلة التى تطرح نفسها فى هذا السياق، كيف يمكن تقييم تحولات الملف النووى الإيرانى؟، ما هى محاور ضغط الطرفين من أجل الحصول على أهدافهما؟، ما هى استراتيجية الطرفين؟، وما هى نتائج مواجهتها حول الملف النووى؟

محاور ضغوط الغرب:

لا يخفى على أحد أن الغرب لا يقبل بأى حال من الأحوال امتلاك إيران دورة للوقود النووى، والشواهد المؤيدة على ذلك كثيرة، فقد سبق وأن أعلنت الدول الأوروبية الثلاث على مدار السنوات المنصرمة وبشكل صريح وشفاف ضرورة عدم وصول إيران لدورة الوقود النووى، والاكتفاء فقط بامتلاكها مفاعل ذرى يعمل بالمياه الثقيلة. وكان أول اقتراح مكتوب وصل إيران من

قبل دول الترويكا وتحت المظلة الأمريكية فى شهر يوليو من عام ٢٠٠٥، بمنح إيران حوافز اقتصادية فى مقابل وقفها لكافة أنشطتها النووية، حتى أن دعوتهم التالية بالمشاركة فى تخصيب اليورانيوم داخل الأراضى الروسية كانت فى إطار نفس المقترح. وكذا جاء الاقتراح الثانى الذى طرح عليها من قبل "مجموعة ٥+١" وقد أغفل تماماً حقها فى امتلاك دورة الوقود النووى حتى أن القرارات الصادرة من مجلس الأمن جاءت لتؤكد عدم امتلاك إيران لهذه التقنية.

محاور الغرب والولايات المتحدة:

الواقع أن الولايات المتحدة والغرب انتهجا ثلاثة محاور للضغط على إيران من أجل حرمانها من التوصل لدورة الوقود النووى، وهى محاور دبلوماسية، عقوبات، وأخرى عسكرية.

المحور الدبلوماسى:

وفقاً للمحور الدبلوماسى فى الضغط على إيران استخدمت سياسة المباحثات والحوافز الاقتصادية مع التهديدات منذ عام ٢٠٠٣ وحتى النصف الثانى من عام ٢٠٠٥م. وقد وفقت الدول الغربية لحد ما عبر استخدام هذا المحور الدبلوماسى فى تعليق برنامج إيران النووى، فمن خلال مذكرة تفاهم باريس الذى عقدت بين إيران ودول الترويكا عام ٢٠٠٤م، توقفت إيران بالفعل عن كافة أنشطتها الذرية لكن يبدو أن إصرار الطرف الأوروبى عبر المباحثات التى وقعت بعد ذلك مع فريق المباحثات الإيرانى على تجاهل حق إيران فى إتمام دورة الوقود النووى كان بمثابة ضربة للحوار الدبلوماسى لا سيما بعد إعلان إيران فى شهر يوليو ٢٠٠٥، وقف تعليق برنامجها والبدء فى تخصيب اليورانيوم بـ أصفهان مما أفضى إلى إرسال رسالة شديدة اللهجة من قبل الولايات المتحدة ودول أوروبا الثلاث (فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا) أعلنوا فيها أن استئناف إيران لبرنامجها النووى يعنى إنهاء المباحثات القائمة بهذا الصدد.

وبالفعل بدأت المساعى الأمريكية والغربية فى التصعيد مع حلول عام ٢٠٠٦م، وذلك حينما استطاعا التأثير على الموقف الروسى والصينى من خلال جلساتهم التى عرفت بـ جلسة "٥+١ والخروج منها بقرار إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن الدولى. غير إن جمهورية إيران الإسلامية لم ترضخ لتهديداتهم بل وأطلقت إشارتها للبدء فى منشآت ناتانز فى ٢٠٠٦/٢/١١، الأمر الذى أدى إلى اجتماع الدول الأوروبية الثلاث فى فيينا فى نفس اليوم والدعوة إلى جلسة طارئة لمجلس محافظى الوكالة من أجل دراسة إحالة الملف الإيرانى لمجلس الأمن، حتى أن "اشتاين ماير" أعلن بعدها خلال مؤتمر صحفى قائلاً: "لقد وصلت المباحثات مع إيران لطريق مسدود، وقد حان الآن للدخول فى مرحلة مجلس الأمن الدولى".

ومن ناحية أخرى، أعلن المسئولون الإيرانيون أنباء عن وصول إيران إلى مراحل متقدمة فى برنامجها حتى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيدت ذلك. وقطعاً بدأت الولايات المتحدة فى تكثيف محاولات فرض عقوبات عليها من مجلس الأمن وخاصة بعد الحملات عن هذا الإنجاز العلمى، وكذا سعى الاتحاد الأوروبى إلى الإعداد لعقوبات أخرى بينما ظلت إيران مصممة على استمرار المباحثات رغم الرفض الغربى، إلا إن بداية هجمة النظام الصهيونى على لبنان وإنكساره أمام صلابة حزب الله من ناحية، وتورط الولايات المتحدة فى المستنقع العراقى من ناحية أخرى كان وراء قبولهم دخول المفاوضات مع الجانب الإيرانى دون شرط تعليق البرنامج الذى كان مرفوضاً من قبل إيران.

محور العقوبات:

فى الوقت الذى وصل فيه الغرب إلى نتيجة مفادها، أن الدبلوماسية أصبحت غير قادرة على صرف إيران عن مواصلة برنامجها النووى ومن ثم راح يستبدل محور الدبلوماسية بمحور سياسة الضغوط. حيث كانت وجهة النظر الغربية من جراء سياسة التحريم تلك تهدف إلى صنع فجوة فى الرأى العام الإيرانى بين صناع القرار والشعب الإيرانى أى خلق ازدواجية فى الأهداف بين الحكومة ورغبات ومتطلبات الشعب. ولعل سياسة العقوبات تلك قد اتخذت أبعاد عدة، بعد أحادى الجانب، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الحليفة يقوم على فرض الخطر الاقتصادى على إيران من جانبهم وعدم التعامل معها على صعيد الخدمات البنكية وكافة المعاملات المالية الأخرى للحيلولة دون نقل التكنولوجيا النووية والصاروخية المتطورة إلى إيران إضافة إلى تمديد العقوبات الاقتصادية القديمة إلى خمس سنوات أخرى، وبالفعل قد صدر التحذيرات من البيت الأبيض إلى مسئولى البنوك الدولية الكبرى لا سيما البنوك البريطانية Bjoclays, RBS, hsbc، بمنع التعامل والتعاون مع إيران وإلا سيتم وقف كافة الأنشطة الاقتصادية مع الولايات المتحدة.

أما البعد الاخر فكان بعداً متعدداً للجوانب، بمعنى أن الولايات المتحدة والدول صاحبة نفس الاتجاه سعت لتوسيع سياسة العقوبات ضد إيران، نظراً لأنهم يعلمون جيداً أن تلك السياسة تتعارض مع مبادئ القانون الدولى، ومن ثم عمدوا إلى محاولة تشريعها

عبر مجلس الأمن الدولي، وبالفعل عزموا على تطبيقها فور فشل مباحثات سولانا ولاريجاني" بمسودة قرار العقوبات التي رفضت في جلسة مجموعة دول "٥+١". ورغم ذلك كشفت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا بدعم من أمريكا جهودها لهذا القرار الذي ضم ٢٥ مادة من أهمها، مطالبة إيران تعليق كافة أنشطتها المرتبطة بتخصيب اليورانيوم والعمليات النووية التي من جملتها أيضاً الدراسات والتجارب عليها، وكذا تعليق المشروعات المرتبطة بالمياه الثقيلة. كما طلب من الدول كافة الامتناع عن بيع أو تحويل المواد والتكنولوجيا المرتبطة بتخصيب مادة اليورانيوم ومشتقاتها والأخرى المرتبطة باطروحات المياه الثقيلة والتعاون المتعلق بالأسماء النووية (من جملتها الصواريخ الباليستية)، والكف عن إمداد إيران بالدعم الفني والمالي المرتبط بذات الشأن. وكذا فرض حظر على بعض الشركات والمنظمات والأفراد المعنيين بالبرنامج النووي الإيراني. ووفقاً للقرار تشكلت أيضاً لجنة من أجل الرقابة والإشراف على تنفيذ العقوبات المفروضة على إيران ومتابعة الشخصيات والمنظمات التي تضمنتها مشروع القرار من الخروج والتنقل داخل وخارج إيران، ومن هذه المنظمات: شركة مصباح للطاقة التي قامت بتجهيز مفاعل .A042للدراسات والبحوث، وشركة آراك الإلكترونية، شركة بارس المرتبطة بتجهيز بعض أجهزة الطرد المركزية، وهيئة الصناعات الدفاعية، الهيئة الأم الخاضعة تحت مظلة وزارة الدفاع الإيرانية مباشرة وبعض المنظمات الأخرى المرتبطة ببرامج الصواريخ الباليستية مثل:

- مجموعة الشهيد همت الصناعية (هيئة الطيران العسكري).
- مجموعة الشهيد باقري الصناعية (هيئة الطيران العسكري).
- مجموعة فجر الصناعية.

ومن الشخصيات المرتبطين بالبرنامج النووي الإيراني:

- محمد قناوي وكيل شئون الدراسات بهيئة الطاقة الذرية الإيرانية.
- بهمن أصغر بور المدير التنفيذي لشركة آراك.
- داود آقاجاني مدير مصنع تجريب الوقود النووي.
- إحسان منجمي مدير مشروع نظنز.
- جعفر محمدي المستشار الفني بهيئة الطاقة الذرية الإيرانية.
- على حاجي نيا مدير عام شركة مصباح للطاقة.
- محمد مهدي نجاد نوري رئيس جامعة التكنولوجيا الدفاعية لمالك اشتر (كلية الكيمياء التابعة لوزارة الدفاع الإيرانية).

والشخصيات المرتبطين بالبرنامج الصاروخي (الباليستي):

- حسين سليمي، قائد القوات الجوية لجيش الحرس الثوري.
- أحمد وحيدي وستجردي، رئيس هيئة الطيران.
- رضا قلي إسماعيلي، رئيس القطاع التجاري والشئون الدولية بهيئة الطيران.
- بهمنيار مرتضى، رئيس قطاع الميزانية الحالية بهيئة الطيران.

أشخاص مرتبطين بالبرنامج الصاروخي والنووي:

- يحيى رحيم صفوي القائد السابق للحرس الثوري.

وفيما يتعلق بمسألة العقوبات المفروضة على إيران هناك ثمة وجهات تنظر حول هذا الموضوع: وجهة النظر الأولى (أمريكا، بريطانيا، فرنسا وألمانيا) ترى أن سياسة العقوبات والتشديد يمكن أن تحول دون توسع إيران في المجال التكنولوجي النووي بخاصة أنهم قد يتوهمون أن سياسة الضغوط من شأنها صناعة فجوة بين المسئولين والشخصيات السياسية من ناحية وبين الشعب الإيراني من ناحية أخرى وهو إما أن يفضي إلى التغيير أو التضحية بالطموحات النووية أما وجهة النظر الثابتة (الصين وروسيا) فترى أن مسألة العقوبات من شانها أن تعقد الملف النووي الإيراني أكثر فأكثر.

وجدير بالذكر أن قرار ١٧٣٧ قد تمحور فقط حول البرنامج النووي والصاروخي الإيراني ولم يذكر أي موضوعات أخرى خارجة عن هذا الموضوع، حتى أن أعمال الحظر على سفر بعض القيادات وتجميد الحسابات البنكية إنما المقصود بها المسئولين والحسابات المرتبطة بالأساس بالبرنامج النووي والصاروخي. ولو أنه كان قراراً ضعيفاً بحيث أنه لن يؤثر على برنامج إيران النووي والإرادة الإيرانية حيال هذا المسألة لكن يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت منه تحقيق بعض الأهداف المرحلية تمهيداً لمرحلة أخرى تالية، ففي هذا السياق أكد "نيكلاس برنز" مساعد وزيرة الخارجية الأمريكي للشئون السياسية والمعني بمتابعة القضايا الإيرانية أن الولايات المتحدة تعتبر هذا القرار، أي قرار ١٧٣٧، غير كافي، وإنما كان المقصود به محاولة تشكيل تحالف دولي خارج نطاق مجلس الأمن للضغط على إيران في المراحل التالية، وهذا بدوره يعني أن الولايات المتحدة لن تقف عند هذا القرار فحسب.

ومن ناحية أخرى، فيعتقد بأن العقوبات الواردة

بالقرار لن تؤثر بأى حال من الأحوال على عملية تخصيب اليورانيوم، نظراً لكون التكنولوجيا المرتبطة بهذا المجال محلية مائة فى المائة من المهندسين الإيرانيين وحتى أجهزة الطرد المركزية والمعدات المرتبطة بها جميعها إيران لديها اكتفاء ذاتى فيها، غاية الأمر أن العقوبات أثرت فقط على العلاقات الدبلوماسية القائمين بين الولايات المتحدة وإيران إضافة إلى أن دول كثيرة فى العالم (دول حركة عدم الانحياز) أعلنت سلمية برنامج إيران النووى كما أعربت عن أسفها حيال صدور قرار مجلس الأمن الدولى ضد إيران الذى اعتبرته بأنه قرار غير مشروع كما جاء فى بيان قمة حركة عدم الانحياز. ومن ثم اعتبرت هذه الدول القرار الصادر ضد إيران بمثابة قرار سياسى الغرض منه ممارسة التحديد الأمريكى على من تشاء.

المحور العسكرى:

ركزت الولايات المتحدة فى استراتيجيتها فيما يتعلق بالمحور العسكرى على عنصرين ضد برنامج إيران النووى:

العمليات النفسية:

تبنى الولايات المتحدة وحلفاؤها عملياتهم النفسية وفقاً لإستراتيجية "حافة الهوية" تلك الاستراتيجية التى استخدمت ولأول مرة من قبل "جان فوستر دالاس" وزير الخارجية الأمريكية فى بدايات الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتى السابق، والآن يعتقد الساسة الأمريكيين بأن هذه الاستراتيجية يمكن أن تقوم بدور فعال حيال إيران.

بمعنى أنه عقب انتهاء مباحثات سولانا مع لاريجانى لسوف تتخذ الولايات المتحدة وسائل أخرى أكثر تشدداً وفقاً لتلك الاستراتيجية (حافة الهوية) حتى تصل الرسالة إلى إيران وتدرك مدى جدية تعاملها مع المسألة النووية.

المناورات العسكرية فى مياه الخليج:

ولعل مناورة أمريكا الأخيرة مع حلفائها فى مياه الخليج (الفارسى) تعد دليل على تلك الاستراتيجية المزعومة، حيث كانت المناورة تدريباً واقعيا على التعامل مع أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم اعتقد بعض المحللين العسكريين أن المناورة الأمريكية لم تكن إلا بمثابة الاستعداد لمواجهة حرب أخرى فى منطقة الخليج، ومن هذا المنطلق، هيأت وسائل الإعلام الأمريكية الحرب النفسية جيداً عبر المناورة الأمريكية الأخيرة وكأن الولايات المتحدة تتهيأ لإرسال أسطولها الجوى إلى منطقة الخليج حتى تتوقف إيران عن مواقفها المتشددة.

الفرص والتحديات فى علاقات إيران والصين

■ آرش مهرمنش مردم ■ مردم سالارى "الديمقراطية" - ٢٠٠٧/١٠/١٦

تعتبر الصين باعتبارها قوة عظمى عالمية ذات اقتصاد عملاق ذات وزن مهم فى النظام الدولى. ويبدو أن أى تغيير أو تطور جذرى فى النظام العالمى من دون أن يكون لهذه القوة العالمية وجهة نظر إيجابية أو على الأقل تمتنع عن الإبداء برأيها لن يكون غير ممكن. وثمة عوامل عديدة مثل تعداد السكان البالغ مليار وثلاثمائة مليون نسمة واستخدام التكنولوجيا المتقدمة والتفوق العسكرى على المستوى العالمى والنمو الاقتصادى المذهل كل هذا خلق للصين مكانة استراتيجية مهمة فى النظم العالمية القائمة. لكن النقطة المهمة فى هذا الصدد هى أن هذه القوة العظمى إلى جانب نفوذها فوق العادى وقدراتها الاستراتيجية المهمة للغاية لها احتياجات كثيرة جداً بالمقارنة بما سبق لابد من توفيرها وهى نقطة الضعف الأساسية والتحدى الأهم بالنسبة لأى قوة عالمية أخرى وفى معظم الأحيان تعتبر الباعث الأساسى وراء التدخلات السياسية والعسكرية للقوى العظمى العالمية فى سائر الدول. فالتعاملات التجارية الواسعة والعلاقات السياسية الصينية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وخاصة فى موضوع الطاقة خلقت دائماً ملاحظات لهذه القوى العظمى فى عمليات اتخاذ القرار الإقليمى. والامتيازات التى تفكر فيها إيران فى مقابل دعم الصين لحل ملفها النووى بشكل سلمى وتخفيف الضغوط العالمية من جانب والعلاقات السياسية والمعاملات التجارية الصينية مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، من جانب آخر جعلت

الخيار صعباً بالنسبة للزعماء الصينيين هذا فى حين أنه قد حدث تعقيد فى هذه الصفقة بشكل كبير وغالباً ما يتجاهل عامل مهم للغاية وهو رغبة الصين فى التوجه بشكل مستقل وإظهار القدرة على اتخاذ القرار بعيداً عن الضغوط الأخرى للقوى العظمى العالمية.

والآن قد وصل الملف النووى الإيرانى إلى نقطة حساسة ومصيرية والتقرير الأخير للبرادعى القائم على حل جزء مهم من أسئلة الوكالة وعدم وجود أى شواهد تدل على أن برنامج إيران النووى له أغراض عسكرية جعل الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكذلك أيضاً دول أخرى مثل روسيا والصين تواجه مشكلة كبيرة فى ممارسة الضغط على إيران.

والتغيير المحسوس فى لهجة الدول الأوروبية الثلاث وتعديل مضمون آخر قرار هو نفسه متأثر بهذه المسألة. والصين باعتبارها أحد الدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن تملك قوة مؤثرة فى توجيه مسار الملف النووى الإيرانى وتستطيع بالحصول على الامتيازات من أى طرف أن تغير معادلة اللعبة لصالحها. والصين هى واحدة من الداعمين والمدافعين بقوة عن اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ولا تستطيع أن توجد خلافاً لهذه الرؤية فى المجتمع الدولى هذا فى حين أن الحفاظ على المكانة الدولية لهذه الدولة فى آسيا واظهار الاستقلال فى السياسة الخارجية خاصة من حيث الأيديولوجية والمكانة يحظى بأهمية غير عادية بالنسبة للصين.

وبدراسة شاملة ونظرة دقيقة لتوجه الصين المحتمل إزاء ملف إيران النووى من الممكن طرح خمس مسائل مهمة للغاية وتبلور ملاحظات هذه الدولة على هذه المشكلة:

١- حق إيران فى برنامج نووى سلمى باعتبارها عضو فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)

٢- الحفاظ على وضمان بقاء اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية.

٣- الحفاظ على العلاقات الاقتصادية وخاصة الطاقة مع إيران.

٤- الحفاظ على علاقات جديدة مع الولايات المتحدة.

٥- الارتقاء بمكانة الصين الدولية باعتبارها قوى عظمى.

إقرار التوازن:

الاختيار أو على الأقل إقرار التوازن بين "تأمين تدفق النفط من إيران" و"التعاملات التجارية مع الولايات المتحدة" قد يؤثر على توجه الصين المحتمل فى مجلس الأمن ضد إيران، وفى حالة أن يريد هذا المجلس القيام بإجراء ضد إيران فإنه سيكون أمام جهاز السياسة الخارجية الصينى طريقا صعباً والعقوبات الاقتصادية من جانب الولايات المتحدة وحقيقة التصويت ضد إيران، يجعل أمن الطاقة فى كل الشرق الأوسط يواجه مخاطرة كبيرة وأيضا يزيد من صعوبة هذا الخيار.

وبغض النظر عن احتمالية حرمان الصين من نفط وغاز إيران، فى حالة تجاهل حقوق إيران النووية فإن تعريض تدفق الطاقة من منطقة (الخليج الفارسى) للخطر والذى كررته إيران مرات سيجعل مسألة الطاقة تحظى بأهمية قصوى لأن هذا الأمر سيجعل الصين تواجه مشاكل مضاعفة فى تأمين الطاقة فى مصادر بديلة فى (الخليج الفارسى).

الصين وحق إيران فى الاستفادة من الطاقة النووية السلمية:

على الرغم من أن إيران تمتلك ثروات هائلة من النفط والغاز عند الانضمام لاتفاقية (NPT) أكدت مرات عديدة على حقها البديهى فى الاستفادة من الطاقة النووية السلمية، ومع أن إيران قد أصبحت دائما فى زمرة الدول المصدرة للنفط والغاز فإنها تطالب بامتلاك الطاقة النووية، ومن المؤكد أنه بالنظر إلى احتمالية نضوب مصادر الطاقة الطبيعية فى المستقبل القريب والحاجة المستقبلية للطاقة البديلة فإن هذه المسألة تبدو منطقية تماماً ومبررة ولكن بعيداً مسألة الطاقة فإن المسئولين فى طهران يهتمون بشدة بالاستخدامات الطبية والصناعية والزراعية للطاقة النووية.

وبناء على اتفاقية (NPT) من حق كل الأعضاء فى اتفاقية حظر الأسلحة النووية أن يستفيد من الطاقة النووية السلمية فى أهداف مدنية وطبقا لهذه الاتفاقية أيضاً فإن الوكالة مكلفة بأن تقدم المساعدات الفنية والاستشارات اللازمة فى المجالات السابقة للدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن إيران قد أخفت برنامجها النووى السلمى عن الوكالة لفترة طويلة نسبياً وسبب هذا الأمر ليس واضحاً مطلقاً لكن الحقيقة هى أنه لاتوجد أى وثيقة تدل على التوجه العسكرى أو انحراف برنامج إيران النووى، وهذه المسألة هى التى انقذت إيران فى هذه المرحلة من مقاطعات أكثر شدة واجراءات عقابية محتملة من جانب مجلس الأمن. ومن المؤكد أن مشكلة إيران فى الوقت الحاضر هى حالة عدم الثقة المتجذرة فى الغرب بخصوص سلمية برامج إيران النووية هذا من جانب ومن جانب آخر قلق طهران بخصوص عملية تأمين الوقود لمفاعلاتها النووية مما يجعلها مضطرة لامتلاك دورة الوقود النووية ويحول دون اتفاق الطرفين على إغلاق ملف إيران النووى.

احتياج الصين لطاقة إيران:

تمتلك إيران ١٣٪ من مجمل احتياطات النفط على مستوى العالم هذا إلى جانب وجود ١٨٪ من احتياطات الغاز على مستوى العالم كل هذا منح إيران قوة فاعلة فى المساومة، والحقيقة التى لا يمكن إنكارها هى أن قدرة إيران على التأثير القوى على مسار الطاقة فى الشرق الأوسط وخاصة (الخليج الفارسى) قد كانت دائماً سبب قلق الغرب وكل الدول الصناعية بشكل عام.

لأنه فى حالة نشوب صراع فى المنطقة والإقدام على تنفيذ التهديدات الغربية ضد المصالح الإيرانية فإن مصير أكثر من نصف مصادر الطاقة فى العالم سيكون معرضاً لخطر كبير. ومن المؤكد أن قدرة إيران العملية على تهديد مسار الطاقة ليست طويلة المدى ولكن حتى قطع صادرات إيران من النفط من الممكن أن يكون بمفرده كابوساً بالنسبة لكل أعضاء المجتمع الدولى، هذا الكابوس على الرغم من أنه لن يوقف عجلة النظام الدولى إلا أن عواقبه الاقتصادية والضغط النفسى الناجم عن الاقتصاد العالمى سيكون له تأثيراً سيئاً وعميقاً.

والصين من حيث الطاقة مرتبطة وبشدة بمصادر نفط وغاز منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول (الخليج الفارسى) وبالنظر إلى النمو المتسارع الذى لا يتوقف لاقتصاد هذه الدولة فإن حاجتها للطاقة فى المستقبل القريب ستزيد بشكل أكبر وهذه الدولة حتى الآن هى ثانى أكبر مستهلك للطاقة فى العالم تؤمن أكثر من نصف النفط الذى تحتاج إليه من دول (الخليج الفارسى) ولهذا من أجل ضمان تأمين الطاقة وضمان تدفقها تتابع وبدقة تطورات المنطقة وتقوم استراتيجيتها البعيدة المدى على خلق الأمن والحفاظ على الاستقرار فى المنطقة. وتوفر إيران حوالى ١٥٪ من النفط الذى تحتاجه الصين، والصين ليست مستعدة بأى حال من الأحوال للتنازل عن هذا المصدر الثرى ولإدراك أهمية هذه النقطة يجب التذكير بأن السعودية باعتبارها المصدر الأكبر للنفط فى العالم والدولة التى تمتلك ٢٥٪ من احتياطات النفط على مستوى العالم توفر ١٧٪ من النفط الذى تحتاجه الصين وبالنظر إلى النمو الاقتصادى فى سائر دول العالم خاصة فى جنوب شرق آسيا وأوربا فإن تأمين هذه النسبة سيكون صعباً فى المستقبل بالنسبة للصين. وقد ارتبط ملف إيران النووى بعلاقة قوية مع أمن طاقة الصين من المؤكد أن بكين قد وضعت هذا الموضوع فى ملاحظاتها فيما يخص إيران.

وغير موضوع النفط فإن بكين قد ارتبطت بإيران بشدة فى مجال الغاز وعقدت اتفاقيات بعشرات من المليارات لاستيراد الغاز الإيرانى على مدى ٢٥ عاماً قادمة.

الصين كقوة عظمى:

الصين كقوة عظمى علاوة على المصالح السياسية والاقتصادية لها ملاحظات أخرى فى حكم هيمنتها واستقلال رأيها فى المجتمع العالمى، هذه الملاحظات تمنع بكين من التوافق مع توجه الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث المتعنت مع طهران، ومن الناحية الأيديولوجية لا تستطيع الصين أن تكون تابعة بنسبة كبيرة أو حتى متوافقة مع السياسات الإمبريالية فى المنطقة لأن هذا الأمر ينزل ضربة قاسمة بمكانتها فى المجتمع العالمى وخاصة فى آسيا.

وبالإضافة إلى العلاقات السياسية وملاحظات الهيمنة لهذه الدولة فإن هذه الدولة يجب أن تضع هذه النقطة فى اعتبارها أن أحلام القوى الأولى آسيوية، وبعد ذلك التنافس المحموم والخفى بين موسكو وبكين سيكون له أثره فى هذا الأمر وتستطيع بكين بلعب دور الداعم فى هذا الأمر أن تخلق لنفسها مكانة خاصة فى آسيا وخاصة فى الشرق الأوسط والملاحظات الناجمة عن هذه المسألة ستجبر بكين على أن تعمل كقوة مستقلة وأن تلعب دوراً أساسياً فى الحفاظ على أمن المنطقة باعتبارها خياراً فى مقابل الولايات المتحدة. ومن المؤكد أن تجاهل المصالح والتبادل الهائل فى الصفقات بين الصين والولايات المتحدة بنفس النسبة هو خطأ كبير من الممكن أن يؤدى إلى فهم خاطئ وغير واقعى لأهداف ونيات الصين المحتملة فى المستقبل وبصراحة يمكن القول أنه على الرغم من وجود التبعية الشديدة من جانب بكين للطاقة لا يمكن تجاهل صفقات بعدة مليارات من الدولارات بين بكين وواشنطن.

وطبقاً لرأى كل الباحثين فى مجال العلاقات الدولية فإن قدرة بكين على إيجاد توازن بين هذين الخيارين من الممكن أن يترتب عليه الحد الأدنى من الضرر بالنسبة لبكين، وتتعاظم أهمية هذه المسألة عند ما تعرف أن طهران وواشنطن كلاهما قد اتخذتا إجراءات عقابية ضد الدول التى تتبنى مواقف غير جدية، والمثال الواضح على ذلك هو تجريم الولايات المتحدة للشركات العاملة فى نفط وغاز إيران وكذلك أيضا قرار طهران غير المعلن بخفض مستوى التبادل التجارى بشكل ملحوظ مع الدول التى تعارض برنامجها النووى.

الصين والولايات المتحدة:

عند دراسة توجه الصين إزاء المسألة النووية الإيرانية يجب الأخذ فى الاعتبار عاملاً مهماً للغاية هو العلاقات السياسية والاقتصادية الكبيرة بين الولايات

المتحدة والصين، ويجب الاعتراف أن حجم التبادل بالنسبة لبكين يفوق بكثير جداً تبادلها التجارى مع طهران من حيث الحجم والأهمية.

وفى العلاقات السياسية الاقتصادية بين بكين وواشنطن يجب الأخذ فى الاعتبار ثلاثة عوامل مهمة:

١- مسألة تايوان والضغط والمتزايد من جانب الولايات المتحدة.

٢- مسألة القيود التجارية والتعريفات الجمركية الأمريكية على البضائع الصينية.

٣- العقوبات الاقتصادية المحتملة وخفض مستوى العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة.

دائماً تستخدم الولايات المتحدة مسألة تايوان كآلية للضغط على الصين وتمارس ضغوطاً على الحكومة الصينية أحياناً ببيع أسلحة متقدمة وحديثة لتايوان، وأحياناً بتنفيذ مناورات عسكرية مشتركة مع تايوان وقد كانت مساندة واشنطن لعضوية تايوان فى منظمة الأمم المتحدة دائماً موضع اعتراض جاد وصريح من جانب الصين، وهذه المسألة هى التى أصبحت الآن أساس ملاحظات مهمة للغاية فى العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، وربما يمكن اعتبار مرونة الصين إزاء المسألة النووية الإيرانية ناجمة عن هذه المسألة إلى حد ما بحيث تستفيد منها فى الضغط على واشنطن لرفع يدها عن الفناء الخلفى للصين. وطهران أيضاً تستفيد من هذه القضية بدورها من مسألة تايوان وبما أن بكين لا تريد بأى حال من الأحوال أن تنطلق تايوان نحو منطقة الخليج فإنها تبذل كل مساعيها للحفاظ على فنائها الخلفى ولن تسمح بأن تضطر طهران باستخدام كارت تايوان.

بالإضافة إلى مسألة تايوان فإن موضوع العلاقات الاقتصادية والتبادل التجارى بين الصين والولايات المتحدة هو عامل مهم يمنع المسئولين فى بكين من التأييد الجاد لبرنامج طهران النووى، فحجم التبادل التجارى بين الصين والولايات المتحدة يزيد على ٢٢٠ مليار دولار وهو أكبر بكثير من حجم التبادل التجارى والاقتصادى بين بكين وطهران وبالتأكيد يجب الوقوف على نقطة أن الشركات الصينية تواجه مشكلة جدية فى تأمين الطاقة والتسهيلات التجارية فى واشنطن، وهذه المسالة تؤكد على دور طهران فى تأمين الطاقة وفتح أسواق إقليمية جديدة للشركات الصينية خاصة وأنه لازالت شركة صينية عديدة تعمل فى مجال اكتشاف واستغلال مصادر الطاقة الإيرانية وحتى الآن لم تواجه اتفاقية نفطية بين طهران وبكين مشاكل وبصفة عامة يمكن القول أن نظرة طهران لقدرات وجدارة الجانب الصينى إيجابية وبناءة للغاية.

وقد قامت الولايات المتحدة فى الأعوام الأخيرة بتطبيق تعريفات جمركية وتجارية على البضائع الصينية مما حمل الصين عن البحث عن أسواق جديدة ومستهلكين جدد لبضائع رخيصة لا تقبل المنافسة. وقد أدى انخفاض سعر العملة الوطنية الصينية والبضائع الصينية الرخيصة جداً بالمقارنة بالماركات الأوروبية والأمريكية إلى اعتراض المؤسسات الإنتاجية الأوروبية والأمريكية وقد وضعت هذه المسألة الصين مرات عديدة وجهاً لوجه مع قوانين منظمة التجارة العالمية الصارمة.

وقد خلقت أسواق الشرق الأوسط الرائجة وبرامج عمران دول هذه المنطقة حالة من الجذب لبكين على الرغم من أن هناك مخاطر تجارية محتملة فى علاقاتها مع الولايات المتحدة فإنها لا تستطيع تجاهل هذه المسألة كما أن توجه مسئولى بكين السياسى قد كان دائماً بالشكل الذى لا يسمح بخلق حالة من الحقد أو مجال لعدم الثقة فى هذه الدول المنتجة للنفط والثرية.

التوجه المستقبلى للصين حيال الملف النووى الإيرانى:

ربما لو قلنا أن الصين تريد أكثر من أى دولة إنهاء ملف إيران النووى وحله بشكل سلمى لا يكون هذا الكلام مبالغاً فيه وقد سعت الصين دائماً أن تلعب دور المثبط فى نزاعات منطقة الشرق الأوسط وبهذا الشكل تجنبت عواقب أى انحياز أحادى الجانب لحكومة ما إزاء سائر الدول وعلى الرغم من ارتفاع مستوى العلاقات والتبادل الاقتصادى والسياسى مع دول المنطقة فإن الصين كانت من أقل الدول التى لها دور فى تطورات المنطقة ويبدو أنه أمر غير معتاد بالنسبة لقوة عظمى أسيوية وبخصوص ملف إيران النووى الذى ارتبط بشكل لا يمكن اجتنابه بالأمن الاقتصادى للصين فإن الصين تعمل وتؤكد على الحل السلمى لهذا التعارض وتتمتع بلهجة أكثر اعتدالاً بين أعضاء مجلس الأمن، وسعى الصين للحفاظ على علاقات جيدة مع إيران قد أدى إلى مسألة أخرى وهى مرونة روسيا إزاء المطالب الإيرانية وزيادة قدرة مساومة إيران أمام روسيا وإيران تدرك جيداً أن كل ما لا تستطيع أولا تريد أن تقدمه روسيا تستطيع بسهولة الحصول عليه من الصين من المؤكد فى مقابل النفط، وهذه المسألة قد خلقت أسباب قلق جدى فى روسيا وتهديد إيران الهادئ القائم على أنه إذا امتنعت روسيا عن إتمام وتأسيس محطة بوشهر النووية ستقوم هى بنفسها بإنجاز هذا العمل هو دليل واضح على هذا الأمر حيث كانت روسيا قد هددت من قبل بأنها سترفع يدها إذا لم تستطع إيران أن تلبى مطالب الوكالة ولن يتم استكمال محطة بوشهر. وفى الوقت الحاضر تركز

الجمهورية الصينية على تحسين العلاقات بين إيران والغرب وهذه المسألة يعترف بها المسئولون الإيرانيون والحقيقة هى أن الصين لا تريد أن تختار بين طهران وواشنطن ولهذا فإنها قد حشدت كل جهودها لتطبيع وضع الملف النووى الإيرانى وخفض حدة التوتر بين إيران والدول الأوروبية الثلاث وهذه المسألة قد أثرت حتى على لهجة الدول الأوروبية الثلاث وهم يدركون جيداً أنه من دون موافقة الصين لن يستطيعوا اتخاذ إجراء مؤثر أو مقاطعة مؤثرة ضد إيران.

خاصة وأن إيران قد أعلنت مرات أنها ستتبنى فى المستقبل القريب سياسات وقائية ضد الدول التى تعمل ضد المصالح القومية الإيرانية.

وسياسة إيران القائمة على إطالة أحد ملفها النووى وزيادة ضغطه النفسى على الغرب بالنظر إلى الأزمات الأخيرة فى الشرق الأوسط مثل العراق وأفغانستان قد أتت بنتيجة طيبة وقد وصلت طهران مع زيادة جهودها خاصة إثبات سلمية برنامجها النووى إلى أهدافها إلى حد ما، وبهذا الشكل إذا لم توقف إيران مساعيها لخفض تهديدات مجلس الأمن فإن الصين بدورها للاستفادة كلما أمكن من الطاقة الإيرانية لن تسمح بإصدار قرار جاد وعنيف ضد إيران وهذه المسألة تبدو منطقية إذ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أبدت سلمية برنامج إيران النووى وتبرير الصين من الممكن أن يقوم على تأكيد سلمية برنامج إيران النووى واستعداد إيران لعمليات تفتيش من جانب مفتش الوكالة. مما ينفى الحاجة لأى إجراء متعنت ومقاطعات أكثر شدة ضد طهران على أية حال تدفق الطاقة على مدى بعيد" و"مضمون" هو المسألة التى كانت تتمنى الصين على مدى الثلاثة عقود الأخيرة سماعها من دول (الخليج الفارسى) ولن تكون على استعداد للدخول فى أزمة طاقة بسبب مخاوف المجتمع الدولى بخصوص احتمالية انحراف إيران عن الـ NPTهذا فى حين أنه لا توجد أى وثيقة تدل على أهداف عسكرية لهذا البرنامج ومحاولة الصين لتخفيف لهجة مجلس الأمن من ناحية وإقناع طهران لإبداء مرونة أكبر إزاء مطالب الوكالة للطاقة الذرية والغرب من ناحية أخرى هى موضع اهتمام من جانب إيران والوكالة أيضاً ولا توجد رغبة لدى أى من الطرفين لزيادة التوترات الثنائية بل

ويسعيان لحل سلمى ودبلوماسى للمسألة. والنقطة الجديرة بالاهتمام فى ملف إيران النووى أن كلا طرفى المسألة يتمسك وبشدة بمكانته الدولية وتقديم صورة المنتصر والموفق والمستقل.

الخلاصة:

يمكن استنتاج أن بكين تسعى بهدف إقرار توازن بين أمن الطاقة والحفاظ على مستوى علاقاتها الاقتصادية مع طهران وكذلك أيضاً الحفاظ على علاقات اقتصادية جيدة مع أوروبا والولايات المتحدة بخفض حدة التوترات القائمة بين إيران والغرب وتعمل على تخليص نفسها من خيار صعب بتشجيع الطرفين على تبنى السبل السلمية والدبلوماسية هذا فى حين أن غلق الملف النووى الإيرانى بشكل ودى سيساعد فى الارتقاء بمكانة الصين الدولية والإقليمية ويؤدى إلى أن تستطيع هذه الدولة فى المستقبل القريب لعب دور أكبر فى المعادلات الإقليمية والعالمية ورغبة طهران فى حل القضايا العالقة واهتمام هذه الدولة لكسب ثقة المجتمع العالمى عن طريق الإجراءات التطوعية وكذلك أيضاً تخوف الغرب من وقوع أزمة جديدة فى المنطقة قد زاد من تأثير سعى الصين وزاد من أمل كل أطراف الصراع فى الحفاظ على استقرار المنطقة. وعلى أساس هذه المسألة من المهم هنا أن الصين توفر ١٥٪ من احتياجاتها للطاقة عن طريق إيران ومع المسيرة الحالية لاستثمار الشركات الصينية فى مصادر النفط والغاز الإيرانية مثل هضبة" أذربيجان" ستزيد هذه النسبة فى المستقبل. وأيضاً لن تستطيع بكين بأى حال من الأحوال إيجاد بديل لها. وتتضح أهمية إيران فى تأمين طاقة الصين عندما نعرف أن السعودية أكبر مصدر للنفط وأكبر مالك لاحتياطات نفطية على مستوى العالم توفر ١٧٪ فقط من احتياجات الصين للطاقة ويجب أن يضاف إلى هذه المسألة دور إيران فى توفير الغاز للصين كذلك أيضاً فإن الصين باعتبارها قوة عظمى عالمية لا تريد ولا تستطيع أن تكون تابعة لسياسات الولايات المتحدة وبصفة عامة الغرب بدرجة كبيرة والصين فى مكانة القوى العظمى ترغب وبشدة فى الظهور بشكل مستقل وجدير بالثقة بالنسبة لدول الشرق الأوسط ومن الممكن أن يكون الملف النووى الإيرانى اختباراً جيداً لها.

مواقف مراكز البحوث الأمريكية من الملف النووى الإيرانى

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٧/٧/٥

وضع السياسات فى العالم المعاصر اليوم يخرج من قلب المؤسسات والمعاهد البحثية أكثر من مكاتب السياسيين، فلأراء المفكرين والباحثين تأثير كبير فى العالم اليوم على أداء الأجهزة الأمنية للحكومات، والولايات المتحدة نموذج بارز لتحقيق هذه المقولة. إن وجود أكثر من ٤٠ بنك معلومات ومؤسسة بحثية فى مجال السياسة الخارجية والبحوث الأمنية هيئ مخزوناً هائلاً من المعلومات لرجال الدولة والنخبة السياسية والأمنية بالولايات المتحدة.

إن الإدراك الصحيح للتيارات الفكرية المسيطرة على هذه المؤسسات البحثية لاشك أنه سيساعدنا فى إدراك المنطق الحاكم لكيفية وضع السياسات الأمنية الحالية فى الولايات المتحدة.

فى هذا الإطار تم وضع الملف النووى الإيرانى موضع البحث فى هذه المؤسسات نظراً للأهمية القصوى له وتحوله إلى واحد من أكثر موضوعات السياسة الدولية أهمية، وقد عرضت هذه المؤسسات آراء وأفكار مختلفة عن آراء رجال الدولة وواضعو السياسات الأمريكيين فى هذا الشأن، والتقرير التالى يسعى إلى توضيح التوجهات المسيطرة على هذه المؤسسات، وفى النهاية تقديم الآليات الملائمة لمواجهة هذه التوجهات.

الأطروحة الأولى، استخدام القوة الناعمة فى التعامل مع إيران: أول التوجهات التى تتبعها بعض المراكز البحثية مثل المجلس البريطانى الأمريكى للدراسات الأمنية ومؤسسة بروكينجز البحثية فى الولايات المتحدة هو توجه التباحث المحورى الفكرة الأساسية للقائلين بهذا التوجه هى أنه ينبغى على إدارة بوش فى ظل الظروف الحالية، ومع الأخذ فى الاعتبار بوجود القوات الأمريكية فى العراق، الاستفادة من الملف النووى الإيرانى كفرصة مناسبة لفتح باب الحوار مع الحكومة الإيرانية. هذا التوجه يعتبر التعامل العسكرى مع إيران خطأ كبير لأنه سيقحم الولايات المتحدة فى جبهة أشد سخونة من العراق بكثير، وهم يعارضون حتى إجراء هجمات عسكرية محدودة ضد المنشآت النووية الإيرانية، ويؤمنون بأن إدارة بوش يمكن أن تعتمد على القوة الناعمة كأفضل وسيلة للتعامل مع القضية النووية الإيرانية وحلها بشكل تام، وفى حالة تحقيق هذا ستحصل الولايات المتحدة على نتيجتين هامتين جداً هما:

- السيطرة على القدرات النووية الإيرانية باستخدام القوة الناعمة بما يكفل تحمل أقل تكلفة فى سبيل ذلك.

- الدكتور جون طومسون الخبير بالمجلس البريطانى الأمريكى للدراسات الأمنية والسفير السابق لبريطانيا فى الهند والممثل الأعلى لبريطانيا فى الأمم المتحدة أكد فى تقريره النهائى عن الملف النووى الإيرانى الذى قدمه للبيت الأبيض فى مارس ٢٠٠٧، على وجود طرق عدة مختلفة للتحكم فى الطموحات النووية الإيرانية، لكن النقطة التى تحوز أهمية قصوى، هى أن كثيراً من هذه الطرق ستؤدى إلى تحمل الولايات المتحدة تكلفة باهظة، وقد حدد أفضل وسيلة للتحكم فى القدرات النووية الإيرانية فى تشجيع إيران على التباحث وفتح باب الحوار معها، وفى هذه الحالة ستصل حكومة الولايات المتحدة إلى أفضل نتيجة بأقل تكلفة ممكنة.

- تحدث كل من الدكتور ايود الدورو مايكل والدكتور مايكل ليفى من خبراء مؤسسة بروكينجز البحثية فى بحوثهم الخاصة بالملف النووى الإيرانى عن ضرورة تعاون الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبى فى التعامل مع إيران، ويعتقدا أنه مع الأخذ فى الاعتبار بأن التهديدات المتصورة من قبل إيران موجهة لأوروبا أكثر من الولايات المتحدة، لذا ينبغى على الولايات المتحدة التعاون مع أوروبا فى حل هذه القضية. وهما يعتبران التعاون العسكرى مع إيران عاملاً لتزايد احتياج إيران لمعدل أمنى تسليحى أعلى، ويعتقدون أنه حالة نجاح إدارة بوش فى قضية الملف النووى الإيرانى بطريقة سلمية فسيتحقق نصر كبير للحزب الجمهورى، وهذا النجاح سيصلح صورة الولايات المتحدة التى شوهت من جراء السياسة الخارجية أحادية الجانب التى اتبعتها فضلاً عن الفشل فى العراق.

الأطروحة الثانية، أسلوب الضغط من الداخل: (خلق حالة من عدم الرضا عن السياسات النووية لحكومة الجمهورية الإسلامية). هناك توجه آخر تتبناه بعض المؤسسات والشخصيات الأمريكية رفيعة المستوى وهو أسلوب الضغط من الداخل.

ريتشارد أرميتاج أحد كبار المنظرين لهذا التوجه وهو مساعد سابق لوزير الخارجية الأمريكي وأحد الشخصيات البارزة فى التيار المعروف بتيار وزارة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية. يعتقد أرميتاج والمتوافقون فكرياً معه فى المؤسسات البحثية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية مثل مؤسسة هادسون البحثية ومعهد السياسة الخارجية أن حكومة الجمهورية الإسلامية تعتبر التكنولوجيا النووية عنصر محورى فى الحفاظ على الأمن القومى للجمهورية الإسلامية، وقد قبلت هذه الفكرة حقيقة وتبثها فى كل يوم للمجتمع الإيرانى، ويؤكدون على تأثير معتقد جماهير الشعب فى وضع سياسات الحكومات وطرحوا فكرة أن على الولايات المتحدة بذل الحد الأقصى من طاقتها لإحباط أثر دعايات حكومة الجمهورية الإسلامية فيما يتعلق بالطاقة النووية حتى يفقد الملف النووى دعمه الداخلى فى إيران.

على هذا النحو ستجبر حكومة الجمهورية الإسلامية على الإذعان لمطالب أوروبا والولايات المتحدة.

استراتيجية ارميتاج لتحقيق هذا المشروع الموسع تعتمد على إثارة نقاشات داخل إيران حول مخاطر الحصول على التكنولوجيا النووية وإجراءات إيران فى إطار تخصيب اليورانيوم، ويعتقد أرميتاج أنه مع إثارة مثل هذه النقاشات ستسعى حكومة الجمهورية الإسلامية إلى استغلال المشاعر القومية والتعبير عن عدم إلمام الشعب بكافة جوانب القضية ونقص المعلومات لديه.

ويذكر أرميتاج استخدام التوعية العلمية من خلال المثقفين المحليين المؤيدين للغرب والوسائل الخارجية مثل وسائل الإعلام ومنها صوت أمريكا وراديو فردا الناطقان بالفارسية كأدوات لإحباط إجراءات حكومة الجمهورية الإسلامية.

الأطروحة الثالثة، أسلوب العقوبات والخطر الاقتصادى: (استخدام الخطر وتنفيذ الضغوط السياسية والاقتصادية على إيران).

أكثر التوجهات المسيطرة على المراكز البحثية فى الولايات المتحدة شيوعاً هو توجه فرض العقوبات والحظر الاقتصادى.

من خلال دراسة التقرير السنوى ونتائجه والتقارير العديدة الصادرة عن المراكز البحثية الهامة مثل مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية ومؤسسة هرتيج ومعهد الأمن العالمى ومعهد دراسات الشرق الأوسط ومؤسسة كارنجى ومركز الدراسات الأمنية نحصل على نتيجة واحدة هى أنهم جميعاً يؤكدون على ضرورة الضغط التدريجى، وليس الشديد قصير المدى. هذه الضغوط ستظهر فى شكل عقوبات اقتصادية من قبل مجلس الأمن، وخطر اقتصادى غربى يقلل من مساحة المناورة السياسية وصولاً إلى هدفين اثنين هما:

تنفيذ ضغوط على إيران بهدف زيادة إخفاق الحكومة الإيرانية فى أدائها الاقتصادى حتى تصل إلى حد الإفلاس هو أحد أهداف العقوبات السابق ذكرها، وإشغال الحكومة الإيرانية بصراعات ومشكلات عديدة وفى النهاية خلق نوع من الفشل وعدم القدرة لدى الحكومة الإيرانية على القيام بمهامها.

يعتقد جرى سيك الذى عمل لسنوات مستشاراً أعلى لمجلس الأمن القومى الأمريكى ولا يزال يعمل حتى الآن كأحد كبار الباحثين فى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية أن أفضل وسيلة لتركيع الحكومة الإيرانية وإجبارها على قبول مطالب الغرب والأهم من ذلك السيطرة على البرنامج النووى الإيرانى، خلق حالة من عدم الرضا العام داخل إيران عن طريق عقوبات اقتصادية تدريجية وطويلة المدى.

ويعتقد كذلك أن الضغوط الشديدة المنفذة دفعة واحدة ستؤدى إلى خلق اتحاد فى الداخل وإثارة المشاعر العامة ضد الولايات المتحدة والغرب، لذا يمكن خلق مشكلات عديدة للحكومة الإيرانية وإفشالها فى أداء عملها فى النهاية من خلال الاعتماد على عقوبات اقتصادية طويلة الأمد تنفذ على مراحل بدون إثارة المشاعر القومية لدى الإيرانيين.

على هذا النحو ستفقد الحكومة الإيرانية قاعدتها الشعبية تدريجيا، وسيتضرر رجال الدولة الإيرانيين من حالة السخط العام بشدة.

- عزل إيران وخلق المجال لخلق تصور عنها كلاعب مخل بالأمن فى المنطقة.

أظهرت التجارب الأمنية فى الولايات المتحدة أن أفضل مقدمة لتخطيط استراتيجية هجومية ناجحة ضد دولة ما هى عزلها ثم خلق تصور عنها كعنصر منعزل مخل بالأمن الدولى، فى هذه الحالة يمكن إثارة الرأى العام الدولى والرأى العام الداخلى الأمريكى وتنفيذ ضغوط أكبر على هذه الدولة.

الدكتور إبان بارمن الباحث البارز بمؤسسة مجلس السياسة الخارجية الأمريكية والدكتور مارشال بريت أحد الباحثين التابعين لمجلس السياسة الخارجية الأمريكية من القائلين بهذه النظرية، وهما يعتقدان أن إجراء ضغوط على إيران بدون النظر إلى موقف الرأى العام الأمريكى والرأى العام العالمى نوع من السذاجة، من ناحية أخرى الضغط على إيران فى حالة جدواه سيجعل إيران لا تستطيع الائتلاف أو الاتحاد مع دول أخرى، وسيجعلها تقع فى حصار فعلى.

على هذا النحو فإن تنفيذ عقوبات تدريجية فى صورة قرارات حظر من الأمم المتحدة وكذلك فى صورة عقوبات من قبل الاتحاد الأوروبى وغيره من المنظمات سيسوق إيران تدريجياً إلى عزلة دولية، وفى نفس الوقت سيقدم صورة اللاعب المخل بالأمن الدولى عن إيران فى العالم، الأمر الذى سيهيئ بنفسه المجال لإجراءات محتملة تالية ضد إيران.

الأطروحة الرابعة، الهجمات العسكرية المحدودة وتدمير المنشآت النووية الإيرانية. لم تطرح على الإطلاق فكرة الهجوم على إيران والدخول فى حرب شاملة مع الشعب الإيرانى كأحد الخيارات الجادة فى المؤسسات البحثية الأمريكية، وعلى الرغم من أن هذا الأمر قد طرح فى إطار الحرب النفسية وبشكل مرحلى من قبل بعض السياسيين الأمريكيين، لكنه لم يرحب به على الإطلاق من أى من الباحثين أو السياسيين الأمريكيين بشكل جدى فى إطار مشروع تنفيذى.

مع دخول الولايات المتحدة إلى العراق وفشلها الفعلى فى خلق استقرار فيه وقتل العسكريين الأمريكيين فى كل يوم داخل العراق أدرك الاستراتيجيون والباحثون فى مجال الأمن من الأمريكيين جيداً أن إشعال حرب أخرى مع دولة أكثر تعقيداً من العراق وذات خبرة فى مواجهة الهجمات الخارجية سيكون بمثابة كارثة لا يمكن علاجها بالنسبة للحكومة والشعب الأمريكى.

على الرغم من هذا، بعض المؤسسات والباحثين الأمريكيين يتحدثون عن اللجوء إلى القيام بهجمات عسكرية محدودة لتدمير المنشآت النووية الإيرانية، هذه الفكرة تطرح أكثر من جانب اللوبى الصهيونى المعروف بإيبك، ومعهد السياسة الخارجية بجامعة جون هابكينز، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكى.

الفكرة الرئيسية لهذا المشروع ترجع إلى القاعدة الأساسية للمحافظين الجدد أى معهد السياسة الخارجية بجامعة جون هابكنز.

يؤكد توجه الهجوم العسكرى المحدود على أن الأمريكيين لن يستطيعوا أن يقفوا مكتوفى اليد، ويصبروا حتى تنمى إيران قدراتها النووية، وأن تصل إلى الدرجة التى تمكنها من الحصول بسهولة على أسلحة نووية، وينبغى قبل وصول إيران إلى مثل هذه القدرة استهداف المنشآت النووية الإيرانية من خلال هجمات عسكرية محدودة.

فى هذه الأثناء يبذل اللوبى الصهيونى (أيبك) قصارى الجهد لتسريب هذه الفكرة لرجال الدولة الأمريكيين ونواب الكونجرس ومجلس الشيوخ.

لقد خلق نجاح الهجوم الاستباقى الذى قامت به المقاتلات الإسرائيلية ضد المنشآت النووية العراقية عام ١٩٩١ قد خلق هذا التصور لدى رجال الدولة الإسرائيليين بحيث يستطيعون فى المستقبل القريب ومن خلال تهيئة الظروف اللازمة تنفيذ هذا التوجه بشكل مباشر أو عن طريق الولايات المتحدة والسيطرة على أكبر خطر أمامهم.

يعتقد الدكتور جون ولفستال أحد خبراء مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكى (المؤسسة التى نشرت عدد كبير من الدراسات عن هذا التوجه) أن الدبلوماسية ليست آلية مناسبة لإيقاف إيران، ويؤكد على ضرورة استخدام القوة والقدرات العسكرية والهجمات المحدودة ضد إيران.

آليات مواجهة الأخطار الناجمة عن التوجهات المسيطرة على مراكز البحوث الأمريكية.

فيما عدا التوجه الأول الذى أشرنا إليه تمثل بقية التوجهات تهديداً أمنياً يتطلب استراتيجية محددة لمواجهة هذه التهديدات، فى هذا الصدد نقترح الآليات التالية لمواجهة التوجهات المذكورة:

١ - الاستفادة العكسية والهادفة لآليات القوة الناعمة.

المقصود بهذا أن الإدارة الأمريكية كانت تسعى دائماً إلى خلق حالة من السخط العام فى إيران، ودائماً ما كانت تسعى إلى إظهار حكومة الجمهورية الإسلامية مخفقة فى أداء مهامها، وتشن وسائل الإعلام الأمريكية حربا نفسية لتخلق شعوراً عاماً بين الإيرانيين بأن أوجه القصور الاقتصادى فى المجتمع الإيرانى نتيجة لتوجه الحكومة لاستثمارات ضخمة لمجال التقنية النووية بهدف امتلاك أسلحة نووية، حتى تستطيع الولايات المتحدة أن تحدث صدعاً فى توجه

الدفاع عن امتلاك التقنية النووية الذى بين المجتمع الإيرانى والهيئة الحاكمة له، والنتيجة أنه يجدر بوسائل الإعلام الإيرانية إبراز الخدمات الإيجابية التى تقوم بها الحكومة بهدف تدعيم عناصر التكاتف والتآزر فى المجتمع الإيرانى.

٢ - زيادة التعامل الهادف بين المراكز البحثية ومراكز صنع السياسات.

نظر لأنه طبقاً لاستراتيجية أرميتاج القائلة بان خلق نقاشات ذات طابع علمى سيكون لها تأثير كبير فى تدمير فكرة أهمية التقنية النووية لدى الإيرانيين، فإن الاستراتيجية المضادة المقترحة فى مواجهة هذه المجموعة من المراكز البحثية لها ثلاث مراحل:

أ - السيطرة على العناصر التى تعارض توطين التقنية النووية فى إيران الذين يتواجدون فى المجتمع الإيرانى كأساتذة بالجامعات وكشخصيات علمية ويهدفون عن سوء نية إلى خلق حالة من البلبلة والخوف داخل المجتمع الإيرانى.

ب - توضيح وشرح استراتيجية العدو للشعب الإيرانى عن طريق وسائل الإعلام.

ج - الاهتمام بالتوافق الفكرى بين النخبة الأكاديمية ورجال السياسة عن طريق مراكز البحوث التى تستطيع تسهيل الحصول على تقنية نووية محلية بشكل أسرع وأقل تكلفة.

٣ - الدخول فى اتحادات وتحالفات كثيرة وتقديم صورة عن إيران كدولة فعالة فى النظام الدولى، أفضل آلية فى مقابل مساعى الغرب لعزل الجمهورية الإسلامية، دخول إيران فى تحالفات إقليمية ودولية.

٤ - التصدى لتكوين إجماع على إصدار قرارات حظر ضد إيران.

جهود الغرب فى تكوين إجماع على إصدار قرارات حظر ضد إيران ستثير أخطار جمة ضد نظام الجمهورية الإسلامية.

ويمكن الاستفادة فى مواجهة هذا الخطر الكبير من نقاط الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة، على سبيل المثال الخلاف الحادث بين روسيا والولايات المتحدة حول البرنامج الجديد لمشروع درع الدفاع الصاروخى) كذلك الاستفادة من أسلوب الترغيب والترهيب فى التعامل مع أوروبا، الأمر الذى يمكن أن يحدث خللا فى الصف الموحد الذى تكون بهدف إصدار قرارات خطر ضد إيران.

٥ - توضيح الاستراتيجية الدفاعية كأسلوب للردع فى مواجهة الهجمات العسكرية المتوقعة على الرغم من أن احتمالية حدوث هجمات عسكرية محدودة للغاية، ولكن مما لا شك فيه أنه ينبغى تحديد استراتيجية دفاعية لمواجهة التهديدات المتوقعة للأمن القومى الإيرانى.

هذه الاستراتيجية الدفاعية ستغطى أبعاداً مختلفة بحيث تشمل هى نفسها وحدات مضادة للصواريخ ووحدات دفاع جوى وغيرها من الأسلحة والتشكيلات العسكرية. من ناحية أخرى يمكن أن يكون الاهتمام بعناصر الحرب النفسية المضادة كأساليب وقائية فى مواجهة تهديدات المسئولين الأمريكيين ذات أثر بالغ فى هذا الشان.

٦ - تدعيم المؤسسات البحثية الإيرانية بهدف إحباط السيناريوهات التهديدية من قبل العدو، إن كل ما قد قيل يشكل أدلة على أهمية المؤسسات البحثية وتأثيرها على اتخاذ القرارات الأمنية فى الولايات المتحدة.

لذلك فإن أفضل سبيل لمواجهة هذه المؤسسات هو تدعيم المؤسسات الداخلية للقيام بدراسة أداء هذه المؤسسات الأمريكية وتقديم الآليات اللازمة لإحباط الدور التآمرى لهذه المؤسسات.

يدخل ضمن هذا العمل كشف العناصر الإيرانية الداخلية التى لها علاقة بهذه المؤسسات الأمريكية وبعضهم يعمل فى إطار تنفيذ استراتيجيات هذه المؤسسات.

من مصطلحات الألعاب الشعبية الإيرانية ودلالتها

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

يصادف الدارسون والباحثون فى مجال اللغة الفارسية وآدابها بعض مصطلحات ترد فى النصوص الأدبية وقد يقومون بترجمتها ترجمة حرفية دون فهم دقيق لمعناها ، ومن تلك المصطلحات ما يعبر به الإيرانيون عن بعض الألعاب الشعبية ، وقد يستخدمها الشعراء بصفة خاصة للدلالة على معنى معين يقصدونه ، فها هو الشاعر الخاقانى (توفى ٥٩٥ هـ) مثلاً يقول فى أحد أبياته :

- تشتى است اين سپهر وزمين خايه اى در آن
كر علم تشت وخايه ندانسته اى بدان .

أى : هذا الفلك وعاء كبير والأرض بيضة فيه ؛ فإذا لم تكن قد عرفت علم "الوعاء والبيضة" فتعرف عليه .

فإذا لم يكن الباحث على علم بهذا المصطلح الذى يعبر عن نوع من الألعاب الشعبية الإيرانية (سيأتى ذكره وتفسيره فيما بعد) لما تمكن من فهم معنى البيت.

ومن هذا المنطلق وجدت أنه من الضرورى كتابة مقالة صغيرة حول مسميات هذه الألعاب وتفسيرها ودلالاتها اللغوية الأخرى إن وجدت ، وأذكر منها على سبيل المثال :

١- لعبة الـ "الك دولك" أو الـ "الك دلك" ، وهما عبارة عن قطعتين من الخشب تستخدمان للعب ، إحداهما طويلة والأخرى قصيرة . وتسمى القطعة الطويلة "دولك" وتسمى القطعة القصيرة "الك" .

أما عن كيفية اللعب بهذه اللعبة فيكون بأن يضرب أحد الصبية الخشبة التى طولها ذراع تقريبا والتى تسمى "دولك" بالخشبة التى تسمى "الك" حتى تبتعد بعيدا ثم يضع "الدولك" على الأرض ، ويلتقط صبى آخر الـ "الك" ويقذفها من بعيد حتى تصطدم "بالدولك" . وجاء فى موسوعة "دهخدا" نقلا عن مجلة يادكار (العام الرابع العدد ٩ و ١٠) أن : أساس لعبة "الك دولك" يعتمد على خشبتين إحداهما طويلة يبلغ طولها ٧٥ سم والأخرى صغيرة وخفيفة طولها من ١٢ إلى ١٥ سم ، وتسمى الأولى "دولك" والثانية "الك" . ويكون اللعب بهما على عدة أقسام : إحداهما "الك دولك" على الحجر ، وهو أن يختار اللاعبون قطعتين من الحجارة بإرتفاع وبعد معينين عن الأرض ويضعون الـ "الك" فوقها ، ويضعون طرف "الدولك" تحت "الألك" ثم يضربونها فى الهواء بطرف "الدولك" ، وبعد هبوطها يضربونها بالدولك بدقة فى إتجاه مجموعة أخرى من اللاعبين ، وبعد أن تسقط الألك على الأرض ، يقذفها مباشرة أحد لاعبى المجموعة الأخرى بطرف "الدولك" التى تكون فى تلك الأثناء على الحجر إلى اللاعب ويحاول أن يصدمها بها ، وفى حالة إصابة الشخص عندئذ يحرم من اللعبة ويعتبر خاسرا .

والنوع الآخر من الـ "الك دولك" التى تخص الأطفال والصبية هو أن يقذف اللاعب بيده الألك فى الجو ويضربها بالدولك . وتعرف هذه اللعبة فى المدن والنواحى المختلفة بأسماء متعددة مثل : الك دولك (فى طهران) ، چلك مسته (فى شيراز) ، لگ دار (فى لار) ، پل جفتك (فى اصفهان) ، چفته بارى (فى كرمان) ، ارچه خلوف (فى مازندران) ، اله چو (فى بروجرد وهمدان) ، لوچنبه (فى مشهد) ، كال چوب(فى نيشابور) ، پتيمار بازى (فى كيلان) ، الك بازى (فى بيرجند) ، الوكان (فى كردستان ، سنندج) ، پيل دسته (فى تبريز) ، امى بى [آم] [فى بهبهان) ، هلاكوته (فى سمنان) ، الا چنبش (فى قزوين) ، الكان چوچكان (فى كابل) ، كال چنبه (فى هرات) ، چيلى . چالك . چيله

بازى (فى بلاد آسيا الوسطى : طشقند وبخارى وخجند وسمرقند) .

٢- لعبة الـ "باد بادك" : (أو الطائرة الورقية) ، وهى عبارة عن ورقة مربعة الشكل بمقاييس مختلفة تلصق على عيدان من البوص يطيرها الصبية بواسطة حبل فى الجو . ويطلق على هذه اللعبة فى الفارسية "باد بادك بازى" أو "بهواكردن باد بادك" ، أى : تطيير الطائرة .

٣- لعبة الـ "باد كُنَك" (البالون) : وهذه اللعبة عبارة عن كرة من المطاط أو إسطوانة ، ينفخ فيها الأطفال لكى تطير فى الجو .

٤- لعبة الـ "تَشْت وخايه" (الطشت والبيضة) : وهذه اللعبة هى عبارة عن بيضة مفرغة تملأ بالندى وتغلق وتوضع فى وعاء نحاسى فى الجو الحار ، وإذا لم يكن الجو حارا تشعل تحت الوعاء نار مناسبة ، فعندما يسخن الوعاء ، تطير البيضة فى الهواء . وهذا المصطلح كناية عن الأرض والسماء ، ونوع من الطلاسم . ويقولون فى الفارسية : علم تشت وخايه ، أى : علم النجوم .

٥- لعبة الـ "جغجغه" : (تقابلها فى العربية : شخشيخة ، والفعل شخشخ موجود فى العربية ؛ كقولهم : شخشخ القش ونحوه : سمع له صوت) ، وهى من اللعب التى يلعب بها الأطفال ، وهى تتكون من جعبة صغيرة من المعدن أو من الورق المقوى ، ويضعون بداخلها بعض الحصى أو قطع صغيرة من المعدن ، وعندما يهزون هذه الجعبة يصدر عنها صوت بسبب حركة الحصى . وهذه الكلمة نفسها تدل فى الفارسية على نبات من النباتات الطبية يوجد فى الهند ، كما تعنى أيضا : الهرة الصغيرة .

٦- لعبة الـ "خَيْمه شَبْ بازى" (خيال الظل ، الأراجوز) : وهو أحد الفنون المسرحية وفيها تحرك العرائس خلف ستار أو خيمة صغيرة بواسطة أسلاك أو خيوط ، ويتحدث شخص خلف الخيمة على لسانها . وتسمى أيضا فى الفارسية : پرده بازى ، أو : نمايش عروسكى .

٧- لعبة "دوالك بازى" (لعبة المقرعة الجلدية) : وتسمى أيضا فى الفارسية "دوال بازى" ويطلق على من يلعبها "دوالك باز" أو "دوال باز" . وهى لعبة من الألعاب تلعب بواسطة مقرعة جلدية وحلقة وعلاقة حديدية ، ويعنى هذا المصطلح أيضا : الخداع والغش والإحتيال .

٨- لعبة "سر مامك" : وتكون هذه اللعبة بإطلاق إسم مامك (المرأة العجوز ، الجدة) على شخص ما ويضع أحد الأطفال رأسه على صدره ، ويفر الآخرون ويختفون هنا وهناك . وعندما يرفع الطفل رأسه بحثا عن الأطفال ، يندفع الأطفال قادمين من كل مكان ويضعون أيديهم على الـ "مامك" . فإذا أمسك هذا الطفل بأحد الأطفال قبل أن يضع يده على الـ "مامك" يركب على ظهره ، ويأخذه إلى الـ "مامك" . وعندئذ يضع الطفل المركوب هذا رأسه على صدر الـ "مامك" وتبدأ اللعبة من جديد . و"سر مامك بازى" تعنى فى العامية : التردد ، التذبذب .

٩- لعبة الـ "سُكْ سُك" : وتكون هذه اللعبة بأن يختار الأطفال واحدا منهم بالقرعة ويضع عصابة على عينيه ، ويختفى الآخرون من أمامه ، ويحاول العثور عليهم ، ويحاولون هم العودة إلى المكان المحدد "سر محله" بعد قولهم كلمة "سُكْ سُكْ" ثم تبدأ اللعبة مرة أخرى من جديد ، بينما يبدأ اللعبة فى المرة التالية آخر الذين يحضرون إلى المكان المحدد . وهى تشبه لعبة أخرى تسمى "قايم موشك" .

١٠- لعبة "شير يا خط" لعبة الرَّقَّة (ملك وكتابة) : وهى من الألعاب الشائعة فى الشوارع وهى نوع من القمار أيضا ، وتتم هذه اللعبة بين إثنين بواسطة قطعة نقود ؛ إذ يكون على أحد وجهى العملة صورة أسد وعلى الوجه الآخر كتابة فى الوسط ، ويتفق اللاعبان على رهان معين ، ويقذف أحد اللاعبين قطعة النقود إلى أعلى فى الهواء ، ويوجه سؤالا للاعب الآخر قائلا : شير يا خط ، أى أسد أم كتابة ؟ ويختار اللاعب الآخر إحدى الإجابتين قبل أن تقع قطعة النقود على الأرض ، فيقول مثلا : كتابة . ويكون الرهان من نصيبه إذا كانت الإجابة صحيحة . والمعروف أنه يستفاد من هذه اللعبة عند بدء المباريات الرياضية لتحديد جهة الملعب أو من سيبدأ اللعب بالكرة أولاً ، ويتم هذا العمل عن طريق حكم المباراة ، والذى يختار هو قائد كل فريق من الفريقين المتنافسين . وهى نفس لعبة : "ملك أم كتابة" التى يلعبها الأولاد فى مصر أيضا .

١١- لعبة "كاسه بازى" : أو لعبة القدح ، وتكون هذه اللعبة بملئ قدحين أو ثلاثة أقداح بالماء ، ويضعها اللاعبون على ظهورهم ويهزونها بأجسامهم حتى تصل إلى أكتافهم دون أن تسقط قطرة ماء واحدة منها .

١٢- لعبة "كاكاو" : وتكون هذه اللعبة بأن يضع أحد اللاعبين يديه على الأرض ويصيح قائلا : كاكاو . ويحيط به غيره من اللاعبين ويضربونه بالسوط ، فيرفع يديه من على الأرض ويتعقبهم ، فإذا أمسك بأحدهم ، حل محله فى هذه اللعبة .

١٣- لعبة "كوها موى" : وتكون هذه اللعبة بعمل كومة من التراب ويخفون فيها شعرة ، ويصبون عليها الماء بعد ذلك فتصبح طينا ، ثم يتراهنون ويجلسون حول هذا الطين ، ويطلبون إخراج الشعرة ، ومن يعثر عليها يفوز ، وتسمى هذه اللعبة فى العربية "بقيرى" . (والبقير فى اللغة العربية : الحامل يشق بطنها عن ولدها ، أو الثوب يشق فيلبس بلا كمين) .

١٤- كردو بازى : وتكون هذه اللعبة بوضع جوزتين بجانب بعضهما أو عدة جوزات إثنتين إثنتين على مسافة معينة ، ويحاول كل لاعب من اللاعبين المتنافسين فى هذه اللعبة دحرجة الجوز بسبابتيه ليصطدم بجوز المنافس ، فإذا إصطدم به فاز ، وإذا تجاوزه يكون الدور على المنافس الآخر للقيام بهذا العمل .

١٥- لعبة الـ "لَىّ لَىّ" : وهى رفع إحدى القدمين والسير على القدم الأخرى ، وتسمى أيضا : تعتاب أو لى لى بازى . وهى ما يسمى عندنا بـ "الحجلة" .

١٦- لعبة الـ "لى لى حوضك" : وهى لعبة يلعبها الأطفال الصغار وتكون بدغدغة كفوفهم وقولهم : "لى لى لى حوضك ، جوجو اومد آب بخورد ، افتاد تو حوضك ..." أى : لى لى حوض صغير . جاء الكتكوت ليشرب الماء منه ، فسقط داخله .

١٧- لعبة الـ "مزيده" (اللفظة مشتقة من العربية) : هى لعبة تسمى أيضا "مزاد" و "خربنده" ، ويقال لها أيضا : "خيز بكير" ، وتكون هذه اللعبة بأن تجلس مجموعة على شكل دائرة ، ويجرى شخص حول هذه الدائرة خلف آخر فإذا أمسكه يركب على ظهره ويدور حول الدائرة ، وإذا جرى مسافة ولم يتمكن من الإمساك به أو أوشك على الإمساك به ، فإن الهارب يقول لأحد الجالسين فى الدائرة "برخيز وبكير" ويجلس مكانه ، ويجرى ذلك الشخص خلف الجارى الأول فيهرب منه أيضا ، وهكذا .

وتفسرها بعض المصادر بأنهم : يرسمون خطا ويقف شخص وسط هذا الخط ويأتى الآخرون ويضربونه ويحرك قدمه ؛ فإذا ضربت قدمه أى شخص يحل محله ويسمون اللعبة فى الفارسية "خرسك" وبالعربية "حجوره" أو "حاجورة" ، والحاجورة فى العربية لعبة كان الصبيان يخطون دائرة يقف فيها أحدهم ويحيطون هم بها ليأخذوه .1

سكان العشوائيات ومستقبل أحمدى نجاد

■ د.مدحت حماد
أستاذ الدراسات الإيرانية المساعد - جامعة طنطا

عجيبة حالة التطابق القائمة بين مصر وإيران فمن تاريخ حضارى عريق وطويل إلى مكانة جيوبولوتيكية لا يمكن تجاوزها على الإطلاق، ومن تأثير إقليمى مباشر ومؤكد إلى دور دولى متعدد المحاور ومركب، ومن نفوذ ثقافى دائم ومتجدد على مر العصور إلى مكانة دينية - وإن اختلفت المذاهب - سوف تظل على الدوام متمتعة بسمة قيادية غير قابلة للانتقاص منها.

ما سبق يعد جزءاً من جوانب التطابق أو مظاهره. فإذا ما انتقلنا إلى "الداخل" فسوف تتكشف لنا مظاهر أخرى لهذا التطابق الكبير نذكر منها:

أ - التقارب الكبير بين عدد السكان فى كل من الدولتين حيث تجاوز عدد السكان فى كل منهما سبعين مليون نسمة.

ب- التقارب الكبير بين المشكلات التى تعانى منها مصر وإيران مثل التضخم والبطالة والمشكلات الخاصة بالمرأة.

أيضا عندما قامت ثورة يوليو المصرية كان شعار "تحقيق العدالة الاجتماعية" هو أحد أهداف الثورة واليوم نسمع من القادة الإيرانيين - الثوريين أيضاً - أن "تحقيق العدالة الاجتماعية" هو هدف قومى مقدس.

وعندما قررت مصر تأميم قناة السويس كان العقاب الدولى من خلال العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ ثم العدوان الإسرائيلى فى نكسة ١٩٦٧، وكذلك عندما قررت إيران - فى عصر الجمهورية الإسلامية - أن تستقل بقرارها ، كانت مؤامرة الحرب العراقية- الإيرانية التى أبقت على نيران الحرب مشتعلة لثمان سنوات هلك فيها ومعها وبسببها الكثير من القدرات والثروات الاقتصادية والبشرية ليس فقط فى إيران ولكن فى العراق أيضا.

ثمة حقيقة هامة توجد فى مصر لا يمكن لأحد إذكارها وهى مشكلة "المناطق العشوائية".

فهل نعرف أن حالة التطابق الفريدة القائمة بين مصر وإيران قد وصلت إلى هذه الدائرة أيضاً؟.

هل سمع أحد بأن من أخطر المشكلات والمعوقات التى تكبل العملية التنموية الشاملة فى إيران تتمثل فى مشكلة "المناطق العشوائية"؟.

الإيرانيون بدأوا يدقون أجراس الخطر هذه منذ عامين تقريباً حيث باتوا يقرون بأن المناطق العشوائية صارت تشكل بؤر سرطانية فى طريق التنمية الشاملة ومن ثم يجب إستئصالها.

لقد بدأت الإرهاصات الأولى لنشأة المناطق العشوائية فى سبعينيات القرن العشرين حيث أخذت تعرف طريقها إلى الوجود بعد الثورة التى شهدتها أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث أخذ محمد رضا شاه بهلوى فى إعداد ووضع خطط تنموية ضخمة بهدف إلحاق إيران بمصاف الدول المتقدمة وهو ما أسفر عن خلق موجات من النزوح السكانى من المناطق الريفية إلى المدن الإيرانية الكبرى خاصة طهران، تبريز، اصفهان وغيرها.

ومثلما حدث فى مصر عندما أخذ سكان الريف يهاجرون صوب المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية

والجيزة، حيث شاهدنا ميلاد مجتمعات وصفت بأنها طفيلية ثم استقر على توصيفها بأنها مجتمعات عشوائية خاصة حول القاهرة والجيزة، كانت الصورة ذاتها فى طهران هى الأخرى، حيث أخذت المناطق العشوائية تحيط بكردون العاصمة الحضارية أى طهران على نحو صار يشكل أزمة حقيقية للحكومات المتعاقبة فى إيران، فبسبب الرغبة فى تحسين المستوى المعيشى خرج أهل الريف فى إيران صوب طهران لكن وبسبب العجز عن تحمل النفقات المعيشية داخل النطاق الجغرافى للعاصمة طهران كان القرار بالإقامة فى المناطق الأطراف حول العاصمة وإن كانت فى عشش من الصفيح أو داخل أكواخ من البوص أو الأخشاب.

هكذا ولدت مناطق سعيد آباد ، خادم آباد، ده مويز، صادقية، نصير آباد وده شاد فى شرق مدينة شهريار لتشكل "المنطقة الثامنة عشر". وفقاً للتقسيمات الإدارية - بالنسبة لمحافظة طهران الكبرى.

لماذا طهران؟

أى لماذا تحظى طهران وحدها بأكثر من نصف المناطق العشوائية الموجودة فى إيران؟ ولماذا طهران وحدها صارت تشكل أخطر مصادر الجريمة والعنف والإدمان فى عموم المجتمع الإيرانى؟

شأن معظم العواصم فى دول العالم الثالث خاصة تلك العواصم التى تكتظ بالسكان- مثلما هو الحال بالنسبة لمحافظة القاهرة - فإن محافظة طهران تستأثر وحدها بالآتى:

١- ٢٠٪ من إجمالى سكان إيران.

٢- ٤٠٪ من إجمالى القدرات الاقتصادية فى كل إيران.

٣- أنها تشكل منطقة القلب بالنسبة للأنشطة التجارية، التأمينية والبنكية، الضمان الاجتماعى، التكنولوجيا، الأنشطة الرياضية.

٤- يتمركز فيها - استناداً لما سبق- أمهر وأكفأ القوى والكوادر البشرية المتميزة فى جميع القطاعات الاقتصادية وغيرها.

من ناحية أخرى تفيد الإحصاءات الصادرة عن وزارة الداخلية الإيرانية أن معدلات النمو السكانى فى بعض مدن محافظة طهران تصل إلى ١٣٪ وهو ما يرجع إلى الهجرة غير المخططة - أى الهجرة العشوائية - القادمة من جميع المحافظات صوب طهران.

فى هذا الصدد حظيت طهران بحوالى نصف - ٤٨٪ - عدد المهاجرين الإيرانيين القادمين من الريف إلى الحضر وذلك خلال الفترة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٢ . لقد أسفرت هذه الهجرة عن إقامة أكثر من ٩٠٪ من هؤلاء المهاجرين حول النطاق الجغرافى للعاصمة طهران الأمر الذى أدى إلى مضاعفة عدد وحجم المناطق العشوائية المحيطة بالعاصمة طهران خاصة فى منطقة الجنوب والجنوب الغربى.

الأمر الذى بات يتسبب فى مشكلات ضخمة على الصعيدين الخدمى والبيئى وذلك بحسب مايرى أحد خبراء البيئة فى إيران وهو "رضا بوور احمدى". بالنسبة للصعيد الخدمى فقد ضاعف هذا الأمر من حجم الخدمة المطلوبة فى القطاعات الخدمية الرئيسية مثل مياه الشرب، الغاز، الكهرباء والتليفونات. أما فيما يخص المشكلات البيئية فإن أخطر النتائج التى ترتبت على نمو وزيادة المناطق العشوائية هى "التآكل الرهيب" للحزام الأخضر الذى كانت بلدية طهران قد بدأت فى إقامته حول العاصمة. بكل ما يحمله ذلك من مخاطر ونتائج بيئية أخرى.

ثمانية ملايين إنسان عشوائى:

هذا ما تؤكده إحصاءات وزارة الداخلية وجهاز التعبئة العامة والإحصاء فى إيران وهو ما يعنى أن حوالى ١٥٪ من سكان إيران يعيشون فى العشوائيات بكل ما يعنيه ذلك من كوارث بيئية واجتماعية وثقافية وبالطبع أمنية بالنسبة للحكومات الإيرانية، وعندما انتخب الرئيس أحمدى نجاد فإن السؤال عن "مصير هؤلاء العشوائيين" كان من حزمة الأسئلة الخطيرة التى وجهت إليه من جهة وأحد المرتكزات التى اعتمد عليها فى ترويج مشروعه الخاص بتحقيق "العدالة الاجتماعية"، من جهة أخرى بعد الثورة الإسلامية وحتى العام ٢٠٠٦ أرتفع عدد المدن الإيرانية من (١٥٠) مدينة إلى أكثر من (٩٠٠) مدينة، ومن جملة الآثار والنتائج الخاصة بهذا الأمر ما يلى:

أ- زيادة معدلات الكثافة السكانية فى المدن.

ب- انخفاض المعدلات الخاصة بعلاقات القرابة وصلة الرحم والعواطف الاجتماعية.

جـ- زيادة الضغط على المواصلات.

د- تضارب العادات والتقاليد .

هـ- زيادة حالات وأنماط الإسكان غير الرسمى ومن ثم العشوائيات.

و- التأثر السريع من جانب السكان العشوائيين بكل ما تحمله لهم وسائل الإعلام المختلفة.

ز- زيادة معدلات الفقر العائلى.

ح- انخفاض معدلات التعليم الجامعى وما قبل الجامعى.

ط- زيادة عدد الأسر التى تعولها إمرأة مقارنة بسائر المناطق والمحافظات الأخرى.

إن الهجرة من الريف إلى المدن والعاصمة تعد رد فعل طبيعى من الناس نتيجة لأنماط وأشكال الحرمان المختلفة التى يعانى منها أولئك السكان والناتجة عن "غفلة" دائمة فى السياسات والخطط التنموية للحكومات المختلفة بهدف حل هذه المشكلات إن الفرار من سوء الحظ والمرض والفقر والبطالة والجفاف وإنعدام الأمن يعد هو البديل الأمثل لمن يعانى من كل أو بعض هذه المشكلات".

هكذا تحدث الدكتور محمد حسين شريف زادجان "وزير الرفاهية والضمان الإجتماعى" فى إيران مشخصاً أسباب ودوافع الهروب وهو يضيف إلى ما سبق أن ١١,٣٪ من إجمالى سكان إيران يعيشون تحت خط الفقر وفى فقر مدقع ، نصف هؤلاء يعيشون فى العشوائيات المحيطة بطهران العاصمة.

ومن ثم فإن أفضل طرق القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة هو مد مظلة التأمين والضمان الاجتماعى لكى تشمل كل السكان فى المناطق العشوائية بشكل متوازى مع عملية التنمية الحقيقية والتطوير الجذرى للبنية التحتية لهذه المناطق.

بهذا أيضاً قال وزير الصحة الإيرانى الدكتور "مسعود بزشكيان" الذى أكد على أن القضاء على الفقر والجوع، الجهل والأمية، التمييز والتفرقة، رعاية الأطفال والأمهات هى من أهم الطرق المؤدية إلى تحقيق الهدف القومى الإيرانى المتمثل فى القضاء على المناطق العشوائية بكل ما يحمله مثل هذا الهدف من دلالات ونتائج.

الأسباب والمخاطر:

ثمة أسباب أخرى تساهم بقوة فى استفحال ظاهرة المناطق العشوائية فى إيران وذلك بخلاف ما سبق ذكره بالطبع. من هذه الأسباب نذكر الآتى:

أ- عدم وجود إدارة مدنية واحدة ومركزية. بعبارة أخرى يمكن القول بأن التضارب فى الاختصاصات بين الهيئات الإدارية الخدمية الحكومية وبين الإدارات المحلية فيما يخص تحديد الأدوار والمسئوليات والمهام يعد من جملة الأسباب التى تؤدى لإستفحال ظاهرة العشوائيات.

ب- أيضاً يعد الإسكان غير الحكومى من أخطر الأسباب - الإدارية - التى تسهم بقوة فى تضخم هذه المشكلة وفى هذا الصدد يذكر "على عبد العلى زاده" وزير الإسكان والتعمير فى إيران أن ثلاثة أرباع المساكن فى عشر مدن كبرى فى إيران يعد إسكاناً غير حكومياً.

مشكلة هذا الإسكان غير الحكومى تكمن فى أن مُلاكه يهدفون بالدرجة الأولى إلى تحقيق أكبر العائدات والأرباح بغض النظر عن ضرورة الالتزام بالاشتراطات البيئية المجتمعية والأمنية عند قيامهم بتشييد تلك الوحدات السكنية.

فى يونيو ٢٠٠٥ أقام "عباس على زاده" رئيس محكمة طهران مؤتمراً - تحت رعاية آية الله سيد محمود هاشمى شاهرودى رئيس السلطة القضائية فى إيران- بعنوان "العشوائيات والأمن القضائى" وذلك بهدف دراسة الآثار السلبية الناتجة عن المناطق العشوائية فيما يخص قيام القضاء فى إيران بممارسة سلطاته ومهامه. فى ذلك المؤتمر أكد شاهرودى على حتمية تكاتف السلطة القضائية مع غيرها من المؤسسات والسلطات بهدف القضاء على هذه الكارثة البيئية والمجتمعية والأمنية لافتاً النظر إلى حرمان تلك المناطق العشوائية من جميع الخدمات بما فيها الخدمات الأمنية والقضائية حيث لا وجود لأى أقسام للشرطة بها فضلاً عن بقائها محرومة من الرعاية القضائية.

تتكشف هذه الحقيقة من زاوية أخرى تحدث عنها فى نفس المؤتمر وزير الاستخبارات "على يونسى" حيث قال: إن العشوائيات هى مدن بلا حكومة إذ لا وجود لسلطان الدولة على سكانها.. كما أنها ملاذاً آمناً للمجرمين وأيضاً للمهربين الذين يحتمون بها".

انتشار المخدرات، انتشار الجريمة واتساع رقعة المخاطر الاجتماعية وتدهور الخدمات الصحية وانتشار الأوبئة والجرائم من الدرجة الأولى تعد من جملة المخاطر المهددة للاستقرار الذى تنشده الحكومة الإيرانية فى سبيل تحقيق خططها التنموية.

أيضا الأعمال الوهمية، الثقافة غير المتجانسة، عدم وجود نموذج تعليمى، عدم وجود خدمات اجتماعية، الأمية والجهل.. النفاق والخداع هى من جملة الأمراض المجتمعية المتوطنة بين ثمانية ملايين إيرانى يسكنون المناطق العشوائية حول المدن الكبرى.

بينما يشكل المدمنون فى إيران حوالى ٣٪ من إجمالى عدد السكان فإن أكثر من ثلثى هذه النسبة موجود فقط فى المناطق العشوائية. إن قرية عشوائية

يبلغ عدد سكانها ٤٢٠٠ نسمة تضم فى داخلها أكثر من ١٢٠٠ نسمة مدمنا.

فى هذا الصدد يقول الدكتور "مسعود بزشكيان" وزير الصحة لو تصورنا - جدلاً - قيام الدولة بعلاج المدمنين مجاناً فإن ذلك سوف يكلفها سنويا ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليار طومان و٧٠٪ من هذه المبالغ سوف تنفق فقط على المدمنين فى المناطق العشوائية.

الواقع أن الحديث عن كارثة المناطق العشوائية فى إيران أخذ يزداد منذ تولى أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية وهو أمر لا يخلو من دلالات وتساؤلات أيضا. فكما نعلم فإن الطبقات الكادحة والمحرومة والفقيرة - حوالى ١٥٪ من إجمالي سكان إيران يعيشون تحت خط الفقر- كانت قد ساهمت بقوة فى فوز أحمدى نجاد على منافسه هاشمى رفسنجانى.

هذا الأمر يعنى أن استحقاقات ما باتت مطلوبة من حكومة أحمدى نجاد تجاه هذه الطبقات، خاصة وأن الخطة العشرينية لتنمية إيران والتى سوف تنتهى فى عام ٢٠٢٠ قد حددت هدفاً اجتماعياً استراتيجيا وهو أن تصبح إيران "دولة بلا عشوائيات" وأن تقضى تماماً على "تمركز الفقر" وذلك بحسب ما يقول الدكتور "عماد افروغ" عضو مجلس الشورى الإسلامى عن طهران، رئيس اللجنة الثقافية بالمجلس. هو يقر بأن القضاء على "الفقر" أمر شبه مستحيل، لكنه فى مقابل ذلك يؤكد على ضرورة تفتيته وعدم السماح بتمركزه لأن فى تمركزه مخاطر حقيقية على استقرار الدولة والنظام نفسه. فى هذه النقطة تحديداً يعتبر أن المناطق العشوائية إن هى إلا "ضحية" و"إفرازاً" للعلاقات غير المتوازنة القائمة بين الأطراف المشكلة لمعادلة السلطة فى الجمهورية الإسلامية.

من الآليات المطروحة لحل كارثة العشوائيات ما يلى:

١- توحيد الإدارة المدنية الحكومية والمحلية بما يقضى تماما على فرص التخبط أو التضارب الإدارى ومن ثم تحديد قاطع للمهام والمسئوليات والخدمات.

٢- القضاء تماماً على "السكن الأهلى" الذى يقيمه الأفراد من تلقاء أنفسهم وخلق أنماط تعميرية تسمح بمساهمة الأفراد وتملكهم للوحدات السكنية والاتجار فيها ولكن من دون أية تجاوزات للاشتراطات العامة التى يجب أن تحددها الجهة الحكومية الموحدة التى يمكن تشكيلها لهذا الغرض.

٣- هدم وإعادة بناء تلك المناطق مع تنفيذ خطة أخرى متوازنة تسعى - أو تهدف - إلى إعادة التأهيل المجتمعى والسلوكى لسكان المناطق العشوائية.

حتى الآن لم نرصد أية انجازات حكومية فى هذه المحاور الثلاثة وهو الأمر الذى يطرح بدوره تساؤلات حرجة لحكومة أحمدى نجاد بل لأحمدى نجاد نفسه حيث نعتقد أن تحقيق حكومته لانجازات ملموسة وحقيقية فى هذه المناطق العشوائية التى يقطنها ثمانية ملايين إيرانى من شأنه أن يلعب دوراً حاسماً أيضا فى عملية إعادة ترشيح نجاد لفترة رئاسة ثانية. من هنا يكون السؤال الطبيعى هو: هل سيصبح أحمدى نجاد "ضحية" هذه المناطق العشوائية؟، بعبارة أخرى نقول: هل أحمدى نجاد لازال مدركاً لخطورة الدور الذى يمكن أن تلعبه المناطق العشوائية فى إعادة ترشيحه لفترة رئاسية ثانية أم أنه سيصبح ضحية لها وضحية للملف النووى الإيرانى معاً؟.

صعود رفسنجاني وجعفري ... هل يمثل تحولاً نحو الاعتدال أم مزيدا من التشدد؟

■ لواء أ. ح. متقاعد/ حسام سويلم

لم يكن انتخاب الرئيس الإيرانى الأسبق هاشمى رفسنجانى رئيساً لمجلس خبراء القيادة فى الرابع من سبتمبر الماضى، وكذلك قرار مرشد الثورة على خامنئى بترقية وتعيين الجنرال محمد على عزيز جعفرى قائداً عاماً لقوات الحرس الثورى (بازدران) خلفاً للجنرال يحيى رحيم صفوى، لم يكن هذان الأمران بغير مغزى سياسى داخلى وخارجى أدركه المحللون السياسيون فى الدائرتين الإقليمية والدولية. حيث لا يرجع ذلك فقط إلى الصراع على النفوذ داخل إيران وحسمه لمصلحة فريق رفسنجانى الذى يمثل المعتدلين إلى حد ما، ولكن أيضاً باعتبار ذلك توجها نحو الانفتاح على الخارج، وذلك فى وقت تواجه فيه إيران تهديدات وتحديات داخلية وخارجية عديدة على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وشبه عزله على المستويين الإقليمى والدولى.

مغزى انتخاب رفسنجانى:

يعتبر انتخاب هاشمى رفسنجانى رئيساً لمجلس خبراء القيادة - والمنوط به الإشراف على مرشد الجمهورية الإسلامية واختيار خلف له، ويتولاه حالياً خامنئى، وتغلب رفسنجانى الذى يرأس أيضاً مجمع تشخيص مصلحة النظام على منافسة أحمد جنتى رئيس مجلس صيانة الدستور، والمقرب من الرئيس أحمدى نجاد، يعتبر انعكاسا لحجم التجاذب بين التيارين المعتدل والمتشدد داخل جبهة المحافظين. كما يعتبر أيضاً فوز رفسنجانى (٧٣ سنة) بمثابة رد اعتبار له بعد خسارته الانتخابات الرئاسية أمام نجاد عام ٢٠٠٥. وكان قد مهد لهذه العودة القوية إلى الساحة السياسية بانتخابه قبل ستة شهور نائباً أول لرئيس المجلس آية الله مشكينى الذى توفى فى يوليو الماضى.

وقد شكلت هذه النتيجة ضربة قوية للتيار الداعم لنجاد بزعامة تقى مصباح يزدى، وأحمد جنتى، وحسماً لصراع يعتبره المراقبون أنه يدور فى الحديقة الخلفية لمقر خامنئى، وهو ما يشكل مؤشراً إلى الدور الذى يلعبه المرشد فى إعادة ترتيب جهاز صنع القرار لمصلحة التوجه البراجماتى لدى رفسنجانى، الراغب فى إطلاق عملية انفتاح على الخارج وتقديم تنازلات لتجنيب إيران عزله وعقوبات اقتصادية مضرة بسبب أزمة الملف النووى.

ومن شأن سيطرة رفسنجانى على مجلس خبراء القيادة إحداث تغييرات فى الساحة السياسية الداخلية أيضاً، تنعكس فى مزيد من الشفافية والتعددية فى آلية صنع القرار. وعاد إلى الأذهان قول رفسنجانى أخيراً أنه "فى حال أراد مجلس الخبراء أن يلعب دوراً أكبر فى قضايا الأمة، فهو يمتلك السلطة الشرعية والدينية للقيام بذلك". كما أخذ على المجلس أنه "لا يعرض حاليا على المجتمع آراءه فى المسائل الكبرى، متمنياً ذلك".

أما المتشددون فإنهم يأخذون على رفسنجانى تقربه إلى الإصلاحيين بزعامة الرئيس السابق محمد خاتمى، فضلاً عن عودته إلى الاعتدال فى السياسة المتبعة لمعالجة أزمة الملف النووى. وبذلك وضع رفسنجانى فى نفسه فى موقع همزة الوصل بين التقليديين ودعاة التحديث، الأمر الذى أوجد توافقاً

قوياً حول قدراته القيادية، خصوصاً لدى أوساط النخب المثقفة والتكنوقراط واليمين التقليدى ورجال الدين. ومن المعروف أنه خلال توليه رئاسة الجمهورية فى الفترة من عام ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٧ قاد عملية الإعمار بعد الحرب مع العراق التى دامت ثمانى سنوات، واعتمد سياسة الانفتاح الاقتصادى على الخارج، ويعتبر من يؤدى الاعتدال فى تطبيق الدين والتطور السياسى والاقتصاد الحر والانفتاح على الخارج.

وقد وجه رفسنجانى انتقادات قاسية ومنطقية لسياسات حكومة أحمدى نجاد واتهمها بمحاولات فرض أجواء أمنية "وصناعة أعداء للساحة الداخلية والشعب"، وأضاف قائلاً: "فى الدول التى تسيطر عليها أجواء الأمن لا توجد تنمية مستديمة لأن شعوبها لا تملك الأمل بالمستقبل، وأن أوضاع البلاد فى بعض الأحيان تتحول إلى نقطة تتعارض مع الأمن".

واعتبر رفسنجانى أن اللجوء إلى هذه السياسات يعنى تحميل الخارج المسئولية واستحضار العدو الأجنبى فى ذهن الناس، ما يدفعهم إلى عدم التعرض لحكومتهم". ووصف رفسنجانى هذه السياسة بأنها "سياسة بشعة جداً وهدفها صناعة الأعداء وفرض الصمت على الشعب وانتزاع روح المبادرة منهم وفرض استمرار الحكومة بالإكراه".

وفى السياق ذاته وضمن إشارته إلى أوضاع إيران "الحساسة" دعا عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيرانى على محمدى إلى "عدم المخاطرة بالبلد فى مقابل الحفاظ على المواقع الخاصة". وأكد أن الوحدة الوطنية تكمن فى "الاعتراف الرسمى بحقوق كل الأحزاب فى السماح لهم بالنشاط الحر فى كل المجالات".

وقد أخذت هذه الخلافات السياسية الواقعة فى أعلى هرم السلطة فى إيران منحى عائلياً، حيث هددت عفت مرعشى عقيلة رفسنجانى بعدم السماح له بالمشاركة فى اجتماعات الحكومة إذا لم تكف فاطمة رجبى زوجة المتحدث باسم الحكومة ووزير العدل غلام حسين الهام عن تماديها فى الهجوم على هاشمى رفسنجانى. وكشف موقع (ذو روز) الإليكترونى المحسوب على الإصلاحيين، أن مرشد الثورة الإيرانية خامنئى منع فاطمة رجبى منعاً شرعياً من مواصلة هجماتها ضد رفسنجانى، وكانت فاطمة رجبى قد وجهت اتهامات مالية وحتى أخلاقية ضد رفسنجانى وعائلته.

تعيين الجنرال جعفرى رئيساً للحرس الثورى:

وقد لوحظ أن الهجوم الذى شنه أحمدى نجاد ضد من وصفهم بالخونة فى بلاده، جاء غداة تعيين مرشد الجمهورية على خامنئى للجنرال محمد على جعفرى المقرب من رفسنجانى قائداً للحرس الثورى (البازدران). وقيل أن ذلك يعكس رغبة خامنئى فى تولى عسكرى معتدل ومنفتح على التيارات السياسية فى البلاد قيادة هذه المؤسسة فى وقت تخطط واشنطن لتصنيفها منظمة إرهابية وفرض عقوبات عليها. ورأى مراقبون فى تعيين جعفرى على رأس الحرس، رسالة إلى الإدارة الأمريكية بأن طهران مستعدة للحوار والتهدئة، ومعروف عنه أنه من التيار المتشدد الداعم للرئيس نجاد. وكان صفوى تولى قيادة الحرس الثورى عام ١٩٩٧ خلفاً للجنرال محسن رضائى الذى تولى قيادة هذه القوات منذ تأسيسها عام ١٩٨٠ واستمر فى هذا الموقع عشر سنوات.

وفتحت عملية التغيير فى قيادة الحرس الثورى- وخصوصاً فى هذه المرحلة الدقيقة داخلياً وخارجياً - المجال أمام الكثير من التحليلات والتكهنات السياسية والعسكرية والأمنية فى ظل التحديات التى تواجهها البلاد أمام التهديد الأمريكى بتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران.

ويعتبر البعض أن جعفرى من "الحمائم" داخل قيادة الحرس، فهو إضافة إلى كونه من القيادات الميدانية العسكرية ذات الخبرة الواسعة التى تتمتع بذكاء حاد وتجارب عسكرية واسعة ومهمة اكتسبها من مشاركته فى حرب الثمانى سنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ضد العراق وعلى كل جبهات القتال، فهو أيضاً يعتبر على العكس من سلفه (صفوى) أكثر اعتدالاً فى التعاطى مع الأجنحة والتيارات السياسية فى الداخل، إذ يعتبر من المقربين إلى هاشمى رفسنجانى ومن قائد الحرس الثورى الأسبق وسكرتير مجمع التشخيص الجنرال محسن رضائى.



ووصول جعفرى إلى قيادة الحرس، وهو الذى يتمتع بشعبية واسعة داخلة وكذلك المسئولين الكبار، وخدم سابقاً قائداً لفليق القدس وللقوات البرية، وهو ما يمنحه قدرة على المناورة فى وجه التحديات والضغوط التى يواجهها الحرس، خصوصاً أمام المساعى الأمريكية لإدراج اسم هذه المؤسسة على لائحة المنظمات الإرهابية، على اعتبار أن الجهة الإيرانية الأساسية المعنية فى المفاوضات الأمنية حول العراق مع الإدارة الأمريكية هى الحرس الثورى، وبالتحديد قوات فيلق القدس الذى يقوده الجنرال قاسم سليمانى والمسئول عن العمليات الخارجية للحرس الثورى.

ومن ثم فإن أى جدية أمريكية فى إدراج الحرس على لائحة الإرهاب، سيعنى نسفاً لكل المفاوضات ونتائجها حول العراق والمنطقة. أما الأخطر من ذلك أنه إذا ما فشلت المفاوضات الإيرانية مع الولايات

المتحدة، سواء فيما يتعلق بالملف العراقى أو الملف النووى، أن النتيجة المتوقعة هى شن عملية عسكرية أمريكية ضد إيران، سيكون فى مقدمة أهدافها قصف مناطق تمركز ومواقع الحرس الثورى الإيرانى وقواعده البحرية لحرمانه من شن ضربات انتقامية ضد القوات الأمريكية فى جنوب العراق.

وتعيين الجعفرى فى هذا الموقع وفى هذه المرحلة، إضافة إلى دلالته الداخلية التى من الممكن أن تتضح فى المستقبل وعملية ضخ دم جديد وشاب فى قيادة الحرس، قد يسمح لبعض القيادات الإيرانية - خصوصاً رفسنجانى - الذى كان على خلاف سياسى مع القائد السابق رحيم صفوى بتوجيه رسائل واضحة إلى الإدارة الأمريكية مفادها أن طهران على استعداد للحوار والتهدئة. خصوصاً أن مؤشرات التحول داخل قيادة الحرس بدأت منذ تعيين نائب قائده الجنرال محمد باقر ذو القدر نائباً لوزير الخارجية، ومن المحتمل أن يتولى الوزارة لاحقا. أيضاً تعيين الجنرال على مضا أفشار مساعداً لوزير الداخلية للشئون السياسية، وهما من أبرز القادة تشدداً فى الحرس.

قوة الحرس الثورى وأهميته الأمنية

يعد الحرس الثورى الإيرانى- المتوقع إدراجه على اللائحة الأمريكية للمنظمات الإرهابية- الجيش العقائدى للنظام الإيرانى والحرس الوفى للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئى وتشير مصادر إيرانية إلى أن القوة البشرية للحرس الثورى التى بلغت بعد انتهاء حرب الخليج الأولى حوالى ٦٠٠ ألف عسكرى تقلص نظراً إلى صعوبة شروط الالتحاق به، وعلى رغم أن تعداد الحرس يعتبر من أسرار الدولة فإن كثيرين يقدرونه بين ١٢٠ ألف و ٣٥٠ ألف عنصر، يضاف إلى ذلك قوة متطوعى الباسيج التى تناهز ١٢ مليون. إلا أن تقديرات المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن تقرر قوة الحرس بـ ٣٥٠ ألف عنصر، فى حين تشير تقديرات معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن بأن عدد أفراده ١٢٠ ألفاً.

ويبلغ حجم القوات البرية للحرس ١٠٠,٠٠٠ فرد مشكلين فى ٢٠ فرقة ولواء محمول جوا وعدد من لواءات المشاة المستقلة. وهى مسلحة بأسلحة خفيفة ومتوسطة تشمل صواريخ مضادة للدبابات ومضادة للطائرات قصيرة المدى، ورشاشات خفيفة ومتوسطة، إلى جانب صواريخ كاتيوشا ذات مدايات متعددة تصل إلى ١٠٠ كم، هذا إلى جانب مركبات نقل جند مدرعة وخفيفة لزيادة خفة حركة تشكيلات الحرس البرية. أما القوات البحرية التابعة للحرس الثورى فيبلغ حجمها حوالى ٢٠,٠٠٠ فرد تمركز فى القواعد البحرية (الفارسية، حلول، سيرى، أبو موس، لاراك، بندر عباس) وهى مسلحة بـ ٤٠ زورق سريع SWE Borghammar Marinوصواريخ موجهة مضادة للدبابات، وقواذف صواريخ عديمة الإرتداد ورشاشات متوسطة و١٠ زوارق HOU dangفرودين بصواريخ سطح/ سطح C-802-8، وعدد من بطاريات صواريخ Screener (HY2) CSSC-3للدفاع عن السواحل تحت قيادة مشتركة مع سلاح البحرية، هذا إلى جانب لواء مشاه بحرية قوته ٥٠٠٠ فرد. أما وحدة الصواريخ الاستراتيجية فتشمل لواء صواريخ شهاب ١، ٢ مكون من ١٨ قاذف، ولواء صواريخ شهاب ٣ يضم ٦ قاذف ولواء مسلح بـ ٤ صواريخ شهاب٣).

ويحظى الحرس الثورى باستمرار بتكريم قادة النظام الدينيين والسياسيين، ومعروف عن رجال الحرس أنهم يتمتعون بحماسة دينية كبيرة يوظفونها فى خدمة للدفاع عن الثورة ضد أعداءها فى الداخل الخارج. لذلك خصص لهم النظام مميزات مادية ومعنوية عديدة تفوق بكثير ما هو ممنوح للقوات المسلحة النظامية، كما تحظى قوات الحرس الثورى بأفضلية فى تسليحها بأحدث أنظمة التسليح والمعدات الحربية، وتعطى له الأولوية فى ذلك على حساب القوات المسلحة النظامية، حتى أن الأسلحة الاستراتيجية- مثل الصواريخ شهاب -٣- وضعت تحت قيادة الحرس.

وقد أقام الحرس الثورى مركزاً بالغ التطور التكنولوجى للتجسس عند رأس الخليج بالقرب من النقطة التى كانت القوات الإيرانية خطفت فيها رجال البحرية البريطانية فى مارس الماضى. وقد تم بناء هذا المركز فوق منطقة خاصة كانت غرقت خلال الحرب بين العراق وإيران. حيث تم تزويدها بأجهزة رادار وكاميرات وأجهزة استشعار تعمل بالأشعة تحت الحمراء وبما يمكنها من مراقبة السفن فى شمال الخليج، وبما يمكن الوحدات البحرية للحرس الثورى من اعتراض سفن قوات التحالف الحربية والتجارية، خاصة فى المنطقة المتنازع عليها بالقرب من مضيق شط العرب جنوب البصرة.

ولقد زاد نفوذ الحرس الثورى فى السنوات الأخيرة، ليس فقط على الصعيد السياسى، بل أيضاً على الصعيد الاقتصادى.

رؤية تحليلية

بغض النظر عما إذا كانت التغيرات الأخيرة التى جرت فى قمة هرم السلطة الإيرانية- وشملت انتخاب رفسنجانى رئيساً لمجلس خبراء القيادة، والجنرال جعفرى رئيساً للحرس الثورى- تعبر عن توجه نحو الاعتدال فى السياستين الداخلية والخارجية الإيرانية،

أو نحو مزيد من التشدد كما يعتقد البعض، إلا أنه من المؤكد أن هذه التغيرات تشير إلى عدم رضاء عدد من رجال الدين الإيرانيين وكبار تجار البازار وقطاعات واسعة من المثقفين وقادة الجيش النظامى عن سياسة حكومة أحمدى نجاد ومن ورائه المرشد على خامنئى، وأيضاً تصاعد النفوذ السياسى بقيادات الحرس الثورى بما جعلهم يشكلون مركز قوة خطير داخل دوائر صنع القرار الإيرانى. بل وداخل القطاعات الاقتصادية الإيرانية أيضاً، هذا إلى جانب تدخل الحرس الثورى فى شئون السياسة الداخلية وفرض رجاله فى دوائر الحكم المحلى، وقمع متواصل للحريات، الأمر الذى أثار غضب واستياء عامة الشعب، خصوصاً فى وقت يتصاعد فيه دق طبول الحرب الأمريكية مع الضغوط الاقتصادية.

أثر الضغوط الاقتصادية الأمريكية

لابد من الاعتراف بأن الضغوط الاقتصادية الأمريكية الدولية على إيران بسبب برنامجها النووى لها أثر بالغ، فقد لعبت دوراً كبيراً فى الإضرار بالاستثمارات الإيرانية. لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد فارتفاع معدلات الاستهلاك المحلى للطاقة خاصة البترول فضلاً عن نقص الأموال اللازمة للاستثمار فى تطوير البنية الأساسية قد أثر سلباً على هذه الصناعة الرئيسية فى إيران، وبالتالى على الاقتصاد الإيرانى، وهو ما انعكس فى فشل الحكومة فى كسب ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، بل واستقالة ثلاثة من كبار المسئولين الاقتصاديين فى الحكومة الإيرانية فى غضون أسبوعين، شملت وزيرين للنفط ومحافظ البنك المركزى.

- قيادات الحرس الثورى الجديدة أكثر تشدداً

حقيقة الأمر أنه من السابق للأوانه القول بأن هذه التغيرات تشير إلى تغيير محتمل فى السياسة الإيرانية، وإن كان أحد الخبراء الإيرانيين سبق أن توقع يوم انتخاب أحمدى نجاد أن يستمر سنتين أو ثلاث سنوات فى الحكم وينتهى بفشل ذريع. إلا أن واقع التصريحات التى صدرت عن مسئولين عسكريين فى الحرس الثورى تشير -بل وتؤكد- أن التوجه العام لقيادة الحرس الثورى الجديدة والممثلة فى الجنرال جعفرى يميل نحو مزيد من التشدد. فقد حذر من أن طهران توصلت إلى ما أسماه نقاط الضعف للقوات الأمريكية فى العراق وأفغانستان وأن قوات الحرس الثورى تمكنت فى ضوء ذلك من تعزيز دعم قدراتها الدفاعية، وسيكون ردها عنيفاً وحاسماً ومحطماً لأسنان كل من يجرؤ على مهاجمتها.

أما رحيم صفوى الذى عين مستشاراً عسكرياً خاصاً لخامنئى فقد صرح فى نفس اللقاء الذى حضره الرئيس أحمدى نجاد لتهنئة الجنرال جعفرى بمنصبه الجديد "سيكون على الولايات المتحدة مواجهة ثلاث مشاكل إذا هاجمت إيران، فهى أولاً لا تعرف حجم ردنا ولا تقدر مدى هشاشة وضع جنودها الـ ٢٠٠ ألف الموجودين فى المنطقة حيث أننا حددنا بدقة مواقع كل قواعدها، وثانياً لا تعلم ما سيحدث فى إسرائيل، وثالثاً أن الولايات المتحدة لا تعرف ما سيحدث للإمدادات النفطية".

وكانت أكثر التصريحات خطورة تلك التى جاءت على لسان قائد القوة البحرية فى الحرس الثورى، وبثته وكالة أنباء "فارس" الرسمية وإن لم تتناوله وسائل الإعلام العربية وجاء فيه" بالقوة التى يمتلكها الحرس الثورى الآن، إذا أراد الأعداء أن يبدأوا مواجهة عسكرية فسيصير الخليج جحيماً لهم"، وأضاف "باستخدام النظم الحديثة لن تكون هناك أنشطة أو تهديدات من الأعداء فى الخليج (الفارسى) تخفيه عنا". أما قائد القوات الجوية الجنرال محمد علوى فقد قال: "فى حال ارتكاب إسرائيل أية حماقة فسيكون بمقدور القاذفات الإيرانية الرد بمهاجمة إسرائيل".

ومجمل هذه التصريحات والتى فى حقيقتها تهديدات موجهة إلى دول المنطقة وعلى رأسها دول الخليج لا تدعو فقط إلى القلق ولكنها تحتاج إلى قراءة وتحليل جيد للأبعاد والنوايا، خاصة وأنها تأتى فى أعقاب ما أعلنه الرئيس نجاد فى أغسطس الماضى من أن إيران مستعدة "لملء الفراغ الذى سيتركه الانسحاب الأمريكى من العراق".

وإذا رجعنا إلى الجنرال جعفرى- القائد الجديد للحرس الثورى ووقف ما تبثه بعض وكالات الأنباء عنه وتصفه من المعتدلين، يتعارضه مع ما يعرفه عن الإيرانيون من تشدد ويؤكد على نوايا طهران على توجيه ضربة قاضية للأمريكيين فى العراق، يعكف بها الحرس الثورى تحت قيادته الجديدة. حيث يشير سجله العملى داخل الحرس الثورى أنه من المتشددين بين كبار ضباط الحرس، وكان مسئولاً عن حماية أمن النظام فى طهران خلال ثورة الطلاب فى عهد خاتمى، وشارك فى المحادثات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفى المحادثات الأمريكية- الإيرانية فى بغداد، وكان نائباً لعلى لاريجانى فى مجلس الأمن القومى، وهو مؤسس المركز الاستراتيجى للحرس الثوى عام ٢٠٠٥ ورئيس أسبق له، وفى كل هذه المجالات عرف بعدم ميله إلى الحلول الوسط وضرورة حسم القضايا بما تمليه المصلحة الإيرانية، بغض النظر عن مصالح باقى الأطراف، ومن صفاته أنه يواجه الضغوط بشراسة، إضافة إلى أنه يملك خبرة طويلة من خلال

الدور الفعال لعملياته السرية فى الداخل العراقى. وهو أكثر قرباً من فيلق بدر الذى يقوده عبد العزيز الحكيم، ولذلك يعتبر فى الأوساط الغربية رجل المواجهة الذى يمثل كل الأطراف الإيرانية فى المواجهة مع الخارج. ولذلك فإن تعيينه قبل أيام من جلسة الاستماع فى الكونجرس التى كانت تهدف إلى الحصول على التزامات من باتريوس بخفض القوات فى العراق، يأتى فى سباق دفع عملية سحب القوات من العراق وتسريعها.

- إعادة برمجة الدور الإيرانى

كل هذه التطورات تعكس فى واقع الأمر عملية إعادة تقييم وبرمجة الدور الإيرانى فى المنطقة، وفى العراق على وجه الخصوص خلال المرحلة المقبلة. فمن الواضح أن الضغوط الإيرانية فى العراق تهدف إلى تسريع الانسحاب الأمريكى ومحاولة أن يتم بطريقة فوضوية ليظهر وكأنه هزيمة، وذلك ضمن خطة السيطرة الكاملة على العراق، وسيكون الدور الأول فى هذه الخطة للميليشيات الشعبية. ويعتبر إعلان تجميد نشاط جيش المهدى لمدة ٦ أشهر تمهيداً خداعياً لذلك، رغم أن السبب الحقيقى فى ذلك هو ضعف أدائه وعدم تأثيره. وسيكون الانسحاب الأمريكى من مناطق جنوب العراق إشارة إلى الميليشيات الشعبية التى تعمل وفق أجندة إيرانية بالتحرك للسيطرة على حوالى ثلثى الأراضى العراقية من بغداد وحتى الحدود الإيرانية على أساس أن تقوم هذه الميليشيات بانقلاب عسكرى ضد الحكومة وتعلن قيام جمهورية إسلامية عراقية تحاكى النموذج الإيرانى.

وفى نطاق هذه الخطة يتوقع أن يعود جيش المهدى بقيادة مقتدى الصدر إلى مواجهة العمليات، أكثر قوة بفضل الدعم الإيرانى المساند من قوات القدس التابعة للحرس الثورى، وعلى أن يتولى جيش المهدى بالتنسيق مع فيلق بدر وتنظيمات شيعية أقل أهمية احتلال مفاصل أمنية ما بين بغداد والبصرة وفى مقاطعات استراتيجية مهمة لتأمين السيطرة على المناطق الممتدة من بغداد وحتى الجنوب، ولمدة شهر أو شهرين. يؤكد هذا الاستنتاج ما رصدته أجهزة المخابرات الغربية من توجيه صادر عن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية يحمل توقيع عبد العزيز الحكيم إلى فيلق بدر وجيش المهدى، يتضمن تكليفات المرحلة المقبلة، ويحض على التكاتف والتعاون والتنسيق التام فى الجهود ضد أية "مجابهة خارجية"، واليقظة والحذر ومواصلة سياسة التصفية والتهجير ومقاومة إعادة عناصر "الجيش المنحل" وحشد الطاقات لمواجهة الإعداد بدعم من قوات التدخل السريع فى الحرس الثورى عن مواقعهم فى بدرة ومصان وسلسلة جبال حمرين ومندلى وكلار بمحافظة واسط، ويدعو التوجيه كافة العناصر الشيعية حتى تلك المنتمية إلى قوات الأمن والجيش إلى الالتحاق بفيلق بدر وجيش المهدى وتشكيلات حزب الدعوة مع أسلحتهم فور صدور الأوامر بذلك.

لذلك ليس من المستبعد أن تشهد المرحلة المقبلة تزايد الاغتيالات، ليس فقط ضد الرموز العربية السنية، بل ضد سياسيين علمانيين معتدلين من الشيعة، وذلك لتثبيت الحكم الانقلابى، والذى فور الإعلان عنه سيطلب مساعدة إيران مما سيؤدى إلى سيطرة الحرس الثورى والجيش الإيرانى على حقول النفط فى جنوب العراق. وقد يكون هناك دور لسوريا فى عزل وحصار المناطق السنية فى الانبار ومنع الدخول والخروج إليها وضرب مواقع الميليشيات السنية فيها، خاصة وأن سوريا تملك معلومات تفصيلية عن أماكن تواجدهم ومواقع تجمعهم نظراً لعلاقتها الحالية بهم، وبذلك تشمل الخطة الانقلابية العراق كله. وربما يفسر هذا حرص الرئيس الأمريكى بوش على القيام بزيارة مفاجئة للانبار وليس إلى بغداد، وهى رسالة واضحة لإيران وسوريا بأن واشنطن على علم بنواياهما وعلى استعداد للمواجهة.

وفى السياق نفسه من المتوقع أن تمتد خطة إيران للسيطرة على العراق إلى منطقة كردستان بشمال العراق، لخلق حالة من عدم الاستقرار فى المناطق الكردية تسهل لها التدخل لتصفية تنظيم (بيجاك) الكردى الانفصالى الذى يقوم بعمليات داخل الأراضى الإيرانية، ويدعو إلى استقلال المناطق الكردية فى إيران، والذى تسببت عملياته فى رد إيرانى تمثل فى القصف المدفعى الإيرانى لمناطق يعتقد أنه يتواجد بها فى المناطق الكردية العراقية المحاذية للحدود الإيرانية، ويتوقع فى هذا السياق أن تجتاح القوات الإيرانية هذه المناطق بحجة ملاحقة عناصر(بيجاك). فإذا ما قامت إيران بهذه الخطوة، فإن تركيا ستستفيد من الظروف للقيام بعملية مماثلة ضد عناصر حزب العمل الكردستانى التركى الذين يعتصمون فى كردستان العراق، فإذا ما نجحت هذه الخطة الانقلابية بمختلف فصولها، فإنها ستوفر تواصلاً جغرافيا بين إيران وسوريا عبر "الجمهورية العراقية الإسلامية" شيعية المذهب.

- المواجهة الأمريكية - الإيرانية

لا يمكن أن يكون هذا المخطط الإيرانى بعيداً عن تقديرات أجهزة المخابرات الأمريكية، وتحسبها له. لذلك فإن السيناريو الأكبر هو المواجهة الأمريكية - الإيرانية التى لم يعد من الممكن تجنبها بعد أن أظهرت طهران رفضها لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمطالبتها بإيقاف عمليات تخصيب اليورانيوم،

وإصرارها على المضى قدماً فى برنامجها النووى بخطوات أسرع بعد أن أعلن الرئيس نجاد زيادة أجهزة الطرد المركزى على ٣٠٠٠ جهاز. لذلك من المتوقع أن تكون القيادة العسكرية الأمريكية قد أكملت استعداداتها للمعركة الأكبر والأخيرة، والتى ستكون عملية حسم عسكرى خاطفة تنهض بها أساساً القوات الجوية والبحرية والصاروخية والقوات الخاصة، ولا تشارك فيها قوات برية، وتعتمد بصورة كاملة على ضربات جوية وصاروخية شاملة ضد مواقع القوة الإيرانية، مع إعطاء أولوية لتدمير مواقع وسائل الضربة الانتقامية الإيرانية والتى تشمل مناطق تمركز وانتشار قوات الحرس الثورى ووحدات الصواريخ شهاب - ٣ ومراكز القيادة والسيطرة السياسية والاستراتيجية، ثم أولوية ثانية لقصف المنشآت النووية والأهداف الاستراتيجية الأخرى، وقد تمكنت وسائل الاستطلاع والاستخبارات الأمريكية البشرية والجوية والفضائية من رصد حوالى ١٠ آلاف هدف ستستهدف فى الضربة الجوية والصاروخية تشمل مكونات البرنامجين النووى والصاروخى ومواقع أسلحة التدمير الشامل ومخازنها ومراكز أبحاثها ومصانعها، ووسائل الدفاع الجوى والقواعد الجوية والبحرية، والمصانع الحربية والمصانع الأخرى المغذية لها، والجسور وطرق التحرك وأهداف البنية الأساسية، والمراكز الاقتصادية بما فيها مواقع إنتاج النفط وتصديره.

ويتوقع أن تتزامن العملية العسكرية الأمريكية مع انتفاضات شعبية للأقليات العربية والكردية والآذرية والبلوشية، والتى ستجد فرصة لتحقيق أهدافها الذاتية فى غياب القدرة الإيرانية على قمع هذه الانتفاضات. وستشارك فيها نوعيات متعددة من طائرات حربية تشمل مقاتلات وقاذفات استراتيجية بعضها قادم من الولايات المتحدة وبريطانيا رأساً مثل القاذفات B2، B52، وبعضها قادم من قاعدة ديجوجارسيا بالمحيط الهندى مثل القاذفات B1، وبعضها قادم من قاعدة العديد بقطر مثل F-117 الشبح، والباقى من حاملات الطائرات المتواجدة فى الخليج وخليج عمان وأبرزها المقاتلات F-18، ومن قواعد جوية أرضية فى العراق والكويت والبحرين مثل F-15، F-16. هذا بالإضافة لصواريخ توماهوك المعدلة من المدمرات والغواصات والقاذفات الاستراتيجية، أما دور القوات الخاصة فسينحصر فى القيام بعمليات هجومية اقتحامية لتدمير الأهداف التى لم تنجح الهجمات الجوية والصاروخية فى تدميرها، إضافة لعمليات اغتيال وخطف قيادات سياسية وعسكرية. أما الوقت المتوقع أن تستغرقه هذه العمليات فيتراوح ما بين ثلاثة أيام وأسبوع، وقد تمتد لأكثر من ذلك طبقاً لطبيعة ردود الفعل الإيرانية، وليس من المستبعد أن تستخدم القوات الأمريكية أسلحة نووية تكتيكية لحسم الموقف إذا ما تكبدت خسائر جسيمة فى الأفراد والسفن الحربية وقواعدها فى الخليج بفعل ردود الفعل الانتقامية الإيرانية. وسيكون الهدف السياسى والنهائى الأمريكى من هذه العملية العسكرية هو إسقاط نظام حكم الملالى فى إيران، وانهاء تدخلها فى العراق ودول الخليج الأخرى. وسيكون التبرير الأمريكى لهذه العملية هو تحميل إيران مسئولية الخسائر الأمريكية فى العراق نتيجة تدخلها العسكرى بعناصر من الحرس الثورى، ودعم الميليشيات الشيعية بأسلحة ومتفجرات إيرانية، إلى جانب اتهام إيران بالتعاون مع القاعدة، لذلك قد تشجع واشنطن طهران على التمادى والمضى قدماً فى خطتها بالعراق لتبرير الرد العسكرى الأمريكى ضدها.

- احتمالات الرد الإيرانى

لم يكن التصريح الذى أطلقه الجنرال محمد علوى مساعد قائد القوات الجوية الإيرانية يوم ١٩ سبتمبر الماضى، والذى قال فيه: "فى حالة ارتكاب النظام الإسرائيلى أى حماقة، فسيكون بمقدور القاذفات الإيرانية الرد بمهاجمة إسرائيل"، لم يكن هذا التصريح صادراً من فراغ، بل خطوة محسوبة فى إطار حملة التصعيد الإيرانى التى شنها رموز السلطة فى إيران من سياسيين وعسكريين فى مواجهة التلويح الأمريكى - الإسرائيلى بأن الخيار العسكرى ضد إيران لا يزال مطروحاً كخيار أخير فى حالة تعرض إيران لعملية عسكرية سواء من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل أو كلاهما، مع تأكيد الموقف الإيرانى فإن الرد الإيرانى فى أى من هذه الحالات الثلاث سيشمل الأهداف الأمريكية والإسرائيلية على السواء.

ولأن إيران تدرك جيداً عجزها عن التصدى لهجوم أمريكى جوى - صاروخى مكثف لعدة أيام يشمل جميع أهدافها العسكرية والاستراتيجية، ويستهدف فى الأساس إسقاط نظام حكم الملالى فى طهران، وإقامة نظام حكم علمانى بديل عنه وموال للغرب، لذلك فإنها وضعت خططاً لضربة انتقامية كبيرة من شأنها أن تجعل الهجوم الأمريكى على إيران باهظ الثمن.

ولذلك ليس من المتوقع أن ينحصر الرد الانتقامى الإيرانى على العراق فقط كما أشرنا آنفا، ولكن سيشمل رقعة أوسع إقليمياً وعالمياً. ففى نطاق منطقة الخليج ستشن إيران هجمات صاروخية وبحرية بواسطة لنشات الصواريخ والزوارق الانتحارية ضد جميع الأهداف الاستراتيجية العسكرية المتواجدة على الساحل الغربى للخليج فى جميع الدول العربية الخليجية، خصوصاً تلك التى تضم منشآت عسكرية

أمريكية كالمتواجدة فى البحرين وعمان والكويت، بالإضافة لمنشآت تصدير النفط فى دول الخليج العربية. أما صواريخ شهاب الإيرانية فمن المتوقع أن توجه ضرباتها ضد الأهداف الاستراتيجية فى هذه الدول، خاصة النفطية منها، إضافة إلى تحريض جماهير الشيعة فى هذه الدول على الثورة ضد حكوماتها بإثارة الاضطرابات الداخلية، ومحاولات الاستيلاء على السلطة فيها.

ناهيك بالطبع عن قصف الأهداف الاستراتيجية فى إسرائيل بالصواريخ شهاب، ومن المستبعد إشراك القوات الجوية الإيرانية فى مثل هذه العمليات على عكس ما هدد مؤخراً نائب قائد القوات الجوية الإيرانية، إلا لو كان ذلك من إطار عمليات جوية انتحارية، لأن أى مقاتلة إيرانية ستحاول تنفيذ مهمة هجومية سيقدر لها الفشل بنسبة تزيد عن ٨٠٪ سواء أثناء تنفيذها أو بعد تنفيذها، بالنظر للسيادة الجوية الأمريكية والإسرائيلية التى ستفرض على أجواء المنطقة. لذلك ستقتصر مهمة المقاتلات الإيرانية على تأمين الحماية الجوية فى الأجواء الإيرانية، ومحاولة اعتراض المقاتلات والقاذفات الأمريكية والإسرائيلية ومنعها من تنفيذ مهامها.

ومع تصاعد العمليات العسكرية فى منطقة الخليج من المتوقع أن تتسع الهجمات البحرية الإيرانية لتشمل ناقلات نفط دول الخليج العربية، وإغلاق مضيق هرمز لتمنع نقل ٤٠٪ من احتياجات سوق النفط العالمى إلى الدول المستهلكة له، ربما سيقفز بسعر البرميل منه إلى ما يزيد عن ١٠٠ دولار، وبما قد يؤدى إلى إثارة أزمة اقتصادية واجتماعية عالمية.

أما على النطاق الدولى فإن تقارير أجهزة الاستخبارات الغربية تشير إلى احتمالات قيام الخلايا الإرهابية النائمة فى كثير من دول العالم، خصوصاً الغربية، والتى ترعاها طهران بشن عمليات إرهابية ضد الأهداف الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية ذات الصبغة الاستراتيجية فى هذه الدول، مثل السفارات الأمريكية والإسرائيلية ومكاتب شركات الطيران والمنشآت والمرافق العامة مثل محطات المترو والقطارات والمطارات، وتنفيذ عمليات اغتيال ضد شخصيات مهمة، خصوصاً فى ضوء التحالف والتعاون القائم بين إيران وتنظيم القاعدة ومنظمات إرهابية أخرى على كل الساحة العالمية. كما تشير تقارير أجهزة الاستخبارات الغربية أيضاً إلى احتمال تواجد ما أسمته بـ "السفن النائمة" وهى سفن تجارية حولتها إيران إلى منصات عائمة لإطلاق صواريخ باليستية من طراز "سكود" (مدى ٣٠٠ كم)، أو نسخته الإيرانية، حيث تبحر هذه السفن إلى البحار العليا خارج المياه الإقليمية الأمريكية، ولكن الصواريخ التى تحملها قادرة على الوصول إلى مدن أمريكية رئيسية وبما يحدث دماراً كبيراً فيها، مما يعنى نقل الحرب إلى داخل أمريكا. ورغم أن نجاح هذه السفن فى توجيه ضربة صاروخية محددة إلى أهداف أمريكية لن يؤثر على نتيجة الحرب، إلا أن القيادة الإيرانية تأمل فى أن يؤدى ذلك إلى تكوين ضغط داخلى فى الولايات المتحدة يعارض استمرار الحرب ضد إيران، أو يجعل هذه الضربة باهظة الثمن، خاصة إذا ما سلحت إيران هذه الصواريخ رؤوس كيماوية أو ملوثة إشعاعياً أو بيولوجية، أما إذا كانت إيران قد نجحت فى تصنيع رؤوس نووية بدائية، فمن المتوقع أن يتسبب استخدام مثل هذه الرؤوس النووية وانفجارها فوق المدن الأمريكية فى توليد موجة كهرومغناطيسية من شأنها تعطيل الشبكات الكهربائية والاتصالات السلكية واللا سلكية، وبما قد يتسبب فى تكبيد الاقتصاد الأمريكى خسائر تقدر مبدئياً بما لا يقل عن ٣٠ مليار دولار، ناهيك عن الخسائر البشرية - ومثل هذه الرؤوس النووية البدائية لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة، وهى فى مقدور المستوى الحالى من التكنولوجيا النووية الإيرانية التى ساهمت فيها كل من كوريا الشمالية وباكستان، كما أن قصف المدن ذات المساحات الواسعة ليست فى حاجة إلى دقة كبيرة فى توجيه الصواريخ، فإن أى توجيه تقريبى لهذه الصواريخ تجاه المدن سيكفل سقوطها فى أى مكان منها ويحقق التأثير التدميرى المطلوب.

وقد يعتبر بعض المحللون أن هذا الخطر النووى والصاروخى الإيرانى الموجه مباشرة ضد الأراضى الأمريكية مبالغ فيه، إلا أن محللين آخرين يرون أن مثل هذا الخطر غير مستبعد، خصوصاً وأن النظام الإيرانى بعد اشتعال الحرب بشكل شامل فى منطقة الخليج، وما يحتمل أن يكون قد حل بالمدن الإيرانية من دمار بفعل الهجمات الجوية والصاروخية الأمريكية-الإسرائيلية، لن يكون لدى هذا النظام ما يخسره من بعد ذلك، هذا إذا كان قد ظل متماسكاً رغم ما تعرض له من ضربات خارجية وداخلية استمرت عدة أيام. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه فى الرؤية الأمريكية أنه مهما كان الخطر الذى يحتمل أن تتعرض له الولايات المتحدة، سواء خارج أراضيها أو فى داخلها، فإنه يجب احتماله، لأن التراجع أمام المشروع النووى الإيرانى سيكون أكثر كلفة وسيدمر الاستراتيجية الأمريكية بكاملها، حيث ستجد واشنطن نفسها خارج منطقة الخليج الحيوية إذا ما قدر للبرنامج النووى الإيرانى أن يمضى حتى يحقق أهدافه النهائية. بل إن بعض الأصوات الأمريكية ترى أن التهديدات الإيرانية

هى حافز أكبر على توجيه ضربة سريعة لإيران، لأنه كلما حصلت على مهملة زمنية إضافية، كلما ازدادت تسلحاً وخطراً على الولايات المتحدة.

الخلاصة

ينبغى على الدول العربية - خاصة الخليجية - أن تأخذ على محمل الجد تصريحات القادة الإيرانيين والتى هددوا فيها بتحويل دول الخليج إلى "جحيم" فيما لو تعرضت إيران لعملية عسكرية أمريكية أو إسرائيلية، وأن تخضع هذه التصريحات للتحليل السياسى والاستراتيجى، وما تحمله من مدلولات ونتائج فى حالة حدوثها على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك فى ضوء ما شهدته البيئة الخليجية خلال السنوات الأخيرة من تطورات فى السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية ولا تزال تشهده فى اليوم وغدا.

كما وأن سعى دول الخليج العربية لكى تنأى بنفسها عن التورط فى النزاع الأمريكى - الإيرانى، وموقفها المعلن والصريح والواضح أنها لن تشارك فى أى عمل عسكرى ضد إيران، ولن تسمح باستخدام أراضيها قواعد انطلاق لعمليات عسكرية ضدها، كل ذلك لن يعفيها أو يمنع تعرضها لردود الفعل العسكرية الانتقامية الإيرانية، ومن ثم يفرض عليها اتخاذ كافة الإجراءات الدفاعية من حيث إعداد الدولة والشعب والقوات المسلحة لمواجهة تداعيات اندلاع حرب شاملة فى منطقة الخليج، ليس من المستبعد استخدام أسلحة نووية تكتيكية فيها. وفى هذا الإطار يعتبر تعزيز التعاون السياسى والدفاعى والأمنى والاقتصادى بين دول مجلس التعاون الخليجى، خاصة على صعيد قوات درع الجزيرة المشتركة بين هذه الدول، مهمة أساسية وركن رئيسى ينبغى إيلاءه اهتماماً بارزاً من القيادات السياسية الخليجية.

إن ما يبعث على القلق هو ما توقعه المنشق الإيرانى محسن سازغارا الباحث فى جامعة هارفارد والقريب من مراكز صنع القرار الأمريكى، عن نوايا إدارة بوش لتوجيه ضربة قاسية إلى النظام الإيرانى، ومحذراً من مخاطر تصعيد ورد انتقامى لن يقتصر على العراق فقط بل سيشمل باقى دول الخليج العربية وأفغانستان ولبنان والأراضى الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، بل أيضاً بعض دول آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وأبرزها باكستان، حيث ستحرك جموع الشيعة فى كل هذه المناطق لمهاجمة المصالح الأمريكية فيها، وأيضاً الأنظمة الحاكمة الصديقة لأمريكا. وهو ما يفرض إعطاء اهتمام أمنى كبير لمراقبة التنظيمات السياسية والدينية الموالية لإيران فى جميع الدول العربية والإسلامية، والتى بإمكان طهران تحريكها لصالحها فى الوقت الذى تختاره، سواء منها الشيعية المذهب أو السنية المذهب.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧

الترقيم الدولي : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3

مطابع التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره أ. عبد الفتاح الجبالى

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدرارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية. قليوب. مصر